

محاضرات
في

علم

تخريج الحديث و تقييده

تأصيل و تطبيق

تأليف

الدكتور محمد محمود الحمش



دار الفرقان

الرياض - مكة

الاهداء

إلى من رباني بحاله، وأرشدني بمقاله، وأدبني بفعاله...
إلى من وجهني إلى علم الحديث الشريف، وأخذ بيدي إلى ممارسة
التخريج
إلى من دربني على اصطفاة علل الحديث، وأوقفني على فقه
الجرح والتعديل
إلى القدوة الرباني، العالم العرفاني العلامة السيد الشيخ محمد بن
عبد اللطيف الحسيني (الحافظ النحائي)
أهدي إلى روحه الطاهرة، ومضة من إشراق قلبه الفياض...
واجباً أن بكرمني الله بحبه وبنفعي بحده الفويم...

محمد فبصل

(عذاب)

الافتاحية

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستعصره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله تعالى عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً. قال الله تبارك وتعالى:

(ولا تنف ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد، كل أولئك كان عنه مسؤولاً) [الإسراء ٣٠] وقال عز من قائل:

(ولا تقولوا لما نصف لکم من الذنوب هذا حلال، وهذا حرام لتفتروا على الله الذنوب، إن الذين يفترون على الله الذنوب لا يملحون). [الحل: ١٦]. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (نفس الله امرأ، سمع مقالتي، فوعاها، وحفظها، وأداها كما سمعها، فرب حامل فقه، إلى من هو أفقه منه)^(١) (إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسنوا، ولا تحسبوا، ولا تفسسوا، ولا تخامسوا، ولا تباغضوا، ولا تباغضوا، ولا تماروا، وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم المسلم أخير المسلم، لا يظلمه، ولا يظفره، النفوس ههنا، النفوس ههنا، ويشير إلى صدره، يخيب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم. كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه، وإن الله لا ينظر إلى أجسادكم، ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم، وأعمالكم)^(٢)

(١) أخرجه جمع من المصنفين منهم الترمذي (٢٦٥٨-٢٦٥٧) وقال: حسن صحيح

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب ما يهوى عن التحسد والتفاخر (٦٠٦٤) مختصراً وأخرجه مسلم - واللفظ له - في البر والصلة، باب غريم التحسد والتباغض (٢٥٥٩) من حديث أبي هريرة، وانظر شرح بعض فقراته في جامع الأصول ١/٢٥٠.

بين يدي الكتاب

إنَّ الدراسات الحديثة المعاصرة، قد كثرت كثرة بالغة، ولو استعرض باحث الدراسات الخامعة التي لا تزال محبوسة، حبيسة مكتبات الجامعات التي كُتبت فيها لرأى عدداً هائلاً، وكماً مذهلاً، من ألوف الصلحيات المكتوبة والمحفقة، ولو استعرض ثبت معرض من معارض الكتب المتكاثرة في أرجاء العالم الإسلامي عامة، والعربي مه خاصة لرأى ألوف العارفين في علوم الحديث الشريف. وقد كنت أدعو، ولارلت، المسؤولين في الجامعات العربية، إلى ضرورة التبادل العلمي ونزهر جميع الدراسات الحديثة، والرسائل العلمية، في جميع الدول العربية والإسلامية، ودعوت إلى ضرورة تشكيل لجان متخصصة، في كل فنون المعرفة، لالتقاط (درر) هذه الرسائل والأفاده منها، في تطوير المعارف الإسلامية

لقد كتبت رسائل كثيرة في كل علم من علوم الحديث النبوي - مثلاً - ولا يزال كتاب (معرفة علوم الحديث) لأن الصلاح، أو (تدريب الراوي) للمسبوطي ينصردان قائمة المفردات الدراسية في الجامعات، والدراسات العليا.

وأنا لا أدعو إلى إهمال هذين الكتابين الثمينين، وغيرهما، وإنما أدعو إلى إعادة النظر في كل موضوع من الموضوعات التي طُرقت بهما، في ضوء نتائج الدراسات العلمية من جهة، وإعادة صياغة (المصطلح) وفق منهجية معاصرة.

وسوف أضرب مثلاً بقرب ما أريد: إن الحافظ أبا عمرو بن الصلاح جعل أنواع علوم الحديث خمسة وستين نوعاً^(٣)

(٣) انظر لست موضوعات كتاب ابن الصلاح ص ٢٣٧ فما بعدها مثلاً .

فجعل الصحيح نوعاً، والمنقطع نوعاً، وجعل الضعيف نوعاً، ثم جعل المعلق نوعاً والمنقطع نوعاً، والمعلل نوعاً، والمرسل نوعاً، والمندس نوعاً، والمزبد في متصل الأسانيد نوعاً، والمرسل الخفي نوعاً آخر .

وهذه الأنواع كلها، مع تعارض الوصل والارسلال، يمكن أن سميتها (أضرب الانقطاع في سد الحديث) وتكون هذه الأنواع كلها دالة في إظهاره وتدرس دراسة موضوعية متكاملة، تمكن الدارس من فهمها واستيعابها، باهيك عن يتجاوز التفاصيل والتعارض الظاهر، عند دراستها مودة متعة!

إن الخاطى ابن الصلاح، قد لخص كتابه هذا من كتب سبقته، ثم جاء بعده، النووي، والعراقي، والذهبي، وإسحق العيني، والعلاني، والزركشي، وابن الملقن وابن جماعة، والشحراوي، وإسحق حجر، وغيرهم، فقاموا بدراسة كتابه، وتقديمه وتكميله، فمن يمكن أن تجمع فوائد هذه الكتب جميعها في كتاب واحد، مرئى موضوعياً، ثم يصاغ من ورائه معجم مصطلحات الحديث النووي محزراً في مجلد واحد وحيد؟ عسى أن يكون قريباً، إن شاء الله تعالى!

والعند الأسماء التي يجب أن تكون محور أعمال المستعنيين في الحديث الشريف هي العلوم الخمسة الآتية: مصطلحات الحديث الشريف، وعلوم الرواة بجميع فروعها وسها الحرج والتعديل، وعلم علل الحديث، وعلم تخريج الحديث، وعلم نقد الحديث.

فإذا تصححت هذه الدراسات عُرِضت عليها الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لتتميم هذا.

وعلوم الرواة في كتاب مثل كتاب ابن الصلاح تشمل سعة وعشرين عملاً (نوعاً) من علوم الحديث، النوع الأول منها الصحابة رضي الله عنهم (٣٩) وأخبرها معرفة أوطان الرواة، ولقد تقدم (٦٥) إضافة إلى النوع الثالث والعشرين : (صفة من نقل روايته ومن نرد، وما يتعلق بذلك من حرج وتبيين وتعديل).

ومما لا ريب فيه أن هذا التفسير ناعم، وإلا فإن جميع هذه الأنواع تكامل، ولا ينصل بعضها عن بعض، في عمية (تفويج الحديث).

وفي احانب التطبيق من هذا الكتاب، حرصت على إبراز ذلك، ولتت نظر الدارس إليه، في جميع الأمثلة التي اخترتها للتطبيق.

وقد كتبت هذا الكتاب في العراق، وهو في حمله (محاضرات) أمليها على طلاب السنين الثالثة والرابعة، في جامعة صدام لعلوم الإسلامية، لعدم وجود كتاب يتناول جميع معررات (الترجمة، والتاريخ، ودروسة الأساس).

ثم أعدت نظيرها، وألقيتها على طلاب (الاحارة الحديثة) في الدروس الخاص على مدى عام كامل، مع (الأمالي العرفية) التي أملت عليهم فيها خلاصات دراساتي الحديثة.

ولما زرت عمان في صيف هذا العام (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) أحضرت معي عدداً من مؤلفاتي العلمية الحديثة، وغير الحديثة لطايعها، ثم أحضر هذا الكتاب لاعنفادي بعلم الحاجة إليه في بلد متبحر تدور آلة الطباعة، والنشر فيه من غير نفقة.

ولا انعمامي البائع هذا الفن، واعنفادي فن الكتاب يحتاج إلى مزيد من التحرير حتى يحين موعد نشره في سلسلة الدراسات الحديثة التطبيقية: رحمت فجمعت كل ما وجدته في دور النشر من كتب في التاريخ، والفقه.

فوفرت بين يدي حصة عديدة ووفيرة، فقرأتها جميعاً، فلم تردني فرائها إلا اقتناعاً بحاجة المكتبة الحديثة الجامعية إلى هذه (المحاضرات) التي أملتها في ظروف بلدنا المحاصر الصعبة. فأرسلت إلى بغداد المحروسة العريضة، وأحضرت الكتاب مطبوعاً على (الخامس) وكتبت هذه المقدمة، والمسحت التمهيد (الجهود السابقة في علم تاريخ الحديث)، وألقيتها على صورته التي تراها معتمداً على الله عز وجل، ثم على حبري المتواضعة التي تزيد على (ربع قرن) ممن الانقطاع إلى

هذا العلم الشريف، وحرصت في مقدمتي هذه، وفي التمهيد الذي أضفته، بعد اطلاعي على كتب التحريج المنسوبة، أن لا أوجه انتقاداً إلى أي باحث، ولا إلى بحثه، لاعتقادي أن كل باحث قدم أحسن ما عبده في هذا العلم، أو على الأقل قدم أحسن ما رآه مناسباً لمساحة العلمية التي صدر بحثه إليها.

وأني أعتقد اعتقاداً جارماً بمقولة (لا يعني كتاب عن كتاب) أي كتاب! فإذا كان كتاب فضيلة الدكتور الشيخ محمود الطحان هو الخلق الأولى المباركة من حلقات سلسلة كتب (التحريج)، فليكن كتابي هذا هو الفصل الأخير من فصول كتابه النافع أو المبحث الأخير من كل كتاب سبق في هذا القرن، والمصطلح للمتقدم، وقد أسميت كتابي هذا (محاضرات في علم تحريج الحديث ونقده) وأوضحت مسهمي فيه، وأبرزت موقعه بين أترابه في المبحث التمهيدي التالي.

وإنني أدعو الله عز وجل أن يقرّ عيني بطلاني الأفاضل الذين تروا على هذا المنهج العلمي، والذي أقيمت هذه المحاضرات عليهم وأشكرهم على متابعتهم واعتمادهم غاية الشكر، وأدعوا الله تعالى أن يرضى عنهم، وأن يوفقهم إلى طاعته وأن يكتب على أيديهم تطوير هذا العلم في العراق الخيب، وأخصّ منهم أخي النابه المهندس الشيخ فراس عبد الرزاق الكندي السوداني، الذي كان له الدور الأكبر في جمع هذه المحاضرات، وإعدادها للطباعة وأرى من الواجب أن أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى إدارة (دار الفرقان) للنشر، لتعاونها في نشر هذا الكتاب خدمة للعلم وأهله.

والله تعالى أسأل أن يعمر لي ذبوبي، ويرحمي ربحته الواسعة، فليس لدي من الأعمال الصالحة، ما يوهبني للقاء الله تعالى، ورضاه.

(ربنا ظلمنا أنفسنا، وإن لم نعهز لنا، وترحمنا، لنكونن من الخاسرين).

هذا و صلى الله على سيدنا وحبيبنا، سينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المخاضة الأولى*

الجهود السابقة في علم تخريج الحديث الشريف

المطلب الأول التعريف بكتاب أصول التخرّيج ودراسة الأسانيد لعصبة الدكتور الشيخ محمود الطحطاوي، وقد وقع الفراغ من تأليف هذا الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة من المسعد الوي الشريف بالمدية المسورة وذلك بين المغرب والعشاء من يوم السبت الموافق لثمان عشر، من شهر ربيع الأول.

وبقع الكتاب في (٢٣٦) مائتين وست وثلاثين صفحة، سوى صفحات المصادر والمباحث. وقد ذكر مؤلفه الفاضل أنه أودع في كتابه هذا (من الفوائد ما يسهل على طلبة العلم والباحثين في هذا الزمان معرفة مباحث الأحاديث البوية في دواوينها ومصادرها الأصلية، فإن: وأوصحت فيه أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف. قال: وقد نوصنت إلى تلك الفوائد خمس طرق الاستفراء والممارسة، كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد وطريقة إخراج الترحمة، ثم بنيت طريقة الحكم على الحديث، وبيان مرتبته^(٤)، وقال: حواه الله حمداً: وهذا ما قصدت أن يحفظه الله تعالى بهذا الكتاب، مع غني بآني لست فارس هذا الميدان ولكن الحاجة وفقدان الكتاب الذي بيدها هو الذي دفعني لصيغته^(٥).

* هذه المخاضة بمثابة الملحة التمهيدية لبقية المحاضرات، ومن الضروري لدى الباحث أن يستأجل في التمهيد بذكر أشياء حياتية أو شخصية ما لا يستأجل منه في صلب الكتاب، وقد ذكرت في هذا التمهيد شيئاً من هذه لعلاقته ببعض التخصيصات ذات الصلة بموضوع الكتاب، فبحسب المعرفة عن يرى ذلك حروفاً عن موضوع الكتاب.

(٤) أصول التخرّيج ص ٣

(٥) ما سبق ص ٤.

وقال أيضاً: وقد عرضت كتابي هذا، ومبجى فيه، على عدد من حيار المتخصصين في الحديث فأقادوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم وأقروني عليه، بعد نلت الملاحظات، مما لاحظوه عليّ، عدلته^(٦). وأرجسو مس مشائخي، وإخواني المشنعلين بالحديث وعلومه، الذين لم يتيسر لي الإتصال بهم في هذا الموضوع، أن يتكرموا - جزاهم الله حيراً - بإبداء ملاحظاتهم، إن وجدوا ما هو جدير بالتعديل والزيادة- ولا بدّ من وجود ذلك- لأنذاركه في طعة ثانية إن شاء الله تعالى. ^(٦)

أقول: من يطق قلمه بهذا الأدب الجمّ، والتواضع البالغ، فيج عن يقرؤه أن يوجه إلى صاحبه أدى كلمة انتقاص، أو استهجان، أو استعصاف، لأن المؤلف أفصح بأنّ هذا هو غاية ما استطاعه، بيد أن بعض الناس أكلتهم العصبية المذهبية، وععد التموي والاستعلاء، فلا يحجمهم إلّا ما يبيت في سبائحهم! وقد وقع الكتاب في مقدمة ضافية، وباين: وقد اشتملت المقدمة على ما يأتي:

- تعريف التخريج.
- أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه.
- شحة مرجزة عن تاريخ التخريج.
- أشهر كتب التخريج، وتعريف ببعضها، وإعطاء بدّة عن مؤلفيها. ^(٧)
- وحاء الباب الأول (طرق التخريج) في خمسة فصول، كان كلّ فصل مساحة من ساحات طرق التخريج.
- وتناول الباب الثاني دراسة الأسانيد، والحكم على الحديث: وجاء في ثلاثة فصول كان الفصل الأول تمهيداً في مراتب الجرح والتعديل، والفصل الثاني

(٦) ما سنز من ٥-٦.

(٧) أصول التخريج من ٧.

في الكتب المؤلفة في الرجال، وكان الثالث في مراحل دراسة الأسانيد، وختم هذا الفصل بخلاصة عن المراحل في دراسة الاسناد.^(٨)

والكتاب نافع للتعريف بالوحيير بعدد كبير من كتب السنة الثمينة، وكتب الرجال، بيد أنه قاصر في خطوات التحريج، والنزعة، ويان عليل الحديث، ثم الحكم عليه. ويظهر أن تراجم أعماء الدكتور الطحان، وكثرة منساعله العليبة والجامعة، حالت دون تطوير الكتاب، ونكميته، عى الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على ناليله.

المطلب الثاني: التعرف بكتاب كشف النام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام، لفصيلة الدكتور عبد الموحود محمد عبد النقيب المصري^(٩)

وقد وقع مراعه من ناليله، وكتابة مقدمته في الروضة المشرفة، عقب صلاة الجمعة، عرة ذي القعدة سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢/٨/٢٠ م.^(١٠)

ويقع الكتاب في مغلدين كبيرين جاء الأول منهما في (٥٥٩) صفحة والثاني في (٦١٢) صفحة فيكون صفحات الكتاب (١١٧٢) صفحة مما فيها صفحات ثبت المصادر، وثبت المباحث.

وقد ذكر مؤلفه التفاصيل سبب ناليله هذا الكتاب الصخم في مقدمته فقال:

(اشتدت الحاجة في زماننا هذا إلى معرفة علم التحريج - وهو أحد فروع علوم

(٨) انظر ثبت الموضوعات ص ٢٤٣ - ٢٥١.

(٩) من المستغرب في بعض ديار النقبين، وحيد أسماء، عربية مشككة، وأسماء أخرى فيها نظر شرهي، فمن الأسماء العربية المشككة اسمي (عذاب)، فهو من أسماء الأصناف، وله معان عالية سامية، ولكنها مسهورة الاستعمال، ومما يحسد أحد اسمي إلا صرحه إلى (المصائب) ولا قرابة بين اسمي وهذا، أعادنا الله جميعاً من العذاب والجهل.

من الصف الأخير أمثال (عبد الموحود) و (عبد الوسي) و (عبد قسحان) و (في جميعها نظر شرهي ونحس - طلاب العلم - إن تعثر علينا نعوذوا رحماً بسب عذائين، فم تطردوا الخيانة، فلا أقل من تبورها في التحايل اليومي، وعلى أغلفة الكتب، إن أمكن؟.

(١٠) كشف اللثام ٢٠/٩.

الحديث، وبخاصة بعد أن نشطت حركة النشر من كتب ودوريات، ويوميات ونصدي للرواية من أن يتأهل لها، حتى أصيب ناحية من لا يعرف الطريق إلى إثبات النص من مصادره والإحاطة بمرجته، مع شقة حرصه على المعرفة، وكذلك بعد أن أطلت الفهم برأسها تكبد للإسلام، ونصق به ما ليس منه، أو تحرف منصوصه ما هو سها براء، لما بحث فهمه وفهم العرائض في نفوس العبورين عليها لبيان قواعد الرجوع إلى النص، وكيفية التثبت من مرجته، وليس هناك من مسيل إلى معرفة موافق أحداث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من المصادر المحتملة والنهت من ألقائه، ومعرفة مرجته من النصحة أو الخس، أو الصعف أو الوصع لمشتغل به - أي باحدث - أو بالنعمة أو بالأصول، أو باللعنة أو بالعمائد، أو بالنفس، أو بالدعوة إلى الله، أو غير ذلك من العنوم التي تفوي صلة الثؤم برآيه وبديعه، أو كان محمداً للجنة، شعرة لها، إلا بدراسة علم التحريج، واستيعاب أصوله وقواعده.

هذا، وإن مراجع التحريج كثيرة، ومتنوعة، وهي تختلف فيما بينها، في حجمها ومادتها، ولا يستطيع مؤلف أن يخصبها، مهما استندت عريضة، ولا أن يفي بأفرادها، ولو حبس النفس على الوقوف عيها، لأن مصادر السنة حدة وقسرة يرئادها العناء في كل عصر ومصر، فخدمه بأنوارها، فيكتشفون كل يوم جديداً من أسرارها؟!.

وحسبنا في هذا المقام، أن جمعاً لك من المراجع الخاصة ما يسهل ناوله مما هو مطروح، أو مصور ميسور، والتي يعرف فيها صاحبها ما جمع من الأحاديث في مراجع مستفنة، إلى المصادر المعتمدة عند الأئمة وما يلحق بها، بد أن ما أودعاه في هذا الكتاب فيه العبة عن الكثير مما لم يذكر فهو الأصل والكتاب، وما عداه داخل تحت هذا الباب.

وفسّمته بعد المقدمة بحوثاً بدأها بتعريف التخريج عند المتقدمين والمتأخرين وبيان موضوعه ومبرراته وفائدته، ثم مرّاحل علم التخريج حتى اكتماله وظهور المصادر المعتمدة عند المحدثين وبيان الأُممِين ظهوراً منها، وضمت ذلك الحديث عن الكتابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذه التعرض لكراهية الكتابة أو إباحتها عند الصحابة ومن بعدهم، وإضافة ذلك، وبيان ما رأيت أنه الصواب كما تعرضت للمذاكرة الحديث، وبيان بعض صحائف الصحابة وصيوان الله تعالى عليهم، كما تحدثت عن تدوين السنة وأثاره عليها، ثم بيّنت ماهية كل نوع من المصادر المعتمدة عند أئمة الحديث بحيث يتم مراعاتها في كل نوع عن غيري، ثم بينت طرق التخريج على وجه الاحتمال، كما بينت ترتيب كل منها وفق ظهورها حسبما توصلت إليه، وبيان أول من ابتكر الواحد منها، ثم تحدثت عن حالات التخريج وصيغته عند المحدثين، واكتفيت بذكرها دون توضيح ذلك بالأمثلة طلباً للاختصار، ثم أوردت مناهج المحدثين في مراجع التخريج وذكرت أنواعها، ثم ذكرت المصادر التي اعتمد عليها كل مرجع إن كانت أقل من حد الاستيعاب^(١) إلا لفائدة، ثم أوضحت طرق التخريج على جهة التفصيل حسب أسبقيتها وذكرت مميزات وعيوب كل منها، ومراجع التخريج التي تندرج تحت كل طريقة على حدة، وقمت بصرب الأمثلة من الأحاديث البرية في المواضع التي نسلّم إيرادها حتى نتصار القاعدة مع التطبيق في ذهن الباحث ثم بيّنت كيفية دراسة الأسانيد والحكم عليها، ثم ذكرت أهم المراجع والمصادر التي تساعد الباحث على ذلك مما هو ميسور، إلى غير ذلك من المسائل النافعة المبتورة في ثنايا الكتاب كما أوردت فيه كثيراً من الجدول التي تحتوي على الكتب الغفيرة في مصادرها وذلك لتيسير سرعة تخريج الحديث من مصادره، ثم غنمته بمفاتيح لبعض مصادر السنة

(١) حد الاستيعاب هو مجموع مصنفات

المشهورة اعتمدت فيها على طبعات مختلفة في المصدر الواحد أشير فيها برقم الجزء ورقم الصحيفة التي تعين الباحث على سرعة تخريج الحديث منها^(١٢).

وقد جعل المؤلف كتابه في خمسة عشر مجلداً، جاءت المباحث العشرة الأولى مهما في المجلد الأول، والمباحث الخمسة الأخرى في المجلد الثاني.

وقد تفاوتت هذه المباحث من الناحية الشكلية، فقد جاء المبحث التاسع في خمس صفحات ٢٥٧-٢٦١، بينما جاء المبحث العاشر في (٢٨٣) صفحة ١

ويرى الكاتب الفاضل أن علم التخريج كان على مراحل كثيرة منها :
- المرحلة الأولى لظهور علم التخريج، وهي مرحلة التأسيس والتمهيد وأطوارها ومقدمات كل منها (٧١-١٤١).

وقد تكلم الكاتب الفاضل في هذه المرحلة على مذاكرة السنة، وكتاباتها حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

- المرحلة الثانية لعلم التخريج: وهي نشأته بطريقة أولية، وكان ذلك على يد الامام الترمذي (ت ٢٧٩) حيث يخرّج الأحاديث ثم يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ويلذكر اسم الراوي (١٤٢-١٤٩).

- المرحلة الثالثة: ترتيب طرق التخريج، وأسبقيّة كل منها حسب ظهورها وقد عالج هذه المرحلة في المبحث الخامس الذي استغرق أربع صفحات (١٥٢-١٥٦) وذكر المؤلف الفاضل أنّ (أولى طرق التخريج، إنما هي طريقة الاستنقاع والتتبع ثم نليها طريقة ترتيب الأحاديث على الكتب والأنواب الفقهية، ثم ترتيب الأحاديث على الأطراف - أو ترتيب الأحاديث حسب الراوي الأعلى لها، ثم ترتيب الأحاديث على حروف المعجم، ثم طريقة ترتيب الأحاديث على ألفاظ المعجم. الموضوعات المتعددة، ثم طريقة ترتيب الأحاديث على ألفاظ المعجم.

وكانت دوافع العلماء في تأليف هذه المراجع، إنما هو تيسر معرفة أماكن ورود الأحاديث من المصادر المعتمدة عند الأئمة؛ وحسب أنماطها، ومعرفة أسانيدها).

كان هذا مرجع هذه المرحلة الثالثة، وقد فصله في المبحث السادس (١٥٨ - ١٧٠) حيث ذكر أنواع المؤلفات الحديثية من الصحائف، والأحاديث والنسخ والأجزاء، والتفسير، والأموات، والأماشي، والنعاري، والسر، والأصناف والعوالي والخواص التي يدخل فيها ثمانية علوم: التوحيد، والسنن، والرفاق، والسير - كذا والله! ونأتي بعد الخوامع كتب الفرائد، ونفعينات والرهدة والنصوص، واختلاف الحديث ولمحة مراحله أخرى - أكتفيت بذكر ما تقدم، بياناً لفهم المؤلف الفاضل لعلم التحرير ومراحله!

والكتاب مليء بالفوائد الحديثية الفريدة في تصاعده، بيد أن عذره كتاباً في التحرير، أو في علوم الحديث، أو في تاريخ علم الحديث فيه بطل، ويمكن أن يقال هذا كتاب (الفوائد في علوم الحديث).

ولو جعل له ثبت مبررات تصبلي، لانتفع به طالب الحديث في شروع شئ جزئ الله مؤلفه حياً، وأعان الله هذه الأمة، كم تنكشف من نفعات طباعته كتب غيرها أولى بذلك منها، والله المستعان!

المطلب الثالث: التحرير لكتاب التأميل لأصول التحرير، وفواعد الخرج والتعديل، لعصبة الشيخ الدكتور مكرم عبد الله أبو زيد النحدي، وقد أرح كتابه خاتمة مقدمته الصافية (ص ٣٣): المدينة النبوية ١٤١٢ هـ.

وقد جاء الكتاب في (٢٥٤) مائتين وأربع وخمسين صفحة، كما في ذلك المقدمة ومهارس الكتاب.

كانت المقدمة وما سبقها في ثلاث وثلاثين صفحة، وكانت فهرس الكتاب في أربعين صفحة (٢١٥-٢٥٤)، والصفحات الفارغة للصورة الفنية أربع عشرة صفحة هــسي: (١-٢، ٣٤، ٣٥، ٤٧-٤٨، ٩٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٩، ٢١٥، ٢١٦). وهذا يعني أن صلب الكتاب يقع في (١٧٠) صفحة! وقال المؤلف في مقدمة كتابه (ص ٣٠): "هذا وقد أدت بحوث هذا: التفاصيل على مقدمات وكتابين. هذه نراحمها:

— مقدمات في أصول التخريج، وفيها: مبادئ العشرة. التعريف بطري المعوان. حفيقة أصول التخريج. نأصلها من القرآن. المؤلفات في أصول التخريج. — الكتاب الأول: التخريج، وفيه بابان:

الباب الأول: ويحوي ستة أبحاث: تعريف التخريج، كونه من المشرك اللفظي. نأصله في الرحمن. فوائد. أبحاثه في كتب المصطلح. المؤلفات فيه. الباب الثاني: طرق العمل في التخريج* وفيه: طرق التصنيف في التخريج. طرق استخراج الحديث. طرق التخريج. الطريق العملي للتخريج ومراتب النظر فيه. والأخيران هما لباب هذا الباب.

— الكتاب الثاني: في "أصول التخريج وفواعل الحرح والتعديل" وهو المقصود من هذا التأليف، وقد عقدته في ستة أبواب:

- * الباب الأول: أصول التخريج العامة.
- * الباب الثاني: أصول في المتن.
- * الباب الثالث: أصول في الاسناد.
- * الباب الرابع: أصول في الراوي.
- * الباب الخامس: أصول في مخرج الحديث.
- * الباب السادس: أصول في العرو.
- * الباب السابع: أصول في المرتبة والحكم. ثم الخاتمة

وقال في نهاية الكتاب ص (٢١٥): انتهى الجزء الأول في آداب التحرير: المقدمات، المبادئ، الحدود، التقاسيم، ويليه موضوع الكتاب الأهم في حزين فيها: أصول التحرير، وفوائد الخرج والتعديل.

أقول: إن هذا الكتاب في (آداب التحرير) ومقدماته إذن، وليس في أصول التحرير! وقد مضى على طباعة الجزء الأول سبع سنوات، ولما بطبع الجزء الثاني الذي وصفه مؤلفه بأنه المقصود من تأليفه كتاب الناصير.

والكتاب في حملته ماتع ومفيد، ونافع، ولا يصور مؤلفه، ولا يضرنا، أن نعالقه في بعض توجهاته الفكرية، أو الخديثة، فلا زال أهل العلم يخالف بعضهم بعضاً ويعتبر بعضهم بعضاً، ولكن!...

وقد أعدت من كتابه هذا فوائد عديدة ضمنها كتابي هذا مع التندير.

المطلب الرابع. التعريف بكتاب كيف نعرض علم تحرير الحديث الشريف لمؤلفيه الفاضلين الأستاذ الدكتور الشيخ حمزة عبدالله الملياري، والدكتور سلطان سعد العكايلة الأردني، وقد طبع الكتاب في دار الرازي للنشر عام ١٩٩٨م.

وقد جاء كتاب الدكتور الملياري في (٢٣٧) متبر وسبع وثلاثين صفحة بما في ذلك مقدمة الكتاب، وشت مباحته.

وقد مهد لكتابه خمس صفحات، بين فيها أهمية مادة (تحرير الحديث) وفائدتها، وتميز كتابه على الكتب المعاصرة الأخرى في علم التحرير وأوصح مراحل التحرير فيه، فجعلها ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: الكشف عن مواضع الحديث في الكتب الأصلية المختلفة.

- المرحلة الثانية: دراسة الطرق المجموعة للحديث، لإجراء المقارنة بينها ورصد وجوه الاتفاق والاختلاف الجوهرية سدا ومتنا.

- المرحلة الثالثة: ترجمة الرواة بشكل مهجى، كذا

قال: (وإثما للفائدة، فقد أضعنا في آخر الكتاب ملحقاً يضم عدة نماذج اخترتها من بعض الكتب التي تم التعريف بها، كمفتاح كور المسنة، والمعجم المفهرس، ونخبة الاشراف، وبعض كتب المنبجات والمعاجم.

كما أدرجنا في المرحلة الثانية والثالثة، نماذج متنوعة من بعض أهم مصادر الحديث وكتب الرجال، لإجراء التعاريف جماعياً في أثناء المحاضرة)...

وقال: " وحرصاً منا على تفادي التكرار، واعتماد أسلوب الاحتصار والابجاز والتركيز على الجديد المفيد للطلبة؛ فإننا نود أن بين أننا لم نستوعب ذكر جميع أصناف الفهارس، والمفاتيح التي أفاض في ذكرها من سبقنا في التأليف في هذا الموضوع)...

وقال: (ولا يفوتنا في هذه المناسبة، أن نشكر علماءنا الأفاضل الذين استفدنا من كتبهم، لا سيما العلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي، رحمه الله تعالى والأستاذ أكرم ضياء العمري، والأستاذ محمود الطحان، والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد جزاهم الله تعالى عنا خير جزاءه" (ص ١٩).

ثم راح المؤلف الفاضل بمصل ما أحمله عن المرحلة الأولى التي ذكرها شمل (التدرب على كشف مواقع الحديث، ومعرفة من رواه من أئمة الرواية باستخدام الفهارس المتنوعة، أو الحاسب الآلي، فقال: ونصم هذه المرحلة ما يأتي:

- ١- معاني التخريج (١٥-١٨) .
- ٢- تعريف المسخاوي لمصطلح التخريج، وتحليله التاريخي (١٨-٢٧).
- ٣- تعريف التخريج عند المعاصرين، ومناقشة الحل فيه (٢٧).
- ٤- التخريج بوعان: تخريج هي، وتخريج علمي (٢٨).
- ٥- الهدف من التخريج وفوائده الجانبية، وعدم الخلط بينهما (٢٩).
- ٦- أربعة أنواع من الفهارس لكشف مظان الحديث (٣٠-٥٢).

٧- ترتيب خطوات البحث عن مواقع الحديث في ضوء ما تقدم (٥٢-٥٤).

وقبل أن أنتقل إلى سرد مفردات المرحلة الثامنة، من مراحل التحريج الثلاث أقول: لو أن أحي المؤلف أضاف التمهيد إلى المقدمة في ص (٥) وجعل الفحوصات الخمس من معاني التحريج، وحق الهدف منه هي التمهيد، لكان أصوب؛ لأن هذه الفقرات الخمس ليست ضمن المرحلة الأولى من مراحل التحريج، التي حددها المؤلف بأنها البحث عن مواقع الحديث.

- وجعل المرحلة الثانية، التي هي التعاريف ... الخ وكانت الخطوات التي يسعى أن يتمها الباحث لتحقيق الهدف من التحريج ست خطوات هي:

- ١- رسم شجرة الأسابيد.
 - ٢- تمهيد المدار الكلي للروايات، والمتفرعات الأخرى المتفرعة عنه.
 - ٣- إجراء المقارنة بين هذه الروايات المتعددة أولاً بأول.
 - ٤- رصد الخلافات الجوهرية بين الروايات المتعددة.
 - ٥- تتبع نصوص النقد في معالجة تلك الخلافات.
 - ٦- تصنيف ذلك تصنيفاً علمياً وموثقاً (ص ٧٨).
- وكان للمؤلف الفاضل يؤكد على ضرورة تحقيق هذه الخطوات عقب الأمانة التي يسوقها (٧٨، ١٨٢، ٨٧، ٩١، ٩٥).

- أما المرحلة الثالثة فقد حصنها الباحث للتعامل مع كتب التراجم والتأصيل لفقه ترجمة الرواة، وتضم هذه المرحلة عدد ما يأتي:

- * ثلاث نقاط جوهرية يجب فهمها عند ترجمة الرواة (٩٩-١٠١)
- * كتب التراجم ومناهجها (١٠١-١٠٢)
- * طريقة العلماء في وضع التراجم وضرورة الإلمام بها (١٠٤-١٠٦)
- * البحث عن أحوال الرواة، والتأصيل لفقه تراجم الرواة (١٠٧-١١٥)

- * التمارين على تراجم الرواة من مصادرهما المختلفة (١١٦-٢٠٠)
 - * التمرين الأول - ترجمة عبد الكريم بن أبي المحارق (١١٦-١٣٢)
 - * التمرين الثاني - ترجمة عبيد الله بن عمر العمري (١٣٢-١٣٥)
 - * التمرين الثالث - ترجمة عبد الله بن طيبة (١٣٥-٢٠٠)
- وقال المؤلف في النقاط الجوهرية الثلاث (ص ٩٩): تتضح أهداف هذه المرحلة بطرح الأسئلة التالية ، ثم الإجابة عليها:
- لمن نترجم من الرواة الذين وردت أسماءهم في الأسانيد ولماذا؟
 - متى نترجم هؤلاء؟
 - كيف نترجم الراوي؟ وما حدود هذه الترجمة؟ وهل نحن ملزمون بذكر كل ما ورد في الراوي حين نترجم له؟
- ثم أحاط على هذه الأسئلة في ست عشرة صفحة، أحسن الله إليه وبعده هذه الاجابات ، راج يدرب طلبته على الترجمة النقدية المعلقة فاختار التراجم الثلاث التي ذكرت قبل ، ومن الواضح أنه اختار ترجمة عبيد الله العمري أمودجا للراوي الثقة و ترجمة عبد الله بن طيبة أمودجا للراوي المعبر تحديثه ، و ترجمة عبد الكريم بن أبي المحارق أمودجا للراوي المتروك.
- وأوضح في نهاية كل من هذه التراجم الثلاث (ص ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٨٤) أن غرضه من هذه التمارين الثلاثة، هو أن يكون الطالب أو القارئ قد أخذ فكرة منهجية واضحة حول ما يأتي:
- دراسة الرواة في كتب التراجم.
 - تفسير هذا الأراء بما تقتضيه سياقاتها وملاساتها.
 - تحقيق ما صدر عن الأئمة من الآراء والأقوال.
 - تلخيص أحوال الرواة، سيما عند تعارض أقوال الجرح والتعديل فيهم.
- إ.هـ (ص ٢٠٠).

- وجاءت الخاتمة تلخيص الخور الأساس الذي دار حوله محتوى الكتاب فقال: لعل من المفيد في نهاية حولنا العنبة عبر ثلاث مراحل من التحريج مصحوة بالتمارين اتسوة . أف نحص للقرائ الكريم المحور الأساس الذي دار حوله عنوى الكتاب، كى نرسم لديه فكرة مهيمة حول التحريج العنمي وهدفه وأهميته في معرفة الحكم على الحديث صحة أو صغما، وحول ترتيب خطوات البحث في ذلك المجال، ومن الديق أن الطالب لن يقى في ذهنه بعد دراسة المادة سوى الفكرة المهيمة حول أهم فضايلها الخوهرية، وأما ما يحمض من معلومات ونظريات، فإنه يكاد يساه، لكن ذلك غير صار، إذ بإمكان الطالب أن يستدرك ذلك كله على الوجه الأكمل، أثناء ممارسته البحث والتحريج.

إن التحريج محرد، مبنة، لمعرفة حالة الرواية، من حيث التفرد، أو المعاملة أو المرافقة، وهو بذلك يكون مرادفا لـ (الاعتبار) نتمثل في سير المرويات، للظفر في المناعات والشواهد، غير أن (الاعتبار) يقوم على استحضار المحدث الناقد أحداثه المسموعة بروايته المباشرة، في حين تعتمد التحريج على البحث في كتب المحدثين، لتحقيق العرص بعنه دون أن يكون لهاحت المهتم به نصيب في الرواية المباشرة.

وإذا كان التحريج وسيلة لتحقيق هذا العرص، فإنه يجب على الباحث أن يقوم بالمقارنة بين الروايات التي حمها، بحثا عن حالة الاتساق، أو التفرد، أو الاختلاف في هذه الروايات، حول القصص الخوهرية، مثل الارسال والاتصال، أو الوقف والرفع، أو زيادة كلمة في المتن تبد تخصبها أو تعميما، ونقيدا أو إطلاقا أو نحو ذلك، دون أن تستوقفه الأمور الشكلية، التي لا يكاد يحنو منها حديث مثل توافد الكلمات، أو إيراد الفصص بطوفا أو مختصرة، أو حول احديث وقصصه

وغيرها من الأمور التي أوضحناها، أثناء إجراء المقارنة الجماعية، في المرحلة الثانية ولا نكون تلك المقارنة مبهجة، إلا إذا أجريت بعد معرفة مدار الروايات.

وليكون الباحث دقيقاً في بحثه، ومصياً في استنتاجاته، فعليه أن يستعين بصورس النقاد للتأكد من صواب ما رصده أثناء المقارنة من التفرد، أو المخالفة، أو الاتفاق فيما يخص المسائل الجوهرية، وأن لا يستعجل في إصدار الحكم على الحديث، بتفرد الراوي به، أو مخالفته غيره، وذلك نظراً لعدم استيعاب الباحث في تجميعه كتب الحديث، وعدم تأمله للخوض في غمار النقد.

ومن هنا تأتي مرحلة جديدة، يتأمل الباحث من خلالها في أسباب تفرد الراوي، أو أسباب مخالفته، وهل ذلك ناتج عن توهمه، أو كذبه، أو عن تقوقعه في الحفظ، والضغط، والفهم؟ إذ إن التفرد والمخالفة يظهران في الحديث بسبب من هذه الأسباب الأربعة الذكر.

وأهم ما يساعد في البحث عن تلك الأسباب، وتحديدتها بدقة متناهية هي لمعرفة الحديثية، التي نكسب صاحبها ذوقاً حديثياً رفيعاً، يستطيع الاطمئنان إليه فيما يرى بقناعة تامة، وإذا لم يتوفر له ذلك، فعليه أن يسلك الطريقين التاليين أو أحدهما:

١ - البحث عن بصورس النقاد حول ذلك.

٢ - الترجمة لذلك الراوي الذي انفرد بالحديث، أو خالف فيه غيره أو ترجمة سلسلة من الرواة الذين يدور عليهم الحديث، ويجب أن يكون ذلك بالشكل الذي أوضحناه سابقاً في المرحلة الثالثة.

وحين يستوفي الباحث جميع هذه الأمور فقد وصل مرحلة تبين المعلومات لئتمنى له تصنيف ما استنتجه تصنيفاً عملياً واضحاً وموثقاً، بحيث يصبح القارئ مقتنعاً بما يقدم له من ملاحظات الرواية لذلك الحديث الذي قام بتجميعه.

تلك هي خلاصة التحريج العنفي وفقهه الذي كنا نصبوا إليه، وأسس فكرته المنهجية، وطريقة ترتيب خطوات البحث في ذلك.

وإذا استطعنا أن نعبر هذه الفكرة المنهجية لدى الطالب بشكل جيد فإنه يكون قادراً على توظيف التسهيلات التي يقدمها الحاسب الآلي في مجالات البحث العلمي غير توظيف في تحقيق الهدف من التحريج، بدل أن تكون وظيفته مقصورة على إخراج ما قد أدخل في برامج الحاسب الآلي من الأحاديث.

لقد كان من أهم العوامل التي دعنا بالتحاح إلى تأليف هذا الكتاب وطرح مادة تحريج الحديث بأسلوبها الجديد موزعة على ثلاث مراحل رغبنا في معالجة ما آلت إليه الأبحاث في ميدان التحريج والتحقيق من الفوضى العلمية التي جرت أصحابها إلى اهتمامهم بالأمور الثانوية دون معالجة المسائل الأساسية، وقد سمينا لتحقيق هذه الرغبة من خلال بناء فكرة منهجية سليمة تعين الطالب والباحث على توظيف المعلومات التي يجمعها، سواء كان عن طريق التحريج المباشر، أم عن طريق برامج الحاسب الآلي في الأحاديث النبوية توظيفاً مناسباً فيما يقتضيه البحث ويتطلبه المقام.

جزى الله أحوي الكرمين، مؤلفي هذا الكتاب، خير الجزاء، ونفع الله بكتابهما هذا طلبة العلم، والباحثين.

المطلب الخامس: التعريف بكتاب منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها وبلية دراسة في تحريج الأحاديث لفصيلة الشيخ الدكتور وليد حسن العاني.

وقد قرأت في مقدمة الدكتور عبد الناصر موسى للكتاب (ص ١١) أن الشيخ وليد، كان يريد أن ينشر موضوعات هذا الكتاب في مجلات علمية محكمة وأن الدكتور عبد الناصر هو الذي ارتأى أن تنشر بعنوان منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها... ص ١٢.

قال: " وقد وجدنا في أوراق المصنف - رحمه الله - مذكرة مختصرة في علم التخريج مكتوبة بخط يده... وقد رأيت بعد مشورة بعض الأحوة الأفاضل المتخصصين في الحديث، أن تلحق هذه المذكرة بدراسة الشيخ عس (التفريب) للرباط بينهما، ولأهميتها لطلبة العلم..." ص ١٢.

أقول: هذا الكتاب إذا عثا، أحدهما: عس (التفريب)، والثاني: مذكرة مختصرة في التخريج، والعنوان ليس من اختيار المؤلف.

ولو أن أخي الدكتور عبد الناصر اختار لدراسة المرحوم الشيخ وليد علسي التفريب مثل هذه العنوان: (مصطلحات الحافظ ابن حجر في كتابه التفريب) أو (مصطلحات الحافظ ابن حجر في نقد الرجال من خلال كتابه التفريب) ربما كان أكثر نظاماً مع واقع الكتاب... جزى الله الجميع الخراء الأوفى.

وقد قرأت بإمعان مقدمة الدكتور الشيخ عمر الأشقر، ومقدمة الدكتور عبد الناصر، وزجته لأخي الحبيب، ورملي فضيلة الشيخ وليد العاني، فأثارت في نفسي شجوها وذكريات، لا يحتمل صدر هذا الكتاب تسجيلاً، فأتركها إلى فرصة أخرى.

قال الأستاذ الدكتور عمر الأشقر: (إن الذي يفره المؤلف في مقدمته لكتابه هذا أمر خطير جداً، يحتاج من العلماء والباحثين في هذا الموضوع التنقيب فيه.

فإن كان ما ذهب إليه صواباً، فعليه أن يسارعوا إلى تسليد الخلل وإصلاح العطب، فليس هو خطأ فرد، وإنما هو خطأ في منهج تنابع عليه العلماء وطلبة العلم في هذا العصر.

وهنا الذي يقوله الباحث، أثبتته عبر دراسة مضنية وحادة موثقة، فما من فضية إلا وأقام عليها الأدلة، وأورد لها البيانات والشواهد... ص (٧-٨)

أقول: إن كلام الشيخ عمر الأشقر يفيض إنصافاً، وعبرة علسي السنة الشريفة، جزاه الله خيراً.

وأحب أن أقول لعضيلته: ولكل من يطلع كتلي هذا: إن نتائج بحث أحبي الناضل الدكتور وليد العاني في مصطلحات (مستور، مقبول، ليس الحديث صندوق مع قيود الجرح) كلها غير دقيقة، بل غير صحيحة أصلاً، وسوف أقوم بتبيض البحث الخاص الذي كتبه قبل عشر سنوات بعد أن (مصطلح مقبول وتطبيقاته في الصحيحين) فيه ما يكفي في الرد العلمي الاستقرائي: على أخطر ما في كتاب أحيانا الشيخ وليد العاني رحمه الله تعالى.

فالكتاب لا يتصل بعم التحريج، ودراسة الأسانيد، وليس منهما، ما عدا خلاصة التي ألحقها الناشر في نهاية الكتاب (١٨٩-٢١١) فإنها مفيدة ونافعة وهي من علم التحريج لكنها خلاصة نظرية، جرى الله كأنها حياء.

المطلب السادس: التعريف بكتاب (تخريج الحديث) للدكتور همام سعيد عبدالرحيم الفلسطيني، الذي كتبه مقرراً مادة (تخريج تحديث ٥٢٢٩) لبرنامج تخصص التربية الإسلامية في جامعة القدس المفتوحة.

وقد جاء هذا الكتاب في (٣٠٤) أربع صفحات وثلاثمائة صفحة، يضاف إليها ثلاث صفحات المقدمة، وجعل المؤلف كتابه هذا في أربع وحدات رئيسة: الوحدة الأولى: مدخل إلى التخريج - تحدث فيها على مفهوم التخريج وفوائده، وبحالاته، ومصادره الأصلية، والقرعية، القديمة والحديثة، وحتم هذه الوحدة بمبحث استخدام الحاسوب في خدمة الحديث.

وقد استغرقت هذه الوحدة الأولى (٦٣) ثلاثاً وستين صفحة.

- وتناولت الوحدة الثانية القسم الأول من التخريج - عند مؤلف الكتاب - وفيها طريقة تخريج الحديث عن طريق السند - ما التعرف إلى المسانيد ومناهجها، وطريقة الوصول إلى الحديث فيها، ثم التخريج عن طريق الموضوع ما التعرف على كتب الحديث المرتبة على الموضوعات والأبواب وتخريج الحديث من هذه الكتب.

وقد استغرق البحث في هذه الوحدة الثانية (٨٦) سنا ومائتين صفحة (٦٧-١٥٢).

- أما الوحدة الثالثة فتشمل القسم الثاني من التحريج، وتشتملت تحريج الحديث عن طريق أول كلمة في الحديث، أو مقطع من مقاطعه، وعرف مؤلفه بعشرات للمفاتيح والفهارس لهذا النوع من التحريج!!.

واستغرق البحث في هذه الوحدة الثالثة (٨٠) صفحة (١٥٣-٢٣٢).
- وكانت الوحدة الرابعة في هذا الكتاب لدراسة الأسانيد والحكم عليها قال المؤلف " ونأتي هذه الوحدة ثمرة لعلم التحريج وغاية له".

وكانت وظيفة هذه الوحدة في التعريف بكتب الرجال، حيث عرف مؤلفه بكتب الصحابة، والطبقات، والفتاوى، وكتب الثقات، والضعفاء.

وحتم كتابه بمحدثين ذوي صلة بعلم التحريج (٢٧٩-٢٩٤)، تحدث في أولهما عن (الحكم على الحديث) (ص٢٧٩-٢٨٣) وتحدث في الآخر على خطوات التحريج، ودراسة السند، وساق مثالا تطبيقيا على ذلك (٢٨٣-٢٩٤).

وكتاب الدكتور همام سعيد أكثر نزاهة، وأوسع بعدا لمصادر الحديث الأصلية، والفرعية من غيره، لكن جملة الكتاب من بابه كتاب (ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث) فالكتاب مرتب، نافع، مفيد في التعريف بالرجوع بأسماء المؤلفات الحديثية، بشئ فروعها، وبكيفية الامادة منها، في التحريج والنقد

المطلوب السابع: التعريف بكتاب (تحريج الحديث النبوي) لفضيلة الشيخ الدكتور عبد العتي أحمد خير مزهر النميمي الداري القنسطيني.

وقد جاء هذا الكتاب في (٨٧) سبع ومائتين صفحة من النقط الصعير (١٢×١٧) سم في ذلك المقدمة وثبت الموضوعات، وقد وقفت عليه أحسرا في إحدى مكتبات عماد، وفي بدايته أن طباعته كانت في عام ١٤٢٠ هـ. ومع أن هذه الكتاب كتب على الصفحة الثابتة منه (الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ)؛ إلا أنني

رأيت الدكتور بكر أبو زيد قد أشار إليه في التأصيل (ص ٩٠) فقال: (معاصر من الأردن، وكتابه مطبوع، وهو على وجازته؛ يعني في طرق استخراج الحديث عن الكتب التي فيه).

وهذا يفيد في أن كتاب الشيخ النجمي، طبع قبل طباعة (تأصيل) الشيخ أبو زيد (١٤١٣ هـ) طبعة أولى، وطبع للمرة الثانية في الرياض بعد أن اطلع على جميع الكتب التي أشرت إليها سابقاً، وهذا يقضي بإفادته من جميعها^(١٣)

وكتاب الشيخ النجمي، كتاب في طرق (استخراج الحديث النبوي) مسن مطبوع الحديثية المتنوعة، ما عدا المبحث الأخير الذي أعطاه عنوان: (تموذج تطبيقي) فقد ذكر فيه حديث عفة بن عامر، ودرسه وفق خطوات التحرير الثلاث (ص ٦٥-٧٩) ثم ذكر مثالين آخرين سريعين للتحرير، ختمهما كتابه (المفيد)^(١٤) حواه الله تعالى حيرا.

هذه هي الكتب التي وقعت عليها، مما وصفها واضعوها بأنها كتب (تحرير) فأين موقع كتابي هذا بين هذه الكتب؟!^(١٥)

^(١٣) وأما الشيخ النجدي عمر بن علي، وكان هو وأخي الفاضل الشيخ حسين النجدي وراء تأليف كتاب (رواة الحديث) المعروف بين أهل علم الحديث حتى إنه حوار طويل من المسكوت عليه من السروا، وإبنا أشرت إلى هذا، لأن شيخنا العلامة المفيد عبد الفتاح أبو هذا، رحمه الله تعالى، صرح بأن حصونه دفعني إلى كتابة (رواة الحديث) رداً عليه. وقد أطلع على البحث قبل طباعته عدداً من أهل العلم الأفاضل ومنهم أستاذي السبق الدكتور محمد أديب الصايغ الدمشقي، وأستاذي الحديث الدكتور محمود أحمد مسرة الحلي، الذي أضافني بأن تولي المسكوت عليهم هو رأي للشيخ عبد المتاح من قبل عام (١٩٦٠م) وقال: تمسأورت مع الشيخ مراد في هذا الأمر، ولكن الشيخ لا يرجع من أمر صدر عنه أبداً أو الحق معك بلاريد، وأثنى على الكتاب واعتبر عن كتابة شهادته بالكتابة؛ واداً للشيخ عبد الفتاح، لأنه كاد على قيد الحياة، ١

^(١٤) أشار أعي الدكتور عبد العي إلى كتاب (حصول التفریح بأصول التصریح للعلامة أبي العيص أحمد بن محمد بن الصديق العمادي رحمه الله تعالى، ولما ألف عليه بعد

^(١٥) ذكر الشيخ بكر أبو زيد عدة كتب أخرى معاصرة، بعضها وقع عليه، وبعضها لم يقع عليه، ووصف أكثرها بأنه لا صلة له بعلم التحرير، انظر التأصيل ص (٨٨-٩١).

المطلب الثامن: موقع هذا الكتاب، بين كتب التحرير

ستطيع أن نقول بكل تأكيد: إن جميع الكتب السابقة، التي عرفت بها، أو أشرت إليها ناعمة معيدة، سواء كانت فائدة ناصلاً لعلم (التحرير) أم كانت ممهدة له، أم كانت فكرياً لبعض مباحثه، وكنتالي هذا بدور على محاور ثلاثة:

المحور الأول: منهج الترجمة النقدية لرواة الحديث: وقد فسدت الترجمة فيه على ثلاثة أقسام: الترجمة المعرفية، والمفية، والفدية وأوصحت ذلك بالأمثلة التطبيقية الكافية، لم احزرت عادة رواة من كتب السراجم المعلّسة، وحلّلتها وأوصحت كيفية الاستمادة من مادتها النقدية، علاوة على صياغة الترجمة الكاملة ثم صياغة الترجمة النقدية المختصرة التي يمكن أن نعتمد في النقد، ونذكر في الدراسات العلمية الحديثة أو القديمة المدللة، والمقارنة

المحور الثاني: منهج تحرير الحديث، وقد أشرت إشارات سريعة إلى آداب التحرير، وإلى أبرز طرق استخراج الحديث، وأبرزت صيغ المتقدمين في ذلك.

وناقشت في تضاعف هذا المحور بعض الباحثين الذين جعلوا التحرير هو مجرد عزو الحديث إلى مصادره الأصلية، أو العرقية، وبعض الذين دمجوا تحرير الحديث في نقد الحديث، فجعلوها واحداً، وفي هذا المحور وافقت بعض من سلفي، ونقدت بعض صيغهم واستدركت عليهم، من غير تعرض لذكر أحد منهم؛ لأنني مارأيت من يقل النقد العلمي بين أهل الحديث أبداً، ولله الحمد والمثبة.

المحور الثالث: منهج نقد الحديث، وأوضح أن نقد الحديث يعني نقده وليس بقصه من أصوله، فالفقد عملية بيان موقع الحديث من حيث القبول أو الرفض وليس انتقاداً يهدف إلى التقليل من شأن الحديث، ممن دون عملية التحرير ونمخص المتن والأسانيد، كما بعض من يسمون أنفسهم (النقاد العقلانيين) فهم يردون الحديث لأوّل وهفة، إذا راود مباحثاً لأمرحتهم، أو معارضة لثقافتهم. ونخت

هذا انور أوضحت خطوات العملية النقدية وأكدت على ضرورة الاعادة من أقوال النقاد القدامى والمتأخرين والمعاصرين بالتنوع والاستفراء لتحقيق هدفين اثنين:

الأول: الوفور على الجهود الضخمة التي قدمها علماءنا الأجلاء.

الثاني: الاطمئنان عند إصدار الحكم، لتوفر مادة علمية نقدية تليده.

وقد جعلت أكثر الجاناب التطبيقي من هذا الكتاب في حساب الامام الترمذي، فاعتبرت حديثاً مما اتفق عليه أصحاب الأصول جميعاً، وحديثاً وافقه عليه أئمة الحديث العشرة (السنة مع مالك، وأحمد والدارمي، وابن حبان)، وحديثاً مما اتفق عليه الأئمة الستة، وحديثاً مما اتفق عليه أصحاب الصحاح الأربعة (البحاري ومسننه، وابن خزيمة، وابن حبان) بعض النظر عن أحسج الحديث غيرهم وحديثاً مما اتفق عليه أصحاب السنن: (الدارمي، وأبو داود، والترمذي وابن ماجه، والنسائي)، ثم خرجت حديثاً انفرد به البخاري، وحديثاً انفرد به مسلم وحديثاً انفرد به الترمذي، وحديثاً انفرد به ابن ماجه، وحديثاً انفرد به ابن خزيمة وحديثاً انفرد به ابن حبان، مشيراً إلى عدد الأحاديث التي انفرد بها كل مصنف من المصنفات لأن هذه الأفراد هي الإضافات العلمية التي زادها كل مصنف على غيره، ويجمع هذه الزوائد كلها، ونقدها نتجرد نستطيع تقديم الإصافة العلمية التي أضافها كل مصنف إلى علم الحديث الشريف، حقيقة ١

وأطش هذه (المحاضرات) في علم الترحمة والحريج والتد موفعة بفكره أهله!

والله تعالى أسأل أن يثيب الجميع على خير من نواياهم، وأن بعد عنا جميعاً

نزغات النفوس، وأهواءها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقع الفراغ من كتابة هذه المقدمة، ليلة الخامس من رجب الفرد الحرام عام (١٤٢٠هـ) الموافق للاربع عشر من تشرين الأول عام (١٩٩٩م) بقلم حادام الوحيين الشريفيين (الكتاب والسنة) الفقير إلى الله القوي محمد فيصل (عذاب) بن محمود بن إبراهيم بن محمد الحمش آل كنعان الحسيني العجمي الحموي.

المحاضرة الثانية

مصادر الترجمة والتخريج والنقد

إن كل كتاب صنف في الحديث النبوي يعد مصدراً من مصادره، فموطأ الإمام مالك مصدر، والسنن الكبرى للبيهقي مصدر، والإمام في أحاديث الأحكام لأبي دافيد العبد مصدر ورياض الصالحين، والأذكار للنووي كل منهما مصدر. والأساس في السنة للشيخ سعيد حموي مصدر، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، والسلسلة الضعيفة، وإراء العليل للشبح محمد ناصر الألباني، كلها مصادر للحديث الشريف لأنها جميعاً ذات صلة وثيقة به، وتخدمه في هذا الجانب أو ذاك.. بيد أن علماء هذا العصر، حاولوا أن يفرقوا بين المصادر والمرجع فجعلوا الكتب الأصلية مصادر، والكتب الفرعية، والتكميلية مراجع.

ولا يترتب على التفرقة بين ذلك، أثر عظمي، وإنما أثر ذلك مهيجي فني. وسوف أنكلم باتباز شديد بشبه السرد، على مصادر التخريج الأصلية والفرعية، لأن الكلام على المصادر، ليس من مادة (تخريج الحديث النبوي ونقده) أو ما نسمى في الجامعات مادة (أصول التخريج، ودراسة الأسانيد) وإنما موضع الصحيح مادة (منهج الحديث) أو (منهج المصنفين في الحديث النبوي) ^(١٦)

ومنهج الحديث تشمل: علوم الرواية، ومنها الحرح والتعديل وعلم علل الحديث ومصنفات الرواية، والمصنفات في التخريج والنقد.

(١٦) الذي نجر من تصبهي حتى الآن في المقررات الدراسية الجامعية، كتاب التخريج والقد الذي بين يديك ومنهج المصنفين في الحرح والتعديل، ومنهج المصنفين في الحديث النبوي القسم الأول: المصادر الأصلية وأسأل الله تعالى أن ييسر طاعتها لربها

مصادر التخريج الأصلية: هي مصادر رواية الحديث النبوي التي نقلها أصحابها بالأسانيد، وقد صنّ الذهبي على أن نهاية القرن الثالث هو نهاية عصر الرواية الأصلية والرواية التي استمرت بعد ذلك، هي رواية فرعية ليست ذات أثر على صحة الحديث أو ضعفه.

وهذا صحيح على وجه الإجمال، لكن من العسر علينا اليوم اعتماد فصول الذهبي تماماً؛ لأن بعض مصنفات الحديث المتقدمة قد ضاعت، فبين مصنفات شعبة بن الحجاج، وسعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الخراج، والبيهق ابن سعد، وأبي عمرو الأوزاعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد ... إلخ.

ومن يمسك الجملد الخاص بعلوم الحديث للدكتور محمد فؤاد سزكين؛ يحدد أسماء كثير من المصنفات الأولى، لكننا لا نعرف عن وجودها شيئاً، ولا هي مما نداوله بيننا، فأصبح تحديد فترة (عصر الرواية) إلى نهاية القرن الرابع المحسري ضرورياً، ولهذا السبب عددت المستدرك آخر المصنفات الأصلية في علوم الرواية.

وقد قسمت المصنفات الحديثة على أقسامها العلمية، أو على أوصافها مستنداً بالأسبق تاريخياً، ومقتصراً على الكتب المتوفرة بين أيدينا، دون الكتب المفقودة.

١- **الموطّات:** ليس بين أيدينا من الموطّات، إلا موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣-١٧٩هـ)، وله روايات كثيرة، بين أيدينا منها ثلاث روايات.

رواية محمد بن الحسن الشيباني تلميذ مالك وأبي حنيفة (١٣٢-١٨٩هـ).

رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث الزهري (ت ٢٤٢هـ).

رواية يحيى بن يحيى بن كثير اللبكي الفرطبي (ت ٢٣٤هـ).

والروايات الثلاث مطبوعة متداولة، وجميعها صحيحة النسبة إلى الإمام مالك رحمه الله تعالى. وإنما قدمت كتاب (الموطأ) لاعتقادي أنه الكتاب

(الأصل) لجميع كتب السنة الأصول ١

- الكتب الصحاح: هي الكتب التي اشترط أصحابها ألا يترجوا فيها، إلا حديثاً صحيحاً عندهم وهي الكتب الخمسة الأئمة:

١- صحيح الإمام البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، مولاهم (ت ٢٥٦هـ)، واسم كتابه الكامل: (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه).

٢- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبي الحسن النيسابوري (ت ٢٦١هـ) واسم كتابه الكامل: (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم).

٣- صحيح ابن خزيمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن عزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، واسم كتابه الكامل: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) نقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وآله وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا حرج في نقل الاختيار التي ذكرها بمسئفة الله تعالى).

٤- صحيح ابن حبان أبي حاتم محمد بن حبان بن محمد بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ) واسم كتابه الكامل: (المسند الصحيح على الأنواع والنفايس، من غير قطع في أسانيدنا ولا ثبوت جرح في ناقلينا).

٥- المستدرک علی الصحیحین للحاکم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيع النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) وسماه في موضع آخر من الكتاب (المستدرک علی الشیخین) يعني البخاري ومسلم.^(١٧)

وفي تقديره أن في الكتب الصحاح الخمسة هذه أكثر من ٩٠% من الأحاديث الصحيحة الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والعشرة الأخيرة (١٠%) موزعة في بقية كتب السنة التي تنعذر على الحصر ١

فتبه هذه الفقرة - أخي المدارس - واحصل جُلَّ عنايتك في دراسة هذه الكتب، والوقوف على الأحاديث المعلولة فيها، وخاصة كتاب المستدرک.

٣- كتب (السنن): ويُقصد بالسنن الكتب المُصنَّفة على الأبواب الفقهيَّة من غير الصحاح السابقة، وأبرز هذه الكتب وأشهرها، وأتمها للبحث، والتخريج، والنراسة، الكتب الأتية:

كتاب (السنن) للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن النعماني الدارمي (ت ٢٥٥هـ).

كتاب (السنن) للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥هـ).

كتاب (السنن) للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه المغربي (ت ٢٧٥هـ).

كتاب (الجامع الكبير المختصر) للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ويقال له (سنن الترمذي) ومن هنا عدَّ بين كتب السنن وهو منها، والاسم مختلف فقط.

كتاب (السنن النسائي) للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). وهذا الكتاب يلتحق عندي بالكتب الصحاح، فإذا استثنينا الأحاديث التي ضَعَّفها النسائي فيه، أو جرح بعض رواها، مما نفَّس معظمه صحيح، وبالجملة فهو أقل كتب السنن حديثاً صعباً.

كتاب (السنن الكبرى) للنسائي نفسه، وهو كسائر كتب السنن السابقة.

كتاب (السنن المعللة) للإمام أبي الحسن علي بن عمر بغدادي الذرقطيني (ت ٣٨٥هـ).

هذه أشهر كتب (السنن) ولكل واحد منها منهجه المستقل، وإضافة كل واحد من هؤلاء على من سبقه قليلة جداً من جهة الأحاديث المروية، لكن إضافته

في خدمة السنة أكثر، وسرف اتخذت عن شيء من هذا في (أصراع الترجمة الحديثة).

٤- كتب (المسانيد): وهي الكتب التي جمع فيها مصغرها أحدثت كل صحابي بعضها إثر بعض، من غير نظر إلى ترتيب فقهي، ولا ترتيب هجائي ولكل واحد منها السمر الخاص، وأكثر فوائد هذه الكتب، جمع السنة، ليس غير. (المسند) للإمام أبي داود سليمان بن داود الطيالسي المصري (ت ٢٠٤هـ) ويكاد أن يكون هذا الكتاب نسخة من حديث شيخه شعبة بن الحجاج، وهذه خصيصة كبيرة فتنه.

(المسند) للإمام أبي بكر عبد الله بن الريس الفرمسي الحميري (ت ٢١٩هـ).

(المسند) للإمام أبي الخس علي بن أحمد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت ٢٣٠هـ).

(المسند) للإمام إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحنظلي، المعروف (ابن راهوية) (ت ٢٣٨هـ).

(المسند) للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). وهو أضخم كتب (السنة) لأصليته على الإطلاق، إذ حوى قراءة سبعة وعشرين ألف حديث بالأكروان، وهي نفوس من عشرة آلاف حديث من غير المكررات.

(المسند) للإمام أبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكشي (ت ٢٤٩هـ).

(المسند) للإمام أبي محمد البخاري بن محمد بن أبي أسامة (داهر) النخعي البغدادي (ت ٢٨٢هـ) وهو لم يرتب مسنده - كما قال الذهبي - حتى جاء الحفاظ نور الدين الهيثمي فحرج زوائده على الكتب السنة في كتاب سماه (نعيمة الباحث عن زوائد مسند البخاري) وهو الموجود، للتداول بين أيدينا اليوم.

(المسند) للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المشي التميمي الموصلي (ت ٣٠٧هـ).

(مسند الشاميين) للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

وتجدر الإشارة إلى أن مسند الإمام الطيالسي المنطوع نافض، وأن الموجود من مسند إسحاق بن راهويه بعضه، وأن التناول الموجود من مسند عبد بن حميد هو المختار منه. وقد أوضحت ذلك كله في كتابي (مباحث المصنفين في الحديث النبوي).

٥- كتب (المعجم) ويقصد بها كتب الرواية بما رثه مصنفه على حروف الهاء، وليس المقصود جميع ما سمي بالمعجم.

والموجود بين أيدينا من هذه الأمثلة ثلاثة، جميعها للإمام الطبراني، وهي:
- المعجم الصغير، وقد رثه على أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم العلم وروى من طريق كل واحد منهم حديثاً، حاول الطبراني أن يكون ممن غرائب (مؤلفه).

- المعجم الأوسط: وقد رثه على أسماء الصحابة، وكان يعتز به كثيراً ويقول: هو روعي.

- المعجم الكبير: وقد رثه على أسماء الصحابة أيضاً، وبين أن الصحابي إذا كان مكثراً، فإنه يجاز عرايب حديثه، وإذا كان مفلاً؛ خرج ما وصله من حديثه.

٦- كتب (المصنفات): وهي الكتب التي تذكر فيها الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والموقوفات على الصحابة، والمفاتيح على التابعين مما به فتوى، أو فضاء والذي بين أيدينا من هذه المصنفات، اثنين:

(المصنف) للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن سافع الصعالي

(الكتاب المصنف) للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم المعروف بأبي بكر بن أبي شيبه الواسطي (ت ٢٣٥هـ).

وهذان الكتابان موسوعتان في السنن والآثار، لا يستعني عنهما عالم أو محدث
٧- كتب أخرى:

ويلحق هذه الكتب الأصول، كتب أخرى لا تدرج تحت بند من السود
السايفة، وهي أشبه بالكتب التي يستند لها أصحابها لمذاهبهم، لكنها قد تدرج
وتجري مجرى الكتب الأصول:

كتاب (الحجة على أهل المذاهب) (الآثار) للإمام محمد بن الحسن الشيباني.
كتاب (الآثار) لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة
(ت ١٨٢هـ).

كتاب (الأم) للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ).
كتاب (شرح معاني الآثار) للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الطحاوي (ت ٣٢١هـ).

كتاب (الأوسط) للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر البسامري
(ت ٣٠٩هـ).

كتاب (السنن الكبرى) للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
(ت ٤٥٨هـ).

هذه هي الكتب الأصول، وما يجري مجراها، ولا إحاطة وراء هذه الكتب
سنة صحيحة، والله أعلم.

مصادر التخريج الفرعية: وأعني لها المصادر التي تدل على مواضع
الحديث في كتب الحديث الأصلية، وهذا النوع كثير جداً، ومنوع المراجع
وسوف أقصر على أهم هذه المصادر وأبرزها؛ لأن بعض من سبقني في الكتابة عن
(التخريج) جعل تعداد هذه الكتب وترتيبها هو غنم التخريج !.

١- الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية:

١- جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، للإمام الحافظ أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجوزي (ت ٦٠٦هـ) وقد جمع فيه صحيح البخاري، وصحيح مسلم، والسنن لأبي داود، وجامع الترمذي، والسنن للبيهقي، وموطأ الإمام مالك من رواية يحيى بن يحيى الليثي. وهذا كتاب مبارك نافع ظل أحد الهادين لي في استخراج الحديث، حتى ظهرت الفهارس، والمناصب^(١٨).

٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، جمع فيه زوائد مسند أحمد، وزائد مسند الزوار المجلد وزائد مسند أبي يعلى الموصلي، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة: الصغير، والأوسط والكبير، على الكتب السنة السابقة في جامع الأصول مع حذف الموطأ، وإثبات (السنن) لاس ماله موضحه.

قال الحافظ الكتاني في الرسالة المستطرفة: وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يوجد مثله كتاب، ولا صنف نظيره في هذا الباب.^(١٩)

قلت: وهو الهادي الثاني في استخراج الحديث الشريف، ومن أنفع الامداد من هذين الكتابين، فقد حصل على معرفة كبيرة، نفيده في من التحرير.

٣- المطالب العالبة في زوائد المسانيد الثمانية: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وهناك نسختان من هذا الكتاب: النسخة المحررة التي حققها المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، والنسخة المسددة، وهي التي طبعت مؤخراً وهذه هي الأنفع، وقد جمع فيها الحافظ ابن حجر زوائد مسانيد:

(١٨) انظر تعريفه وجزءاً به في مقدمة تحقيقه، وفي كشف المظنون ١/٣٥٠.

(١٩) الرسالة المستطرفة للكتاني من ١٧ قماً بعد.

أبي عمر العدني، وأبي بكر الحميدي، ومسدد بن مسرهد، والطبراني، وابن مبيع وابن أبي شيبة، وعدد من حميد، وإخاوت من أبي أسامة.

قال السخاوي: (وفي هذا الكتاب أيضا الأحاديث الزوائد التي لم يغف عليها شيخنا، يعني ابن حجر ثمانية كإسحاق بن راهويه، وإخمين بن سفيان، ومحمد بن هشام السدوسي، ومحمد بن هارون الروابي، والهيثم بن كلب وغيرها^(١٠))
هذه الكتب مرساة على الأبواب العظيمة. ولكل كتاب منها منهجه الخاص.

ب- الكتب المرتبة على مسانيد الصحابة:

وسوف أقصر على ذكر الكتابين منطوعين المتداولين في هذا الصدد، وهما كتاب نخبة الأشراف للحافظ المزني، ونخبة انهره للحافظ ابن حجر. نخبة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبي الخصاص يوسف بن عبد الرحمن ابن يوسف الفصاعلي ثم الكشي، الدمشقي (ت ٧٤٤هـ).

وهو كتاب مانع فريد في بابه، استترك فيه على من تقدمه من أمثال الحافظ ابن عساكر، وأبي الفضل المقدسي، والكتاب مطبوع متداول، رتب فيه أسماء الصحابة على حروف الهجاء، ثم رتب أسماء الرواة عن الصحابة على حروف المعجم إن كان له أكثر من رواة.

وهو يورد طرف الحديث الأول إن كان قولاً، ويوضح مصمومه إن كان فعلاً، ويسوق أسانيد المصنفين إلى (المدار).

وقد تبع فيه الحافظ المقدسي، إذ جمع فيه أطراف الصحيحين، ومسند أبي داود وابن ماجه والنسائي، وجامع الترمذي، فحصل ابن مانع سادس الكتب بعد الخمسة. وهو كتاب نافع، ليس في معرفة الأطراف وحسبه، وإنما في ضبط أسماء الرواة، ومعرفة (المدار) في الكتب الستة، وضبط الألفاظ التي يذكرها الترمذي أحكاماً على أحاديث كتابه. وغير ذلك كثير، مما ذكرته في مناهج المصنفين.

^{١٠} انظر تعريفاً وجزئاً هذا الكتاب في مقدمة تحقيقه، وفي الرسالة المستطرفة (ص ١٧).

إتحاف المهرة بالفوائد المشتركة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو كتاب مرید في بابہ أيضا جمع لنا من زوائد الكتب المفردة ما نحن في حاجة ماسة إليه، إن لم يكن من أجل فوائد أحاديث من جهة الرواية، فبہ فوائد لا تخصی فی العلل، والنقد، والتخريج.

والمصنفات التي جمع الحافظ ابن حجر أطرافها في هذا الكتاب هي:

أطراف كتاب (السنن) للدارمي، وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم، وموطأ مالك، ومستد الشافعي، ومستد أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، قال: لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسندا يعتمد عليه، والمنقضى لابن الجارود العسبي، والمستخرج على صحيح مسلم لأبي عروانة.

قال: فلما صارت هذه عشرة كاملة، أردفتها بالمس للدراقطني حبرا حسنا، واث من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة.^(٢١)

وقال: "جمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزني، وترتيبه، إلا أني أسوق ألقاظ (الصيغ) - يعني صيغ التحمل والأداء في رواية الحديث - في الاستاد غالبا، لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس.

ثم إن كان حديث تابعي - عن الصحابي - كثيرا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبا وكذلك الصحابي المتوسط.^(٢٢)

ح-المصنفات على أطراف الأحاديث: وهذه كثيرة أبرزها الكتب الأتية:

١- المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الأئمة للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وهو كتاب جيد نافع يفيد في بيان معارج الأحاديث المشتهرة بين عامة الناس.

^(٢١) مقدمة الكتاب ١٥٩/١-١٦٠.

^(٢٢) ما سبق ١٥٨/١-١٥٩ وانظر ترميزا جيدا بيان قيمة هذا الكتاب في المقدمة للضائية التي كتبها المشرف على تحقيقه الدكتور ودير بن ناصر الناصر ١٩/١-١٣٧.

٢- جمع الجوامع (الجامع الكبير) للمافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيرطي المصري الشافعي (ت ٩١١ هـ) وقد قصد فيه استيعاب الأحاديث النبوية، وقد قسمه على قسمين:

الأحاديث القولية: حيث يسوق لفظ الحديث، ثم يذكر من أخرجه من الكتب الأصول، والفروع.
والأحاديث الفعلية المخصصة، أو المشتقة على قول، أو فعل، أو سبب أو مراجعة، ونحو ذلك.

وفدرب هذا القسم على مسانيد الصحابة، مستدّاً بال عشرة المبشرين بالجنة ثم ركب الباقي على حروف المعجم في الأسماء، ثم الكنى، ثم المبهجات، ثم بالتساء ثم بالمراسيل،

والكتاب لا يزال في حكم المخطوط؛ لأن النسخة المتداولة منه مصورة عن المخطوط (بالأوفست) مع مقدمة تعريفية به، ولدي نسخة منه^(١٦).

والكتاب رفيع الشأن عظيم، لكن (الموسوعة الذهبية) اليوم تسد مسدّه أ.

٣- الجامع الصغير من حديث البشر التذير للشيخ جلال الدين السيوطي لخصه من كتابه (جمع الجوامع) سالف الذكر.

وقد ذكر في طلبه أنه رتب على أطراف الأحاديث، مرتباً إياها على حروف المعجم، وذكر فيه أنه اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، وبالغ في تحرير التحرير - يعني العزو إلى من أخرجه من المصنفين - وصانه عما نقرده وضاع أو كذاب.

وقد طبع طبعات متعددة، أجودها التي صدرت بعناية المحدث الشيخ محمد ناصر الألباني، في كتابين: صحيح الجامع الصحيح: وضعف الجامع الصغير.

وهذه الكتب أفضل المصنفات في هذا الجانب، ويمكن أن تسمى كتباً في التحرير (الدلالة على مواضع الحديث) بالإضافة إلى القصد الوحيد عليها، واجتهاد مصنفها، رحمهم الله تعالى.

ومن هذا الباب كتاب (تمييز الطيب من الخبيث) لابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤هـ) و(كشف الخفاء ومزيل الإلباس، فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس) للعلامة العجلوني الجراحني.

د- كتب علل الحديث:

إن علم (علل الحديث) أدق أنواع علوم الحديث، وأعوصها، لذا فإنه لا يحسنه إلا أفراد قلائل في كل عصر، ومصر.

والذين يملكون درجة (الدكتوراة) في الحديث الشريف من المعاصرين؛ ربما زاد عددهم على ألف باحث! لكن الذين وقفوا لهم على جهود ظاهرة في علم (نقد الحديث) وعلم (علل الحديث) قد لا يتجاوزون عشر معشار هذا الرقم ١.

بل حتى في تاريخنا العلمي القديم، كان الذين أعطوا لقب (حافظ) يعدون بالملئات لكن القاد منهم قبل من العشرات!

والذي وصلنا من كتبهم قليل، ومنها:

كتاب العلل للحافظ علي ابن المديني (ت ٢٣٤هـ).

كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ).

كتاب المراسيل لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ).

كتاب مؤالات الأحمري أبا داود السجستاني أيضاً.

كتاب العلل لاس أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ).

كتاب المراسيل لابن أبي حاتم الرازي أيضاً.

كتاب العلل الواردة في الأحاديث السوية للدارفطني (ت ٣٨٥هـ).

كتاب سؤالات حمزة السهمي للدارفطني.

كتاب سؤالات الحاكم السبائي له.

كتاب سؤالات السرفاني له.

ولزمنا الدكتور عبد الحميد العاقي دراسة جيدة، عن علل الحديث بحسن الرجوع إليها، وهذه هي أبرز كتب العلل على وجه التحور.

وهناك مصادر أخرى متنوعة، احتوت على فوائد كثيرة في العلل والفسد وأبرزها ما يسميه الحافظ ابن حبان كتب (الضعفاء المعللة) أو (الضعفاء بالعلل)، وسوف يأتي ذكر هذه الكتب في القائمة التالية توال.

هـ- كتب الجرح والتعديل: أو تواريخ الرجال كثيرة، وواحدة، سوف أبدأ منها بالكتب التي يمكن أن نسميها كتب (الجرح المعللة) وأبرزها:

١- التواريخ للإمام الحافظ الناقد نبي بن معين المري (ت ٢٣٣هـ)

وهذا الكتاب غالبه سؤالات أجاب عليها ابن معين تلامذته الحافظ، وأبهر روايات هذا التاريخ:

- رواية الدوري عن ابن معين، وهي الرواية الكبرى.

- رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين.

- رواية ابن دقماق عن ابن معين.

وهذه الروايات الثلاث، حفظها ودرستها أستاذنا الجليل العلامة الدكتور أحمد محمد نور سيف حفظه الله تعالى.

٢- التاريخ الكبير للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) وهذا الكتاب مليء إلى

مشائش بعلل الحديث، لكن الوفوف على تعيين (العلل) فيه عسير، لأن البخاري أوجره إلى حد (الانحياز)، وقد تولت كتب عديدة جاءت بعده شرح كثير من عواممه، ومن هذه الكتب (العلل) لابن أبي حاتم السالف الذكر، ومنها أيضا:

٣- الضعفاء الكبير للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقبلي (ت ٣٢٢هـ) وهو كتاب نافع جداً، يكشف جواب عديدة من عوامض كتب التاريخ للبحاري، وغيره.

٤- كتاب المبروحين من المحدثين، والضعفاء والمنروكين، لابن حبان (ت ٣٥٤هـ) وقد حرح فيه ابن حبان أكثر من ألف وثلاثمائة حديث معللة وسوف يصدر قريباً بتحقيقي على أربع نسخ عظيمة إن شاء الله تعالى.

٥- كتاب (الكامل في الضعفاء) للحافظ الناقد أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) وهو تحليل القادر، وقد حقق، ولا يزال يتمم الخدمة.

ولأخيه الفاضل الرميل الدكتور زهير محمد نور السوداني دراسة طيبة عن (الامام ابن عدي) ومصححه في كتابه (الكامل) وهي مطبوعة متداولة.

٦- كتاب (ميزان الاعتدال) للحافظ الناقد أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (ت ٧٤٨هـ).

٧- كتاب (سير أعلام النبلاء) له أيضاً.

٨- كتاب (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

٩- كتاب (تجليل المنفعة) في زوائد رجال الأربعة له.

٨- كتب (التواريح البلدانية) مليحة بعزل الحديث من مثل تاريخ دمشق لابن عساكر وتاريخ بغداد للحطيط، وتاريخ حرحان للسهمي، والإرشاد للخليلي وغيرها.. وهذه الكتب يستفاد من مادتها في الجرح والتعديل، والعلل ولوفرة العلل فيها أثبتتها الكتب المختصة في (علل الحديث).

مع معرفتي بأن ثريتها التعليمي عنى غير هذه الصورة، إذ درج المصنفون أن يربوا المصنفات في الرجال على النحو الآتي:

كتب التراجم العامة: ويذكرون فيها بعض ما ذكرته أنا، وغيره أيضاً.

كتب الثقات من الرواة مثل (الثقات) ابن حبان، و(الثقات) لابن شاذلي.

كتب الضعفاء من الروافد.

كتب الجرح والتعديل التي تجمع الثقات والضعفاء من الروافد .

كتب الطبقات.

كتب التواريخ البلدانية.

كتب روافد كتب مخصوصة، من مثل روافد الكتب الستة، وروافد مسند

أحمد، وغيرها، وهذا قد تناولته في كتابي (مناهج المصنفين في الجرح والتعديل) لكنني أردت هنا أن أقدّم قائمة بأسماء كتب تنوّر فيها مادة مفيدة للنقد، بعض النظر عن موقعها بين الشرائح السابقة وغيرها.

وإضافة إلى ما سبق فنبعث على الباحث الناقد، أن يكون تحت يده مجموعة

لهذه الكتب، ومجموعة رجال كتب الزوائد.

تهذيب الكمال للمحافظ أبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ).

تهذيب تهذيب الكمال للمحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

نزهة تهذيب تهذيب الكمال له أيضاً.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (ت ٧٤٨هـ).

هذه أبرز الكتب المختصة بروافد الكتب الستة، أمّا روافد الكتب الزوائد على

الكتب الستة فأبرزها ما يأتي:

الاكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال للمحافظ أبي

الحساس محمد بن علي بن الحسن الحسيني (ت ٧٦٥هـ).

تعجيل المنفعة في روائد روافد الأئمة الأربعة لاس حجر، وميران الاعشيدال

للذهبي، ولسان الميزان للمحافظ ابن حجر، وقد تقدّم ذكرها.

وهناك أبحاث علمية قام بها عدد من الباحثين، قد جمعت وغطت حيزاً

كبيراً من روافد أحاديث الزوائد، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ملاحق رسالة ابن حبان ومهجه في الجرح والتعديل لكانت هذا الكتاب فقد عرفت فيها بأكثر من أربعة آلاف راو، منهم عدد كبير من رواة الروايف. المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبان للباحث عبد الباسط أحمد كريح الحموي، فقد كان أكثر من نصف هؤلاء من رواة الزوائد.

الرواة الذين نكلم عليهم الحاكم النيسابوري جرح أو تعديل في كتابه المستدرک لتلميذ النابه أحمد عبد الستار العبيدي العراقي.

ملحق الرواة الذين نكلم عليهم الخطيب البغدادي جرح أو تعديل للدكتور جلدون سليم الأحديب، وقد قدمت الإشارة إلى كتابه (زوائد الخطيب).

وهذا القدر من المصادر يحتاجه المؤلف الذي يريد أن يحقق ونزج كتاباً، أو كتباً من كتب السنة، أما الباحث المتدني، كطلاب الجامعات، فكتبهم من وجهة نظري في علم الرجال الكتب الآتية:

تذيب الكمال، وتذييد، وتقريبه، وكاشفه.

ميران الاعتدال ولسانه.

وفي السنن الأربعة آلاف من الأحاديث المعللة، والواحدة، والمكررة، وبعض الموضوعات ولا حاجة بالطلاب إلى إرباهه بهذه القوائم المثقلة وهو لا يزال في بدايات حياته العلمية العامة، لا المتخصصة.

و- كتب التخريج والنقد: قدت أن تلك الكتب في الفقرة (ج) بمكسر عذها من كتب التخريج والنقد على تمريضاً

لكن الكتب التي أريد التأكيد على ضرورة العودة إليها، ناركاً التطوير إلى مواضعه الخاصة به، هي الكتب الآتية:

١- معرفة السن والآثار بلامام البيهقي.

٢- الخلاصات في أدلة الفقه بين الحنعية والشافعية به أيضاً.

٣- تخريج أحاديث كتاب الأم له أيضاً.

٤- كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للمحافظ أبي الحسن علي بن محمد ابن القطان القاسي (ت ٦٢٨هـ).

وهذا الكتاب من أعظم كتب النقد، إن لم يكن أعظمها على الإطلاق فقد تكلم فيه ابن القطان على علل الحديث، والرجال، والخرج، والنقل، والعزو والتوثيق، كلام عالم، مصنف، بارع.

وكتب شارحاً في نسخته لتحقيقه حين وصلني نسخة مطبوعة بتحقيق الدكتور حسن آيت أحمد، وبعد مطالعتي الكتاب وتحقيقه؛ رأيت أن المحقق الفاضل أحسن في ضبط النص، أما منهجه في التحقيق، وتبديده على ابن القطان فهي بعضها نظر، وبعضها مخالفه فيها تماماً^(٢٤).

٥- حسب الرؤية لتحرير أحاديث الهداية للمحافظ حماد الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، وهو غير الزيلعي الفقه عثمان بن علي الزيلعي شارح (كبر الحقائق) بكتاب سماه (نبين الحقائق) (ت ٧٤٣هـ).^(٢٥)

٦- الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشاف للمحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) قال في كشف الطون: فإنه كثير من الأحاديث المرفوعة، التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يعرض لشيء من الأنار المرفوعة غالباً^(٢٦) وقد طبع الكتاب غير مرة، وهو نافع مانع.

٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر أيضاً، وهو كتاب مطبوع متداول، أشهر من أن أعرف به، وقد تكلم فيه صاحبه على علل الحديث والرجال كلام صميم نافذ، بيد أنه كان يعرض الطرف عن كثير من العلل، التي

(٢٤) يوم كان الكتاب مطبوعاً أعدت له فوائد جلى في كتابي (رواة الحديث) وغيره وكنت يومها تحتجزاً بحوان والمحافظ ابن القطان وكتابه الوهم والإيهام وقد أتممت هذا البحث بكتابي مباحث التصديق والخرج والتعديل.

(٢٥) انظر تزييناً وجزئاً بالذكر وشرحه في كشف الطون ١/١٥٦٥.

(٢٦) كشف الطون ١/٤٧٥.

تَعَكَّرَ عَلَى مَوَاقِفِهِ الرَّاضِحَةِ فِي الدِّعَاعِ عَنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَصَالَةً، وَعَنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ نَبَأًا، وَقَدْ لَسْتُ عَمْدِي أَنَّ تَخَالُفَ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا تَحْتَطُّهَا عَقُولُ الْعُلَمَاءِ، وَلِلْأَسَفِ! ٨- إِرْوَاءُ الْعَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ لِمُعَدِّثِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ (ت ١٤٢٠هـ) بِمُسْلَسَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لَهُ، وَسُلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ لَهُ أَيْضًا.

١٢- تَرْثِيَمَاتُ الشَّيْخِ شُعْبِ الْأَرْمَاوُوطِ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِبَعْضِ كُتُبِهِ السَّنَةِ، وَأَهَمُّهَا تَرْثِيَمَاتُهُ عَلَى مَسَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَصَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ.

١٣ - زَوَالِدُ فَارِيجِ مَعَادٍ عَلَى الْكُتُبِ السَّنَةِ لِلرَّمْبِلِ الْفَاضِلِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ حَلْدُونِ مُحَمَّدٍ سَلِيمٍ الْأَحْمَدِ الْحَمُويِّ - مِثْلُ اللَّهِ فِي عَمْرِهِ -، وَنَفَعَ بِهِ عِبَادَهُ.

وَقَدْ جَاءَ كِتَابُهُ الْمُسَوِّطُ هَذَا فِي نِسْعَةِ مَحَلَّدَاتٍ صَحِيحَةٍ، حَرَّجَ فِيهَا (٢٢٢٣) أَلْفَيْنِ وَمِائَتَيْنِ وَثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ حَدِيثًا، وَقَدْ طُوِّلَ فِي اسْتِعْرَاصِ الشُّوَاهِدِ وَبِالتَّفَوُّلِ فِي تَقْرِيمِ شَخْصِيَّاتِ الزَّوَادِ، وَلَوْ أَنَّهُ فَصَّرَ الْكِتَابَ عَلَى تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الرُّوَالِدِ، وَهِيَ فِي حِمْلِهَا أَحَادِيثٌ مَعْدُونَةٌ، لَكَانَ أَحْكَمَ، وَالْكِتَابُ سَافِعٌ، طَبَقَ مَاتِعٌ، جَرَى اللَّهُ مَوْلَاهُ حَيْرًا. ١٣٧١

وَهَذِهِ الْكُتُبُ كُلُّهَا ضَرُورِيَّةٌ مُبِيدَةٌ فِي التَّخْرِيجِ، وَالْعِلَلِ، وَالْمُخْرِجِ وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّحْكِمِ عَلَى الْحَدِيثِ، بِعَارِضَةٍ مُخْتَصِرَةٍ: كُلُّهَا كِتَابٌ (نَفْسٌ)، وَفِي جَمِيعِهَا خَيْرٌ وَعَلَيْهَا مَلَاخِطٌ (وَكَوَلَّ عَالَمٌ يُوَحِّدُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ، إِلَّا الْمَعْصُومُ الْمُصْصَمِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ). وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٧) مِنَ الْمُشْتَقَاتِ عَلِيمُ الْحَدِيثِ مِنَ أَحْمَدِيَّاتِ الْيَوْمِ الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ فَهْلُ بْنُ مَرَادٍ، وَالشَّيْخُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ الْهَامِدِيُّ، وَالشَّيْخُ الدُّكْتُورُ حَلْدُونُ مُحَمَّدٍ سَلِيمٍ الْأَحْمَدِيُّ، وَالشَّيْخُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ حَسْرِي وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ سَمِّيَ إِلَى أَمْرَةٍ مِمَّا عَمِدَ مِنَ الْعِلْمَاءِ تَمَّ الْقَفَرُ كِتَابَ هَذِهِ الشُّطْرَةِ، وَمِنْ بَيْنِهَا لِمَدِينَةِ حِمَاةِ حِمَاةٍ مَعْتَنِينَ مُتَعَارِفِينَ فِي مَدِينَتِهَا كَلَّمَ، لَكِنْ مَعَرَفَ حِفَاةِ أَهْلِهَا حَيْثُ مَضْرُوبُهُ يَتِمُّعُ بِعِلْمِهِمُ الْأَعْرَافُ وَأَهْلُهُمْ مِنْهُمْ عَمْرُومُ... وَإِلَى اللَّهِ فُلُشْتَكِي!!

المحاضرة الثالثة:

أنواع الترجمة الحديثة

المسألة الأولى: الترجمة في اللغة والاصطلاح

تكلمت في بحث آخر على أن مفهوم الترجمة واسع، ذو شعاب متعددة^(١٨) فالترجمة تأتي بمعنى الإيضاح والبيان والتفسير، وبمعنى نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى، وال تراجم المفسرون لكتاب الله تعالى.

وقد أكثر الامام الطبري رحمه الله من استعمال كلمة (ترجمة) بمعنى التفسير. وقد كان علماءنا السافون في تفويهم شخصيات الرواة، يستعملون عبارة (تاريخ الرواة) أو (سير الأعلام)، واستعمال (ترجمة) بمعنى تاريخ حاة متأخراً على أننا يمكن أن نجد في المعاني النعوية مصادر اشتقاق لهذا المصطلح.

والرحم بالغب: القول بالفض والسمين، ورحمت ملاماً: إذا رميه بالفضح ووصفه بالسوء، وتراجموا بالكلام: تسانوا. ويقال: صار فلان رَجُماً: أي لا يوقف على حقيقته^(١٩).

وفي التعريف بالراوي نحاول استخلاص درجته في سلمة القبول، أو الرذ تخميناً وظناً، وإذا وقفنا في سيرته على حرج، رميناه به، ووصفناه بالمعلمة، أو الزهم، أو الكذب وذلك كنه وصف بالسوء.

والتعريف بالراوي، أه الغلة: هو تقسيم شخصته، وبيان حاله وحسين يكون المعرف به مجهول العين، أو الحال، فعلاً يصح رجساً، لا يوقف على

(١٨) مذكرات في علوم القرآن الكريم. وسهج قصص العلماء لقرآن الكريم (ج).

(١٩) القاموس المحيط. المصاحح، المرفوعة، المصاحح (رحم).

حقيقته! ويمكننا مما سبق استخلاص تعريف لترجمة الرواة هو: التعريف بالراوي بما يميز شخصيته، ويحدد موقعه في العلم، ومتركزه في القبول أو الرد

وهذا يعني أن مصطلح (ترجمة) عربي، وليس مقولاً عن لغة أخرى.

وسير الرواة، أو تراجم الرواة، وتراجم الأعلام، والمشاهير، وغير المشاهير تأخذ مساحة واسعة، وتشمل كثيراً من فئات الناس:

من العلماء، والملوك، والأمراء، والسلاطين، والوزراء، والنقباء، والفضلاء والقراء، والمحدثين، والعقلاء، والأدباء، والعرب، والسجاء، والشعراء، وأرباب الملل والسحل، والمتكلمين، والفلاسفة، ومجموعة من المعنيين بالعلوم الصرفة.

ومما لا يخفى أن ترجمة الصيدلاني تختلف عن ترجمة الفيلسوف، وتراجم الملوك والأمراء وقادة الجيوش، غير تراجم المعين والسُّنَّار. وهؤلاء جميعاً في واد وتراجم علماء الدين بفروعه الكثيرة في واد يحصب آخر، وسوف نفصل القول في هذه الخلطوة من خطوات تخريج الحديث ونقده، على مقلين، بعد هذه المحاضرة.

المسألة الثانية: أنواع الترجمة الحديثة

تنوع التراجم عند العلماء تبعاً لتنوع الساحة العلمية، أو المعرفية التي ننتمي إليها المترجم؛ فأنت عندما تقف على اسم غلم في كتاب (صورة الأرض) مثلاً إنما بعينك من ترجمته: معرفة عينه، ومميز شخصته، ثم مكانته في علم صورة الأرض أو علم طبقات الأرض.

وتنوع التراجم -أيضاً- بتنوع المقاصد، والترجمة التروية، غير الترجمة المعرفية، والترجمة الناريخية ليست مثل الترجمة المعرفية، وكل هذه الأنواع، سوى الترجمة الحديثة النقدية!

ومن وراء معابثتي كتب السنة، والتأريخ، والرجال، خلصت إلى أن التراجم على ثلاثة أنواع: المعرفية، والمنقبة، والمندبة.

المسألة الثالثة: الترجمة المعرفية: وهي الترجمة التي تُعنى بالوقوف على شخصية المترجم وهويته، وتركز على ما يميزه من غيره، ممن يشترك معه في الاسم أو اللقب، أو الكنية، أو العشيرة، أو البلد فإذا تميزت شخصيته، وتوضحت هويته فتكون الترجمة المعرفية قد كُملت، وتوضيح ذلك بمثال أفضل !

فقد يُحرّج مسلم حديثاً يقول في مسنده: حدثنا ابن جونس، أو يسميه فيقول: حدثنا أحمد بن جونس.

وقد يكون في طبقته، أو قريب منها رجل آخر، يقال له ابن جونس، وربما كان اسمه أحمد بن جونس أيضاً، فيتعين على الباحث في علم الحديث أن يتحقق من التمييز بين الشخصيتين، حتى لا ينسب الرواية التي يريد درسها إلى راوٍ لا صلة له بتلك الرواية، وهذا خطأ علمي فاحش، ولكن الأهم منه أن يكون أحد الراويين ثقة، والآخر ضعيفاً، فيتأكد التمييز بين الشخصيتين، والتأكيد على منسلة كل منهما في سُلّم الجرح والتعديل، حتى لا نشكك فيهما فترحمان عليه أو على القارئ، فبفساد المقصد من الترجمة.. قال الامام الخزي:

أحمد بن جونس الحنفي -نسبة إلى بني حيفة- أبو عاصم الكوفي.

روى عن: عبدالله بن المبارك في ستة عشر شيخاً ذكرهم له.

وروى عنه: مسلم وأبو داود والترمذي في ثمانية عشر تلميذاً رَوَوْا عنه ثم قال:

مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وترجم عنه لرجل آخر، فقال:

[تمثيل] ولهم شيخ آخر يقال له: أحمد بن جونس الأسواني، أبو جعفر

النيسابوري .

يروى عن: أحمد بن عبدالله البربعي الكوفي، في شيخين آخرين ذكرهما له.

ويروى عنه: عبدالله بن الحسن ابن الشريقي، وموسى بن العباس الخريبي.

ذكره الحاكم أبو عبد الله في (تاريخ بيساور) ولم يرو عنه أحد منهم - يريد أصحاب الأصول الستة - وإنما ذكرناه للتيسير به وبين الذي قلناه^(٣٠)

وقد جاء ثلاثة في طفلة واحدة كلٌ منهم يُسمى حميد بن زياد، وأحدهم صدوق، والثاني: مقبول، والثالث: مجهول^(٣١)، فما لم يتوضح للفارسي أنهم هم المقصود، فإنه يشكك في حكم الباحث أن يشك في مصداقه.

وهذا النوع من الترجمة المعرفية، هو الخطوة الأولى لسعي الترجمة الآخرين.

المسألة الرابعة: الترجمة المنقبة: وهي الترجمة التي يتوخى من وراءها رسم أكمل صورة ممكنة للمترجم بعيداً عما يعري كل شخصية بشرية - ماعداً الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - من نقص في جانب، أو قصور في جانب، أو خطأ اجتهدى، أو عملي.

فأصحاب المصنفات التي ترحب للمصحات الكرام، والمادة العظام، والأدباء الكبار، والساسة والحكام، لا يُعون بعد تفحص الترجمة المعرفية اللازمة - غالباً - إلا بتعداد الآثار، وذكر المساق ورفع شأن المترجم، لتحقيق أهداف معينة.

وهذه الترجمة ناعمة في مجال الدعوة إلى الله - تبارك وتعالى -، لتفهم النماذج العالية من الرجال القُداء، حتى نشهد عزائم المدعوين، مبرروا في طريق الرقي والكمال، وبافعة أبصار في الوصول إلى كل هدف آخر يراد الوصول إليه.

لكن هذه الترجمة لا تُقدّم هكذا، إذا كانت ذات صلة بعلم الفقه الحديثي لأن كثيراً من العظماء والقادة والأولياء - بعد الصحابة رضوان الله عليهم - لا يحصل صيغ الحديث، ولا نقله!

فكانت الترجمة المنقبة متباعدة في الجانب التربوي، وفي الدعوة والتبليغ ودراسة التاريخ العدم، وفي أوقافه الأزمان التي تحتاج إلى النصيحة، والقضاء ونحو

(٣٠) الترحمان ٢٩-٣٠ من هديب الكمال ٢٨٥-٢٨٧. والط ٩٠-٩١ و١٠٦-١٠٣ من المجلد نفسه

(٣١) التكملة ١٥٤٦، و(١٥٤٧) و(١٥٤٨) على ترتيب.

ذلك، وسوف أضرب لذلك مثالين اثنين، أحدهما من حبل الصحابة، وهو مشهور والثاني من حبل مصفي الحديث الكبير.

فأما المثال الأول: ففي قوة عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، فقد أوردت بعض كتب السيرة مبارزة عليّ لعمر بن عبد وّ العامري، فجعلت عمراً هذا فارس فريش المغوار، ومقدّم راحها الذي لا يُصلى له بنار، وجعلت قتل عليّ له فتحاً مبنياً، بل جعلته يعدل عبادة الثقلين (الإنس والجان) .

وذكرت كتب السير نفسها أنّ عليّاً يومها كان غلاماً يافعاً، وأنّ عمر أشفق عليه من القتل لأنه غلام صغيراً فما كان من عليّ إلا أن ضربه، فقطع راحته، ثم ضربه الضربة الثانية، ففطعته نصفين، ونزل السيف حتى وصل إلى حصانه، فقطعه، وقتله تحت عمرو المشطورو!

وخلاصة المراد من القصة: أنّ عليّاً منذ كان طفلاً كان شجاعاً بطلاً، وأنّ قوة إيمانه جعلته ينازل فارس الفرسان، ولما علم الله تعالى منه الصديق أيّده بقوة منه، حتى فعل ما فعل.

وهذا معنى تربوي سام، ومثل عال من أمثلة الطولية والغذاء ينقع في النواحي التربوية والجهادية، فنحن لا نزيد على قولنا: وقد روت كتب السيرة، أو قيل: إنّ عليّاً كرم الله وجهه، نازل عمراً، عندما نريد التأكيد على هذا المعنى التربوي المقصود.

لكن أين هذه القصة من حقيقة التاريخ، مع كلّ عظمة عليّ وشجاعته العريضة كرم الله تعالى وجهه؟!

إنّ غزوة الخندق سألوا الأحزاب: كانت ستة لحم من المحمرة على الصحيح، وقيل: أربع، وهذا يعني أنّ عليّاً كان في السابعة والعشرين أو أكثر من عمره، فهل ابن هذه السن يقال له غلام؟ وهل كان عمرو هذا فارس فريش الأوحّد؟ إذا قأين كان في يد، وأحد؟ أما رأى فعل عليّ في قومه؟

ثم هل وقع مثل هذا في تاريخنا فعلاً، وهل ينزل العقل تصديقاً من عند الصربية الحارفة؟

إن كتب السنة لا تذكر من هذا النزاع أصلاً، وكل الذي ذكره ابن إسحاق في السيرة، أن عمرو بن عبد ود أعمري، ومعه نفر افتحموا على حيوهم الحنظلي من ناحية ضيقة، حتى صاروا بالمسيحة، هارزة علي، فقتله، ومرر بوفل بن عبد الله بن النعمان المحزومي، فقتله الربر وبقال: فقتله علي أيضاً، ورحمت بقبة الخنيزل منهمة، ولم يقع بينهم حرب - بعد ذلك - سوى المراماة بالبلل^(٣١).

ومثل هذا يقال عن بطولة علي يوم حيمر، ويوم حنين، فهي كلها حقائق كتاب علي فيها الأعمدة - الأعظم للعروسة، والصحة، والشجاعة، لكن الترجمة المفضية لأوسع من الخدعة كما رأيت؟

وأما المثال الثاني: ففي ترجمة الأمام البخاري - رحمه الله تعالى - ذكروا أن علماء بغداد انتدبوا عشرة من حذائقهم، فحفظ كل واحد منهم عشرة أسانيد وركب على كل إسماد حديثاً، غير حديث ذلك الاستاد، وأنا امتحنوا البخاري سألوه عن هذه الأحاديث الستة، وهو يقول في كل ذلك: لا أعرفه، حتى انتهوا من سردها عليه، فرجع إلى الأول من الحذائق، وقاله له: أنا حديثك الأول، فخطأ وصوابه كذا، وأنا الحديث الثاني، فصوابه كذا، حتى انتهى من التصويب للحذائق العشرة في الأحاديث الستة، كل ذلك يعيد على الترتيب نفسه^(٣٢).

(٣٢) انظر حصن أسرار هذه العروة في جامع الأصول ٢٦٥/٨ - ٢٨٤هـ وفتح الباري ٤٥٤/٧ - ٤٧١هـ وقصة المبرورة ٤٦٢/٧.

(٣٣) ذكر هذه القصة جماعة من ترجم للبخاري، منهم الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١١٠/٢، والري في غريب الكمال ٤٥٢/٤، وقاضي في السلا ٤٠٨/١٢، ومشاط في عدي الساري ٥١٠هـ وهي مع شهوراً منقطعة بالألفاء فاق عني في كتابه شيوخ البخاري يقول: حدثنا أن البخاري حين قدم بغداد وساق القصة نظر التاصيل ٣١هـ.

هذه الفصّة تهدف إلى أمرين اثنين:

الأول: أن علماء الحديث لا يتعلمون نفعاً من الواعظ حتى يتحسّوه، فإذا

امتحوه، ونجح في الامتحان! أذعنوا له، وسلموا نعمته. وهذا عدل وإنصاف!

والثاني: أن الإمام البخاري فئة من فئات الزماني، فأين يقع المتأخرون من

مثل هذا السوء، وهذا الخلف؟!

والأمران كلاهما يدفعان طالب العلم إلى بذل قصارى الجهد لينمكس من

العلم، ويكون الإمام البخاري قدوته، وبصوران عدل المحدثين وإنصافهم. وهذا

وذاك مرغومان في طريق العلم عامة، وعلم الحديث خاصة.

لكن التحقّق العلمي يدلّ على أن هذه ثمّة منقطة لا يصح سدها، فهي

ضعيفة لا تقوى على إثبات المزبّن ككتبيهما، والأمر يحتاج إلى دليل آخر.

فالمرئي عندما بحث الطلبة على طلب العلم، وبؤسه على نفسه، أو

عندما يريد أن يؤكد على أن الإمامة في العلم، والتقدم فيه لا يتم إلا بالامتحان

عسير، تبعه شهادات علماء كلّ من، مهده الفصّة، تمكّن سياقتها أساساً في هذا

المصمار بغير إحدى صيغ أخرى من غير اعتقاد ثوبها، ولا ألهام من لا يحقد بها!

لكننا - في الدراسات العليا - لا يبرز أن نحلّ مثل هذه الفصّة في ترجمة

الإمام البخاري؛ لأنّ الأبحاث العلميّة في الدراسات العليا ليست مكوّنة للعامّة

ولا للدعوة، وإنما هي مكوّنة للمختصين في ذلك الفن وحدهم.

فإذا أمكن أن يكون البحث العلمي مفيداً للمختصين، ويمكن للعامّة أن

يفيدوا منه، من غير فئة ترجع عليهم؛ فهو نور على نور، وإن لم يكن هذا،

فليبق البحث مقصوراً على المختصين وحدهم، وذلك مزية للبحث، وليس عيباً

فيه.

المسألة الخامسة: الترجمة الحديثة النافذة: هي الترجمة المعرفية ذاتها، مضاعفاً إليها من الترجمة المنفية، ما يؤثر سلباً أو إيجاباً، على عدالة الراوي الدينية واستقامته الحديثة، وصدق لمحتة في حديث الناس، هذا إلى جانب أقوال أئمة الحرج والتعديل فيه وتنفيرات عماء التخريج والعلل على مروياته.

فإذا تخففت العدالة الدينية في راوٍ، وثبت صدقه، وظهر ضبطه في أحد مظهري الضبط - المصدر أو الكتاب - أو كليهما؛ فإن الصفات الأخرى المغيبة التي تذكر في ترجمته مما يقوّي جانب العدالة، أو يقوّي جانب الصدق، أو يقوّي جانب الضبط، فإنما تعبد عند الترجيح بين الروايات المتعارضة فقط، وقد لا تعين في نقد الحديث أبداً.

فحين يقولون: فلان من الأبدال، أو كان يهصلي الفجر بوضوء العشاء، أو يقولون: كان يقرأ القرآن في كل ثلاث، أو في كل ليلة...، فإن هذا الكلام وأشباهه، قدر زائد على ما هو مطلوب في عدالة الراوي بدليل ترجيحهم روايات كثير من الرواة غير العلماء، على روايات حماد بن سلمة التي ينعرد بها!

وإلى هذا أشار الترمذي بقوله: (أبان من أبي عياش، وإن كان قد وصف بالعبادة والاجتهاد، فهذه حاله في الحديث، والقوم كانوا أصحاب حفظ، فربُّ رجل وإن كان صالحاً، لا يقيم الشهادة، ولا يحفظها...) (٣٤)، وجعل هذا الحافظ اس وجب التفاعلة الأولى من إصافاته على عمل الترمذي (٣٥).

وحين يقولون: فلان يحفظ مئة ألف حديث، وفلان أعلم أهل البصرة، أو الكوفة بالحديث، وفلان ما رأيت مثله، كأنه حلق للحديث...، فهذا قدر زائد على المطلوب في الضبط، بدليل أنهم جميعاً يرحنون ضبط الكتاب على الحفظ!

(٣٤) العلل الصغرى مع الجامع ٦٩٨/٥ وانظر شرح ابن رجب في فقه هذا النص ٣٨٧/١

(٣٥) شرح علل الترمذي ٨٣٣/٢.

ومما يتعين اعتباره في هذه الترجمة النافذة، حجة أمور:

الأمر الأول: شهادات أئمة التفد الكبار، التي وصفتها المترجم عامة، مثل قورنم: حافظ، إمام ثقة، حذوق، حسن الحديث... الخ.

الأمر الثاني: الوفوف على شهادات معاصري الراوي المترجم من شيوخه وأقرانه، وتلاميذه، لأن شهادة هؤلاء هي الأقوى، مع ملاحظة جاني الاختلاف في التوجه الفكري، والقاسم، والخد.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي نعم صاحب عمدة: (كلام ابن مندة في أبي نعم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كثير منهما في الآخر، بل هما عدي مفضولان، لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الفحشوات ساكنين عنها.

فرايت نخط يوسف بن أحمد البزوري حافظ، قال: رأيت بخط ابن طاهر المقدسي يقول: أسخس الله عين أبي نعم؛ ينكثكم في أبي عبد الله بن مندة، وقد أجمع الناس على إمامته. وسكت عن لاحق، وقد أجمع الناس على أنه كذاب.

قلت - والمقول للذهبي -: كلا، الأقران عصمه في بعض، لا يُعأسه، لا سيما إذا لاح لك أنه لعادوة، أو للذهب، أو لخد ما ينجم منه إلا من عصم الله. وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى التبين والصدفنين. ولو شئت لسردت من ذلك كرايس.

اللهم فلا تفسد في قلوبنا عللاً للغير أسماء، رسا بئلك ووف رحيم^(٣٦).

وإن شهادات التفاد المعاصرين، هي أقوى الشهادات، وأرححها عند المحققين، وحاشا لعلماء هذه الأمة أن يغمعوا على باطل، فلا يتصور إضاق ثلاثة أحيال: شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه على الضع برأ، ثم يكون مريباً، والعكس كذلك، مع بعض التحفظات!

الأمر الثالث: إن تكرار أخطاء التعديل ينسب الضعيفة، أو أقوى منها، من باعد واحد، أو أكثر في راو؛ زيادة مزية للموضوع كما مثل: ثقة ثقة، ثقة حافظ ثقة حافظ عامد [ح].

أما افتراض لفظة التوثيق كما هو دونه، أو بما يافصها، فيوجب التوقف في حال الراوي؛ لتعسير مثل هذا الافتراض، وتوجيه ذلك النقص من: ثقة صدوق وثقة مفارب الحديث، وثقة لا بأس به، وصدوق ضعيف الحديث، وهذه عبارات الأخيرة تكررت عند يعقوب بن سفيان، وعند العسوي، وغيرهما.

وبالتبع والدرس نرى أن افتراض لفظة تصعب بلطفة توثيق من ساعد واحد، نعي أن الرجل في دائرة العدالة الدنيبة؛ فهو ثقة في ديه، ونصرف لفظة التصعب إلى صطه. وهو ما . يصحح خطابه، أو سوء حكمه، يقضى في دائرة التعديل التي تشمل مرتبتي الاحتجاج والاعتبار؛ فيسحب كلام الماند، ولا ينافض لكن لفظة التوثيق تفقد دلالتها اعتباراً^(٣٧).

الأمر الرابع: ينظر إلى ميزنة المرحوم في مساحة العلم الحديثي، ولهذا أربع طرق بعضها أقوى من عرض على النحو الأول:

الطريق الأولى: أن يصح إمام من أئمة الفقه المعاصرين له -على حسب ما نقدم- أو أكثر من إمام على حضوره مجالس العلماء، ورحلته في طلب العلم، أو حضور صلة العلم عليه.

الطريق الثانية: أن يفرح له العلماء المصنفون الذين اشترطوا الصحة في مصنفاهم من أمثال البخاري ومسلم وابن حزم وابن حبان، وفي خريج هؤلاء العلماء للراوي وجهان اثنان:

(٣٧) انظر في ذلك علاج كثير، في رسالتنا: الإمام القرطبي ومصنفاته الحديثة، القسم الذي منها، وهو القسم التطبيقي من الفروسة، وقد جرى ما يروى عن أرومته ترجمة عسبة، فإن مخرج مختصر أصانته في مقدمة ذلك القسم، فيصير ثقة.

أحدهما: أن يخرجوا له أو أحدهم احتجاجاً، وفي هذه الحال يفيد قوة، وإن لم ينص أحد من القاد على رحلته، وحضوره بالخمس العلم، لكنه دون المصريح بتوثيقه، والثناء عليه .

والوجه الثاني: أن يخرج له هؤلاء أو بعضهم اعتذاراً، لا احتجاجاً، وتغريص واحد من أصحاب الصحاح لراو يفيد؛ ولو خرج له اعتذار، لكنه في هذه الحالة لا يدل على علميته إذا لم يكن قد ورد في حقه ترميز خاص، وقد ذكر ذلك الحفاظ ابن حجر في تراجم هؤلاء من فتح الباري .

الطريق الثالثة: ألا ينص إمام من القاد على علميته وحضوره ورحلته وتوثيقه، لكننا ننسب شيوخه وتلاميذه، فوجدناهم - أو بعضهم علماء كباراً، أو حفاظاً متقياً، فهذا يلتحق بأهل العلم؛ لأن أحد العلماء عنه، وحضورهم عليه دليل شهرته بينهم بالطلب، والخصور على العلماء، خصوصاً إذا قلنا عن شيوخه فوجدناهم أو بعضهم - من العلماء أو الحفاظ .

الطريق الرابعة: أن يذكر الراوي نفسه ما يفيد رحلته أو شيوخه، ولا يعرف ذلك إلا من قبله. وسوف يأتي توضيح هذا في الفقرة التالية، لأن بحثه ثمة أولى.

الأمر الخامس: تحديد منزلة الراوي في الجرح أو التعديل: ولهذا خطوات يحسن ترتيبها ناعاً على النحو الآتي:

١- أن يترجم الراوي عدد من نقاد الحديث في مصنفاتهم من مثل: يحيى القطان، أو ابن مهدي، أو تلامذتهم من أمثال علي بن المدبني، زبيد بن معمر، وأحمد بن حنبل، فلا يذكر أحد فيه حرجاً، ولا بطلان في رواياته، ثم يقوم إمام معتز فيطلق عليه حكم ((نقاة))؛ فهذا نقاة، محتج به، ما لم يظهر في حديثه شذوذ أو نكارة، لكن وثاقته دون وثاقة أحد معاصريه الذين ينص عدد من الحفاظ على وثافتهم، وكلما كثر المؤثفون والمزكون كلما ارتفعت درجة الراوي في سلم العدالة والتعديل .

٢- أن يترجم الراوي عدد من أئمة الجرح والتعديلات، لكن الأكثرين ونفسه وجرحه بعضهم ولو كان واحداً حتى ولو كان لفظ الجرح خفيفاً، كأن يقول: يتعذر، يعرب، ربما أغرب... فينبغي على الباحث التوقف، فإذا كانت الألفاظ أفسى في الجرح، مثل: يعرب كثيراً، يرسل، يرزى، التراسيل، والمقاطيع، له أحاديث مناكير، فاحش الخطأ، كثير الوهم... يجب التوقف أكثر وأكثر، حتى يعرض مرويات ذلك الراوي على ميران الاعتبار، ومباني في مبحث التخريج والفد.

٣- أن يترجم الراوي عدد من أئمة النقد، ويختلفون في تعديله وجرحه اختلافًا ظاهراً، وسيل من هذا شأنه أن يجمع مروياته كلها، ثم تدرس دراسة نقدية على منهج الترجمة المغلقة، طبعاً، ما وافق فيه الثقات، وما خالفهم، وما انفرد به عنهم، وينزل كل قسم من هذه الأقسام منزله، ثم يحكم عليه في سوء ذلك ٤- أن يترجم الراوي مصنف، أو عدد من المصنفين في كتبهم، لكن لا يذكرون فيه جرحاً ولا تعديلاً أبداً، وغده الحال ملحظان:

الملحظ الأول: أن يستلزم من طريقتي خارجي ما يؤكد رواية عدد من الرواة المقبولين عنه، فيكون (مسنوناً) فهذا ينمعه موافقة الثقات، ويعتبر تعديله غالباً، وقد ينجح به في مرئاة الاحتجاج الدنيا، أو الوسطى، إذا وجدت الفران الدالة على ضبطه، ولم يكن حديثه مسكراً.

وبالتتابع وجدت الذهبي وابن حجر يصفان علي وثافة مثل هذا في كثير من الأحيان، وخاصة إذا كان الراوي من رجال المصنفين، لكنني من خلال دراماتي، رأيت صنعتهما هذا غير دقيق، لأن مثل هؤلاء المسكوت عليهم صمدان: - فصنعت روياء أحاديث عديدة يمكن سرها، ومعرفة درجتها بالمقارنة.

- والنقص الآخر منهم ليس له إلا حديث واحد أو حديثان، حتى لو توسع عليهما رويهما؛ لا يصح إعطائهما درجة ثقة، ولا يعطى حديثه درجة الصحة إذا كان مناهه من هذه الطيفة دلفاً، وذا يعطى درجة صدوق، أو لا بأس به في دائرة

الاعتبار العليا^(٣٨)، وإلا فكون قد سويتا بين من نص الأئمة على توثيقه، ومن لم يصوّء، وبين من روى مئات الأحاديث، أو ألوفها، وبين من روى حديثين، أو عدة أحاديث نوبع عليها؛ فوثق لذلك وقد به إلى ضرورة النظر إلى كثرة الروايات وفلتها عددها من الأئمة، ومنهم لم يدقق على ذلك^(٣٩).

الملحظ الثاني: أن ثبت عندنا من طريق صحيح أو حسن، رواية واحد عنه فقط، ومثل هذا يحتاج إلى بحث استقرائي كبير جدا فيه، ومن التمرع إعطاء، أي حكم عام فيه، لأن مثل هذا كثير في رواة الحديث، فذيصل عددهم إلى ألفي راو، منهم في رواة الكتب السنة (١٦١٧) ألف وسبعة وسبعة عشر راويا، وقد كتبت في هذا كتابين اثنين:

الأول: الوجدان من رواة الصحيحين، ومروياتهم في الكتب السنة - دراسة نقدية تطبيقية، وهو تحت الطبع .

والثاني: الوجدان ومروياتهم في الكتب السنة - دراسة إحصائية، وهو تحت المراجعة، والتنقيح.

وسوف يأتي في القسم التطبيقي من هذا الكتاب، زيادة بسط هنا. وإنما أكثر من التفرع في هذه الفقرة، لأن العمود الفقري للحكم على الرواة الذين نفاذ العهد بهم، ولم ينص أحد من العلماء على توثيقهم، هو معرفته في ساحة العلم الحديثي، وعدم شذوذ رواياته، أو نكارها عند المحدثين^(٤٠).

(٣٨) عملية الاعتناء: هي حالة البحث عن مرويات الراوي لتبسيطها في: التوثيق، والمخالفة، والإيراد.

(٣٩) ينظر كتابي (الإمام الترمذي ومصطلحاته الحديثية) فكله شواهد على ذلك.

(٤٠) انظر علوم الحديث لاسيما صلاح مع التمهيد ص ١٢٢. وقام البحث ص ١٩٩-١٢٦.

المحاضرة الرابعة

الترجمة العلمية النقدية لرواة الحديث

تهديد: لأرى حرجاً في تكرار بعض ما تقدم بإيجاز، بين يدي التطبيق العملي؛ لأن بحثنا تعليمي، فأقول: ينقسم علماء الحرج والتعديل طوائف رواة الحديث على أربع طوائف أصلية: ثلاث منها خاصة بدائرة التعديل، وواحدة تختص بدائرة الحرج^(١) وهي:

١- **مرتبة الاحتجاج:** وهم الثقات المتقنون مطمئناً، الذين لم يرد علمي بوضعهم أي قيد، وهؤلاء أحصى النقاد أخطأهم القليلة؛ فتجنب، ويتنج بساقي حديثهم.

٢- **مرتبة الاختصار والنظر:** وهم أهل الصدق والورع الذين يهون أحياناً وهؤلاء يتنج بأحاديثهم، بعد النظر في مروياتهم، واجتناب ما أخطأوا فيه.

٣- **مرتبة الاعتبار:** الذين كثر في حديثهم الوهم والخطأ، لكنه لم يغلب على صوابهم، وهؤلاء يكتب حديثهم؛ للاعتبار به في الترخيب والترهيب، والرهـد والرفائق، ولا يتنج به في الأحكام، والعقائد، أفاده ابن القطان وفواه الحافظ.

٤- **مرتبة الترك:** وهم الرواة الذين ظهر منهم الكذب، ويتحقق به الوضع وسرقة الحديث، وأشبهه هذا.

فما كان من القسمين الأولين؛ فلا حاجة إلى التطويل في نقل أقوال النقاد فيه، وبكفي في ترجمته ما يدل على منركته العالية، وليلتزم في آخر ترجمته بما قاله الذهبي في الكاشف، والحافظ ابن حجر في التفریب، لمنزلتهما عند المتأخرين.

وما كان من القسم الثالث، فنصنف أقوال النقاد فيه إلى احتجاج، واعتبار وترك، مع محاولة تفسير أسباب الاختلاف، ثم محاولة الجمع بين الأقوال المتفارقة

(٤٦) مقدمة الحرج والتعديل ١/٦، ١٠١، وقد فرق بين أهل التزكية والتعديل والاحتجاج - وهم النقاد - وبين الحماط المنقري، وهما دحلان تحت مرتبة الاحتجاج مطلقاً.

ثم يُلاحظ منزله عند من عرّج حديثه من حلال الوقوف على مواضع تخريج مروياته عمده، إذا كانت الدراسة مختصةً بنسب من الرواة عند أحد مصنفى السنة النبوية الشريفة، كدراسة الجاهلي عند ابن حبان ومروياته في كتابه الصحيح مثلاً؛ وفي الترجمة النقدية نركزُ على الأمور الآتية:

الأول: معرفة اسمه واسم أبيه، وكنيته، ونسبه القبلي، والمدني.

الثاني: رفع الجهالة .

الثالث: معرفة أحوال علما، الخرج والتعديل فيه، وخاصة الثقات المشتهرين من أمثال: أبي حاتم، والنسائي، والعفلي، وابن حبان، لمعرفة صاحبه أخطائه.

الرابع: الوقوف على من ترجمه في الضعفاء والعلل، لمعرفة الأحداث التي انتقدوا العلماء من رواياته.

الخامس: معرفة منزلته في الكتب الصحاح ويلاحظ فيها ما يأتي:

- عدد مروياته فيها، مكررةً، وغير مكررة.

- كيفية تخريج أصحاب الصحاح له، أصلاً، ومتابعاً.

- الأبواب التي حُرِّجوا له فيها.

السادس: الوقوف على كتب التخريج (الامام، والمذهبي، لأن فيها فوائد

مهمة جداً، في تحديد منزلة الراوي الحديثية، وفي نقد حديث الباب ذاته.

و بما أننا بصدد تأصيل مهج في الترجمة العلمية فلا بد أن نُمثل بترجمة

واحدة على الأقل لراي من رواة كل طائفة من هذه الطبقات الأربع.. نغريباً

للفقيد، وبوضوحاً للمعايير الحاصل بيها، نتيجة لاختلاف أحوال الرواة.

وفد رأيت أن أنق هذه التراجم الأربع ترجمة العام الجليل الفقيه عبدالله بن

لهيعة، الذي اختلف الثقات في ترجمته اختلافاً ذريعاً، رغم أن له في كتب السنة

أضعاف ما لعشرات من الثقات فيها !

الترجمة الأولى

النموذج من واة مرتبة الاحتجاج

(ع) الاحتجاج بن أبي عثمان الصواف^(٤٢)

قال المزني: حجاج بن أبي عثمان الصواف، أبو الصلت، ويقال: أبو عثمان الكندي - مولاهم - البصري، واسم أبي عثمان: ميسرة، وقيل: سالم. روى عن عشرة شبوخ: أرطاة بن أبي أرطاة، والحسن البصري، وحميد ابن هلال (سي)، وحنان الأسدي (مد ت)، ومعاوية بن قرّة المزني، والنضر بن معبد ويحيى بن أبي كثير (م ٤)، وأبي رجاء الحرمي مولى أبي قلابة (خ م د س) وأبي الزبير المكي (د ت س)، وأبي ستان. وروى عنه عشرون راويًا، هم: إسماعيل ابن عليّة، وبشر بن الفضل (س) وحماد بن زيد (ح م د)، وحماد بن سلمة، وأبو الأسود حميد بن الأسود (بح) وروح بن عبادة (ت)، وسفيان بن حبیب (ت س) وأبو عاصم الضحاك بن مخلد الثعلبي (ت)، وأبو زهير عبد الرحمن بن مضر وأبو عبد الرحمن بن المختار ومحمد بن بشر العبدي (م)، ومحمد بن عبد الله الأنصاري (ت)، ومحمد بن أبي عدي (م د س ق)، وهشيم بن بشير (س)، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله البشكري، ويحيى بن سعيد القطان (م د س ق)، ويزيد بن زريع (م د ت س) ويعلى بن عبيد الطنافسي، قال البخاري: قال يحيى القطان: هو فطن، صحيح كبر. وقال عبد الله بن أحمد - يعني ابن حنبل - عن أبيه، وإسحاق

(٤٢) مصادر ترجمته: ابن سعد ٧٠/٧، علي أحمد ١٦٤/١ ابن معين ١٠١/٢، جامع الترمذي ٢٧٧/٢

إبراهيم ١٦٦/٣، الموضح ٦٠/٢، الجمع ٣٥١/١، ت. الكمال ٤٤٣/٥، البلاء ٧٥/٧، الكشاف ١٤٩/١، التهذيب ١٢٠٣/٢، التقریب (١٦٣٩).

ابن منصور يعني الكوسج، عن يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي والنسائي: ثقة. راد أحمد: شيع. وزاد الترمذي: حافظ.

قال خليفة بن خياط: مات سنة ثلاث وأربعين ومئة، روى له الجماعة.

والملاحظ من عرض هذه الترجمة أن المزي ساقى اسم المترجم، وتسميته وكنيته، والخلاف في اسم أبيه وكنيته هو، من غير أن يُعْلَيه أو يُتَنى عليه ابتداءً وهذا منهج المزي في كل تراجم كتابه فلهذا الكمال.

ولتُعلماء في مسألة عرض الترجمة مذاهب شتى:

• عنهم من يُقدِّم ألفاظ النقد، ومنهم من يؤخِّرها.

• ومنهم من يُقدِّم الاسم، ومنهم من يُقدِّم الكنية، ومنهم من يُقدِّم اللقب.

الاجتماعي أو العلمي، أو غير ذلك من الألقاب المعروفة في المجتمع.

والساح الذي يُريد الترجمة لا يُلزم بشيء من ذلك؛ لأنَّ منهج المزي لبس مُلزمًا لأحد، دون منهج الذهبي مثلاً. غير أن الذي يُعَدُّر بالباحث الالتزام به: اختيار منهج واحد من المناهج المعروفة أو اختيار منهج للترجمة، إذا كان لديه المقدرة على إقامة الدليل الكافي على سلامة منهجه.

هذا إذا كان يبحث اختبارياً، أما إذا كان يدرس علماً صاحب منهج مسن أمثال المري، أو الذهبي، أو الخافظ ابن حجر، فلا يسعه إلا الالتزام بمنهجه ذاته وله الحقُّ في إبداء رأيه في ذلك المنهج، والاعتراض عليه؛ إذا كان قنَّةً مُسيء من ذلك.

١- الترجمة المعرفية:

تحديد ملامح شخصية الراوي (الترجمة المعرفية) هي الخطوة الأولى في نقده.

قال الترمذي: (والحجاج الصواف: هو الحجاج بن أبي عثمان، وأبو

عثمان: اسمه ميسرة، والحجاج يكنى أبا الصلت وثقة يُحتجى بن سعيد.

حدثنا أبو بكر الطار، عن علي ابن المديني، قال: سألت يحيى بن سعيد القطان، عن حجاج الصواف، فقال: ثقة فطن كئس. وقال في موضع آخر: (وحجاج: ثقة حافظ عند أهل الحديث) (٤٣).

قلت: إن مقارنة بين ترجمة الترمذي لحجاج، وبين ترجمة المزي له، تظهر أن الترمذي حزم بأن اسم أبيه ميسرة، بينما ساق المزي ذلك على الاحتمال: ميسرة أو سام.

وحزم الترمذي بأن كنية حجاج: أبو الصلت، بينما كانت عند المزي إحدى الكنتين: أبي الصلت أو أبي عثمان. (٤٤)

ونقل الترمذي عن يحيى القطان أنه قال في الحجاج: ثقة فطن كئس، بينما نقل المزي عن القطان قوله فيه: فطن صحيح كئس.

والتحقيق العلمي في هذه الشخصية يتم بأن تراجع الباحث المصادر الأولى المعاصرة للمترجم، والمنقولة بالأسانيد؛ ليتعرف إلى قوة الاستناد، ثم ليتعرف إلى سبب الاختلاف في الاسم، أو الكنية، أو النسب، أو الحرية والرق، أو الولاء - ولقاء العصبية، أو الخوار، أو العناقذ -، ثم يرجع إلى كلام يحيى القطان في مثل هذه الترجمة - إلى كتب يحيى التي صنفها بنفسه، أو إلى كتب تلامذته الذين روى أقواله، ودونوها في مصنفات خاصة بها، أو استفادوا منها في كتب تتضمن موضوعات أخرى.

وهذا النص منقول من كتاب: سؤالات علي ابن المديني يحيى القطان في الجرح والتعديل .

وعما أن المسألة لا نغذم في فصية النقد ولا نزع، فيمكن تجاوزها في مثل هذا البحث، مع الاعتراف بأن كمال الترجمة يتطلب هذا.

(٤٣) جامع الترمذي ٤٧١/٣ و ١٧٧

(٤٤) صحيح ص (أبي) عن أبيه يدل من إحدى أبيه.

٢- منزلة المترجم في ساحة العلم: وتوضح منزلته بالوقوف على.

- عدة شيوخه الذين روى عنهم، وتلاميذه الذين روى عنهم، ومنزلة هؤلاء الشيوخ، وأولئك التلاميذ.

- والمناصب العلمية، والدينية التي شغلها المترجم، مثل: القاضي، المفتي، الفقيه إلخ.

- الوقوف على مؤلفاته العلمية - إن كان صاحب مؤلفات، والوقوف على شيوخ معارفه.

- ثم معرفة من أخرج له ثمن الترد الصحة في كتابه، من أمثال: البحاري ومسلم وابن عزيمة وابن حبان، ثم معرفة كيفية إخراج أصحاب الصحاح له: هل أخرجوا له احتجاجاً، أو اعتباراً بالثبوت، أو شهوا على صوابه أو خطئه في حديث ما، وهل كان هذا التنبه صريحاً، أو ضمناً؟

هذا ما ينبغي فعله في الترجمة العلمية الحديثة الفادة، فهل مثل هذه الترجمة ممكنة في الأبحاث العلمية؟

والجواب: أن مثل هذه الترجمة غير، في عمر الترجمة العلمية المعاصرة، وهي تعني: أن يختار الباحث شخصية الصواب مثلاً، ومروياته في كتب السنة بحثاً علمياً مفرداً، فيستطيع عدل أن يقوم بهذه الفروقات كلها. وسوف أحاول تقريب منزلة حجاج الصواب في ساحة العلم من أقرب ضيق في الفاظ الأئمة:

أ- مصنفاته العلمية: لمعرفة مصنفات مترجم ما، إن كان له مصنفات، لابد من الرجوع إلى الكتب ذات الاختصاص، أو التفاضل ذلك من ألقاب الرواة عنه، وهذا يعني أن الخطوة الأولى لمعرفة ذلك، هي الوقوف على مصادر ترجمته وجمع مروياته من كتب السنة؛ لتوقوف على ألقاب الرواة في كيفية تحملهم عنه.

وأبرز للمصنفات التي نعلم في مثل هذا: المهرست لابن البشيم، وتذكره الحفاظ، وسير أعلام النبلاء كلاهما للذهبي، وناريخ التراث العربي لفواد سركين

وناريج الأدب العربي للمستشرق بروكلمان، وكشف الظنون ودبله هداية المعارفين، وأتمد العموم لصديق حسن خان، وغير ذلك من الكتب في هذا الفن.

ب- أبرز شيوخ المترجم الذين تأثر بهم: إن أبرز كتاب في هذا الانحساء، هو كتاب تهذيب الكمال للإمام المزي وليس بين أيدينا كتاب أوعب منه لشيوخ المترجم فيه وتلامذته، مع إمكان الاستدراك عليه في الشيوخ والتلاميذ.

وكان من مهج المزي ترتيب الشيوخ على حروف المعجم بغض النظر عن منزلتهم العلمية، بينما كان الذهبي يراعي شهرة الشيوخ، وكان ابن حجر يراعي قدّم السماع، ونقل كلام كلّ منهم بقرب علينا ما نريد، مع ملاحظة أن الترمذي قال عنه: (ثقة حافظ عهد أهل الحديث). ولم يترجمه الذهبي في تذكره الحفاظ ولم يصفه بالحفظ في النبلاء، ووصفه بالحفظ ابن حجر في التقریب.

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: (حتاج بن أبي عثمان الصواف (ح م): بصري ثقة مشهور، توفي سنة (١٤٣هـ)).

روى عنه الحمادان - يعني حماد بن زيد، وحماد بن مسلمة - وروح بن عباد، وحلق، وأقدم ما عنده - يعني من الشيوخ - الحسن^(٤٤). قلت: لم يذكر الذهبي في شيوخه أحداً سوى الحسن؛ لأن كناه النبلاء ناه على الاختصار.

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: (روى عن حميد بن هلال، والحسن البصري، ونحى بن أبي كثير، وأبي رجاء مولى أبي فلاة، ومعاوية بن قرة، وأبي الزبير، وغيرهم).

وروى عنه أحمدان، والفطان، وهشيم، وي زيد من ربيع، وأبو عوانة وبشر ابن الفضل، وابن أبي عدي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وأبو عاصم، وجماعة).

أقول: لم ينصَّ أحد من ترجمه على أنه كان قاضياً، أو عابداً، أو زاهداً
أو لغوياً، أو مستتراً، أو فقيهاً، فهل من سبل إلى معرفة ذلك، أو ما بقرب منه؟
وجواب ذلك من وجوه متعددة :

أولاً: النظر في مصادر ترجمته، لرى، هل ترجمه للمعنون بـ"قضاة القضاة"
أو المعشرين، أو اللعويين، أو القضاة، أو الحماط، أو الفقهاء... إلخ.

نعم وجدنا وكبعضاً ذكر حجاجاً الصوّاف في كتابه أحجار القضاة، فليسزم
العودة لمعرفة ما إذا كان قاضياً، أم أنه حصر مجلس قضاء، أم قاضى أحداً عند
القاضي، وجدنا ابن الأثير ترجمه في الكامل، فيطر هل كان له أثر ما في التاريخ
العام، أو ترجمه مثلما ترجمه الكثيرون في سبئ وعياهم؟

وخلاصة النظر في مصادر ترجمته نوحى أنّ الرجل مشهور في دائرة الأحداث
ومعروف بأهله فنهم، وحسب.

ثانياً: النظر في طبقات شيوخه، وتلميذ من أكثر من صاحبهم، والرواية
عنهم، أو من كان له كبير اهتمام بهم، وثناء عليهم.

ثالثاً: النظر في اهتمامات شيوخه الذاتية، أو العلمية، وهذا يستدعي
ترجمتهم، أو ترجمة المشهورين منهم على الأقل. ويكفى في هذه الحالة أن
نعرضهم على كتاب قريب التهذيب فقط، للوقوف على طريقة الترجمة العلمية
المتكاملة، لا غيرها.

—أخطاء بن أبي أخطاء: ليس من رواف السنة، وليس له ترجمة في الميزان

—الحسن المصري: ثقة فيه عاضل مشهور.

قلت: هو إمام الرهاد والنسك في عصره.

—حميد بن هلال: ثقة عام، نوقف فيه ابن سبئيين لدحواله في عمل

السلطان (ع).

—حنان الأسدي: غير مشهور، مقبول.

- معاوية بن قُرَّة: ثقة عالم (ع).

- النضر بن معبد: ليس من رواة الستة.

- يحيى بن أبي كثير الطائفي: ثقة ثبت (ع).

- أبو رجاء الجرمي - واسمه سلمان -: صدوق، له في الستة حديث واحد

(خ م د س).

- أبو الزبير المكي - محمد بن مسلم بن ندرس -: صدوق فيه (ع).

- وأبو سنان يحتاج إلى بحث، ولا حاجة إليه هنا.

ويلاحظ على هذه اللائحة من الشيوخ أنَّ خمسة من شيوخه من رواة الشيعة، وأنَّ الحسن، وحميداً، ومعاوية، ويحيى، وأبا الزبير، كلُّهم من العلماء الصالحين العباد، غير جرح أنَّ حجاجاً تأثر بهم، واقتفى آثارهم، وإنَّ لم ينصَّ العلماء على ذلك.

ج- أبرز تلامذته: ويلزم عرض تلامذته على مثل ما تقدّم، لمعرفة من أكثر عن حجاج، ومن أتى عليه منهم .

فقد نقل المري أنَّ أحمد بن حنبل قال فيه: ثقة شيخ. والشيخ هنا: من كان كثير الحديث يجمع حديثه.

وقال نلسيد الفطان: ثقة فطن كثير، وقال الذهلي: فيما نقله ابن حجر -:

متيناً قال ابن حزيمة: يريد أنه ثقة حافظاً

وعلى ضآلة العمل الذي فُتِّ به في هذا الحائِب، يسعدنا أن نقول: إنَّ حجاجاً الصوّاف: ثقة، عالم، فطن، نبه، كثير، فليس مُغفلاً، ولا فاحش الخطأ.

لكن هذه المصادر لم تُسمعنا، فيما إذا كان صاحب كتاب، أو محدث من حفظه فقط، وما أنَّ الترمذي حكم على أحاديث كتابه الجامع، فرفوعاً على مواضع غريبه أحاديث حجاج، سوف بقيدنا في بيان أنَّ هذه الاطلاقات الظرفية لا تعني أطراد دلالاتها على سائر مرويات حجاج، أو غير حجاج.

أخرج الترمذي له مبيعة أحاديث: (٩٤٠-١١٦٨-١٩٠٥-٢٧٩١-٣٤٤٨-٣٥٩٢).

قال في الموضوع الأول (٩٤٠): (حسن صحيح، وحجاج الصواف لم يذكر في حديثه عبدالله بن رافع - يعني بين عكرمة وحجاج بن عمرو -، وحجاج: ثقة حافظ عدل أهل الحديث، وسمعت مصداً (السحاري) يقول: رواية معمر ومعاوية بن سلام أصح) ! هـ.

قلت: قول السحاري هذا: خطئة حجاج، وكان الترمذي رأى أن حجاجاً ثقة حافظ، وحديثه صحيح، وفصاري ذلك أن حديث بحالته من المريد في متصل الأسانيد، وأخرج حديثه الثاني (١١٦٨)، وقال: (حسن غريب). وساق الكلام الطويل الذي سفته في ترجمته سابقاً، وقد خالفه غيره بمثل الأول، فلم يعأ الترمذي بذلك بل قال: كلا الحديثين صحيح - يعني أحدهما من المريد -.

وبلاحظ أن الترمذي حكم على الحديث بأنه حسن ثم قال: كلاهما صحيح؟! وأخرج الثالث (١٩٠٥) مناجة من حجاج هشام الدستوالي، وسكت عليه، وأخرج حديثه الرابع (٢٧٩١) من طريق حجاج عن حسان، واستعربه فقال: (هذا حديث غريب، لا يعرفه إلا من هذا الوجه، ولا يعرف حناناً إلا في هذا الحديث). وهذا يعني أن الترمذي ضعف حديث حجاج خيانة شبيهة حان؟! وأخرج حديثه الخامس (٣٤٤٨)، وقال: (حسن، وقد ناهه عليه هشام).

وسبب تحسبه: وجود أبي جعفر الرازي، شيعي يحنى بن أبي كثير في السند فهو لا يبلغ درجة الوثاقة والاحتجاج.

وأخرج حديثه السادس (٣٤٦٤)، وقال: (حسن صحيح غريب، لا يعرف إلا من حديث أبي الزبير - شيعي حجاج -، عن جابر).

وأخرج الساجع (٣٥٩٢)، وقال: (حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وحجاج بن أبي عثمان: هو حجاج بن ميسرة الصواف، ويكنى أبا الصلت، وهو ثقة عند أهل الحديث) إ.هـ.

وبعد هذا الذي نفذ بمكنا أن ننشئ منزلة حجاج عند الترمذي، وهي منزلة عالية سامية فقد حكم على عدد من أحاديثه بحكم: حسن صحيح، وهي أعلى درجة يحكم بها الترمذي على أحاديث كتابه؛ لأن كثيراً من الأحاديث التي يظن عليها (حسن صحيح) تكون مما أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما، أو كانت على شرطهما أو على شرط أحدهما.

د- مروياته في الكتب الأصول: أخرج أصحاب الكتب التسعة لنسواف (٨٧) سبعة ومائتين حديثاً، منها (٤٧) سبعة وأربعون حديثاً في الكتب الستة: أخرج له البخاري منها (٢) حديثين، وأخرج له مسلم (١٥) خمسة عشر حديثاً والترمذي (٧) سبعة أحاديث، وأبو داود (٩) تسعة أحاديث، والنسائي (١٢) اثني عشر حديثاً، وابن ماجه حديثين، وأحمد (١٨) ثمانية عشر حديثاً، والدارمي حديثين، ولم يخرج له مالك أي حديث.

وختاماً أقول: صحيح أن هذا العرض سريع وقاصر، لكنه يكفي -هنا- لمعرفة مهب الترجمة الحديثية النافذة في ترجمة الثقات، إن شاء الله تعالى.

الترجمة الثانية

أشودج من مرتبة الاختبار والنظر

(ع) جرير بن حازم الأزدي^(١)

-قال المزني: جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله بن شعاع الأزدي، ثم العنكي وقيل: أخضمي -مولاهم-، أبو النظر البصري. من كبار أنياع النسابين مات سنة سبعين ومئة.

روى عن ثمانية وخمسين شيخاً، هم: إبراهيم بن يزيد الثاني^(٢)، وأسماء بن عبيد الضبيعي (م س)، والد جويرية بن أسماء، وأبواب السحناني (ح م د س ق) وثالث البنانى (٤)، وعمه جرير بن زيد (ح م س)، وحليل بن مرة (عس) وحرملة ابن عمران الشحبي المصري (م س)، والحسن البصري (خ م)، وخميد بن هلال العلوي (ح م د س)، وحديد الطويل (ت س)، وحنظلة السدوسي (ق)، وزيد بن الحارث البامي (س)، والزهر بن الخريت (ح د)، والزهر بن سعيد الهاشمي (د ت س)، وزيد بن أسنم (س)، وسام بن عبدالله بن عمرو، وسلم العلوي (سح) وسليمان الأعشى (م)، وسهل بن أبي صالح (عج) وشعة بن الخجاج، وهو من أقرانه، وطاووس بن كيسان، وعاصم بن هذلة، وأبو الطفيل عامر بن وائلة الليثي وهو آخر من مات من الصحابة-، وعبدالله بن عبيد بن عمير (د ق)، وعبدالله بن أبي مليكة، وعبدالله بن ملاد الأشعري (ت)، وعبدالله بن نجيح، وعبد الرحمن بن عبدالله السراج (م)، وعبد الملك بن عمر، وعبيدالله بن عمر (د)، وعدي بن عدي الكندي (س)، وعطاء بن أبي رباح (م)، وعلي بن الحكم البنانى (فك) وغبلان بن جرير (م)، وقُضيل بن يسار، وفنادة بن دعامه (عج)، وفيس بن سعد

(١٦) سبه إلى بلدة (تات) علفا ماليس. معجم البلدان ٨٢/٢.

المكي (م د س)، وكلثوم بن جبير (س)، ومحمد بن سعيد، ومحمد بن إسحاق بن
 يسار، ومحمد بن سيرين (خ م)، ومحمد بن عبدالله بن أبي يعقوب، ومصور بن
 زاذان (ت سي)، ونافع مولى ابن عمر (ح م)، والعمان بن راشد الجوزي
 (م ت س ق)، وهشام بن حسان، ونجدة بن أيوب المصري -وهو من أفراسه-
 (م ٤)، ونجدة بن سعيد الأنصاري (س)، وأخوه يزيد بن حارم، ويزيد بن رومان
 (ح س)، ويعلى بن حكيم (ح م د س)، ويونس بن يزيد الأيلي (ح م)
 وأبو إسحاق السبيعي (ح)، وأبو عطاء الطراد (س)، وهو أكبر شيخ له - (خ م)
 وأبو فزارة العبسي (م ت س)، وأبو هارون العبدي.

وروي عنه سبعة وأربعون راوياً، هم: الأسود بن عامر شاذان (ف)، وأيوب
 الصنعاني، وهو من شيوخه، وهز بن أسد (م)، وحبان بن هلال (س) وحجاج
 ابن منهل (ح ف)، وحسين بن محمد الفروزي (خ د س ق) ورشد بن سعد
 وزيد بن أبي الزرقاء (د)، وسفيان الثوري -ومات قبله- وسفيان بن عيينة
 وسليمان بن حرب، وأبو الربيع سليمان بن داود الزهري (د)، وأبو داود سليمان
 ابن داود الطيالسي (ت ق)، وسليمان الأعمش -وهو من شيوخه-، وشبان بن
 عبد الرحمن النخعي -ومات قبله-، وشبان بن فروخ (م)، وأبو عاصم الصنعاني
 ابن مخطئ التميمي، وعاصم بن علي بن عاصم الواسطي، وعبدالله بن سوار العمري
 وعبدالله بن عون، وهو أكبر منه، وعبدالله بن خبيبة، وهو من أفراسه، وعبدالله بن
 المبارك، وعبدالله بن وهب (ح م د س ق)، وعبد الرحمن بن عروان المعروف بقراد
 (س)، وعبد الرحمن بن مهدي (م س ق)، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز
 التمار، وعلي بن عثمان والليث بن سعد -وهو من أفراسه-، ومحمد بن أسان
 الواسطي، ومحمد بن عبدالله الخزازي (د)، ومحمد بن عروة السامي (ي)، ومحمد بن
 الفضل عازم (ح)، ومحمد بن يوسف القرياني (س)، ومسلم بن إبراهيم (ح د)
 وموسى بن إسماعيل (خ) وهشام بن خالد، وهشام بن حسان -وهو من شيوخه-

وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، والهيثم بن حميد الأنطاكي. ووكيع بن الخراح (ق)، واسه وهب بن جرير (ع)، ونجاشي بن آدم (خ م)، ونجاشي بن أيوب المصري، ونجاشي بن سعيد القطان، وي زيد بن أبي حبيب المصري، وهو أكرم منه وي زيد بن هارون (م ق) ^(٤٧).

١. الترجمة المعرفية: ليس ثمة خلاف في سبابة اسمه ونسبه، سوى نسبته الجهضمي. قال محقق تهذيب الكمال عقب قول المزي في سبته: «وفيل: الجهضمي»: هكذا قال ابن سعد وهو المرحّج؛ لأنّ مولاه حماد بن زيد جهضمي من غير تردّد ^(٤٨). قلت: هو كما قال.

٢. منزلته في ساحة العلم: لم تذكر المصادر التي ترجمت جريراً أنّه نسّم منصفاً علمياً أو دينياً، فهو ليس بقاضي، ولا محاسب، وليس للرجل مصنف في أي جانب من جوانب العلم، يعني أن نتعرف على أبرز شيوخه الذين تأثر بهم، وأبرز تلامذته الذين أخذوا عنه العلم، ومروياته في الكتب الأصول.

أ- أبرز شيوخه اللذين أخذ عنهم: إن المتفحص قائمة شيوخ جرير بن حازم يرى أنّها عامرة بالعلماء العاملين والحفاظ الجهابذة، سنكتفي بعرض أبرزهم على تقريب التهذيب كما فعلنا مع شيوخ الصوف قبل.

- الحسن البصري: تقدم في ترجمة الصوف.

- محمد بن سيرين: ثقة ثبت، عابد كبير القدر، لا يرى الرواية بالمعنى (ع).

- نافع مولى ابن عمر: ثقة ثبت، فقيه مشهور (ع).

- عطاء بن أبي رباح: ثقة عقبه فاضل، لكنه كثير الارساء (ع).

- سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ، عارف بالفرائض، ورع لكنه يدلّس

(٤٧) نص ابن عدي ٣٥٥/٢، على رواية حماد بن زيد عنه ولم يذكره المزي في التهذيب، والراجح عندني أنه أخذ عنه هب مولاه وسبأ بن تعظيم حماد له غير أني لم أقف له على رواية عنه في الكتب التسعة، والله تعالى أعلم.
(٤٨) ت. الكمال حاشية (١) ٥٣٥/٤.

(ع). قال محمود بن غيلان: فيما علقه عنه المزني، عن وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبيه فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدثه قال: هكذا -والله- سمعته من الأعمش، قلت: نفيد من قول شعبة أن جريراً مُتَقَدِّمٌ في حديث الأعمش عند التعارض والترجيح.

- شعبة بن الحجاج: ثقة حافظ متفق، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين بالحديث، وهو أول من فتن بالشعر عن الرجال وذهب عن السنة وكان عاباً. (ع). قلت: علق المزني عن فراد أبي موح، عن شعبة، قال: عليك بجرير بن حازم فاسمع منه.

- محمد بن إسحاق بن يسار: إمام المغازي، صدوق ينفلس، ورمي بالنسب والفدر (نحت م ٤١)، قلت: حضوره بمائس أخس البصري، وابن سيرين، وأصراًهما، يُرَخِّعُ أن يكون من العباد الزهاد، ورسم أن الرجل لم يُسَرِّحْ في طفاته الفراء، ولا المسمرين، إلا أنني وفقت على بعض علقه المزني بصيغة الحزم عن يعقوب بن إسحاق بن حماد بن زيد، عن وهب بن جرير -انه- قال: قرأ أبي - يعني القرآن - على أبي عمرو بن العلاء فقال: أنت أنصح من معد! فالرجل إذا من فصحاء الرجال. بل ومن الفراء، إذا ما أصابا إلى هذا النعم، أنه صاحب الأعمش وروى عنه، والأعمش من سادة الفراء، بل هو صاحب فرائد وإن كانت فرائد شاذة، وشهادة ابن العلاء شهادة عالية لجرير!

وهذه النسخة تُفيد سهاً في ترجيح أحاديث جرير على غيره عند التعارض
ب- أبرز تلامذته: فإذا انتقلنا إلى تلامذته وجدناه قد روى عنه:

ولده وهب بن جرير الحافظ، وأيوب المصنعي، والأعمش، وهشام بن حسان، ويزيد بن أبي حبيب، وهم من شيوخه، والثوري، والثبت بن سعد وطائفة من أقرانه، ومن روى عنه: عبد الله بن وهب -صاحب مالك- ونجاشي

القطان، وابن المبارك، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، وغيرهم من الحفاظ والنقاد...

محرير روى عنه غير واحد من شيوخه، كما روى عنه غير واحد من أفرانه من الحفاظ، فهو من مشاهير علماء عصره في الحديث، ترجمه ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار، وترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء، فقال: الإمام الحفاظ الثقة.

قال صالح بن أحمد بن حنبل، عن عني ابن مديني: سمعت عبدالرحمن -يعني ابن مهدي-، يقول: حرير بن حازم أثبت عدي من قرّة من حديث.

وعنه أيضاً: حرير بن حازم احتض، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما أحسوا ذلك منه، حشروه، فلم يسمع أحد منه في حال احتلاطه شيئاً.

وقال يعقوب بن شيبة، عن موسى بن إسماعيل -وهو من تلامذته-: ما رأيت حماد بن سلمة، يعظم أحداً تعظيمه حرير بن حازم.

ج- مروياته في الكتب الأصول: حرج أصحاب الكتب النسخة للحرير بن حازم (٣٦٧) نسخة وسنن حديثاً وثلاثية حديث:

- منها (١٩٣) ثلاثة ونسخون ومئة حديث في الكتب الستة، أخرج البخاري منها (٥٣) ثلاثة وخمسين حديثاً، وأخرج له مسلم (٤٦) سنة وأربعين حديثاً، والترمذي (١٨) ثمانية عشر حديثاً، وأبو داود (٣٦) سنة وثلاثين حديثاً والنسائي (٢١) واحداً وعشرين حديثاً، وابن ماجه (١٩) تسعة عشر حديثاً وأحمد (١٦٤) أربعة وسنن ومئة حديث، والدارمي (١٠) عشرة أحاديث، ولم يخرج له مالك أي حديث.

٣. منزله في الجرح والتعديل: روى عنه من معاصريه عبدالرحمن بن مهدي، وموسى بن إسماعيل -وهما من أئمة الحديث-، وقد أثبا عنه غيراً فيما نقلت غالباً، كما أثن عليه شيخه شعبه بن الحجاج، وقد تقدم.

وأما من جاء بعدهم، فقال ابن معين: ثقة. ومرة: ليس به بأس، وضعف روايته عن فتادة. ورثه مرة على أبي الأشهب، وأخرى على أبي هلال، وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عدي، والعجلي، والساجي، والذهبي، وابن حجر: ثقة. لكن هؤلاء جميعاً — ومعهم ابن معين — أشاروا إلى نقطتين انتبن: الأولى: أن الرجل كان يحدث من حفظه، وليس حفظه مثل كتابه فيخطئ، وقد أحصى عليه العناء أو هامه.

الثانية: أنه ضعيف في روايته عن فتادة خاصة، فمثله في سعة علمه، وعلو مقامه، يتبع النقاد حديثه عادةً، لأنه من الشيوخ الذين تجمع حديثهم فما تابعه عليه غيره؟ فهو حجة.

وما انفرد به مما لم ينتفذه الحفاظ، أو يوجد في منته لكاره؟ فهو حسن. وما عالف فيه من هو أحفظ منه، أو أكثر عدداً من الثقات؟ فهو شاذ والله تعالى أعلم.

الترجمة الثالثة

المؤدج من مرتبة الاعتبار

(حت د ت في) بكار بن عبد العزيز الثففي^(٩٩)

- قال المزي: بكار بن عبد العزيز بن أبي بكر الثففي، أبو بكر البصري.

وقيل: بكار بن عبد العزيز بن عبدالله بن أبي بكر.

روى عن: أبيه عبد العزيز بن أبي بكر (حت د ت ق)، وعمته كيسة بنت

أبي بكر (د).

وروى عنه أحد عشر راوياً، هم: أحمد بن عبد الملك بن خالد الحراني

وجعفر بن سلمة الوراث، وحامد بن عمر بن حفص بن أبي بكر المكاروي (بخ)

وخالد بن خدش الملهي، وأبو عاصم الضحاك بن محمد التبيّل (د ت ق) وأبو

محمد عبدالله بن يحيى الثففي، وعبد الملك بن فرهب الأصمعي، ومحمد بن عيسى

ابن الطيّاع، ومحمد بن معاوية النيسابوري، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل (د)

والنصر بن طاهر الفيسي، أحد الضعفاء.

قال أبو بكر بن أبي عبيدة، وعباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس

حديثه بشيء. وقال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: صالح.

وقال أبو أحمد ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو من حملة الضعفاء

الذين يكتب حديثهم.

استشهد به البخاري في (المن) من صحيحه، وروى له في الأدب، وأبو

داود والترمذي وابن ماجه. انتهى كلام المزي^(١٠٠).

(٩٩) مصنف ترجمته تاريخ ابن معين، رواية الدوري ٦١/٢. الكبر ١٢٢/٤ (١٩٠٩). ضعفاء العقيلي

١٠٠/١. إخراج والتعديل ١٠٨/٢. ثقات ابن حبان ١٠٧/٦. الكامل لابن عدي ١١٧/٢. مث. الكامل

٢٠٦/٢ (٧٣٩). الميزان ٣٤٦/١. الترمذ ٧٣٥.

أقول: ترجمة بكار بن عبد العزيز تحتاج إلى وفعات عديدة:

- ١ - مصادر ترجمته: من استعراض مصادر ترجمة الراوي المترجم وحدنا جميع هاتيك المصادر حديثة، ولم نجد له ترجمة في مصادر علوم أخرى فهو إذن ليس متنوع الثقافة ذلك النوع المحفوظ، ولم يترجمه أحد في الثقات إلا ابن حبان، على عادته فمن لم يجد فيه جرحاً شيئاً، لكنه مع هذا لم يخرج عنه في صحيحه شيئاً، كما لم يخرج عنه الشبخان شيئاً. وتعلق البخاري رواية له؛ شيء آخر يأتي، وأورده العفلي واس عدي في الضعفاء. وترجمه الذهبي في الميزان.
- ٢ - منزلته في ساحة العلم. ليس له شيء من المصنفات، بل ليس له إلا أحاديث قليلة، وقد خرج له البخاري تعليقاً حديثاً واحداً في الفن، وليس له من الشيوخ إلا أبوه وعنه.

- أما أبوه: فهو عبد العزيز بن أبي بكر، وفيل: عبد العزيز بن عبدالله بن أبي بكر. ثم يروى إلا عن أبيه أبي بكر، أو عن أبيه عبدالله بن أبي بكر. ومع هذا الشك، ولا يُعد حديثه منفصلاً وليس له شيع فيه إلا أبوه.

- وأما عمته كيسة، ولا يُعرف حاشاً، بل هي مجهولة، لها حديث واحد - عبد أبي داود، ولم يرو عنها إلا ابن أخيها بكار هذا.

وأما تلامذة بكار الأحد عشر، فلا نعلم ما روي عنه؛ لأن أكثرهم لا ندري مخرج حديثه، وفي الكتب السفة له حديثان موصولان: أحدهما من روايته عن أبيه، رواه عنه أبو عاصم النبيل، والآخر عن عمته، رواه عنه موسى بن إسماعيل التبوذكي، فهما كان شأن تلامذته من العلم، فهو ليس بالنسبة إليهم سوى راوية، روى حديثاً، فقلوه! وهذا يعني أن بكاراً غمر في علم الحديث.

(٥٠) لحدب الكمال ٢٠٦-٢٠٧. وهي التي يقول: يستشهد به البخاري أنه يروى له تعليقاً هذا مصطلحه في الحديث كما نرى في المتن، أما إذا أطلق الحاكم هذه الصارفة يعني بها مخرج له متابعه أو مقروناً. انظر المستدرک (١١٠٨٠٧٣٦).

أما عن مرويات الرجل في الكتب الأصول: فليس لكنا في النسخة سوى (٧) سبعة أحاديث: منها واحد عند البحاري تعليقا، وقد نوبح عليه، وآخر عند الترمذي، واثنان عند أبي داود، وواحد عند ابن ماجه، وحديثان عند أحمد، ولم يخرج له مسلم، والنسائي، ومالك، والدارمي، أي حديث.

٣. منزله في الجرح والتعديل: قد روى عنه من معاصريه أبو عاصم النبيل، وأبو سلمة التبوذكي -وهما من أئمة الحديث-، ولم يقل عهما شاء عليه. وأما من جاء بعدهم، فقال ابن معين مرة: صالح. وقال البزار مرة: لا بأس به. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء -يعني حديثه قليل لا يستحق الاهتمام- وقال البزار مرة أخرى: ضعيف، وذكره العقيلي، والساجي، وأبو العرب والفسوي في الضعفاء الذين يُرغب عن الرواية عنهم. وقال الذهبي: فيه لين. وقال الحافظ: صدوق بهم.

قلت: قول ابن معين: صالح، مثل قول البزار: لا بأس؛ ضعيف، مثل قول ابن عدي: لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، ولا يخرج عن هذا الإطار قول الذهبي. أما قول الحافظ ابن حجر: صدوق بهم، فغريب، إذ ليس للرجل في الكتب السنة إلا حديثان موصولان وآخر معزّن، فبحفظ ماذا، وبهم بماذا؟ والصيغة على شافرها في مرتبة الاعتبار قطعاً، والله تعالى أعلم.

الترجمة الرابعة

أئئوءء من مرءة الفرك

(د ن ق) (إسءاق بن أبي فروة^(٥١))

قال المزي: إسءاق بن عبءالله بن أبي فروة - واسم أبي فروة عبءالرحمن بن الأسود بن سواءة، ويقال: الأسود بن عمرو بن رباش، ويقال: كئسان- الفركشي الأموي، أبو سليمان المءني، مولى آل عثمان بن عفان، أخو إسماعيل، وصالح وعبء الأعلى، وعبء الحكيم، وعمار، وبوس، بن عبءالله بن أبي فروة. أءرك معاوية بن أبي سفيان. وروى عن ثمانية وعشرين شيعاء، هم: أبان بن صالح، وإبراهيم بن عبءالله ابن حنين (ق)، وإبراهيم بن محمد بن أسلم بن بءرة الأنصاري، وءابر بن المشي وءارءة بن رءء بن ناسء، ورزق بن حكيم الأهلبي وزبء بن أسلم، وسلمة بن روح بن زبئاع (ق)، وأبو الزبء عبءالله بن ذكوان (ق)، وعبءالله بن رافع لءدي، وعبءالرحمن بن كعب بن مالك، وعبءالرحمن بن هرمز الأعرج وعروة بن روبع اللخمي، وعمر بن اءكم بن ثوبان، وعمرو بن شعب (ق) وعباض بن عبءالله بن سعد بن أبي سرح (ق) وعبسى بن عبءالرحمن ابن أبي ليلي، وبعاءء بن جبر، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ن ق)، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن نءرس المكي، ومحمد بن المكءر، ومحمد بن يوسف مولى عمرو بن عثمان بن عفان، ومكءحول الشامي، وموسى بن وردان، وراعع مولى ابن عمر (دق)، وهشام بن عروة، وأخوه يوس بن عبءالله بن أبي فروة، وأبو وهب الجيشاني (ق).

(٥١) مصافر زءءة: جامع الترمذي ٣٧٠/١، ابن سعد ٣٥٠/١، ابن عيى ٣٧/١، الكئو ٣٩٦/١، الصمو (٢٠). السامى (٥٠). الفضلي ١٠٠١/١. الفرح ٢٢٧٤٢، وروى ١٣٠/١، الكاس ٣٢٠/١، ن. الكمال ٢٤٦/٢-٤٥٤ (٣٦٧). البزان ١٩٣/١، فكاشف ١٠٣/١، ففهب ٢٤٠/١، الفربا (٣٦٨).

وروى عنه خمسة وعشرون راويًا، هم: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى
 الأسلمي، وإسماعيل بن رافع المدني، وإسماعيل بن عباس الحنصلي (ق)، وسويد بن
 عبد العزيز، وشعيب بن أبي حمزة، وأبو أيوب عبدالله بن عيسى الأفرقي، وعبدالله
 ابن لهيعة، وابن أخيه أبو عقيقة عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي فروة الفسري
 وعبد الجبار بن عمر الأيلي، وعبد ربه بن سعيد الأنصاري، وعبد السلام بن
 حرب، وعبد الله بن عمر العمري - إن كان محفوظًا -، وعبد الله بن عمرو الرقي
 وعنه بن أبي حكيم، وعمر بن عبد الواحد الثوري الدمشقي، وعمرو بن أيارث
 والقاسم بن هزبان الخولاني، والليث بن سعد (ت ق) ومحمد بن شعيب بن شبيب
 ومروان بن حجاج، وأبو معشر بن عبد الرحمن المدني، والوليد بن مسلم (د)
 ويحيى بن حمزة الخصري (ق)، وأبو بكر بن عبدالله بن أبي سيرة وأبو بكر بن
 عباس

قال عبد السلام بن حرب، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة - المخرنم
 حطينا معزوة، وعنه نزل أحمر.

وقال محمد بن سعد في الطبعة الخامسة من أهل المدينة: إسحاق بن عبدالله
 ابن أبي فروة، ويكنى أبا سليمان، وكان أبو فروة مولى لعثمان بن عفان وبغولون:
 إن غيبداً الحيار، جاء بأبي فروة عبداً مكاتباً، فأعتقه عثمان، وكان أبو فروة يرى
 رأي الخوارج، وقتل مع ابن الزبير، ودفن في المسجد الحرام... انتهى المراد.

قلت: طرأ الزني في ترجمته من (ص ٤٤-٤٥) فلو نقننها لعلت في
 غير طائل ها، مع أن الترجمة العمية تقتضي نصيب هذه القوائد إلى:

- ما يتعلق بتعريف الشخصبة.

- وما يتعلق بالخرج والتعدي.

ومن خلال العوائد الواردة في ترجمته يتبين لنا ما يأتي:

- أن أبا هريرة كان موثقاً لدى عبدالله بن الزبير، وكل من يرى جواز الخروج على الحاكم الظالم، يسميه الحكام خارجياً، وكان الأمويون يسمون عبدالله بن الزبير خارجياً، وكان المحدثون يستقون كل من يخرج على الحاكم ويقولون: (كان يرى السيف على أمة محمد).

- وكان ابنه عبدالله مع مصعب بن الزبير في العراق، وكان مصعب يثق به فأصاب أموالاً كانوا بها منعمين في المدينة المنورة.

- كانت أسرة أبي فروة، أسرة علم ودين، قال يعقوب بن سفيان الغسوي: (وآل أبي فروة كل من حدث عنه ثقة، إلا إسحاق بن أبي فروة، لا يكتب حديثه) مع أن المزي نعى على أنه كان لإسحاق حلقة في مسجد النبي الأكرم ﷺ يعلم الناس فيها، وهو الذي كان يحدث عن النبي ﷺ من غير إسناد، فقال له الزهري: (قاتلك الله يا ابن أبي هريرة، ما أجراك على الله، ألا تسند أحاديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها حطم، ولا أزمة؟).

- وقالوا أيضاً: (كان إسحاق يُتهم على الاسلام، أو على الدين)، وليس بين يدي توضيح لهذا الاتهام، سوى أن الرجل عاصر انتقال السلطة من بني أمية إلى بني العباس، وكان مؤيداً لبني العباس، ضد مواليه بني أمية، ومنهج المحدثين قاطبة، عدم الدخول في هذه الأمور، فإذا كان هو، وأبوه، وجده، علمي فكرة واحدة، هي معارضة الثائرين على بني أمية، فهو إذن موهل لأن يقال: يتهم على الاسلام، أو كان يرى رأي الخوارج!!

أما عن مروياته في الكتب الأصول: فليس له في التسعة غير (١٥) خمسة عشر حديثاً، منها في الستة (١٢) اثنا عشر حديثاً، في غير الصحيحين .

منزله في الجرح والتعديل: كل أئمة الحديث المتقدمين ولتأخرين،
أطلقوا به كلمات مؤداها أنه متروك الحديث لا يُحتجُ حديثه ولا يُعتبر به. وقد
مات ابن أبي فروة سنة أربع وأربعين ومئة.

قال المزي. روى له أبو داود حديثاً واسعاً متابعه، والترمذي، وابن ماجة.
قلت: والترمذي لم يرو له إلا حديثاً واحداً (٢٦٠٩) هو، وأخرجه السبائي
في الكرى، وابن ماجة في ميراث القاتل، ثم قال: (هذا حديث لا يصح، لا يعرفه
إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عمار بن أبي فروة، قد تركه بعض أهل الحديث
منهم: أحمد بن حنبل، والعمل على هذا عند أهل العلم، أن القاتل لا يرث سواء
كان القتل عمداً أو خطأ، وقال بعضهم: إذا كان القتل خطأ، فإنه يرث، وهو
قول مالك).

أقول: يبدو أن الترمذي حرج حديثه ليقول: لا نعتزوا بموافقة المتروك
للصواب، فإن موافقة لا تقوي حديثه، بل إن حديثه الموافق هذا لا يصح، والله
أعلم.

الترجمة الخامسة

أتمودح من تراجم الراوة العلماء المختلف فيهم

في هذه الترجمة سوف أجمع أسلوب الترجمة المختصرة لأن فيما سبق كفاية في معرفة الأصل في استنباط الصياغة العميقة للترجمة.

عبد الله بن طيبة بن عقبة بن فرعان الخضرمي، الأعنولي^(٥٢) أبو عبد الرحمن المصري، الفقيه، من أوساط أتباع التابعين، مات سنة أربع وسبعين ومئة، وقد ناف على الثمانين (م د ت ق).

روى عن حمزة وستين شيخاً، منهم عبد الترمذي: عبيد الله ابن أبي جعفر (د ت ق) وعطاء بن يسار، وعمرو بن شعيب (ت).

وروى عنه حمزة وأربعون راوياً، منهم عبد الترمذي: الحسن بن موسى (ت) وقتيبة بن سعيد (د ت) والوليد بن مسلم (ت ق).

اختلفت أنظار نقاد الحديث فيه بين موثق ومضعف، بعد اتفاقهم على فضله وعلمه، ولقيه جمهرة من علماء التابعين، وكثرة حديثه.

وكان اهتمام الإمام الترمذي به كبيراً، وقد درسته ضمن أطروحتي عن الإمام الترمذي، في القسم الثاني (أقوال الترمذي في نقد الرجال).

وحين اطلعت على كتاب أخي الفاضل الدكتور حمزة عبدالله المنهياري الموسوم (كيف ندرس علم تخريج الحديث) رأيته طوّل في ترجمة عبدالله بن طيبة وفق منهجيته في كتابه، فأحييت أن أنقل دراستي الوحيدة عن ابن طيبة إلى كتاب التخريج هذا، ليكون بين يدي الباحث أتمودحان لدراسة شخصية واحد، ولم

(٥٢) مصادر ترجمة جامع الترمذي ١٥/١ ابن سعد ٥١٦/٧ ابن معين ٣١٧/٢، حليمة ٧٢٣/٣، الكسر

١٢٨/٥، معاليه (١٤٣)، معاليه قسماي (١٤٥)، إخراج ١٤٥/٥، الخروشي ١١/٢، فكمال

٢٣٧/٥، معاليه العراقي (٣٣٥)، الإكمال ٥٩/٧، ت فكمال ٢٨٧/١٥، تذكرة ٢٣٧/١، السلا،

١-٧، الميراث ٤٧٥/٢، الكاشف ٦-٩/٢، التهذيب ٢٧٣/٥، تنقيح (٣٥٦٣).

أجر على هذه الترجمة من التعديل، إلا ما تقتضي به طبيعة الاختلاف بين كتاب لتعلم التخريج وتعليمه، وكتاب يدرس موقف إمام: نافذ من هذا الراوي أو ذاك.

وحلاصة ما قاله يعقوب بن سفيان: أن ابن هبة أمني على الناس حديثه حين كتبه إملأه، فمن ضبط عنه، كان حديثه حسناً صحيحاً، وكان يحضر مجلسه من يضبط ومن لا يضبط، فلما أفي ابن هبة إملأ حديثه لم يرح أصوله بعد فكان الناس يأتون بعد ذلك بما استسمعوه؛ بعضهم من بعض، فيقرؤونه عليه فمن وقع على نسخة صحيحة؛ فحديثه صحيح، ومن كتب من نسخة لم تضبط جاء في حديثه حلل كثير.

ثم إن ابن طبعه سمع من عطاء بن يسار حص حديثه، وسمع عن رجل، عن عطاء، وسمع عن رجلين عن عطاء، وعن ثلاثة عن عطاء، فحاه قوه، فحملوا كل هذه الأحاديث عن ابن هبة، عن عطاء.

قال عبد الله بن وهب: حدثني - والله - الصادق، البار، عبد الله بن طبعه قال تلميذه أبو الطاهر بن السرح: ما سمعته يصف مثل هذا قط.

وقال أحمد: من كان مثل ابن هبة، عصره، في كثرة حديثه، وضبطه وإنفاذه؟ قال أبو داود: وحدث عنه أحمد بحديث كثير.

وقال البخاري، عن الحميدي: كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً، وقال ابن معين: صيف لا ينجح به، وقال الترمذي: ضعف عند أهل الحديث؛ وقال الخافظ: صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسنده بعض شيء، مفروق.

قلت: وقد ضل الخافظان ابن حبان وابن عدي في ترجمته، ونقل ونوجبه أقرال النقاد المتضاربة فيه. وأما فصلة احتراق كتبه؛ فقد أطلقت عقب احتراق منزله. ولا تلام بين احتراق منزله، واحتراق كتبه، وقد نقل المزي نقولاً عديدة تنفي أن يكون قد احترق لابن طبعه كتاب قط؟

وقد خرج الترمذي له سبعة وثلاثين حديثاً، قال عقب اثنين منها (٢٥١٦-٣٥): حسن صحيح، وعقب سبعة أحسرى: (٤٠-١٦٤٤-١٦٥٢-٢١٦٣-٢٦٣٩-٢٩٠٣-٣٦٤١): حسن غريب. وعقب واحد (١٦٩٦) حسن غريب صحيح، وعقب آخر (١٥٨٩): حسن. وهذا يعني أن قول الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، صفة يَحْتَسِنُ من سعيد وغيره، يجب ألا يحمل على إطلاقه، لتناقضه مع أحكام الصحة هذه.

وإذا علمت أن مجموع مرويات ابن طيبة -بالمكرر- في الكتب التسعة (٨٦٠) ثمانية وستين حديثاً، تبين خطورة القول برد رواياته، واعتباره ضعيفاً، في الوقت الذي يروي أحد الرواة أشباه الجاهيل حديثين فقط، يوافق بهما الثقات فيحد من يعطيه درجة ثقة، بحجة أن قلّة رواياته مدعاة حفظه، ويلزم من هذا تفضيل الجاهيل على المشاهير، وتقلّم رواية عامة الرواة على العلماء الفسهاء، ولا فائل بهذا من العلماء، ويدعو لي أن الترمذي جمع رواياته المنقذة، وبسّ ضعفها.^(٥٢)

وقد نص الحافظ ابن حجر على أن الإمام مسلماً خرج له بعض شيء مفروناً، والخليفة أبي لم أحد مسلماً خرج له شيئاً، ولكنه ساق حديثاً من طريق عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، ثم قال: قال المرادي، يعني أحد شيوخه الثلاثة، في هذا الحديث: حدثنا ابن وهب، عن ابن طيبة، وعمرو بن الحارث، في هذا الحديث من (المسد الصحيح) (٦٢٤) وليس له عند مسلم سوى هذه الحكاية، فقول الحافظ في تفريه (٣٥٦٣): إن مسلماً خرج له غير دفين، وأخرج ابن حزم في صحيحه حديثاً (١٤٦) من طريق عبدالله بن وهب قال: أخبرني ابن طيبة، وجابر بن إسماعيل الحصري، عن عقيل بن خالد عن الزهري، ثم قال: ابن طيبة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب، إذا تفرّد

(٥٢) هذا ما كتبه في كتابي «الامام الترمذي ومصطلحاته الحديثة في كتابة احكام» وأضيف هنا بعض ما يعبء في ترجمة ابن طيبة وغيره، من المخذّير المختلف في الاحتجاج هم.

برواية وإنما أخرجت له هذا آخره لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد، يعني مقروناً، وأخرج له حديثاً آخر (٥٢٣) من طريق عبد الله بن وهب، عن مالك وابن هبة - مقروين - ثم قال: قد ابن هبة: وقال أبو الأسود، يعني في روايته يقرأ ويقرأ، إذا قرأ، إلا أن مالكاً قال: يهتلي إلى جنب البيت.

قلت: وساق الحديث بنقط ابن هبة، لملازمته أبا الأسود بن عروة، الذي عرف عن ابن هبة روايته كتاب المغازي بمروءة من طريقه.

وقرئ ابن جرير بمروءة من البخاري في مواضع (٧٧٦-٨٤٦-٨٩٠) وقرئ بالليث بن سعد (٧٧٦) ومالك (٥٢٣-٢٩٦١) وسعيد بن أسود (١٥١٨) وتحتي بن أيوب (١٩٣٣) ونقل استنهاد الذهبي بكلامه في مصور بن زبيد الكلبي (٣٠٤١)، ولم يخرج له البخاري، وابن حبان شيئاً.

وهذا يؤكد ما ذكرته قبل قليل، وفي مواضع من كتي، من أن أصحاب الصحاح تحروا لكتبهم ما لم يتحرر غيره، ولكنه ينسب إلى المستزلة الواقعة لابن هبة أيضاً، وقد أخرج له الدارقطني (٦٢) اثنين وستين حديثاً أولها في الصفحات: (٢٧/١ ٤٩-٧٦-١١١-١١٢) وآخرها (٤/١٦٥-١٧١-٢٠٣-٢٤٧). وقال في (٢٧/١): حائقه غير واحد، وفي (٧٦/١ و ١١٢/٢): لا يتخفى به، وفي (٧٦/١): تفرد به ابن هبة وهو ضعف الحديث، وفي (٦٨/٤) لم يسله غير ابن هبة عن أبيه عيسى، وهما ضعيفان، بينما قال في موضع آخر (٤٩/١): هذا إسناد حسن لأن ابن هبة قرن بحابر الخصرمي، وقال في (٤/١٨٩): هذا إسناد صحيح، لأنه قرن بمروءة من البخاري. ولا يخفى أن كلام الدارقطني مثل كلام ابن جرير، وأخرج الحاكم النيسابوري لابن هبة في المستدرک (١١٩) مائة وتسعة عشر حديثاً أولها (٧٣٧-٨٠٥-٨٠٨-١١٠٩) وآخرها (٨٣٥٥-٨٥١٤-٨٥٣٠-٨٥٩٠-٨٧٩٩) وقد وفقت له على مواضع عديدة نستدعي أن يتكلم فيها بالنقد على ابن هبة، وكان يسكت على أحاديثه عالماً

وكان معظمها موقوفات ومقاطيع من روايته عن أبي الأسود، عن عمرو بن معاذ، ما عدا موضعين منها، فقد دافع فيهما عن ابن خبزة، بأن مسلماً استشهد به في موضعين اثنين: (٧٣٠-١١٠٨) وقد نفدتم أن هذا غير صحيح.

وأما الحافظ البهقي فتميز أحكامه، فقد أخرج لاس طبعة (١٩٢) مائة واثنين وتسعين حديثاً أوأللها (٢٨-٢١٠-٢٨٦-٣٦٥-٣٦٦) وأوأحرهما: (٢١٥٠٩-٢١٥٦٧-٢١٥٦٨-٢١٥٦٩-٢١٥٦٩-٢١٥٦٩).

وقد نصّ عقب روايات عديدة، أن ابن طبعة غير خنج به (٢٨-١٧١-١١٨٣-١٣٣٩-٨٥٤٢)، ونصّ على قول حديثه في المنايعات (٢١٠-٥١٥٤) وعلى عدم قول معاريد (٧١٣٩).

هذه بصوص عدد من أئمة السند، نكلموا لها عقب بعض الأحاديث السني حرجوها لاس طبعة، فهي بصوص نفدية نظيفية، تعطي الصورة العملية عن تعامل الفاد معه، وهذا هو المنهج العلمي الذي يجب اتباعه في جميع رواة الحديث الذين اختلف الفاد في تقويم منازلهم في سلم الجرح والتعديل.

وبخلاصة حال ابن طبعة: أن يقبل حديثه الذي يتابع عليه، وأن يتوقف في حديثه الذي يرويه عه الصغفاء والمتأخرون من تلامذته، وأن يعتبر حديثه الذي يرويه الثقات عه، ويتخج بروايته التي ثبت أنه رواها من كتابه كمعاري عمرو.

هذه خمسة تراجم: واحدة من مرنة الاحتجاج، وقد كان لصاحبها (٨٧) سعة ولمايون حديثاً، والثانية من مرنة الاختيار والطرق، وكان لصاحبها (٣٦٧) حديثاً، والثالثة من مرنة الاعتبار، وكان لصاحبها (٧) أحاديث، والرابعة من مرنة الترك، وكان لصاحبها (١٥) حديثاً، والخامسة من التراجم التي اختلف فيها تفاد الحديث، وكان لصاحبها (٨٦٠) حديثاً، أودت من ورائها توضيح مسيح الترجمة العملية المختار وذكر أبرز معالنها، مع اعترافي بأنني لم أوف تلك التراجم حقها رعة عن التطويل، لأن الكتاب تعليمي، والله تعالى توفيق والمعنى.

الحاضرة الخامسة

مفهوم تخریج الحديث النبوي وفقهه

المسألة الأولى: التخریج في اللغة والاصطلاح

التخریج في اللغة: مصدر من الثلاثي المضعف خرج، فخرج: فخرجت الحديث تخریجا، مثل قولك: نزلت الله تعالى نزلها، وعلمت تعلیمها، وهكذا.

والثلاثي المضعف بالتشديد، أو مزيد بالألف، يفيدان معنيين متقاربين فأخرج الشيء إخراجا: يعني أخرجته من طرفة الذي هو بذله، وإخراجه: مكنه من الخروج، وفي المضعف بالتشديد معنى التكلف، والمشقة، والمكائنة زيادة على معنى الإخراج، ولا ريب في أن تخریج الحديث النبوي يكلف جهدا كبيرا، ومشقة زائدة، وصيرا بالغا، ولهذا كله لا يحسنه إلا أفراد ضلائل في كل بلد من البلدان وفي كل عصر من الأعصار.

فقد نجد في بلد مثل (أسبوط) مثلا منة نبوي، ومعتني قانوني، وخمسون مفيها، وعشرين محدثا، وربما لا نجد واحدا يحسن تخریج الحديث.

والتخریج في اصطلاح المحدثين: الرفوف على الكتب المصنفة في الحديث

لاستخراج الحديث موضع القوس منها، بمعية الرفوف على سده ومنه فيها.

يبد أن إطلاق المحدثين لكلمة التخریج يراد منه الأمور الأتية:

١ - معرفة المصنفات التي جمعت الحديث الشريف، وحوث الحديث المراد معرفته.

٢ - معرفة موضع التمرّد في السده؛ لأن معرفة ذلك هي الخطوة الأولى في نقد الحديث الشريف.

٣ - معرفة الصحابة الذين رووا مثل ذلك الحديث، يعني تتبع النواهد وسوف يأتي إلى شيء من التتصيل في ذلك كله.

وفد ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى أن التحريج هو: (معرفة حال الراوي، والمروي، ومخرجه، وحكمه صحة وضعفه، بمجموع طرفه وألفاظه)^(٥١). وأقول: معرفة حال الراوي والمروي صاحبة كثرة بدخل فيها سائر علوم الحديث، وهذا هو علم نقد الحديث الشريف.

أما التحريج فهو: الوقوف على محارج أخذت تمهيدا لتقصده فحسب وبمازاة أخرى، التحريج هو الوصول بسند الحديث إلى موضع التفرّد في مسده (المدار) وما وراء ذلك هو نقد الحديث ونفيّه.

ويؤيد ما ذكرته، وما اخترته من تعريف، قول الإمام السخاوي رحمه الله تعالى: (التحريج هو: إخراج أحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمنشآت والكتب وغيرها، وسبقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه أو نحو ذلك والكلام عليها، وعرضا على رواها من أصحاب الكتب والدوليين مع بيان (الدل) (الموافقة) وغيرهما)^(٥٢).

قلت، قول السخاوي: (والكلام عليها) يعني بذلك: نقل كلام الحفاظ عليها، إن وجد لأحدهم قول غفب نخرجه الحديث، كالأمام الترمذي مثلا. ويلحق بما ذكره السخاوي ما يسميه علماء الحديث بالاصنحراح والانتحاب، والاختبار، والمؤاتد، وغير ذلك من القول التي يقصد من ورائها عنو السند، وجمع أكبر قدر من القوائد الخديثة والاضافات القديمة.

(٥١) التفاصيل لأصول التحريج ومروعد المرح والتعديل - قسم التحريج، للدكتور بكر عبد الله أبو زيد

الحديثي ص ٤٩١، ٥٢. والرجل خصمه ههه. وله مشاركة في التحريج وعد الحديث في مسلة ومثل

حديثية، تظهر منها معرفة الخيفة بما ليس بأي عائم كالك لولا...! حرم الله حيرا

المسألة الثانية: مفهوم النقد في اللغة والاصطلاح

(النقد): المصطلح من الثلاثي نقد، نقول: نقدت الشعر نقداً، من باب نصر بصير. قال في الأساس: نقد النقاد الدراهم: ميز جيدها من رديئها... ومن المجاز: نقد الكلام. وهو من نقدة الشعر ونقاده، وانتقد الشعر على فائله وقال في مختار الصحاح: ونقده: ناقضه في الأمر^(٥٦)... فأنت ترى أن معاني كلمة النقد، تدور على تمييز جيد الدراهم من رديئها أو الكلام، أو الشعر، كآثر من آثار التطور الدلالي لهذه اللفظة. ومن هنا يتصل المعنى العام بالمعنى الخاص بنقد الحديث، ونقد الحديث في الاصطلاح إنما يعني الوقوف على:

— أحوال رجال السند.

— أحوال المتن وعمله.

— أقوال العلماء السابقين حتى عصرنا.

ثم بعد ذلك يقوم الناقد بالاستدراك على من سبقه، إذا كان لديه استدراك. فأول خطوة في النقد، بعد النحرير: جمع أقوال أصحاب العلة، والنراحم المختلفة، والتواريخ العامة والخاصة، التي يودعوها عقب الأحاديث المعللة عادة^(٥٧).

(٥٦) أساس البلاغة ص ٤٦٩، ومختار الصحاح ص ٢٦٨، (نقد).

(٥٧) ومن المريب: حظ أكثر رسائل طلبة العلم في تحريفيهم ونقدهم، من الإشارة إلى التاريخ الكبير، والشرح والتعليق، وعليه أس أي حاتم، وصنعا، والعقلي، والنهر وحسن لابن حبان، والتكامل لابن عدي، والعلل لأورداء في الأحاديث السوية للفتري، والسند للعللة له، والإرشاد للحلي، والمعجم للإسماعيلي، ونصبت الرأية للزبيدي، والبرهان للمز لاين للقرن، وتفحصه لاين حجر، وبين الأوطار للشوكلي، وفتح الباري للحافظ ابن حجر، في كتب أخرى من النقد والنحرير عبر قليلة. ولعمري: إن الرجوع إلى هذه الكتب ومتابعتها، سيحدد معظم ما يتحمله من نقد موجودا فيها، بأدلته الواضحة، مما يعمل إصافته قليلة جدا، فيبدأ جموح نفسه، ويعرف قدرها من جهته، ويقوم واجب المرافاة للمتقدمين من جهة أخرى، ويكون له مستند من أقوال الراسخين من جهة ثالثة، مع الأخذ بعين الاعتبار: بأن أقوال هؤلاء الأئمة الكرام على مدار تاريخنا العلمي، استهداية، وإرشادية، وليست حجة شرعية مألوفة.

وهذا يحسن التنبيه على مصعب بقاطئ تشبيه قواعد الاطلاق نحو التطبيق العملي
لنقد الحديث، هي:

النقطة الأولى: ما من مُصنّف من المصنّفين على الاطلاق يُقِلّ عنه أنه قصد
جميع السنة النبوية، إلا الامام أحمد بن حنبل، وبقي من اتخذ القرطبي الأندلسي
تلميذه، فكل من يحاكم الكتب الصحاح، وغير الصحاح، على أنها كتبٌ جميع
للسنة أو حظوة في طريق الجمع فهو واهم!

النقطة الثانية: ما من مصنف من المصنفين كتب كتابه بغير منهج سار عليه
في كتابه والتزمه في اختيار أحاديثه، إلا أحمد بن حنبل، فإنه لا يؤمن بالترتيب، ولا
التبويب، ولا تصنيف الكتب، فلا يصرف ذلك عن حفظ السنن التي هي الفقه
كله عنده.

لكن لا كلمة (منهج)، ولا كلمة (خطّة)، ولا كلمة (تأليف)، بصورتها
الخطيّة، كانت معروفة لديهم، ولم يحدّثنا واحد منهم قط أن منهجه كيت وكيت
بحيث يشمل كل فرائد ومواد كتابه، وإن كان مسلم، وأبو داود، والترمذي
وابن خزيمة، وابن حبان، قد أشاروا إلى بعض ما اشتروا على أنفسهم من شروط
وأشاروا إلى ملامح عامة تخص كتابهم المصنف المختار.

النقطة الثالثة: ما من كتاب من كتب السنة إلا ضمن ما في كتاب مالك
من أحاديث تتناسب مع منهجه في تصنيف الكتاب، وغرضه من تأليفه..
وعليه فيمكن القول بأن كتب السنة كلها جعلت كتاب مالك هو المحور
الذي تدور حوله مصنفاتها.

النقطة الرابعة: بين الكتب الصحاح الأربعة قدر مشترك، ويحسن أن أقول
بين الصحاح الثلاثة، والربع الأول من صحيح ابن خزيمة قدر كبير مشترك من
الأحاديث. وبعض المتأخرين لم يرض تخريج من سببه لبعض الأحاديث وأعرض عنه

—فهذا مسلم أعرض عن قراءة ثمانية حديث مما أخرجه البخاري ووصف
بدلاً منها قراءة ألف.

—ويؤيد ابن حزيمة عدداً من الأحاديث التي أخرجه البخاري ومسلم.
—ويؤيد ابن حبان (٨٩) وأبو نعيم في المجروحين ولم يخرج عن واحد
مهم في صحيحه، وقد أخرج لهم الشيخان، أو أحدهما.

وهذا مضمون إلى أن دعوى الإجماع على صحة ما في الصحيحين موضع
نظر. نعم! الإجماع النواضع عند أهل السنة متعبد على أن الصحيحين أصبح
كتب السنة على الإطلاق، فهذا قدر مسلم:

النقطة الخامسة: كل المصنفين المتقدمين يعرفون شروط الصحيح، وشروط
الضعيف، وما منهم أحد على الإطلاق يعرفها بما يعرفها به ابن الصلاح، فمعين
بعده، وواقع مصنعا لم لا يسمع بهذا التكلف البعيد.

والصحيح عندهم هو: الحديث الصالح للعمل به في بابه.

فالصحيح في العقائد والنواحيث غير الصحيح في الرقائق والرهق، والصحيح
في السنن والأحكام الشرعية غير الصحيح في التفسير وأحوال القيامة.

والضعيف عندهم —على التحقيق— هو: الحديث الذي يتفرد به عن لا
يقبل تفرد، أو فعدت به علة فادحة؛ ذلك أن الحديث إما أن يوافق راويه
الثقات، أو يخالفهم، أو يتفرد عنهم.

فإذا خالف الراوي الثقات، فحديث الثقة المخالف شاذ، وحديث
الضعيف المخالف منكرو.

وإذا وافق الثقات، فإن كان في مرتبة من يقبل حديثه بانفراده، عزز
الحديث، وإن لم يكن يقبل انفراده، فكانه لم يرو شيئا، والعبرة برواية الثقة
دونه. غاية ما هنالك أنه قد يزيل غرابة الحديث الصحيح، إذا كان ضعفه
يسيرا.

وإذا انفرد الراوي عن الثقات:

فإن كان ثقة، فحديثه صحيح غريب إذا سلم من المغامر.

وإن كان ممن يقبل في المناوبة والشاهد، فالعبرة في القول للمجموع لا

للوأحد منهم.

فإذا انفرد من هذا حاله؛ فحديثه ضعيف، وتتفاوت مراتب الضعف ما بين الجيد، وهو القابل للتسليم، إذا جاء عاضد صالح^(٥٨)، إلى ذرعة الموضوع وهو المحتلق المنسوخ من الحديث.

النقطة السادسة: إن كل المصنفين يصححون على الباب، فإذا رأيتهم يخرجوا حديثاً في باب، لكن الحديث لا يبلغ رتبة الاحتجاج، فاعلم أنهم لم يقصدوا من الحديث كله، إلا الجملة، أو الكلمة التي تناسب فقه الباب، دون سائر ما في الحديث من ألقاط أخرى، ومن لا ينتبه إلى هذه النقطة يقع في غلط وحبط عسير، وسائر علماء المسلمين لا ينتهون لذلك إلا قليلاً منهم في هذه العصور المتأخرة، والله أعلم.

(٥٨) من الثقات: أن حمله: (إسناد جيد) و(إسناد قوي) من إطلاقات تصحيح الاسناد، وهذا خطأ من السليم في عصر الله له، كما أنه ذكر في فروقه: وقد أعددت بحثاً مفصلاً لكل واحد من هذين المصطلحين، في طور النظر والمراجعة، فراجع المجلد الأول من كتابي (الإمام الترمذي ومصنفاته الحديثية في كتابه الجامع)، وفيه بحث وجيز مفيد عن الحديث (الجيد). والله المستعان.

المسألة الثالثة: خطوات تخريج الحديث النبوي

لقد اطلعت على بعض الرسائل الحديثة، فرأيت الباحثين يعززون الحديث إلى البخاري، أو مسلم ثم يحيلون إلى نيل الأوطار، أو سبل السلام، ويعدون ذلك توثيقاً علمياً مقبولاً، وللأسف! (٥٩)

وفي رأيي أن تخريج الحديث يحتاج إلى خطوات خمس، الخامسة منها مهمة الحديث الفقيه، أو الفقيه الحديث، والأربع الأولى مهمة الناقد الحديثي وهي:
الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث على سبيل الاستقراء، وأقل الاستفراء وأكثره؛ يختلف باختلاف الهدف من التخريج.

فإذا كان بحثه تخريج الأحاديث الواردة في الطلاق ونقدها - مثلاً - فيكون تخرجه للحديث أوعب ما يكون استقراء. ومثله يحتاج إلى الكتيب الخوامع في التخريج من مثل (تحفة الأشراف) للزمري، و(إشراق المهرة بالفوائد المتكررة من أطراف العشرة) للحافظ ابن حجر، و(الجامع الكبير = جمع الجوامع) للسيوطي.
فكتاب جمع الجوامع مرتب على أطراف الأحاديث القولية، ثم الفعلية ويعزو السيوطي الحديث إلى مصادره الأصلية.

لكن قد يكون طرف الحديث فيه مخرجاً في بعض الكتيب دون بعض قبل الرجوع إلى كتاب جامع على الموضوعات الفقهية، مثل: جامع الأصول بتعريف إلى جملة أطراف، من أطراف الحديث، ثم يعرض ذلك على تحفة الأشراف، فيبين له إضافات جديدة مفيدة في الاستقراء.

فإذا رجع إلى أطراف المهرة، وصل إلى حد الطمأنينة، بأن استقراء شبه تام، وما وراء ذلك غالباً؛ إلا الطرق الواهية، التي تقيد في نقس الحديث، لا في

تخرجه، فلا فائدة في ذكرها، عند عزو الحديث إلى مظانه وصيغ محققى الكتب
تصحيح طوامش الكتب التي يحفظونها، من غير كبير فائدة للقارىء غير المتخصص.

فوائد التخريج الاستقرائي: وفائدة هذا الاستقراء الوقوف على مصادر
الحديث في رواياته وطرقه، إذ معرفة المصادر توضح العمل الخفية القادحة، ومعرفة
محارج الحديث يعرف ما إذا كان الحديث غريباً فرداً، أو عزيزاً، أو مستفيضاً، أو
مشهوراً، أو متواتراً. (٦٠)

ويعرف -أيضاً- ما إذا كان من أخرجه من أصحاب الصحاح، أخرجه
احتجاجاً، أم اعتباراً؟ وأخرجه متابعة، أم شاهداً؟ وأخرجه تصحيحاً على ترجمة
الباب، أم تصحيحاً له كنه ١٩

وقبل أن أنتقل إلى الخطوة التالية في عملية التخريج، تحسن التذكير ببعض
الأمر المهمة في هذه العملية كلها:

الأمر الأول: أن رواية بعض المصنفين تكون أصلية، وبعضها الآخر يكون
فرعياً فما كان منها أصلياً، فلا بد من المحافظة على أصالته، وما كان منها فرعياً
فيمكن الاستغناء عن بعضه في التخريج، وقدم التصنيف هو المعيار في كتب الرواية
غالباً، وعند التطبيق العملي، سوف أخرج ذلك -في لأمعد المتطير- عن التطبيق على
الدارس، وتقريب هذا الأمر بمثال وجيز، لأخرج فيه، إذا روى أحمد، عن عبد الرزاق
حديثاً، وكان الحديث في مصنفه، قالعمدة فيه على مصنف عبد الرزاق، أملاً إذا لم
يكن الحديث فيه، فلا بد أنه من كتاب آخر، أو صحيفة، لم نصل إلينا محفوظة من
تصنيف عبد الرزاق، فيكون لمسند أحمد فضل في حفظ هذه الرواية من
الصباغ، ففي الحالة الأولى، كان مسند أحمد فرعياً، وفي الثانية كان أصلياً؛ لأن
الأصل الذي نقل عن عبد الرزاق منه، غير موجود.

(٦٠) إن مفهوم التواتر عند الحديثين، يختلف عن مفهومه عند الأصوليين الذين لا ينفرون إلى صحة الإسناد
إذا كثرت الطرق. ولا ريب في أن مسج الحديثين هو الصحيح في هذا الجانب في نظري.

وفائدة هذا الكلام، إنما تأتي في الطبقات المتأخرة، حيث تغدو الترجمة لبعض الرواة أو يكون في بعض الرواة ضعف، وعادة المصنفين -جميعاً- التساهل في الرواية عن بعض من فيه ضعف، إذا كان يروي كتاباً مصنفاً معروفاً.

هناك بعض من لا يحسن هذا الفن، يضعف الحديث بذلك الاسناد، ثم إذا وقف على الكتاب (الأصل) يصحح الحديث من هذا الطريق، وهذا عبث في العلم لا معنى له، إلا على سبيل التعليم.

الأمر الثاني: إن كلامي هذا لا يعني عدم وجود فائدة في الكتب المتأخرة بل الذي أفوه: إن كلام المتأخرين على الأحاديث، هو الذي يجب أن نعتني به ولا يهمل منه شيء، فإن في بعض رواياتهم تفديدات بارعة، توضح المشكل في بعض عبارات المتقدمين.

الأمر الثالث: الاهتمام بالفوائد النقدية، التي يوردها المصنفون، عسب إخراج الحديث، أو التي يوردها المقاد في كتب المرح والتعديل، والعلل. صحيح أن الترمذي هو أكثر المخرجين المتقدمين كلاماً على علل هذا الحديث، ونقداً له؛ لكن هذا لا يعني أنه لا يستدرك عليه شيء، وسوف يأتي بيان بعض ذلك في الجانب التطبيقي.

الأمر الرابع: كثرة إخراج المصنفين حديثاً ما، لا تعني صحته، ولا شهرته بالمعنى الاصطلاحي، فرب حديث لا يخرجه إلا مصنف واحد يكون حسناً أو صحيحاً غريباً وحديث يخرجه عشرة مصنفين في الحديث البوي، ثم يكون ضعيفاً، أو ضعيفاً جداً، أو موضوعاً.

ومن هنا تأتي خطورة تلبس بعض الكتاب المعاصرين، عندما يخرج أحدهم نصاً، وأهبا يؤيد هواه، فيقول: وقد أخرجه جمع من الثقات الحفاظ فأخرجه ابن عدي في الكامل، والخطيب في تاريخ بغداد، والسهمي في تاريخ حرجان وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن الأثير في أسد الغابة... إلخ.

فيظن من لا يدري، أن تخريج هؤلاء الحفاظ، يعطي الحديث قوة، حاهلاً أو متجاهلاً أن نقاد الحديث قد بصوا على أن وجود الحديث في هذه الكتب، من غير أن يكون مخرجا في كتب بعض الحديث المتعمدة، يعني ضعفه، أو بكارنه.

وعدد من المعاصرين يستخدمون مثل هذا الأسلوب لتصليل فرائهم فليتبّه. (٦١)

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث الأعلى

وهو البحث عن موضع الغرابة في السند (موضع التفرّد)، وهذا لا ينحصر إلا بجمع طرق الحديث - كما تقدم - ذلك أن أكثر الأحاديث النبوية يكون التفرّد فيها في الطبقات الثلاث الأولى، وهذا يعني أن الحديث يرويه رجلان، أو ثلاثة: واحد، عن واحد، عن واحد، وأول حديث في صحيح الإمام البخاري شاهد عملي على ذلك، فهو لم يرو - بإسناده صحيح - عن رسول الله ﷺ إلا عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم النخعي، ولا عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأصمري، وعن يحيى ابنه فرواه عنه قرابة مئة نفس في نسق الحفاظ ابن حجر، وأوصل الحفاظ أبو إسماعيل الهروي العدة إلى سبعة نفس (٦٢).

وبعد سرد الطرق التي وقفنا عليها كلها نبدأ عملية السير، وهي: عملية الإحصاء والتصنيف الدقيق، فإذا وجدنا الحديث عن ابن عمر -مثلا- في الطبرق كلها، فننظر من روى الحديث عن ابن عمر؟ فنضع حوله دائرة حمراء -مثلا-، ثم ننظر في هذه الدوائر الحمراء، فإن كانت الطرق كلها تلقي على نافع وحده -على سبيل المثال-، فالحديث غريب عن ابن عمر، نورد به نافع، ثم نمسك قلما نخصر

(٦١) ومن فعل ذلك بكثرة: صاحب التراجم، وصاحب (تمهيد) أرجو له اقتداءه، وقد رأيت حص

مشابها يفعل ذلك، حص حسنة، لأنهم لا يعرفون هذا العلم.

(٦٢) فتح الباري ١/١٨٨.

ونصع دوائر حول أسماء الرواة عن نافع، فإذا لم نجد إلا مالكاً، يعدو الحديث عربياً في طبقات ثلاث: طبقة الصحابي (ابن عمر)، وطبقة التابعي (نافع)، وطبقة تلميذه (مالك)، ثم نصع دوائر لم يروى عن مالك، وسبوف بعدهم غالباً كثرة من فإذا كانوا أكثر من ثلاثة، نقول:

هذا حديث من مشهور حديث مالك، رواه عنه عشرة، منهم فلان وفلان وفلان... فنذكر أربعة على الأقل...

وعند الحكم على الحديث - كما سيأتي - نقول:

هذا حديث مخرجه غريب (أي لم يرو إلا عن صحابي واحد)، لا يعرف عن النبي ﷺ إلا من حديث ابن عمر، لم يروه عنه إلا نافع، تفرد به مالك، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه جمع.

هذه طريقة تحديد المدار الأعلى.

استعمال (المدار) عند المحدثين:

وعليه عمل أهل الحديث قاطبة، منذ بدأ التصنيف بالتخريج، والاستخراج والأنساب، والنقد، وإلى يوم الناس هذا ولاسرة بما يشعب به علينا أهل الأغراض الرخيصة، يسرون بذلك جهلهم الفاضح، وأمراضهم الوضعية التي لا ترى لها موضعاً بين طلاب العلم، إلا بأنهم العارفين بهذا الفن، بالطعن في الصحابة، والصحيحين، والعلماء، ولعمري ما انتلي الإسلام في تاريخه بشر من تحامد أهل العلم، وانتصارهم لذواتهم، تحت مسمى الانتصار للنسبة والإسلام.

وقد رأيت من المناسب أن أنقل عدداً من النصوص التي لا تكاد تخطى من نصريح العلماء باستعمال مصطلح (المدار) ليسنين لولاء الجهل الذين يحملون درجات (أستاذ) في الحديث الشريف، أتينا على صواب في دعوانا أن اعتماد المحدثين في نقد الحديث على المدار فما علاه، وأن ذلك ليس اتسهما للمحدثين بالتقصير.

قال الحافظ ابن حبان في ترجمة الحسن بن علي الرقي من كتاب المحروحين (٢١٧): (وهذا شبه لاشيء، فليس للحديث (مدار) يرجع إليه).

وقال الحافظ ابن عدي في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري من كتابه الكامل (٢٤٠): (هذا الحديث مداره على عثمان بن المقرة، رواه عنه غير من ذكرت: الثوري، وشعبة، وزائدة، وإسرائيل، وغيرهم، وانظر منه التراجم التالية: (٦٩٩-٧٣٤-٧٩٧-٢١٨٩-٣٨٩٦) وغيرها كثير.

وقال الحافظ أبو الحسن النصارفطي عقب تحريجه أحد الأحاديث: (مدار هذا الحديث على ابن سمعان، وهو ضعيف). نقله الزيلعي في نصب الراية (٢٠٨/١) ونقل الزيلعي في موضع آخر (٣٣٢/١) عن الامام السروي قوله في الخلاصة: (قد ضعف الحافظ هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه، كسابن حزيمة، وابن عبد البر، والخطيب، وغيرهم، وقالوا: إن مداره على علي بن عبدالله ابن مغفل، وهو مجهول). [هـ].

وقال الزيلعي في موضع ثالث (٢٥٣/١): (والجواب عن هذا من وجوه: أحدها: أن مداره على عبدالله بن عثمان بن خثيم، وهو وإن كان من رجال مسلم، لكنه منكلم فيه، وبإجماع فهو مختلف فيه، فلا يقبل ما ندر به).

قال أيضا: (الحديث صحيح، فإن مداره على الحسن بن عباس، وهو ثقة حجة). نصب الراية (٤٠٥/١). وقال فيه: (رأى قول الحاكم: إنه على شرط مسلم، فمردود؛ لأن مداره على محمد بن إسحاق، ولم يخرج له مسلم إلا متاعفة). وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص: (حديث الأعمى الذي رفع في البسر مداره على أبي العالية، وقد اضطرب عنه فيه). (١١٥/١). وقال فيه أيضا: وهو ضعيف أيضا مداره على إسماعيل بن عباس، وهو ضعيف في غير الشاميين، وهذا من روايته عن مدني). وقال في الفتح (٢٨٩/٢): (وقد جمعت طرفه كلها فوجدت مداره على ابن أبي ليلى، عن البراء). وفيه أيضا (٢٥٠/٩): (هذا الحديث

مداره على أبي حارم سلمة بن دينار المدني، وهو من صغار التابعين، حدث به كبار الأئمة عنه مثل: مالك، وحماد بن زيد، ويعقوب الإسكندراني، وعبد العزيز بن أبي حازم وآخرين). إلخ ...

أقول: في هذه النصوص القليلة كفاية، لمن كان له قلب، وكان يريد الله تعالى نعمته، ويعزم أنه من حفاة الشريعة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

طريقة تحديد المدارات:

أما طريقة تحديد المدارات للروايات والطرق^(٦٣)، فتعتمد على جملة الكتب التي تزيد أنت البحث فيها (نطاق البحث)، كأن نقول: مدار هذا الحديث في الكتب الستة على مالك، ومدار هذا الحديث في الكتب التسعة على باقر، ومدار الحديث عند الشيعين على عبد العزيز النراوردي، عن مالك باعتبار أن الحديث روي عن مالك من غير طريق عبد العزيز.

وهناك مدارات نسمي المدارات الصغرى أو الدنيا، وهي مدارات الطرق كان يشتهر الحديث عن شعبة - مثلاً -، فيرويه عن شعبة حمزة: الطيالسي ويحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع.

- أما رواية وكيع، فلا يرونها عنه إلا ابنه سليمان ...

- وأما رواية أبي الوليد الطيالسي، فلا يرونها عنه إلا أحمد بن حنبل ...

- وأما رواية يحيى القطان، فيرونها عنه أحمد بن حنبل، وعمر بن الفلاس

ويحيى بن معين، وعلي بن المدين، وسليمان الشاذكوتي، وحنن من الناس ...

هتكون طرق أولئك الحفاظ الذين رووه عن شعبة كلها عريضة إلا رواية

يحيى القطان تكون مشهورة، فعقول هذا الحديث غريب من حديث الطيالسي

عن شعبة، لم يروه عنه إلا فلان، وهو من مشهور حديث يحيى القطان رواه عنه

فلان وفلان وفلان ...

(٦٣) يتعد بالرواية ثلاثة الشيوخ (المدار)، ويتعد بالطرق ثلاثة مما دون.

ولهذا أثره في عصر التصنيف فإن أصحاب الكتب السنة وغيرهم إما يروون الطريق المشهورة رغبة في التحنص من عهدة الحديث وإدخال جعاط الحديث بالتحجير، في أسانيدهم حتى يقل النقد عليهم.

وعائدة البحث عن المدار من جهات شتى:

الجهة الأولى: تحديد تاريخ تقدم الحديث وشهرته، لأن شهرة الحديث عن الصحابي تبعه قويا وأكثر صحة^(٢٤)، أما شهرته في طبقات متأخرة، فلا تزيد في صحته، ويبقى صحيحا عربيا، مثل حديث عمر بن الخطاب (إنما الأعمال بالنية...) الحديث، ومما يحرجه في القسم التطبيقي - إن شاء الله تعالى -.

الجهة الثانية: عند جمع المادة العلمية للبحث عن المدار قد يقع لك عشرات الرواة نقلوا الحديث دون المدار، وبعض هؤلاء في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة، وبعضهم فما وراء ذلك.

فإذا كان في واحد من الأسانيد راو من رواة الصحيح فقط، فليس بحاجة إلى دراسة الرواة الذين وقعوا بين النصف - الترمذي مثلا - وتسمى بس سعيد الأنصاري، لأن رواة الصحيحين:

إما أن يكون صاحب الصحيح خرج له احتجاجا.

أو خرج له اعتبارا.

ففي الحالين كليهما، يكون الرواة الآخرون عاصدين ومتابعين له فيمكنهم - والحالة هذه - أن ترجم لهذا الراوي ترجمة معرفية، وللآخر ترجمة معرفية توضح صلاحيته للاعتبار، وتكتفي بذلك، لأنه ليس في رواة الصحيحين متروك فقط وفي هذا اختصار من التراجم الكثيرة التي تأخذ وقتنا طويلا، وحجما كبيرا من الأبحاث العلمية دون كبير فائدة. وهذا العمل مزية في النقد الحديثي وحقيقة من

(٢٤) قال الحافظ: (إن كثرة الطرق إذا احتملت الجراح تزيد من قوة القول المسند في العلم عن مسند

الإمام أحمد ص ٨٩. وانظر صامع الحديثين للدكتور المرتضى الزبيدي أحمد، ص ٢٩.

حقائق عمل المحدثين، لا يستطيع أحد أن يعهم تخريج أصحاب الصحاح عن بعض من تكلم فيهم، إلا بمعرفتها وانفاها.

وفي هذه الخطوة تظهر لنا المتابعات الثامنة أو الفاصرة^(٦٥)، وعلى أي طبقة من طبقات السند كانت.

وهذه الخطوة هي التي نمرز لها: زيادات الألفاظ في المتن، والمزيد في متصل الأسانيد والادراج في المتن أو السند، وهي التي تدلنا على موضع الضوؤ في السند أو المتن، أو النكارة بهما، وخاصة في المتن.

وهي، هي التي نوضح لنا العلل الخفية، ونوفقنا على الإرسال الخفي والانقطاع، والطمس في السماع، وغير ذلك من العلل التي لا تظهر إلا بجمع طرق الحديث، وعرض بعض رواياته على بعض.

الخطوة العالفة: ترجمة رواية الأسانيد

فد تكون العاربة في جيل الصحابة فقط بالأ يروي الحديث عن المصطفى ﷺ إلا صحابي واحد. لكن يكون قد رواه عنه تابعان، ورواه عن التابعين تلميذان، أو أكثر، وهكذا في بقية الطبقات الدنيا، فإذا كان الرواة ما بين محتج به ومعتبر بحديثه، فيكفي أن يعرف الباحث (ترجمة معرفة) برواة الكتاب الذي نلزم التخريج منه، ولو ترجم لهم -خارجا- ثم ذكر في البحث نتيجة الدراسة، مع الاحالة إلى مصادرها، فيكفي إذا لم يكن التخريج ذاته هو عمله العلمي نفسه. مع وجوب مراجعة ما كتبه عن الترجمة النقدية.

-أما إذا كانت العاربة في طبقة التابعين، أو من دونهم، فلابد من الترجمة النقدية للراوي (المدار) فما علا إلى الثاني، والثاني نفسه يترجم ترجمة نقدية أيضا، مع ملاحظة دلالات ألفاظ الفاد، وتفاوت الرواة الموصوفين بوصف واحد.

(٦٥) الثامنة على مراتب فإن حصلت للراوي سنة، فهي الثامنة، وإن حصلت لشيعته من فرقته، فهي

الفاصرة. ويستمد منها التقوية. قاله الحافظ في السيرة ص ٥٣.

-أما الصحابي، فإذا كان من المشهورين، فلا حاجة بنا إلى تعريف به.

وإن كان من غير المشهورين، فنكفي الترجمة المعربة به؛ لأن من ثبتت صحبته؛ ثبت عدالته.

-أما الجاهيل من الصحابة، والوحدان والمهمون، فلأصوليين مهج نحاص في قبول أحاديثهم.

-أما المحدثون المتقدمون فاطبة، فإقم ذهبوا إلى أنه إذا صح الاسناد إلى التابعي وقال: حدثني من صحب النبي ﷺ، فإن هذا الحديث صحيح الاسناد وخصيه الاحتجاج بالمتن تأتي، وذهب بعض العلماء، ومنهم الشافعي، في غير ما موضح وابن القطان الفاسي وغيرهما إلى أن رواية المجهول من الصحابة لا يعتد به، ما لم يوافق على روايته أو يكون لها شاهد من كتاب الله أو سنة رسوله. وسبأني. وحاصل هذه الخطوة الترجمة للرواة ممن فوق المدار ترجمة علمية نقدية وما كان دون المدار فنكفي فيه الترجمة المعربة إذا كثرت الطرق (فوق ثلاث).

أما إذا كانت الطرق قليلة؛ فبظر في كل إسناد نظرة عامة، فإذا كان في أحد الأسانيد متروك، أو واه، أو ضعيف جدا نبه عليه؛ لأن طريفه لا يصلح للمتابعة، وبقي الدرس معصورا على غيره (على غير الاسناد الذي فيه هذا المتروك).

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث الحكم على الحديث بمحموع طرفه إلى المدار، ثم على حلقات نقره الاسناد إلى الصحابي فولا أو ردا، صحة أو حسنا، أو ضعفا.

وبحسن هنا بيان تقسيم المحدثين للحديث من جهة القبول أو الرد، فنقول:

فسمه الحديث ما اعتبارات متعددة، الذي بهمتا مها هنا قسمته باعتبار

الحكم إلى صحيح، وضعيف.

ولما كان الحديث الصحيح؛ هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الصابئ، عن منله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معطلاً؛ كان الضعيف ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، كما يقولون، وهو تعريف بالرسم لا بالحد. أنواع الضعيف كثيرة، أعلاها: الحديث الذي يدور على راو، ثم تتحقق أهليته ولم ينفع، وكان صعبه مانعاً عن خفة صسطه. وهو الذي سمي به: الجيد والفري والصالح. وإدراج هذه الأنواع الثلاثة في حيز المقبول ابتداءً خطأ؛ لأنها تدخل في حيز المقبول في الاحتجاج لا في الصحة، باعتبار أن يعرفها أهل العلم. وأنواع الضعيف كلها وصمة تنع صفة الراوي، أو درجته، والحديث المرسل والمقطوع، والمعضل، والمدلس، والمرس، الخفي، كلها أوصاف للحديث باعتبار تصرف الراوي في نقله.

والحديث الضعيف، والمنكر، والشاذ، والموضوع أثر من آثار ضعف الراوي عدالته أو ضبطه. والذي يتبين لي أن الحديث الضعيف مقسم على قسمين رئيسين:

- ١- ضعيف من جهة الاسناد.
- ٢- ضعيف من جهة المتن.

أما الضعيف من جهة الاسناد، فنوع على بعين أيضاً:

- أ- ضعيف بسبب جرح راويه.
 - ب- ضعيف بسبب غلة في الاسناد فيه.
- والضعيف بسبب جرح راويه، ينقسم على ثلاثة أقسام:
- الأول: مجروح من جهة عدالته.
 - الثاني: مجروح من جهة ضبطه.
 - الثالث: مجروح من الجهل بهذا أو ذاك (بجهول-مسنور-وحداد-مهم).
- والضعيف بسبب غلة في الاسناد - وعلى الاسناد مثل على المتن - قسمان:
- ١- غلة فادحة.

٢-علة غير فادحة.

فمن العلل الفادحة: كل أضرب الانقطاع الحلبة والحفبة..

فمن العلل الحلبة: المعلق، والمقطع، والمعصن، والمرسل...

-وأبرز العلل الخفية: المرسل الخفي، والمثلث.

والعلل غير الفادحة: زيادة راوٍ في الاسناد، بعد ثبوت لقاء الأدق بالأعلى

كأن يروي الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه حديثاً، فلا ريب أن

كل واحد من أولئك؛ لقي شيوخه، ولقيه تلميذه، فبقي مالم يروي الحديث، عن

يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن سالم، عن سعيد بن المسيب، أو عن

نافع، عن ابن عمر، فحماهير أهل الحديث، لا يُعلّون أحد الحديثين بالآخر، بل

يروون الثاني من المزيد في متصل الأسانيد، وكذلك الاختلاف على شيخ في الرفع

والوقف، والوصل والارسال، والانصال والانقطاع، فمثل هذه العلل ليست فادحة

في الأكثر، وكل اختلاف على الراوي، أو الرواة، يزول بترجيح أحد الطرفين، فإن

لم يُزل؛ فهو المصطرب المردود.

وأما الضعيف من جهة المن، فدخل فيه الزيادة في المتن، والقلب، والادراج

والرواية بالمعنى، وتنمخض عن أمرين مختلفين: أحدهما مفسول، والآخر مردود

فالمفسول؛ محفوظ، ومقابلته؛ الشاذ، أو المنكر؛ لأن المنفرد به إن كان ثقة مخالفاً؛ فهو

شاذ، وإن كان ضعيفاً خالف، أو انفرد؛ فهو المنكر بوعيه، فإن خالف؛ فهو المنكر

بانفاق، وإن انفرد، ولم يخالف؛ فنحت نظر العقبة، أو العامل به من أهل العلم في

الأولى، وخلاف الأولى، على رأيي!

والذي رجحه الحافظ ابن حجر: عدم القول مطلقاً، وهو صنيع الذهبي في

كل كتبه، بل إن الذهبي زاد على هذا، فصّر في أكثر من عشرة مواضع على أن

مخالفة الصدوق؛ تعدُّ منكراً.

ومتهج الفقهاء يحكم على الحديث (المتن).

ومسح الحديث الخكم على الحديث منسوب إلى صحابي واحد بمجموع طرفه، ومناعته؛ لأن البحث عن الشهرة والاستماعة والتواتر ليست من مباحث علوم الحديث، كما نص على ذلك غير واحد من الحفاظ، وإنما هي من مباحث علم الأصول^(١).

وبيان ذلك أن الحديث الذي يُروى عن ثلاثة من الصحابة رضوان الله عليهم، يحكم الحديثون عليه؛ باعتبار سند كل صحابي متعدي، والتصحيح بالسلعد دخل على أهل الحديث تأثراً بالعلماء.

والعرف بين المنهجين واضح. ولزمه أن الحديث إذا صح من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده، وجاء من الحديث نفسه من رواية أبي ذر، ومن رواية ابن مسعود بإسنادين صحيحين؛ فإن الترمذي -مثلاً- يضعف حديث أبي ذر ويضعف حديث ابن مسعود، ويصحح حديث عمر.

فيكون حكم الحديث (صحيحاً عرياً) عند الترمذي، فيما يكون مشهوراً عند العلماء ومن يفتق في كتب السادة الخمسة من العلماء خاصة؛ بحسب ذلك واضحاً بَيِّنًا. هذا على الجملة.

أما على التفصيل؛ فنعلماء في فصلة التصحيح بالشاهد أقوال:

الأول: يصح مطلقاً، وعليه عمل المتأخرين أجمعين.

الثاني: لا يصح مطلقاً، وهو مذهب علي بن المديني، وابن حبان، وكثيرين من الحديثين مع ملاحظة مسح كل واحد من هؤلاء.

الثالث: يصح المعنى الفقهي المقصود من الحديث، على سبيل الاستحباب لا الوجوب؛ ولكن لا يقال في المشهود له، ولا شاهده إنه صحيح!

الرابع: التصحيح بالشاهد مفول في الرعائبة والرفائق، والتفسير، وما ليس فيه حكم أصلي؛ لأن الحديث المشهود له ضعيف، وشاهده ضعيف، وإنما أخذنا بمضمونها المتفق عليه، ولو معنى الاحتياط في الدين، في حاتب النهي،

ومسارعة في الحيرة، في جانب الأمر، مع ملاحظة الترغيب والترهيب، لا التأميس والتعبد.

الخامس: التصحيح بالشاهد على الباب، ومعه افتطاع لمظة ترجم لها المصنف في كتابه، ثم البحث في الأحاديث عما يشهد لها، إذا كان في أحاديث الباب ضعف، لا يرفى لها إلى مستوى الاحتجاج. وهذا أمر عسير جداً لا يحسنه إلا المحققون القادرون للمنة الشربة، وغالباً ما يكون الحديث الذي يحوى مثل هذه اللفظة في غير بابه.

فمسألة في الطهارة، يترجم لها الترمذي مثلاً، ولا يصح عندها حديث عنده فيبحث الناقد، فيجد ما يزيد هذه اللفظة في كتاب الجهاد، فيصحح المعنى الفقهى لترجم الباب هذه اللفظة الموحدة في كتاب الجهاد، ويمتنع بها للمعنى الفقهى. وأعظم من صبح ذلك في الحديثين المتقدمين الإمامان البخاري و الترمذي، وأكبر من فهم هذا عنهما من المتأخرين رجلاان: ابن الفطنان القاسمي، وابن حجر العسقلاني.

فئة الحديث للعمليّة التقديريّة: إن شريح أي حديث في كتب السنة المطهرة يجب أن يُنظر فيه إلى أربعة أمور:

الأول: الوقوف على مواضع الاتفاق والاختلاف في سبقة سنن الحديث.

الثاني: اتفاق الرواة واختلافهم في سبقة سنن الحديث لتعجيل القدر المشترك في الروايات المختلفة، ومعرفة زيادة الثقة، والوقوف على نكارة المتن، والاضطراب فيه، والرواية بالمعنى، والعلل الخفية القادحة، من مثل الإدراج.

الثالث: ترتيب طرق ورود الحديث، على نحو منطقي تصاعدي من المداير مما علاه، أو تنازلي من الصحابي، مما نزل من غير خط ولا خلط، بين الصعود والتسزل.

الرابع: معرفة العالي والتازل من الحديث للوقوف على ثلاثة مقاصد

للمحدثين:

١. المزيد في متصل الأسانيد.

٢. الوقوف على المناهعات الثامة والفاصرة.

٣. الوقوف على اضطراب الرواة عن المنابر.

فإذا نحن لاحظنا هذه القضايا الكلية، وهذه الفروعيات الثلاثة، كان عملنا متسطقاً، بعداً عن الحلل، والتطويل، والاستطراد المعلن، في التعرِيج، كالذي ملاحظ في تفريعات المعاصرين جميعاً، وبدون استثناء.

صحيح أن ذلك يحتاج إلى مِران ودُرية طويِلين، لكن مثل هذه النقاط يجب وجوباً علمياً، أن نكون محفوظة مستفزة في (الذاكرة) ومستفزة في (العقل الباطن).

الخطوة الخامسة: عملية توارث النصوص الشرعية

ونسَمِّي أيضاً: **التعارض والترجيح**، وهي عملية لا تعسفاً إلا التفتية الحديث، أو الحديث الفقهي. ومبدأ هذه الخطوة على مسألة تعارض الحديث مع القرآن، وعلم يختلف الحديث، وصورته أن يأتي حديثان متضادان في المعنى الظاهر، فيوقع بينهما أو يرجح أحدهما، وتختلف الحديث قسمان:

القسم الأول: أن يكون الحديتان المتعارضتان مما يمكن الجمع بينهما، وعندها يجب اجمع بينهما، ويتعمد لأن في اجمع إعمالاً للدليلين معاً، وإعمال الدليلين أولى من إعمال أحدهما، أو إعمالهما جميعاً

القسم الثاني: أن يتضاد الحديتان، ويتعارضان على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما، ولهذا حالان:

الأولى: أن يثبت نسخ أحدهما بالآخر.

الثانية: أن لا يعرف التاريخ، ولا يعين النسخ، فيصارعد ذلك إلى الترجيح. ولا يدرج هذا النوع، في عمم يختلف الحديث؛ حتى تتحقق فيه شروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون الحديث مقبولاً، وهو قسم المردود. فالمردود لا يدخل في يختلف الحديث؛ لأن دفع التعارض والتوفيق بين ما تعارض من سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ يختص بالثالث من المتن، والمنقول من الأخبار.

الثاني: أن يرد حديث آخر معارض له في المعنى الظاهري، فلا نعثر من يختلف الحديث تلك الأخبار والآثار التي يفسد أوها آخرها، أو آخرها أولها، وإنما هذه من مشكل الحديث وانظر. عمادج لهذا العصف في (تأويل يختلف الحديث) لأن فيه ص ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، و١٣٧.

الثالث: أن يكون الجمع أو الترجيح بين الحديتين المتضادتين ممكناً، فإذا لم يكن ممكناً، فليس هذا من عمم يختلف الحديث، وهذه مسألة نظرية قد لا تتحقق

في باب واحد من أبواب العلم، إلا إذا توجه للناقد: اتفاق علم تخرج والتعديل والعزل والتخريج، والتفد والفقه والأصول.

والملخص مما تقدم: أنه يعمل في مختلف الحديث بإحدى القاعدتين: الجمع أو الترجيح^(٦٦) وقبل الشروع في هذه العملية المتقدمة؛ يجب على الناقد مراعاة ما يأتي: معرفة المتعلقات من الدين بالضرورة، ومعرفة مواضع الإجماع، إن وجد إجماع حقيقي، وهبهات، ومعرفة دلالات آيات الأحكام، واستحضار نصوص القرآن الكريم التي يستدل بها على عموم معنى الحديث، أو خصوصه، من الآيات المعارضة، ومعرفة المتواتر والمنشهر من المنس.

كل ذلك لا يعرفه إلا محدث كبير، وفقه أصولي متمكن في أن واحد، وإن كان كثير من هذه الأمور مدوناً في موسوعات الفقه الكبرى، مثل: شرح فتح القدير، والزيلعي على كثر الحقائق وحاشية ابن عسائدين، والمجموع للنووي وفتح العرير للرافعي، ومادة اختاج للرملي. إلى جانب موسوعات تخرج الحديث النووي، مثل: مصب الرتبة للزيلعي، والبدل المير لامين، ونفس، والتلخيص الحبير لابن حجر، وفتح الباري له وسيل الأوهام لنسب كافي، وجامع الأصول لابس الأثير وتخرجات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل، وسلمة الصريحة والضميمة، وتخرجات الطبع شعيب على مسند أحمد، وصحيح ابن حبان، وغيرها كثير، فيستعين به أمثالنا من طلبة العلم؛ حتى يتأقنوا، ويتضغوا من ذلك كله.

وهذه العملية يستبها الفقهاء: التعارض والترجيح، ويسمونها محدثون:

العرض على روايات الحفاظ، معرفة التفرد، والسندود، والكاردة.

فعملية التوازن التشريعي، فيما يخص عند الحديث نوعي أمرين:

الأول: البحث عن نمرؤ الروي.

^(٦٦) وانظر التفيد والإيضاح للبرقي ص ٢٤٦-٢٥٠، والموهفات للشاذلي ١/٤-٦٤-٦٥٥، ومختلف الحديث لأسامة حياط.

الثاني: البحث عن مخالفة الراوي.

فإذا نفرد الراوي بإسناد أو متن، نظرنا: هل هو أهل لأن يقلّ نعرده؟

أمّا إذا حالف، فننظر المخالفة في الإسناد هي أم في المتن؟

— فإذا كانت المخالفة في السند، وصحّ الحديث من الطرف الأخرى، فيكون قد حفظ المتن، وهم في السند، فلا يؤثر على التخريج، فلا تكون مخالفته علة فادحة يقل بها الحديث. وإن كان قد وهم في المتن، فهل نقبل سنده الذي سالف فيه، أو نردّه أو نترقّف فيه؟ وإذا كان الذي مخالفه أوثق منه عدالة، أو أحفظ منه، أو لا يحدث إلا من كتبه، أو كان أفقه منه، أو أكثر ملازمة لشيعته، إلى غير ذلك من وجوه الترحيح، فما العمل؟

جواب ذلك ضليل الذيل علاصته: تطبيق قواعد الترحيح عند المحدثين والفقهاء حديثاً وحديثاً، فلا يصح إعطاء حكم عام يسري على سائر الأحاديث محدث يرويه عنه الله بن طيبة، عن شيعته أبي الأسود (بنهم عرو) روى بعض الحفاظ على حديث مالك، لما عرف من تخصص ابن طيبة بشيعة أبي الأسود كما تقدم، وأين حفظ ابن طيبة من حفظ مالك؟

هذه هي مراحل تفرج الحديث التي تنتهي بإطلاق الحكم على الحديث ذاته، يعني حديث الصحابي بمفرده، فإن رأى السائد التصحيح بالشاهد، فعليه أن يقول: لئن هذا الحديث شاهد يقوى به، فيصلح للاحتجاج، أو الاستشهاد، أو الاعتبار به في بابه، ولا يجوز له عندي أن يقول تصحيح الحديثين كليهما أحدهما بالآخر، لأنه والحالة هذه؛ ربما أضاف إلى السنة النبوية حديثين ليسا منها في حقيقة الأمر.

أقول: وفي إطار دراسة مراحل تخرج الحديث الشريف ونقصه، تكفي

الإشارات النقدية العامة، والعمدة بالتطبيق العملي لأسباب، منها:

— أن قواعد النقد أغلبية، وليست مطلقة.

— أن علل الحديث، وأسباب الإخراج، تتعدّد على الحصر، وهي مبنوّة في تصاعيف الأحاديث النبوية كلّها، ولهذا فأنت ترى في حديث ما شيئاً أو أكثر من أسباب جرح الراوي أو الرواة، وعلة أو أكثر من العلل الفادحة في حديث، وتحد في حديث آخر غيرها، أو بعضها، وبعضاً آخر مصافاً إليها!.

ونحن عندما نريد الوفاء على قيمة مصنف ما من مصنفات الحديث الشريف، ونريد أن نقع على علل جديدة لنُدْرُس، لا بدّ أن نتعرّف إلى الموافقات في رواياته والمفاريذ التي انفرد بها عن أقرانه، إذ بالوقوف على هذه المفاريذ تتوضّع كثير من العلل التي هي ساحة التعليم والتعلّم؛ لمن يريد تعلم التصريح، والنقد.

ومما يحسن قوله في ختام هذا المبحث النظري، أن الكتب الأصول للسنة النبوية عندي هي الصحاح الأربعة (النخاري، ومسلم، وابن حبان، وابن خزيمة) والسنن الستة (سنن الدارمي، وأبي داود، والترمذي، وابن أبي شيبة، وابن ماجه، والبيهقي، وموطأ مالك، ومسنّد أحمد، ومسنّد أبي يعلى).

ولو نظرت في الأحاديث التي انفق على تحريجها هؤلاء جميعاً، لرأيتهما قليلة جداً، لكنها في الوقت ذاته، بقل وجود العلل فيها.

والأحاديث التي سرّحها الأئمة أصحاب الصحاح أقلّ عللاً من الأحاديث التي لم يحرّجها، والأحاديث التي انفق عليها السنة أقلّ عللاً بكثير من الأحاديث التي انفق عليها أصحاب السنن وهكذا، كلما معد الباحث عن دائرة الصحاح والأحاديث المشهورة؛ كلما زادت الأحاديث المعلولة بين يديه. فإذا بنم وجهه نلقاء كتب الزوائد؛ وجد بحاراً لا تنتهي من علل الحديث^(٦٧).

(٦٧) وأوسع كتاب في دراسة الزوائد وتلقاها كتاب أمينا الفاضل الدكتور مخلد محمد سليم الأحمد الحموي (زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة) فهو على تطويل ظاهر فيه، أفضل كتاب عن صحيح الزوائد في تقديره ودراسته في من الروائد فريدة في بانها تمتع الله عياله ونعم به عاده.

من آداب التخريج

إن لكل علم آداباً، لا يعطي نتائجه المرجوة، إلا بالالتزام بها، وسوف أذكر حملة من الآداب التي يسغي للباحث الالتزام بها، حتى يكون عمله أقرب لما يمكن من الكمال، وأقتصر على ذكر الآداب ذات الصلة ببحث التخريج والنقد، باعتبار كل باحث مسلم، مطالباً بجميع آداب الاسلام.

أولاً: عفى الباحث أن يستحصر عند قيامه بالتخريج أن النتيجة التي سوف يتوصل إليها، ليست من جنس النتائج البشرية الاجتهادية العادية وإنما هي دين وسوف يحاسبه الله تعالى على ذلك، فإذا رأى أن العملية النقدية لم تكامل معطيائها بين يديه، فعليه أن يوحى إتمام الدرس النقدي، إلى تكامل المعطيات العلمية، وإن علماء الحديث الكبار كانوا يستشعرون خطورة الموقف، والحاجة الملحة إلى عون الله وتوفيقه، فقد كان الامام مالك لا يحدث مما حرجه في موطنه حتى يسبح وضوءه، ويصلي ركعتين، ويلبس ثياب الجمعة، ونعديس، وينطليب بأحسن طيبه، ثم يحنس على كرسي الحديث ويقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثم يبدأ درسه.

وقد حدث البخاري عن نفسه بأنه لم يدخل في كتابه الجامع حديثاً إلا توشاً وصلى ركعتين مستخيراً الله تعالى سألته السداد، والعصمة من الزلل.

ثانياً: الاحتياط في دين الله، يوجب التحرز في قول الحديث، أو في رده لا التساهل، ولا الترفيع الذي نراه عند بعض المعاصرين، لأن الاحتياط يعني الاحتراز، وفيما صح عن النبي ﷺ غنية عن الاحتجاج في الدين عما لا يصح كما هو تعبير الخافظ ابن حبان، وهذا إذا كان الحديث من أحاديث الأحكام العقديّة والتشريعية والحياتية، أما إذا كان الحديث في الترهيب والترهيب، والتفسير والرفائق، فلا حاجة إلى كبير تشديد في النقد، لأن تخريج الحديث في هذه الأبواب

هذه الحث على إتفاذ أمر أو اجتناب شيء، أو تفسير عربي، وليس في ذلك كله تحليل أو تخريم.

ثالثاً: على الباحث أن يفهم الحديث الذي يريد درسه عمماً دقيقاً لسنده ومنه وأول ذلك القراءة الحديثية العلمية، بعية إزالة العموص، والابهام، والاشتراك والعرب من أسانيد الحديث ومنونه، حتى تتوضح الصورة المتكاملة للحديث وتفصيل ذلك أن المحدثين يختصرون كلمة (قال) و (قيل) و(أنه) وتحو ذلك من العبارات لظهورها لديهم من جهة، ولكي تكون أدوات رصد يعرفون بها الدخيل على هذا العلم الشريف، من الأصيل -

وقد يروون عن الشيخ، فلا يدكرون (لا اسمه (عليه)، مثلاً، وفي الحديثين كثيرون يسمون (عليه) أو يروون عن الشيخ عيظـهـرون لقبه (مكحول) أو (الأعرج) وقد يسيرون إلى أحد أجداده الثعالون (ابن المديني)، أو إلى أمه مثلاً (ابن الخنفية) أو إلى مولاته من علي (مولى التوأمة)

وفي متون الحديث الواحد، قد يجد ألفاظاً مروية بالمعنى، وأخرى منبثة في بعض الروايات دون بعض، وفي بعضها اختصار، وفي بعضها إشارة^(٦٨)

وتوضيح ذلك كله قبل بداية عملية التحرير ضروري. لأنه يساعد الباحث على الاطمئنان إلى أشخاص الرواة، ومروياتهم.

وسوف نظهر فائدة ذلك عقب الانتهاء من قراءة بعض نصوص أي حديث قراءة حديثية تعممية، كما سيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأخيراً: إن من المقرّر عند علماء الحديث أنه ليس في رواية الصحيحين راوٍ منروك، وفي رواهما أئام حفت ضيظهم، أو اختفظوا، أو كانوا يذلسون، وكل جرح من أمثال هذا، وإنما يضر صاحبه، ويؤثر على صحة الحديث، إذا انفرد

(٦٨) انظر علوم الحديث لابي الصلاح في باب آداب رواية الحديث ص ١٤٢-١٤٣ لرايها

راويه به، أما إذا نُوبع على حديثه - كما هو حال جميع رواة الأسانيد دون (المدار) انتعت شبهة الوهم، أو العلط بالثابعة.

وعند سائر علماء الحديث، يكفي أن يكون الراوي في أحد الصحاحين ويكون قد نُوبع دون المدار، لعدم التعرض له بترجمة أصلاً.

خامساً: عزو حديث الباب إلى مظان تحريجه، وإنما عدده من الآداب لأنه لا يدخل في صميم عملية التحريج والفقد. وإنما هو لفظة فنية نكميلية مفيدة، وللمتسعين بالتحريج طرف متعذرة في ترتيب توثيق (عزو) الحديث إلى المصادر التي أودعته فيها.

- فمنهم من يقدم العزو إلى النصفات التي اشترط أصحابها الصحة، وعلى هذا الاختيار يكون ترتيب الكتب على النحو الآتي:

صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ)، صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، مستدرک الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وقد جاءت وفاتهم مرتبة أيضاً بما يسهم مع ترتيب مصنفاتهم في الصحة عند جمهور علماء الحديث.

- ومنهم من يقدم الكتب الستة، ولعلّاء ترتيب لا يتعلّق بالناحية، ولا بالصحة، وإنما صفة بفيحة كل مصنف، هكذا قالوا، وفي بعض ما قالوه نظر وترتيب الكتب الستة عندهم على النحو الآتي: صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) وصحيح مسلم (ت ٢٦١هـ)، وسر أبي داود (ت ٢٧٥هـ)، وجامع الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، وسر النسائي (ت ٣٠٣هـ)، وسنن ابن ماجة (ت ٢٧٥هـ).

- ومنهم من يعتمد التاريخ، فيقدم متقدم الوفاة على من توفي بعده. وهذا بتقديم موطأ مالك (ت ١٧٩هـ)، مصنف عبد الرزاق (ت ٢١١هـ) مصنف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، مسند أحمد (ت ٢٤١هـ)، سنن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) على الكتب الستة كلها. وإنّما نعال أعلم، وهو ولي التوفيق.

المحاضرة السادسة

الحديث الأول: حديث اتفق السنة على تحريمه

حديث الأعمال بالنية

هذا الحديث هو أول حديث من أحاديث كتاب صحيح الإمام البخاري أصح كتاب في السنة النبوية على الإطلاق - هو - صحيح مسلم - وقد اتفق على تحريم الأئمة السنة، وسوف أصدر به الجانب التطبيقي من هذا الكتاب لتوضيح الأئمة الكبار بذلك نيمنا بالإمام البخاري، ونفازاً بصلاح البية والفصد، مع أنه يسبقه وفق عطفنا حديثان، اتفق على تحريمهما عدد أكبر من أصحاب الكتب السنة متفقاً تحريمه من صحيح البخاري، فأقول:

ورد حديث الأعمال بالنية من طرق متعددة كثيرة عند الإمام البخاري وغيره، فقد أخرج البخاري في سبعة مواضع من كتابه الجامع: (١، ٥٤، ٢٣٩٢، ٣٦٨٥، ٤٧٨٣، ٦٣١١، ٦٥٥٣).

وقد ورد الحديث لمفظين اثنين: (الأعمال بالنية)، و(الأعمال بالنيات) ووراء هذين اللفظين كلمات عديدة روين بالمعنى، واحتصارات متعددة في بعض الأبواب يحددها الرافق على هذه المواضع ويجب أن نفد عليها؛ لأننا لا نستطيع تطبيق المفردات السابقة إلا بالوقوف عليها.

ومن مبادئ علم التحريم الأولى: أنه لا ينتقل عن كتاب حتى ينتهي من تحريم طرفه كلها، فلا يصح الانتقال عن صحيح البخاري إلى صحيح مسلم حتى نفد على الطرق كلها فنختصر المكرر وننتم إلى كل المقاطع السابقة في أثناء استعراض الأحاديث.

بإسناده إلى الإمام البخاري في الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقول الله جلّ ذكره: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٢] رقم (١).
قال - رحمه الله تعالى -: حدثنا الحميديُّ عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي: أنه سمع علفمة بن وقاص اللبثي يقول: سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه المنبر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهَا).

الخطوة الأولى: جمع طرف الحديث

هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري هنا (باب بدء الوحي)، ولم يخرجوه هكذا في أي موضع آخر من جامعه.
- وأخرجه أبو داود في الطلاق (٢٢٠١) من حديث محمد بن كثير، قال: أخبرنا سفيان - يعني سفيان بن غيث - به... وزاد فيه - يعني محمد بن كثير : (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) وبقيّة المتن مثل لفظ الحميدي.

- وأخرجه ابن ماجه في الزهد (٤٢٢٧) من حديث يزيد بن هارون واللبث ابن سعد، عن يحيى بن سعيد به مثل لفظ محمد بن كثير عند أبي داود.

وأما لفظ (الأعمال بالنية) فقد أخرجه الإمام البخاري في الايمان باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى. فدخل فيه الايمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام. وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] على نيته، (نفقة الرجل على أهله بحسبها صدقة) وقال ﷺ: (ولكن جهاد ونبة). (٥٤)

قال رحمه الله تعالى: حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال: أخرجا مالك عن يحيى بن سعيد، به مثل لفظ محمد بن كثير، ومن شابهه، إلا لفظة النيات فقد أفردها

- وأخرجه في كتاب العنق (٢٣٩٢) من طريق محمد بن كثير... به مثله.
- وفي المنافع (٣٦٨٥) من حديث مسند، عن حماد بن زيد، عن يحيى... به. مثل لفظ الحميدي في بدء الوحي عدا لفظة النيات فقد أفردها.
- وفي الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكراه (٤٧٨٣)، من حديث فنية بن سعيد، عن عبد الوهاب النغفي، مثل لفظ محمد بن كثير وبإفراد النية.
- وفي الإكراه معلقاً في صدر الباب.
- وفي الأيمان والدور (٦٣١١).
- وفي الخيل (٦٥٥٣) من حديث أبي العمان عازم، عن حماد بن زيد، به مثله.

وأخرجه مسلم في الإمارة، باب قوله ﷺ (لما الأعمال بالنية)، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (١٩٠٧): من طريق عبد الله بن مسلمة بن قعنب به مثل حديثه السابق. وساق في طرق الحديث إلى مداره، وقال في آخر ذلك: كلهم عن يحيى بن سعيد.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسند العشرة، في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٦٩) و(٣٠٢) من حديث سفيان به مثل رواية الجماعة.
- وأخرجه الترمذي في فضائل الجهاد (١٦٤٧): من حديث محمد بن المثني به مثله.

- وأخرجه السائي في الطهارة (٧٥): من طرق، عن يحيى بن سعيد واللعظ لابن المبارك به مثل حديث الجماعة.

- وأخرجه في الطلاق (٣٤٣٧): من طريق عمرو بن منصور، عن عبد الله ابن مسلمة، عن مالك، عن يحيى بن سعيد به مثله، وليس هو في رواية يحيى الليثي، وإنما هو في رواية محمد بن الحسن الشيباني للموطأ (٩٨٣) طعة دار القلم .

- وأخرجه (٣٧٩٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن سليمان بن جبلة عن يحيى بن سعيد به مثله.

هذه هي الطرق والروايات التي وقفنا عليها في الكتب التسعة الأصول وهو قدر كاف للتعرف على منهج التعريب.

الخطوة الثانية: تحديد المدار الأعلى:

- كل الطرق جعلت الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

- وكلها جعلت الراوي عنه علقمة بن وقاص الليثي.

- وكلها جعلت الراوي عنه محمد بن إبراهيم النخعي

وكلها جعلت الراوي عنه يحيى بن سعيد الأنصاري.

وليس في هذه الطبقات الثلاث أي متابع.

ونترك قضية وجود شاهد الحديث عمر إلى موضعه بعد.

ثم نظرنا فمن رواه عن يحيى، فوجدنا: الليث بن سعد، ومالك، ويزيد بن هارون، وسفيان بن عيينة...

فعلمنا أن الطرق كلها تلتنف عند يحيى بن سعيد الأنصاري، وعلمنا أنه هو الذي نفرد به، وأنه (مدار الحديث).

ومن عادة المحدثين أن يقولوا: عريب لم يروه عن عمر إلا علقمة، ولا عنه

إلا النخعي، نرد به عنه يحيى، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه جمع من الحفاظ

والثقات، منهم: فلان وفلان وفلان...، فإن كانت القصة وصفا عاما ذكر أسرار

الرواة، وإن كانت القضية تحريجا نقدها ذكرنا جميعا، ثم يقال: والحديث مشهور

عن يحيى بن سعيد.

فحديث عمر اشتهر واستعاض من حديث يحيى بن سعيد وبه يُعرف، أو لا يُعرف إلا به، أو لا يُعرف إلا من طريقه، وقد رواه الثقات عنه.

الخطوة الثالثة: ترجمة رواية الأسانيد

بعد أن حددنا المدار يجب علينا أن ننظر ثلاث نظرات سريعة:

الأولى: ما منزلة هذا الراوي الذي دار الحديث عليه.

الثانية: ما منزلة الرواة عن المدار، وما قيمة الأسانيد التي أوصلت هذه الطرق إليه.

الثالثة: ما منزلة الرواة العُمد من المدار فما علا حتى الصحابي.

والنظرة العقلية في مدار هذا الحديث، أن ننظر في كتاب (تفريب التهذيب) للحافظ ابن حجر، فراه قد وثق الرجل، وأثنى عليه، ثم ننظر نظرة عقلية في الرواة عنه فجددنا جميعاً من الثقات الحفاظ، ثم ننظر في الأسانيد التي أوصلت إلى المدار، فجددنا جميعاً ما بين المصنفين إلى (المدار)، ما بين محمد بن مطلقاً من أمثال البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأحمد، والطبقة التالية من شيوخهم.

— وما بين راوٍ في مرتبة الاختيار، ومعنى الاحتسار: هو البحث عن فرد الراوي الثقة، ومخالفته، كما أسلفنا.

— وما بين معتز به لم يثبتهم وليس بمتروك...

فتقول: الحديث بمجموع طرقه صحيح مشهور عن يحيى بن سعيد الأنصاري والطرق كلها إليه معتبرة (معنىها)؛ إنما على الأفراد، أو في المناهضة

فإذا وحدنا في إحدى الروايات، أو الطرق إليه، راوياً متروكاً أو منكراً الحديث، أو شديد الضعف — كما أسلفنا — وجب بيان حاله فتقول: ما عدا طريق

فلان في رواية فلان، ففيها فلان متروك، أو ضعيف جداً، لكن العبرة بالروايات الصحاح الأخرى.

فإذا اطمأننا إلى هذا الحكم العام رجعنا إلى المدار نفسه، مترجماً له ترجمة علمية نقدية، وخصصنا في البحث كتب الجرح والتعديل المعللة، من أمثال:

- التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل للرازي، والضعفاء الكبير للعقيلي، والجرحون لابن حبان، والكامل لابن عدي ..

- ثم البحث في كتب العلل لأحمد - مثلاً - وابن المديني والرازي والدارقطني، وغيرها...

- ثم ننظر في كتب التخریج، لعلنا نرى فائدة نقدية حيال هذا المدار، لم نذكر في هذه الكتب، فننظر في: مصاب الرأية، والبدر المير، وتنقيصه ونيل الأوطار، وغير ذلك من كتب التخریج، ويجب ألا ننسى فتح الباري في كلى هذه الخطوات فهو دليل هاد ورشيد.

ثم ننظر في الطبقات الأعلى فوق المدار لأنهم عند الاسناد في الحقيقة ويجري عليهم مثل الذي أجريناه على المدار بالضبط، حتى نصل إلى الصحابي.

ودونك تراجع عند الاسناد، فيما يأتي...

(١) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري، الحارثي، أبو سعيد

المدني. قاضي المدينة. مات سنة أربع وأربعين ومئة، أو بعدها (ع).

روى عن سبعة وسبعين شيخاً، منهم: أنس بن مالك (ح م ت س ق) فهو من صغار التابعين، ولم يثبت له سماع من غيره، وجعفر بن محمد الصادق (م س) ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي (ع)، ورافع مولى ابن عمر (ح م د ت س).

وروى عنه مئة واو، منهم: مالك بن أنس (ح م د ت س)، ومحمد بن

إسحاق بن يسار (م)، ويحيى بن سعيد القطان (ح م س).

أطبق الخافد على أنه: ثقة، ثبت، مأمون، حافظ. وقال الحافظ: ثقة ثبت (٦٩)
(٢) محمد بن إبراهيم بن الخاثر بن خالد الفرشي، النخعي، أبو عبد الله
المديني، وكان جده الخاثر بن خالد من المهاجرين الأولين، وهو ابن عم أبي بكر
الصديق، وقد رأى محمد بن سعد ابن أبي وقاص. وهو من أوساط التابعين مات
سنة عشرين ومئة (ع).

روى عن ثمانية وثلاثين شيخاً، منهم: عامر بن سعد ابن أبي وقاص (م)
وعلفمة بن وقاص (ع) وعيسى بن طلحة بن عبد الله النخعي (خ م ت س ق).
وروى عنه ثمانية عشر راوياً، منهم: سعد بن سعيد الأنصاري (د ت ق)
وابنه موسى بن محمد النخعي (ت ق) ويحيى بن سعيد الأنصاري (ع).
ذكره العقيلي وابن عدي في الضعفاء.

قال العقيلي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه: في حديثه شيء، روى أحاديث
مناكير أو منكرفة. وقال ابن عدي: لا بأس به، ولا أعلم له شيئاً منكراً إذا حدث
عنه ثقة. وقد أطلق عليه عبارات التوثيق ابن معين والترمذي وأبو حاتم والنسائي
وابن خراش ويعقوب بن شبيب وابن حجر.

وقال البخاري: صحيح الحديث. وقال ابن المديني: حسن الحديث مستقيم
الرواية، ثقة إذا روى عنه ثقة. وقال الترمذي عقب حديثه (١٨٢٣) الذي
أنخرجه من طريق موسى بن محمد عن أبيه - المترجم - عن جابر بن عبد الله وأسن
ابن مالك: عريب لا نعرفه، إلا من هذا الوجه، وموسى بن محمد قد تكلم فيه
وهو كثير الغرائب والمناكير، وأبوه محمد بن إبراهيم: ثقة، وهو مديني (٧٠).

(٦٩) مصادر ترجمته: ت. الكمال ٣١٦/٣ (٦٨٣٦) د ومعارفه. وسر النبلاء ٤٦٨/٥ (٢١٣) د ومعارفه.
شغريب (٧٥٥٩).

(٧٠) مصادر ترجمته: طبقات خلیفة ٦٣٩/٢. هلل أحمد ١٠٣/١. الكبير ٢٢١/١ العقيلي ٢٠/٤. المرح
١٨٤/٧. الكمال ٣١٢٣/٦. ت. الكمال ٣٠١/٢٤. والسلا ٢٩٤/٥. ومصادرهما. الكاشف ١٤/٣. النزه
٤٤٥/٣. التهذيب ٥/٩-٧. التفریب (٥٦٩١).

ابن مالك: عريب لا تعرفه، إلا من هذا الوجه، وموسى بن محمد قد تكلم فيه وهو كثير الغرائب والمأكبر، وأبوه محمد بن إبراهيم: ثقة، وهو مدني^(٧٠).

أقول: حديث مثل هذا الرجل العالم الجليل صحيح، إلا ما رواه عنه ابنه موسى، أو غيره ممن تكلم فيهم العلماء من الرواة، أو بعض حواظ واحد على حديث وهم فيه. فمقام محمد بن إبراهيم هو الاحتجاج به إذا صح الاسناد إليه والله أعلم.

(٣) علقمة بن وقاص - بنشديد الغاف - الليثي، المدني. تابعي.

قال الحافظ في التقریب (٤٦٨٥): أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل إنه ولد في عهد النبي ﷺ. مات في خلافة عبد الملك (ع).

روى عن سنة من الصحابة الكرام، منهم: عبدالله بن عمر بن الخطاب (خ)، وأبيه عمر بن الخطاب (ع)، وعائشة أم المؤمنين (ح م د ت س).

وروى عنه سبعة رواة، منهم: عبدالله بن عبيد الله بن أبي منيكة (ح) ومحمد ابن إبراهيم بن الحارث التيمي (ع)، وابن شهاب الزهري (ح م د ت س).

قال النسائي، والعلجلي، والذهبي: ثقة. زاد الأخير: نبيل. ونقل عن ابن سعد توثيقه، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث^(٧١). وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الحافظ: ثقة، ثبت^(٧٢)...

قلت: هو كما قال، والله تعالى أعلم.

(٧٠) مصادر ترجمته: طبقات خليفة ٦٣٩/٢. علل أحمد ١٠٣/١. الكبير ٢٢/١. المعلي ٢٠/٤. المرح ١٨٤/٧. الكامل ٦١٣/٦ ت. الكامل ٣٠٦/٢٤، والسلام ٣٩٢/٥، ومصادرهما. الكاشف ١٤/٣. المرح ٢٤٥/٣. التهذيب ٥/٧-٧. التقریب (٥٦٩١).

(٧١) طبقته ٦٠/٥، قلت: والصحاح من التزي عدم نقله توثيقه عنه، وأبوا، لعل: قليل الحديث ١١.

(٧٢) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان ٢٠٩/٥. ت. الكامل ٣١٣/٢٠، ومصادر. وسر السلا،

٦٦/٩ (١٥)، ومصادر. وتذكرة الحافظ ٥٣/٩. التقریب (٤٦٨٥).

(٤) عمر بن الخطاب بن نفيل - بنون وقاء، مصغر - القرشي، العدوي

أمير المؤمنين، مشهور، جَمَ المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وولي الخلافة عشر سنين وصفاً (٥) (١٧٣).

قلت: هو من السابقين رضي الله عنه وأرضاه، وإن لم يكن من الأولين فقد سبقه (٥٥) خمسة وخمسون صحابياً في الإيمان كما ذكر البخاري في صحيحه.

ونظرنا فإذا هو من أشد المتشددين وأكثر المتحرزين في الرواية عن النبي ﷺ ومن تشدد، أنه إذا حدثه امرأة غير معروفة بالحسن والعفة لا بأحد روايتها، لا ضماً في صدقها ولكن كما قال: (لا تدري أحفظت أم نسيت) - يعني بثهم ضبطها.

- أو إذا جاءته رواية عن أغرابي من صحب النبي ﷺ، فقول: (لا لترك كتاب ربنا لرواية أغرابي بوال علي عقبه).

- ومن تشدده أنه لم يقل رواية أبي موسى الأشعري في قضية عامة بفترض أن لا يجهلها مثل عمر، وهي قضية الاستئذان وطلب منه أن يأتيه بشاهده وإلا أوجعه ضرباً.

- وكرهه رواية المعيرة بن شعبة، لما عرف عنه وعن أمثاله، من اللهاء والمكر والاعتداد بالمصلحة الشخصية الخاصة في قصة أحد الخربة من الجحوس حتى قام رجل من أكارم الصحابة وعلمائهم ومن لا يثهم بمثل ذلك، فشهد معه فأمنى الحديث.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث

وحديث عمر هذا: إسناده صحيح غريب، لم يروه عن عمر إلا علقمة ولا عنه إلا التيمي، تفرد به عن يحيى، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه جميع من الحفاظ والثقات...

وعند البحث عن الشيء هذه ماذا نرى؟!

- أخرج الفضاعي حديث أبي سعيد الخدري^(٧٤)، من رواية مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد برفعه: (إنما الأعمال بالنية...)، ثم نقل لفظ حديث عمر عبد الحارثي (٥٤)، وهم من رواية مالك، عن يحيى بن، كما تقدم. قال الدارقطني في علته: (وروى هذا الحديث مالك بن أنس، واحتج به فرواء عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، ولم يتابع به).

وأما الحفاظ من أصحاب مالك، مرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علفمة بن وقاص، عن عمر وهم الصواب^(٧٥).
فحديث أبي سعيد لا يصلح شاهداً لحديث عمر رضي الله عنهم، لما ذكره الدارقطني عالياً.

غير أن لعاء شواهد كثيرة، قال الحفاظ في الفتح: (ثم إن هذا الحديث منفي على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، وهم من روى أنه في الموطأ معترأ بتخريج الشيعين، والنسائي من طريق مالك^(٧٦)).

وقال أبو جعفر الطبري: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علفمة، ولا عن علفمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم، إلا من رواية يحيى بن سعيد....

(٧٤) مسد الشهاب ١/٦٦، رقم (١١٧٣).

(٧٥) علل الدارقطني ١/١٩١، رقم (٢١٣).

(٧٦) كأن الحفاظ بقصد رومية القتيبي، وقد أشرنا سابقاً إلى أنه مخرج في نسخة، برواية محمد بن الحسن.

وهو كما قال -والقول للحافظ-، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرّد به من حوفاً وبذلك حرّم الترمذي والنسائي والبيهقي وابن السكّين وحزقة بن محمد الكلابي.

وأطلق الخطّابي نفي الخلاف بين أهل الحديث، في أنه لا يُعرف إلا بهذا الإسناد -حيّ بإسناد يحيى-، وهو كما قال، لكن مفيدين:

أحدهما: الصحة، لأنّه ورد من طرق معنونة ذكرها الدارقطني، وأبو الفاسم ابن منذر وغيرهما.

ثانيهما: الساق، لأنّه ورد في معناه عدّة أحاديث صححت في مطلق النية كحديث عائشة وأمّ سلمة عند مسلم (يبحثون على نياهم)، وحديث ابن عباس (ولكن جهاد ولية)، وحديث أبي موسى (من قاتل لشكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) متفق عليهما، وحديث ابن مسعود (ربّ قاتل بين الصفتين؛ الله أعلم بينهن) أخرجه أحمد، وحديث عبادة (من غرأ وهو لا بنوي إلا عفلاً فله صدق نوى) أخرجه النسائي إلى غير ذلك مما ينمّر حصره...

وعُرف بهذا التفرير، علط من زعم أنّ حديث عمر متواتر إلا إن شُمل على التواتر المعنوي، فيحتمل (٧٧).

نعم! قد نواتر عن يحيى بن سعيد، فحكى محمد بن علي بن سعيد التفلّش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتاً وخمسون نفساً ومرد أسماءهم أبو الفاسم ابن منذر، محاور الثلاثة، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذكورة، عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، قال: كتبت من حديث مسعائلة من أصحاب يحيى.

قلت: وأنا أستعد صحة هذا، فقد تبعت طرقة من الروايات المشهورة والأحزاء المتوفرة، منذ صبت اخذت إلى رقتي هذا عما قدرت على تكميل المتن^(٧٨).

قلت: وينهد له قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا أَمَرُوا إِلَّا لِمَعْدُورِ اللَّهِ مَخْلُصِينَ لَهُ الدِّينَ...﴾ [البقرة: ٥].

فالحديث: صحيح، سداً ومنهياً كما نص على ذلك الترمذي - وأعطاه درجة حسن صحيح، مع قيد تفرد يحيى بن سعيد به - والدارقطني، وقد رأيت نواً نقل الحافظ الاتفاق على صحته. والله تعالى أعلم.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

إن المتن الروايات الحديث في المصنفات التي أخرجته يرى اختلافاً غير قابل في العاظم، زيادةً ونقصاناً، فالمخاري أخرج الحديث في سبعة مواضع، على النحو الآتي:

- في بدء الوحي: بالنمط انثبت هذا.
- في الإيمان وفي النعم: بنمط (الأعمال بالية، ولكل - وفي النعم: ولا مري
- امرئ ما نوى، فمن كانت حجرته إلى الله ورسوله..) الحديث.
- وفي مسائل الصلوة: بنمط (الأعمال بالية، فمن كانت حجرته إلى دنسها...)
- من غير زيادة (فمن كانت حجرته إلى الله ورسوله...).
- وفي النكاح: (العمل بالية، وإنما لا مري ما نوى، فمن كانت حجرته إلى الله ورسوله..) الحديث.
- وفي الإيمان والتفرد، وفي الحبل: بنمط (إنما الأعمال بالية، وإنما لا مري ما نوى، فمن كانت حجرته إلى الله ورسوله...)
- والملاحظ على هذه الألفاظ:

أولاً: أثر الرواية بالمعنى، فقد رواه عبد البحاري وحده: سفيان الثوري ومالك، وحامد بن زيد، وعبد الوهاب بن الصلت، كلهم عن يحيى بن سعيد.
ثانياً: مسح الإمام البحاري في اختصار الحديث وتقطيعه.
زيد ما ذهبنا إليه من اختصار البحاري الحديث ونقطه، أن من أخرجه من المصنفين، اتفقوا على إعطين نفعياً:

اللفظ الأول: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دينا يصيبها، أو إلى امرأة يتكبرها، فهجرته إلى ما هاجر إليه).

أخرجه هذا اللفظ الطبري والحميدي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي.
وأخرجه ابن حبان والقصاعي في الشهاب بدون لفظة (إنما) في أوله.

اللفظ الثاني: (إنما الأعمال بالنية، ولكن امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دينا يصيبها، أو إلى امرأة يتكبرها، فهجرته إلى ما هاجر إليه).

أخرجه هذا اللفظ أحمد، ومسلم، والترمذي، والسنائي، وابن جرير، وابن الخارود، والبيهقي، والدارقطني، غير أن منهم في الأمراء أن اختلاف الروايات لهذا الحديث ليس له أثر كبير على أخبار التشريعي، والله تعالى أعلم.

فائدة: قال الخافظ في الفتح: (قد نواتر الفقه عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث. قال أبو عبد الله هـمي ابن حل: ليس في أخبار التي يتكبر شيء أجمع وأعتى، وأكثر فائدة، من هذا الحديث).

واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي - فيما نقله الوبيضي عنه - وأحمد بن حنبل وعبي ابن المديني، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني، وحرمة الكناي على أنه ثلث الإسلام، ومنهم من قال: رعه، واحتفوا في تعيين الباقي، وقال ابن مهدي

أيضاً: يدخل في ثلاثين باباً من نعمه، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً ويحتمل أن يريد بهذا العدد المثبته.

وقال عبدالرحمن بن مهدي أيضاً: يعني أن نفع هذا الحديث رأس كل باب^(٧٩)، ووجه البهفي كونه ثلث النعم بأن كسب العبد يقع بقبضه، ولسانه وجوارحه، فالنية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها. ومن ثم ورد: (نية المؤمن خير من عمله)، فإذا نظرت إليها كانت حبر الأمرين.

وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث النعم أنه أحسد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام الشرعية، وهي هذا (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) و(إخلال من أحرام بين...) الخديث، والله تعالى أعلم.

المحاضرة السابعة

الحديث الثاني: حديث اتفق على تخريجه أصحاب الأصول

وبإسناده إلى الإمام البخاري في صحيحه، (١٦) صدقة الصلوة، (٢٩) باب: جهر الإمام بالتأمين، قال- رحمه الله تعالى:-

(٧٤٧) حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، أنهما أخبراه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إذا أتمن الإمام فأشوا، فإنه من وافق تأمينه الملائكة عُمر له ما تقدم من دمه، وقال ابن شهاب، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين^(٨٠)

هذا حديث اتفق عليه الأئمة (البخاري، ومسلم، وابن حزم، وابن جبان وأبو دارود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، ومالك، والدارمي، وأحمد، وغيرهم من أصحاب الجوامع، والنسائي، والأجزاء... الخ.

- خطوات تخريج الحديث وفده:

- الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث: اتفق هذا النسخة أخرجه البخاري ها، ولم يخرجه هكذا في موضع آخر من الجامع.

- وأخرجه مسلم في الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين (٤١٠): من طريق يحيى بن يحيى، عن مالك به، مثله.

- ومن طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب (الزهري) به، مثله شو لم يذكر قول ابن شهاب عقبه.

- وأخرجه أبو داود في الصلاة (٩٣٦): من طريق الفقي، عن مالك به مثله.

- وأخرجه الترمذي في الصلاة (٢٥٠): من طريق ريد من حساب، عن مالك به مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب، قال أبو عيسى: حسن صحيح.

- وأخرجه النسائي في المعنى في الاقتراح (١٤٤/٢): من طريق فنيّة، عن مالك به مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب، وأخرجه في الكبرى أيضاً (١٠٠٠).

- وأخرجه مالك في الصلاة، (٥١) به مثله.

- وأخرجه أحمد في ماضي مسند المكثيرين (٤٥٩/٢): من طريق ابن مهدي عن مالك به، ولمعه: (إذا آمن انفاريء...) والباقي مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب.

- وأخرجه ابن خزيمة (١٥٨٣): من طريق ابن وهب، عن يونس عن مالك به، مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب.

- وأخرجه ابن خوارزم في منقاه (٣٢٢): من طريق ابن وهب، عن مالك ويونس، به مثله، ولم يذكر قول ابن شهاب.

٢- وأخرجه البحاري في باب: فصل التّامين برفق (٧٤٨) عن طريق مالك، عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السماء: آمين موافقت إحداهما الأخرى؛ غفر له ما تقدم من ذنبه).

- وأخرجه مسلم في الصلاة (٤١٠): من طريق النعيرة، عن أبي الزناد به بلفظ مغارب.

وأخرجه النسائي في الاقتراح (٩٣٠): من طريق فنيّة، عن مالك به مثله، وهو عنه في الكبرى (١٠٠٢).

- وأخرجه مالك في الصلاة، (٥١) ما جاء في التأمين خلف الإمام، به مثل.

- وأخرجه عبد الله بن أحمد في روايته على مسند أبيه (٤٥٩/٢)، قال: فرأت عنى عبد الرحمن: مالك، عن أبي الزناد به، مثله.

- وأخرجه الإمام الشافعي في المسند ص(٣٨): من طريق مالك، به مثله.

٣- وأخرجه البحاري في (١٦) حفة الصلاة، (٣١) باب: جهر المأموم بالتأمين برغم (٧٤٩): من طريق عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن سَمِيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا قَسَّالَ الْإِمَامُ: «غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مِنْ وَاقِنِ قَوْلِهِ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ: غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).

- وأخرجه أيضاً في (٦٨) كتاب التفسير، (٢) باب (غير المعصوب عليهم ولا الضالين) من طريق عبد الله بن يوسف، عن مالك به مثله.

- وأخرجه أبو داود في الصلاة (٩٣٥): من طريق الفتح، عن مالك به مثله.

- وأخرجه النسائي في الفتن، في الإصباح ١٤٤/٢ و (٩٢٩) و ١٩٦/٢ (١٠٦٣): من طريق فنية، عن مالك، به مثله، وفي الكبرى ٢٨٤/٦ (١٠٩٨٣).

- وأخرجه مالك في الموطأ، (١) الصلاة، (٥١) ما جاء في التأمين خلف الإمام: به مثله.

- وأخرجه أحمد في (٤٥٩/٢): من طريق ابن مهدي وإسحاق جميعاً عن مالك به مثله.

- وأخرجه ابن حريجة (١٥٨٢): من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتْلُمَا، يَقُولُ: إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ: «غَيْرَ الْمَعْصُوبِ»، فَقُولُوا: آمِينَ).

٤- وأخرجه البحاري في (٨٣) الدعوات، (٦٣) باب : الثأمين، برفسم (٦٠٣٩): من طريق علي بن عبد الله، عن سميان، عن الزهري، عن ابن المسيب عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بلفظ: (إذا أُمِّنَ الفأريء، فأمروا، فإنَّ الملائكة تؤش، فمن وافق ثأمينه ثأمين الملائكة؛ عمر له ما تقدم من دينه). ناهي محمد بن منصور عند النسائي في المحضى ١٤٣/٢ (٩٢٦)، بنفس لفظه، وفي الكرى ٣٢١/١ (٩٩٨)،

- وأخرجه أيضاً ٣٢٢/١ (٩٩٩): من طريق معمر، عن الزهري، فرياً من لفظ أبي صالح، عن أبي هريرة، وأبو بكر ابن أبي شيبة وهشام بن عمار جميعاً عند ابن ماجه (٨٥١)، واللفظ مثله.

= وأخرجه أحمد في مسنده ٢٣٨/٢ بروايته عن ابن عبيدة، به مثله.

- وأخرجه ابن عزيمة (٥٦٩): من طريق عبد الخار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المحزومي، وعلي بن حشرم، واللفظ للمحزومي، عن سميان، به، يثقل لفظ الجماعة، وأخرجه أيضاً ٢٨٨/١ (٥٧٥): من طريق معمر، عن الزهري ولفظة قريب من لفظ أبي صالح عن أبي هريرة.

- وأخرجه ابن حبان (١٨٠٤): من طريق معمر، عن الزهري، به، فريساً من لفظ أبي صالح.

- وأخرجه الخميري في التمسك (٩٣٣) بروايته عن ابن عبيدة، به مثله.

- وأخرجه ابن خارود (١٩٠): من طريق علي بن حشرم، عن ابن عبيدة به مثله.

- وأخرجه البيهقي في الكرى (٢٢٦٣): من طريق عبد الرحمن بن منبب وعلي ابن المديني، عن سميان، به مثله.

٥- وأخرجه الإمام النسائي في المحضى ١٤٣/٢ (٩٢٥): من طريق الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه بلفظ: (إذا أُمِّنَ الفأريء، فأمروا، فإنَّ الملائكة

تؤمن، فمن وافق تأميه تأميناً لثلاثمائة غفر الله له ما تقدم من ذنبه، وهو عنده في الكورى برفق (٩٠٧).

- وأخرجه الإمام أحمد ٤٤٩/٢: من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه، بلفظ: (إذا قال الفارسي: (غير المعصوب عليهم ولا الضالين)... الحديث.

- وأخرجه الدارمي (١٢٤٥): من طريق يزيد، به مثله.

- وأخرجه البيهقي في الكورى ٢٥/٢ (٢٢٦٥): من طريق النصير بن شميل، عن محمد بن عمرو به مثله.

٦- وأخرجه ابن ماجه (٨٥٣): من طريق محمد بن بشار عن صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن أبي عبد الله ابن عمّ أبي هريرة، عنه يرفعه، بلفظ: (ترك الناس آمين، إن كان رسول الله... الحديث.

وأخرجه أبو يعلى (٦٢٢٥): من طريق الجهمي عن صفوان، به مثله.

٧- وأخرجه أبو يعلى أيضاً (٦٤١١): من رواية كعب، عن أبي هريرة يرفعه بلفظ: (إذا قال الإمام: (غير المعصوب عنهم ولا الضالين)... الحديث وزاد: (ومثل الذي لا يقول: آمين، كمثل رجل غزا مع قوم، فافترعوا، فخرجت سهامهم، ولم يفرح سهمه، فقال: ما لسهمي لم يفرح؟ قال: إنك لم تقل: آمين.)

- الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث

من نفحص طرق الحديث الكثيرة التي سردناها نرى، انضج لنا أن مداره على الصحابي مثله، فأبو هريرة رضي الله تعالى عنه هو مدار الحديث، ومخرجه.

- رواه عنه سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، عند البخاري ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، ومالك، وأحمد، وابن خزيمة، وابن الجارود.

- ورواه عنه الأعرج، عند البخاري، ومسلم، والنسائي، ومالك، والشافعي وعبد الله بن أحمد.

- ورواه عنه أبو صالح: عند البخاري، وأبي داود، والنسائي، ومالك وأحمد.

- ورواه عنه ابن المسيب وحده: عند البخاري، والنسائي، وابن ماجه والحميدي، وأحمد، وابن حزم، وابن حبان، أيضا، وابن الجارود، والبيهقي.

- ورواه عنه أبو سلمة وحده: عبد النسائي، وأحمد، والدارمي، والبيهقي.

- ورواه عنه أبو عبد الله ابن عم أبي هريرة: عند ابن ماجه، وأبي يعلى وروايته ضعيفة.

. ورواه عنه كعب المديني: عبد أبي يعلى، وهي رواية ضعيفة أيضا.

وهناك مدارات دينا نقيذ من ثنيها في الثرف على مسيرة رواية الحديث في طبقاته المختلفة وغير ذلك من الفوائد الاسادية

قلت: دارت رواية ابن المسيب وأبي سلمة، ورواية الأعرج، على الامام مالك.

ودارت رواية أبي صالح عليه أيضا، إلا عند ابن حزم، فقد رواه عن الأعمش عن أبي صالح، ودارت رواية ابن المسيب على الزهري، ودارت رواية أبي سلمة، على أبي سلمة مثله، ودارت رواية أبي عبد الله على صفوان بن عيسى.

. وانفرد برواية كعب أبو يعلى، عن أبي عبيدة.

وحاصل ما تقدم أن الترجمة المعربة تشمل جميع رواة أسانيد هذا الحديث سوى الصحابي الذي تشمله لترجمة العنبة النافذة.

الخطوة الثالثة: التراجع العلمية للرواية

يظهر لنا حثيا من مراجعة روايات هذه الأحاديث أن ما دار من رواياتهم على مالك والزهري مشهور يكاد يصل حد التواتر عهما.

وأما رواية أبي سلمة فقد دارت عليه. ودارت رواية أبي عبد الله بن عم أبي هريرة، علي صفوان بن عيسى. وانفرد برواية كعب المديني، جرير، عن الليث. وسألتهم هنا الترجمة للمدار الأدي مما علا، لما ذكرته سابقاً في مقدمة الخطوة الثالثة من حديث (الأعمال بالنية) ، ولا داعي بعد ذلك من نسويد الصفحات الطوال في سرد تراجم الرواة دون المدارات الدنيا للأستاذ، وهي ما بين محتج به، وما بين راو في مربية الاختيار، وما بين معتبر به! لم ينهم ، وليس بخروك.

١- مالك بن أنس بن مالك الأصمعي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة رأس المتقين، وكبير المثبتين، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومئة وكان مولده سنة ثلاث وتسعين (ع). النفر ١٤٢٥.

٢- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الفرشي، الزهري أبو بكر: الفقيه الحافظ، متفق على جلالة وإنفائه، وهو من رؤوس الطائفة الرابعة مات سنة خمس وعشرين ومئة، وقيل قبل ذلك بمئة أو ستين (ع). النفر ١٢٩٦.

٣- سعيد بن المسيب بن حزن الفرشي، أحد العلماء الأنساب الفقهاء الكبار، من كبار الثالثة، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين (ع). النفر ٢٣٩٦.

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل: اسمه عبد الله وقيل: إسماعيل: ثقة، مكث. من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومئة وكان مولده سنة بضع وعشرين (ع). النفر ٨١٤٢.

٥- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان الفرشي، أبو عبد الرحمن المدني: ثقة فقيه. من الخامسة مات سنة ثلاثين ومئة، وقيل بعدها (ع). النفر ٣٣٠٢.

٦- الأعرج: عبد الرحمن بن هرم، أبو داود اللادي، مولى ربيعة بن الحارث: ثقة ثبت عالم. من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومئة (ع). التفریب (٤٠٣٣).

٧- سمی، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: ثقة من السادسة، مات سنة ثلاثين مئولاً بقديد (ع). التفریب (٢٦٣٥).

٨- أبو صالح: ذكوان الزيات، ويقال له السمان أيضاً، المدني: ثقة ثبت وكان يعلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومئة (ع). التفریب (١٨١٤).

٩- صفوان بن عيسى الزهري، أبو محمد المصري، النمام: ثقة من التاسعة، مات سنة مئتين، وقيل فلها بقليل أو بعدها (ح م ع). التفریب (٢٩٤٠).

١٠- بشر بن رافع: الحارثي، أبو الأسباط النحوي: فيه ضعف الحديث. من السابعة (ج د ت ق). التفریب (٦٨٥).

١١- أبو عبد الله ابن عم أبي هريرة: عبد الرحمن بن الصامت، وقيل: ابن المضاض، وقيل غير ذلك، القوسي، ابن عم أبي هريرة، مقبول. من الثالثة (ج د س) التفریب (٣٨٩٩).

١٢- أبو يعلى: أحمد بن علي بن المشي النعمي، الموصلی: الإمام الحافظ شيخ الإسلام، محدث الموصل، وصاحب المستند والمعجم. ولد سنة عشر ومئتين ومات سنة سبع وثلاثمئة. المير ١٧٤/١٤ (١٠٠).

١٣- أبو خبثمة: وهو بن حرب بن شداد النساني، نزيل بغداد: ثقة ثبت. روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث. من العاشرة. مات سنة أربع وثلاثين ومئتين، وهو ابن أربع وسبعين (ح م د س ق). التفریب (٢٠٤٢).

- ١٤- جرير بن عبد الحميد بن فرط الضبي، الكوفي، نزيل الري وفاصيها: ثقة، صحيح الكتاب قبل: كان في آخر عمره بهم إذا حدث من حفظه. مات سنة ثمان وثمانين ومئة، وله إحدى وسبعون سنة (ع). التفریب (٩١٦).
- ١٥- الليث بن أبي سليم بن زعيم، مختلف في اسم أبيه: صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك. من السادسة. مات سنة ثمان وأربعين ومئة (سعت م ٤). التفریب (٥٦٨٥).
- ١٦- كعب: المديني، أبو عامر: مجهول. من الرابعة (ت ق). التفریب (٥٦٥١).

١٧- أبو هريرة: تنظر ترجمته العلمية (ص ٢٨٤) لضرورتها ثمة. ^(٨١)

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمجموع متابعاته.

دار هذا الحديث على أبي هريرة كما قلنا، رواه عنه: سعيد بن المسيب وأبو سلمة، والأعرج، وأبو صالح السمان، وأبو عبد الله الدوسي، وكعب المديني. - فأما رواية أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، فضعيفة، لضعف بشر بن رافع كما تقدم في تراجم الرواة، ناهيك عن الكلام في ابن عم أبي هريرة المبهمة المجهول. ورواية كعب المديني عنه، ضعيفة جدا، لعلة، منها: اختلاط ليث بن أبي سليم، حتى ترك حديثه، لعدم حمزه، كما قال الحافظ، وجهالة كعب المديني وواحدة منهما تكفي لتضعيف الحديث. وعلى هذا، فلا تصح الزيادة التي انفرد بها كعب هذا.

أما بقية الروايات، فأسانيدها صحيحه إلى أبي هريرة رضي الله عنه، فأصل الحديث محفوظ عنه، ولنا مع اختلاف ألفاظه وثقة في الخطوة القادمة.

^(٨١) انظر ترجمته في ت. الكمال ٣٦٦/٣٤-٣٧٩، والسلا ٥٧٨/٢-٦٣٢. والتفریب (٢٣٢٦).

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

من الأفضل أن أترك لواحد من النفاذ الكلام على علل هذا الحديث فإن شئنا اطلاعهم، ووفرة المصادر الأولية الأصلية لديهم، وفهمهم من زمن الرواية وتأهلهم البالغ لفنق، خير من جمع ما ندعيه، جزاهم الله خيراً.

علل حديث الزهري:

قال الدارقطني^(٨٦): يرويه الزهري، واختلف عنه:

- فرواه مالك بن أنس عن الزهري، واختلف عنه:

- فرواه أصحاب الموطأ، عن مالك عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة

عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا أمن الإمام فأمنوا).

- ورواه جويرية بن أسماء، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده

عن أبي هريرة. وكذلك قيل: عن روح بن عباد.

- ورواه إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد

وحده، عن أبي هريرة، وقال فيه: (إذا قال الإمام: «غير المضروب عليهم ولا

الضالين»، فقولوا: آمين...»، وذلك وهم. وإنما روى مالك هذا اللفظ في الموطأ

عن سمي، عن أبي صالح عن أبي هريرة.

- ورواه يونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمن بن خالد بن

مسافر، وإسماعيل بن أمية بن مسلم، وابن سمعان، عن الزهري، عن سعيد بن

المسيب، وأبي سلمة - مفرونيين - عن أبي هريرة.

واختلف عن الزبيدي في إسناده ومنه:

- فرواه عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد وأبي

سلمة، كلاهما عن أبي هريرة: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قرأ من

قراءة فاتحة الكتاب، رفع صوته بآمين).

^(٨٦) للعلل الواردة في الأحاديث الستة ٨/٤٤ (١٤٢٢هـ)، مما بعد.

- ورواه بنية، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أبي سلمة - وحده - عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا أمن الإمام، فأمنوا...).

واختلف عن محمد بن أبي حفصة:

- فرواه إبراهيم بن طهمان، عن محمد بن ميسرة، وهو ابن أبي حفصة، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، كليهما، عن أبي هريرة.

- ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن ابن أبي حفصة، عن سعيد، وحده.

- وحالقه روحاً رواه عن ابن أبي حفصة، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة.

واختلف عن عبد العزيز بن الحارث:

- فرواه هشام بن عمار، عن عبد العزيز، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

- ورواه عبد الملك بن عبد ربه الطائي، وسويد بن سعيد، عن عبد العزيز بن حصين، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

واختلف عن معمر:

- فرواه عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

- وحالقه يزيد بن زريع، وابن علقمة، وعبد الرزاق؛ ورواه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد - وحده -، عن أبي هريرة، وكلهم قال: عن معمر: (إذا قال الإمام: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين»، فقولوا: آمين...، وذلك وهم من معمر! واخفوط عن الزهري: (إذا أمن الإمام، فأمنوا...)).

- وقال صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة أو أحدهما، عن أبي هريرة.

واختلف عن ابن عينة:

- فرواه الحميدي، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يوسف القريائي، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد-وحده-، عن أبي هريرة.

- ورواه فتيبة بن سعيد، وعدة الخبار بن العلاء، ومحمد بن حسان الأزرق عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة على شكل من ابن عيينة فيه.

- ورواه أبو عبد الله المخزومي، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة-وحده-، عن أبي هريرة.

واختلف عن أبي أويس -يعني عبدالله بن عبدالله - :

- فرواه إسماعيل بن أبيان، عن أبي أويس، عن الزهري، عن سعيد، وعن أبي أويس، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

- وحالقه عصمة بن عبدالله، فرواه عن أبي أويس، عن الزهري، عن سعيد-وحده-، عن أبي هريرة.

ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، وزكريا بن إسحاق، ويعقوب بن زبيد وسفيان بن حسين، وعمرو بن قيس، عن الزهري، عن سعيد-وحده-، عن أبي هريرة.

واختلف عن الأوزاعي: فرواه عنه الوليد بن مسلم، واختلف عنه.

- فرواه محمد بن الصباح الحرجرائي، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة،

وحالقه دحيم، وعمرو بن عثمان، رواه عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وكذلك قال محمد بن كثير: عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة عن

أبي هريرة.

- وقال بشير بن بكير: عن الأوزاعي: حدثني من سمع الزهري، عن أبي هريرة.

- وقال يزيد بن عبد الله بن زريق: عن الوليد، عن الأوزاعي: حدثني قرة ابن عبد الرحمن بن حبيب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.
- وكذلك قال الوليد بن مزيد، وعمر بن أبي سلمة أبو حفص التميمي وأبو إسحاق الفزاري: عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وكذلك قال بحر السفا: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.
- وأرسله ابن أبي ذئب عن الزهري، والحديث محفوظ عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة.

ثم سأل الدارقطني المحفوظ من أسانيد الحديث التي سبق ذكرها في التمهيد والذي ينلخص من هذا الكلام الذي سفته بطوله ثلاثة أمور:

- الأولى: ليست كثرة الطرق نفوية للحديث دائما، بل قد تكون سببا في زيادة العمل.

- الثانية: ما أكدت عليه مرارا من أن علمائنا الأقدمين، رحمهم الله تعالى قد استفرغوا وسعهم في نقد أحاديث المشهورين، فالوقوف على تنقيدهم يعني عن تكلف نقد حديث، في معظم الأحكام.

- الثالثة: أن زيادة أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، وزيادة كعب بن جابر إلا تدخلوا في متن الحديث، مهما متكررا، والحديث بنماه دونهما صحيح مشهور عن أبي هريرة، والله أعلم.

المحاضرة الثامنة

الحديث الثالث: حديث اتفق عليه أصحاب الصحاح الأربعة

من مستند سيده النساء فاطمة الزهراء عليها السلام

قدمت في عتاق التمهيد أنني سوف أخرج حديثاً اتفق البخاري ومسلم وابن جرير وابن حبان على تحريمه، بعض الظن عمره مخرجه سواهم، لبيان عملية التصريح من الكتب الصحاح المتنافاة.

بإسنادي إلى الإمام البخاري في الجامع الصحيح المختصر، كتاب (٤) الوضوء، باب (٦٩) إذا ألقى على ظهر المصلي قنر أو حيلة لم يفسد عليه صلاته، رقم الحديث (٢٣٧)، قال رحمه الله تعالى:

١- حدثنا عبدان، قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عبد الله، قال: بينا رسول الله ﷺ ساجد (ح)

٢- قال: وحدثني أحمد بن عثمان، قال: حدثنا شريح بن مسلمة، قال: حدثنا إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، قال: حدثني عمرو بن ميمون، أن عبد الله بن مسعود حدثه: أن النبي ﷺ، كان يصلي عند البيت، وأبو جهل وأصحاب له خلوس، إذ قال بعضهم لبعض: ((أبكم يحيى يسلى جزور بني فلان، فيضعه على ظهر محمد إذا سجد؟))

فانطلق أشقى القوم، فجاءه، فنظر، حتى إذا سجد النبي ﷺ؛ وضعه على ظهره بين كتفيه، وأنا أنظر، لا أغير شيئاً، لو كان لي معة!

قال: فجعلوا يصحكون، ويحيل بعضهم على بعض، ورسول الله ﷺ

ساجد، لا يرفع رأسه، حتى حاءه فاطمة، فطرحته عن ظهره، فرفع رأسه، ثم

قال: (اللهم عليك بقرئش) ثلاث مرات، فشق عليهم، إذ دعا عليهم.

قال: وكانوا يرون أن الدعوة في ذلك البلد مستحاجة.

ثم سئى: (اللهم عليك بأبي جهل، وعليك بعنة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط) وعدّ السابغ، فلم تحفظه.
قال: فوالذي نفسي بيده، لقد رأيت الذين عدّ رسول الله ﷺ صرعى في القلب، فليب بدر.

- ريسادي إليه في الجامع الصحيح، كتاب (١٢) سيرة المصلّي، باب (١٩) للمرأة تطرح عن المصلّي شيئاً من الأذى، حديث (٤٩٨) قال رحمه الله تعالى ٣ حدثنا أحمد بن إسحاق السورماني، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، قال: بينما رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة، وجمع من فريش في محاسنهم، إذ قلل فائل منهم: ألا تنظرون إلى هذا المرأى؟! أنكم تقوم إلى جزور آل فلان فعمد إلى فرثها، ودمها، وسلاها، فحيء به، ثم بكهله، حتى إذا سجد، وضعه بين كتفيه فابعث أشقاهم، علماً سجد رسول الله ﷺ، وضعه بين كتفيه، وثبت النبي ﷺ ساجداً، فضحكوا، حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك، فانطلق منطلق إلى فاطمة عليها السلام وهي جويرية- فأقبلت تسعى، وثبت النبي ﷺ، حتى ألقته عنه، وأقمت عليهم نسهم.

فما قصى رسول الله ﷺ صلاته، قال: (اللهم عليك بفريش، اللهم عليك بفريش، اللهم عليك بفريش)، ثم سئى: (اللهم عليك بعمرو بن هشام وعنته بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأمية بن خلف، وعقبة ابن أبي معيط وعمارة بن الوليد).

قال عبدالله: هو الله، لقد رأيتهم صرعى يوم بدر، ثم سجدوا إلى العليّ قلب بدر. ثم قال رسول الله ﷺ: (وأنيع أصحاب القلب لمة).

- وبالاسناد السابق إلى البخاري، في جامعه، كتاب (٦٠) الجهاد، باب (٩٧) الدعا، على المشركين باهزئة والزلزلة، رقم (٢٧٧٦) قال رحمه الله تعالى:

٤- حدثنا عبد الله بن أبي شيبه: حدثنا جعفر بن عون: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ يصلي في ظل الكعبة، فقال أبو جهل، وماس من فريش، ونحرت خزور صاحبة مكة، فأرسلوا، هجاؤوا من سلاها، وطرحوه عليه، فحانت فاطمة فأنفذه عنه فقال: (اللهم عليك بفريش، اللهم عليك بفريش، اللهم عليك بفريش) لأبي جهل من هشام، وعنه بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأبو الحسن حلف وعمة بن أبي معيط

قال عبد الله: فقد رأيتهم في قلب بدر قتل.

قال أبو إسحاق: ونسيت السابغ، وقال يوسف بن إسحاق، عن أبي إسحاق: أمية بن حلف، وقال شعبة: أمية، أو أبي، والصحيح أمية.

وه إلى البخاري في كتاب (٦٢) الحرية من صحيحه، باب (٢٠) طرح حبيب المشركين في البحر، ولا يؤخذ لهم ثمن، رقم (٣٠١٤) قال:

٥- حدثنا عبد الله بن عثمان، قال: أحمر بن أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه، قال: بينا رسول الله ﷺ مساجد وحوله ناس من فريش من المشركين إذ جاء عفة بن أبي معيط يسلي جرور ففدوه على ظهر النبي ﷺ هم يرفع رأسه، حتى حانت فاطمة عليها السلام فأخذت من ظهره، ودعت على من صنع ذلك، فقال النبي ﷺ:

(اللهم عليك الملاء من فريش، اللهم عنيتك أبا جهل من هشام، وعنة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة، وعفة بن أبي معيط، وأمية بن حلف، أو أبي بن حلف).

ولقد رأيتهم قتلوا يوم بدر، فأنفوا في شر، غير أمية، أو أبي، فإنه كان رجلاً ضحكاً فلما جزوه؛ تقطعت أوصاله، قل أن ينفي في الشر.

— ربه إليه في كتاب (١٦) فضائل الصحابة، باب (٥٨) ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين تمكة (٣٦٤١)، قال:

٦- حدثنا محمد بن بشر: حدثنا عثمان: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله رضى الله عنه، قال: لما التقى ﷺ ساحد وحوله ناس من فريش، جاء عتبة بن أبي معيط، يسلى جزور، ففدعه على ظهر النبي ﷺ، فلم يرفع رأسه، فحاصت فاطمة عليها السلام، فأخذته من ظهره ودعت عيسى من صبع، فقال النبي ﷺ: (اللهم عليك الملا من فريش: أبا جهل ابن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، وأمينة بن حنف، أو أبي من حلف)، شعبة الشائد فرأيتهم قتلوا يوم بدر، فأنفوا في شر، غير أمية، أو أبي؛ تقطعت أوصاله، فلم يلق في البئر.

— ربه إليه في (٦٧) انعماري، باب (٦) دعاء النبي ﷺ على كفار فريش: شيبة، وعتبة، والوليد، وأبي جهل بن هشام، ومهلكهم، (٣٧٤٣)، قال:

٧- حدثني عمرو بن خالد: حدثنا زهير: حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه، قال: استفل رسول الله ﷺ الكعبة فدعا على نفر من فريش: على شيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة وأبي جهل بن هشام، فأشهد بالله، لقد رأيتهم صرعى، فدعهم الشمس، وكلن يوماً حاراً.

— وبإسنادي إلى الإمام: مسلم في كتابه المسند الصحيح المختصر، كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٣٩) ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين، والمنافقين رغم الحديث (١٧٩٤)/١٠٧ قال رحمه الله تعالى:

٨- حدثنا عبد الله بن عمر بن محمد بن أبيان الجعفي: حدثنا عبد الرحيم يحيى ابن سليمان، عن زكرياء، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون الأودي عن ابن مسعود قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي عند البيت، رأوا جهن وأصحاب له جلوس، وقد نحررت جرور بالأمس، فقال أبو جهن: أياكم يقوم إلى سلا جرور بني فلان، فبأخذوه، فبصعه في كتفي محمد إذا سجد؟

فاسعدت أشفى الفرم. فأخذه، فلما سجد النبي ﷺ، وضعه بين كتفيه. قال: فاستصحبوا، وجعل يعصمهم بيل على بعض، وأنا قائم أظفر، لمو كانت لي معة طرحة عن ظهر رسول الله، والتي ﷺ ساجد ما يرفع رأسه حتى انطلق إسان، فأحبر فاطمة، فحاجت وهي حورية: - طرحة عنه، ثم أقبلت عليهم فتنمهم، فلما قضى النبي ﷺ صلاته، رفع صوته، ثم دعا عليهم وكان إذا دعا دعا ثلاثاً، وإذا سأل، سأل ثلاثاً، ثم قال: (اللهم عليك بفريش) ثلاث مرات، فلما سمعوا صوته: ذهب عهد الصبحك وعصافوا دعونه، ثم قال: (اللهم عليك بأبي جهن بن هشام، وعنه بن ربيعة، وشبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة وأمية بن حلف، وعنه بن أبي معيط) - وذكر السامع، ولم أحفظه هو الذي بعث شمساً بالحق؟ لقد رأيت الذي مني، صرعى يوم بدر، ثم سجدوا إلى انقلاب فليب مدور.. قال أبو إسحاق: الوليد بن عتبة، عنط في هذا الحديث.

٩- حدثنا محمد بن المني، ومحمد بن شاذ - والنقطة لابن المني -، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة، قال: سمعت أبا إسحاق يحدث عن عمرو ابن ميمون، عن عبد الله، قال: بينما رسول الله ﷺ ساجد، وحوله ناس من فريش، إذ جاء عتبة ابن أبي معيط سلا جرور، ففنه على ظهر رسول الله ﷺ فلم يرفع رأسه، فحاجت فاطمة، فأخذه عن ظهره، ودنت على من صع ذلك فقال: (اللهم عليك ثلاثاً من فريش، أبا جهن بن هشام، وعنه بن ربيعة، وعنه من أبي معيط، وشبة بن ربيعة، وأمية بن حلف، أو أبي بن حلف)، شعبة الشاذ

قال: فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدر، فألقوا في شر، غير أن أمية، أو أبا نضعت أو صاله، فلم يلق في البئر.

١٠ - وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا جعفر بن عون: أخبرنا سفيان عن أبي إسحاق هذا الإسناد نحوه، وراد: وكان يحب ثلاثاً، يقول: (اللهم عليك بفريش، اللهم عليك بفريش، اللهم عليك بفريش) ثلاثاً، وذكر فيهم الوليد ابن عتبة، وأمّية بن خلف، ولم يثبت. قال أبو إسحاق: وسيت السابع.

١١ - وحدثني سلمة بن شبيب: حدثنا الحسن بن أعين: حدثنا رهير: حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، قال: استقبل رسول الله ﷺ البيت مدعاً على ستة نفر من فريش، فيهم أبو جهل، وأمّية بن خلف، وعتبة ابن ربيعة وشيبة بن ربيعة، وعمة بن أبي معيط، فأقسم بالله، لقد رأيتهم صرعى على بدر فدعاهم الشمس، وكان يوماً حاراً.

- وبإسنادي إلى الإمام محمد بن إسحاق بن حربمة، في كتابه: مختصر المختصر من المسند الصحيح، عن النبي ﷺ، نقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الاسناد، ولا حرج في ماقتي الأخبار، رقم (٢٨٣/١) (٧٨٥) قال رحمه الله تعالى:

١٢ - أساناً أبو طاهر. أخبرنا أبو بكر: أخبرنا ثوبان: حدثنا محمد - يعني ابن جعفر - : حدثنا شعبة، قال: سمعت أبا إسحاق يقول عن عمرو بن ميمون عن عبد الله، قال: وسأله يخل رواية عنده عن مسند (؟) تماماً.

- وبإسنادي إلى الإمام محمد بن حبان التميمي في كتابه: المسند الصحيح على التماسيم والأنواع، من غير وجود فضع في سندها، ولا ثبوت حرج في ماقلها، في كتاب (٦٠) التاريخ، ذكر طرح المشركين على الحزور على ظهر رسول الله ﷺ، رقم (٦٥٧٠) قال رحمه الله تعالى:

١٣ - أخبرنا ابن خزيمة وسأله يخل ما تقدم سنناً ومنناً له.

قلت : هذه طرق حديث ابن مسعود في الكتب الأربعة الصحاح ، وسوف
استعرض خطوات تخريج الحديث ونقده ، فيما يأتي :

خطوات تخريج الحديث ونقده

الخطوة الأولى : جمع طرق الحديث

معظم السنة النبوية المعروفة أحاديث عراب في طبقات الصحابة والتابعين
بردها واحد عن واحد عن واحد ، ثم قد تنسب العبرة في طبقات نازلة ، وقد
يشتهر الحديث ، وهو الأكثر في طبقة صغار التابعين ، أو أنواع التابعين .

والفائدة الأولى من جمع طرق الحديث ، هي محاولة الوقوف على المتابعات
التي تزيل الغرابة عن بعض طبقات رواية الأسانيد .

وتما أن الكتب التي اشترط أصحابها الصحة ، تجمع أصح الروايات والطرق
عابا فقد التزمنا في التخريج استقراء روايات الحديث ، وطرقها في الكتب
الصحاح ، لم أحتسأ روايات وطرق الكتب الأخرى عليها ، حتى لو كانت أقدم
منها ، ما دام هذا الأقدم . لم يلتزم الصحيح ، ولا أصح الروايات المتواردة لهذا
الحديث .

وهذا الحديث الذي أخرجه البخاري ، ومسلم ، وابن حزيمة ، وابن حبان
أصحاب الصحاح الأربعة ، قد أخرجه عنهم أيضا .

فأخرجه النسائي في كتاب الصهارة من (الغنى) ، باب فرت ما يؤكل لحمه
بصبيه الثوب ، قال :

١٤ - أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال : حدثنا خالد بن يحيى بن محمد
قال : حدثنا علي - وهو ابن صالح - عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون قال :
حدثنا عبد الله بن بخت المائل ، وصاح رواية عبد الله بن مسعود (٩) ، وابن جرير وابن
حبان (٨٣) ، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى أيضا من طريق أخرى ، فقال (٨٤) :

- ١٥ - أحرما إسماعيل بن مسعود، قال: حدثنا خالد، عن شعبة به نحو حديث شعبة عبد البخاري (١) و(٥) و(٦) وحديثه عند مسلم (٩) مما تقدم. لكن فيه أن المشركون هأبوا إلقاء (السلام) وأن قاطمة سينهم. ولم يخرج من أصحاب السنن غير النسائي. وأخرجه العلياسي في مسند عبد الله بن مسعود^(٨٥)، قال:
- ١٦ - حدثنا شعبة، قال: حدثنا أبو إسحاق، وموافقه يمثل رواية مسلم (٩) وأخرجه أحمد في المسند من طريقين^(٨٦)، قال:
- ١٧ - حدثنا محمد - يعني ابن جعفر (عذر) -، قال: حدثنا شعبه به مثله.
- ١٨ - حدثنا وهب بن حرير، قال: حدثنا شعبة به نحوه. وهناك طرق أخرى عند ابن أبي شبة في المصنف، والبيهقي في السنن الكبرى لا تضيف حديثا، وتنتظر للاطلاع^(٨٧).
- هذه هي الروايات، والطرق التي وفقت عليها، والتي متحددا لنا بحرح الحديث ومداره.
- المطروحة الثابتة: تحديد مدار الحديث
- يقصد علماء الحديث بمصطلح مدار الحديث (الراوي) الذي نلغني روايات الحديث وطرفه كلها عليه.
- ومدار الحديث هو نفسه (موضع التفرد) أو (العراة في السند) وهو نفسه (محرر الحديث) - دون الصحابي -.

(٨٤) المسالك الكبرى للنسائي ٢/٢٠٧.

(٨٥) مسند العلياسي ص ٤٣، رقم الحديث (٣٧٥).

(٨٦) مسند أحمد ١/٣٩٣ و٤١٧.

(٨٧) للمصنف لابن أبي شبة ١٩٨/١٤ والمسالك الكبرى للبيهقي ٧/٩ وانظر مواضع أخرى في ترمذيات

وأنا لست أول من استعمل مصطلح المدار في التحريج، وإنما هذا منصح جميع المحدثين بدون استثناء؛ سواء عبروا بمصطلح (مدار) أم (مخرج الحديث) أم (لا نعرفه إلا من حديث فلان) أم (تفرد به فلان).

وأول من أطلق لفظة (المدار) من المحدثين هو ابن حبان. ولا يبين موضع التفرد (المدار) هذا إلا بجمع الطرق، والروايات على سبيل التفصي.

وطريق ذلك يبدأ من جهة الصحابي، فننظر هذا الحديث الذي ينتهي في طرفه الثماني عشرة إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

ثم ننظر في هذه الطرق كلها من روى هذا الحديث عن ابن مسعود؟ فإذا رواه عن ابن مسعود أربعة روافد، أو ثلاثة، أو اثنان، فبكون مدار الحديث على ابن مسعود.

- فإن رواه اثنان عنه، فننا: مدار الحديث على ابن مسعود، وهو حديث غير رواه عنه فلان، وفلان.

- وإن رواه زيادة على اثنين، فننا: مدار الحديث على ابن مسعود، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه فلان، وفلان، وفلان.

- وإن لم يروه عن ابن مسعود إلا روافد واحد، علس ابن مسعود مدار الحديث.

ثم ننظر في هذا الواحد الذي روى الحديث عن ابن مسعود، فنجده عمرو ابن ميمون الأودي، لم يروه هذا الحديث عن ابن مسعود غيره.

ثم نظرنا في الطرق الثماني عشرة عن روى هذا الحديث، عن عمرو بن ميمون، فلم نر أحدا يرويه عنه سوى أبي إسحاق المسيبي.

ثم نظرنا في هذه الطرق جميعها عن يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق فوجدنا أن قد رواه عنه سبعة من الثقات:

- ١- مرواه عنه حميد بن اسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عند البحاري (٣)
- ٢- وركريا بن أبي زائدة عند مسلم (٨).
- ٣- وزهير بن معاوية عند البخاري (٧) ومسلم (١١).
- ٤- وسفيان الثوري عند البحاري (٤) ومسلم (١٠).
- ٥- وشعبة بن الحجاج عند البحاري (١، ٥، ٦) ومسلم (٩) وابن حزيمة (١٢) وابن حبان (١٣) والنسائي في السنن الكبرى (١٥) والطبراني (١٦) وأحمد (١٧، ١٨).
- ٦- وعلي بن صالح بن حي عند النسائي في المجتبى (١٤).
- ٧- وحميد بن يوسف بن إسحاق عند البحاري (٢).

وفي مثل هذا الحديث يقول علماء الحديث المتقدمون: هذا حديث صحيح

غريب.

ويقول الترمذي في مثله: حسن صحيح غريب لا يعرف إلا من حديث أبي إسحاق السبيعي رواه عنه جماعة من الثقات، منهم: ملائذ وملائذ...

وفي مثل هذا الحديث يقول النضراني، والدارقطني، وأبو عبيد: هذا الحديث لا يعرف عن أبي بكر إلا من حديث ابن مسعود، ثم يرويه عنه إلا عمود بن مسعود، نفرد به عنه أبو إسحاق السبيعي، وهذا الحديث إنما يعرف من حديثه رواه عنه خلق من الحفاظ، ونحو هذه العبارات، والنتيجة واحدة، وهي أن أبا إسحاق هو «مصدر الحديث» وهو «مخرج الحديث» وهو (موضع التفرد والعراة في السند).

وبتفرع على معرفة مدار الحديث، معرفة الروايات والطرق، فتقول هذا الحديث له سبع روايات عن أبي إسحاق السبيعي، لكل راة من تلامذته الرواة عنه رواية، سواء اتفقوا على لفظ الحديث، أم اختلفوا، ثم سطر في الرواة عن أصحاب هذه الروايات:

- فإن لم يرو عن الواحد منهم إلا راو واحد، فليكن أن تقول: هذه رواية فلان أو طريق فلان.

وإن كان روى عن الواحد منهم اثنان فصاعدا، فليزعم التمييز بين الرواية وطرق الرواية.

وفي هذا الحديث الذي بين أيدينا، لم يروه عن إسرائيل، وزكريا، وسفيان وعلي بن صالح، ويوسف إلا راو واحد.

بينما رواه عن زهير بن معاوية: عمرو بن خالد التميمي عند البصري (٧) والحسن بن أعين عند مسلم (١٩).

ورواه عن شعبة بن الحجاج، عثمان بن جبلة عند البخاري (١-٥) وغندر - محمد بن جعفر - عند البخاري (٦) ومسلم (٩) وابن حزيمة (١٢) وابن حبان (١٣) وأحمد (١٧).

ورواه عنه أبو داود الطيالسي (١٦) ووهب بن جرير عند أحمد (١٨) ونعالم بن الحارث عند النسائي، في الكبرى (١٥).

فيقول: رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق، جاءت عنه من طريقين. بينما يقول: الحديث مشهور عن أبي إسحاق، رواه عنه جمع. ورواية شعبة عن أبي إسحاق مشهورة جاءت من طرق كثيرة عنه، وهكذا.

الخطوة الثالثة: تراجم وفاة الاسناد

في حديثنا هذا أعمدة الاسناد هم: أبو إسحاق المسعفي، وعمرو بن ميمون، وعبد الله بن مسعود.

والرواة غير العمدة في هذا الحديث: إسرائيل، وزكريا، وزهير، وسفيان الثوري، وشعبة، وعلي بن صالح، ويوسف بن إسحاق، وجميع الرواة عنهم نزلوا إلى المصنفين البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن حزيمة، وابن حبان وغيرهم...

وقولنا: الرواة الثقة غير العمدة في هذا الحديث، لا يعني أننا أهم غير عمدة في الأمر نفسه، أو في كل الأحاديث، وإنما يكون الراوي عمدة عندما يفرد بالحديث فقط، فقد يكون متاعاً في حديث أو أكثر، ومنفرداً في حديث أو أكثر وهو ثقة حافظ بإمام في الخلق، فيحب أن ينسب هذا.

أ- الترجمة الحديثية العلمية لأعمدة الامتداد

١- ترجمة الصحابي الحليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:

ذكرت في بحث أحكام الصحابي الحديثية أن كل صحابي معروف العيين عدل لا تحتاج حاله إلى البحث عن عدالته، إلا من كانت له صحة، ولم نكن له استقامة في حياة النبي ﷺ، أو بعد وفاته - كما يقول الدارقطني - وهؤلاء عددهم قليل جداً، بيد أننا في ترجمة الصحابي، سبحث عن أمور أخرى:

مها قضية ضبط النصحابي وسماعه الحديث، أو إرساله إياه.

ومها معرفة تاريخ الحديث، ومدى تأثير الصحابي، أو تأثيره به.

وهذا كله خارج عن قضية العدالة التي نصرح بها في وجه كل من نحاول نقد أي حديث نروي، مع أن عدالة الصحابي لا يعني أكثر من تحقّق حاسب الدين وصدق الملهمة عنده.

ورأوي هذا الحديث بمثني القولي والفعلي، وقصته هو: عبدالله بن مسعود ابن عافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهذلي صاحب رسول الله ﷺ.

وبذكر منجموه أن والده مسعود بن عافل، كان قد خالف عبد الحارث ابن هرة القرشي في الجاهلية، وأقام في مكة للمكرمة.

وقد نوي والده، وعاشت أمه أم عبد بنت ود من مشاة الهذلية حتى أسلمت، وكان لها صحة.

ومساقبه، وفصائله كثيرة، لا نغص بحشا، هنا، وإنما الذي يخص بحثنا من ترويحته: حضوره هذه القصة بنفسه، واعترافه بعدم قدرته على دفع مكروه عرس النبي ﷺ، حتى أحمرت فاطمة بما حدث للنبي ﷺ، فأرالت الأذى عن النبي ﷺ.

فإذا كان عبدالله من السافين الأولين، وكان سادس سنة في الاسلام كما يحدث عن نفسه، وكانت فاطمة جويرية صغيرة، وكان عبدالله قد هاجر المحرئين - هجرة الحبشة والهجرة إلى المدينة النبوية - فمنى حدثت هذه القصة؟ إن مما يجمع عليه المؤرخون أن عبدالله بن مسعود توفي في زمن عثمان سنة اثنين، أو ثلاث وثلاثين، عن ثلاث وستين سنة، أو بصع وستين، وهذا يعني أن ابن مسعود، ولد قبل الهجرة ثلاثين سنة على الأقل.

وقد ذكروا في سبب إسلامه، قصة مرور النبي ﷺ، مع صاحبه أبي بكر الصديق رضي الله عنه عليه، وهو يرعى النعم، فشاهد معجزة النبي الكريم فأسلم^(٨٨).

وذكر المترجمون أن فاطمة - عليها السلام - نوبت بعد رسول الله ﷺ بأشهر قبيلة أفصاها سنة أشهر، وكان لها من العمر يوم وفاتها ثلاثون سنة، كما روى ذلك الزبير بن نكار عن عبدالله بن حسن بن الحسن في قصة معروفة. وهذا يعني أنها ولدت قبل مبعث النبي ﷺ بسبع سنين، فلو افترضنا أن القصة وقعت بعد ثلاث أو خمس سنين من البعثة فيكون لفاطمة من العمر ثنا عشرة سنة، أقل أو أكثر قليلا، وهي سن تتناسب مع قول ابن مسعود: إنها حارية، أو جويرية ويتناسب مع جرأتها في مواجهة صاعدين مشركي قريش بسبهم أو تأنيبهم، أو مجرد الدعاء عليهم^(٨٩).

(٨٨) انظر ترجمة عبدالله بن مسعود في تهذيب الكمال ١٦/١٦١-١٢٧، ومطابق ترجمته لغة.

(٨٩) انظر ترجمة الزهراء - عليها السلام - في تهذيب الكمال ٣٥/٢٤٧، ومطابق ترجمتها لغة.

وعخلص مما تقدم إلى أن عبدالله بن مسعود قد ضبط الحديث مند وفتح إلى أن حدث به عمرو بن ميمون، إن صح الاسناد إليه، فمن عمرو بن ميمون؟
٢- ترجمة عمرو بن ميمون:

هو عمرو بن ميمون الأودي، أبو عبدالله - ويقال: أبو يحيى - الكوفي من أود بن صعب بن سعد العشيرة، من مذحج (ع).

قالوا في ترجمته: إنه أدرك الجاهلية، لكنه لم يكن النسي عليه السلام وأخرج له البخاري قصة رجم الفروء فردا وفردة زنيا

روى عن ثمانية عشر شيخا معظمهم من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عمر بن الخطاب (خ)، ومعاذ بن جبل (خ م د ت س)، وعبدالله بن مسعود (ع) وأبو ذر العماري (س).

وروى عنه أربعة وعشرون راويا، معظمهم من التابعين، منهم: حصين بن عبد الرحمن (خ س) والربيع بن حثيم (ح م ت س) وسعيد بن جبير (ح) وعامر الشعبي (م س) وأبو إسحاق السبيعي (ع).

وم يترجمه أحد في كتب الصعفاء، ولا الذم في الميزان، ولا وفقت فيه على جرح، ووفقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، ويخرج له أصحاب الصحاح جميعهم (ت ٧٤-٧٧هـ). وقد قال فيه تلميذه أبو إسحاق السبيعي: حج عمرو بن ميمون سنين، من بين حجة وعمره، وفي رواية أخرى: مائة ما بين حجة وعمره، وكان إذا دخل المسجد فرؤي، ذكر الله تعالى، وكان أصحاب رسول الله عليه السلام يرضون بعمرو بن ميمون. ولخص الحافظ حاله فقال: مختصر مشهور، ثقة عابد (٩٠).

٣- أبو إسحاق السبعي:

هو عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال: عمرو بن عبدالله بن علي، وقبل: غير ذلك، أبو إسحاق السبعي الكوفي، والسبيعي: هو ابن صعب بن حاشد من همدان. وقد ذكر أنه ولد لستين نفياً من خلافة عثمان رضي الله عنه.

روى عن زهاء مئة شيخ، منهم من الصحابة: أنس بن مالك (سي) والبراء بن عازب (ع) وجابر بن سمرة (ت س) وسليمان بن صرد الخزاعي (ع) وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عباس وغيرهم.

وروى عنه قرابة ستين راويًا، منهم: حفيده إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق (ت ح م د س) وجبريل بن حارم (خ) وحمزة الزيات المقرئ (ع) والنوري (ع) وابن عبيدة (ت س) وشعبة (ع) وغيرهم.

لم ألق فيه على جرح إلا من جهنم:

الأولى: أنه كان ينشيع، ولهذا جرحه الجوزجاني الناصبي في ضعفاته (أحوال الرجال).

الثانية: التدليس، وهذا ليس بجرح على الحقيقة، وإن كان يوجب التوقف في رواياته المعينة، حتى يتبين حالها.

أما دعوى احتلاطه، فمردودة، قال الذهبي: هو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه بعد السن، ولم يختلط.

وقال أيضاً: الحافظ، شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها، كان طلبة للعلم، كبير القدر.

وقال الحافظ: ثقة مكثراً عابداً، من الثالثة، احتلط بأخرة. مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك^(٩١).

فأعمدة الاستناد كلهم أئمة حفاظ، جمعوا بحصال الخير.

(٩١) انظر ترجمة أبي إسحاق في ت. الكمال ١٠٢/٢٢، والسلا ٣٩٢/٥، والتقريب (٥٠٦٥).

ب- الترجمة المعربة لنقطة الاسانيد:

إن من المقرر عند علماء الحديث أنه ليس في رواية الصحيحين راو متركوك وفي رواية الصحيحين أناس حذف ضبطهم أو احتلظوا، أو كانوا يندلسون، وكسل جرح من أمثال هذا، وإنما بصر صاحبه. ويؤثر على صحة الحديث إذا انفرد راويه به، أما إذا توبع على حديثه - كما هو حال جميع رواة الأسانيد دون (المدار) فقد انتعت شهة الوجه، أو العطف بالمناعة.

وعند سائر علماء الحديث، يكفي أن يكون الراوي في أحد الصحيحين ويكون قد توبع دون المدار، بعد، التعرض له بترجمة أصلاً.

لكن في هذا البحث سوف نترجم لرواة الاسناد الأول من صحيح البخاري فقط لنطيق الترجمة المعربة من جهة، ونقيم الدليل على صحة هذه الدعوى من جهة ثانية.

١- (٣٤٦٥) (ج م د س) عبدان: هو عبدالله بن عثمان بن حنبل بن أبي رواد العنكي - مولاهم - أبو عبد الرحمن المروزي، المنقب عدنان، ثقة حافظ. من العاشرة (ت ٢٢٩هـ).

٢- (٤٤٥٢) (ج م س) أبو عدنان، هو: عثمان بن حنبل بن أبي رواد العنكي - مولاهم - المروزي، ثقة. من كبار العاشرة مات على رأس المئتين.

٣- (٢٧٩٠) (ع) شعبة بن الحجاج بن الورد، العنكي - مولاهم - أبو إسحاق الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ منس، كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من نشر ما يوافي عن الرجال، وقد عسى السنة وكان عابداً (ت ١٦٠هـ).

فهؤلاء رواة الاسناد الأول من كانوا دون مدار الحديث (أي إسحاق السبيعي)، وكان ثلاثتهم من الثقات، ولو لم يكن ثقة منابع لأي واحد منهم لحكمنا على ظاهر هذا الاسناد، بأنه من أصح الأسانيد.

الخطوة الرابعة: الحكم على إسناده الحديث

نقدم القول بأن هذا الحديث مشهور عن أبي إسحاق السبيعي، رواه عنه عدد كبير من الثقات، فالاسناد إليه يغرب من المتواتر، لكنه حديث غريب هرد من أبي إسحاق إلى عبد الله بن مسعود.

وأبو إسحاق قد وصف بالنشيع، ووصف بالارسلان، ووصف بالنندليس ووصف بالاحتلاط، فلا يجوز أن نصرفنا وثاقفه، عن التفنيش الدقيق، وراء هسسه القبود الطفارة على وثاقفه.

-أما وصفه بالنشيع -وهو عمة علي وتقدمه على سائر الصحابة-، فليس فيه مغمز، ولا مطعن، إلا إذا قاد صاحبه إلى الطعن في الصحابة رضي الله عنهم وسهم ونسبهم، ولم يقل عن أبي إسحاق السبيعي شيء مثل هذا.

وما قاله الجوزجاني فيه، فهو محمول على بعض معاوية، وظلمة بني أمية . وليس في الحديث شيء يطعن فيه على أحد من الصحابة، أو يرجح كفة أحبابه على غيرهم، وما جاء في لفظ الحديث، من أن ابن مسعود لم يصنع شيئاً بهذا تقرير واقع يشهد به الجميع.

وصنيع فاطمة -عليها السلام- متناسق مع أخلاق العرب، من عدم مراجعة الحرائر ذوات الهبات، فكيف يرد كبراء فريش على سبيلة هاشم، وهي جارية؟ - وأما وصفه بالارسلان، فيفصدون به تحديته عن لم يسمع منهم وقد أحصى العلماء على رواية الحديث أنفاسهم، وذكروا أن أبا إسحاق السبيعي روى عن ثمانية وعشرين صحابياً، لكنه رأى بعضهم رؤية، وبعضهم لم يسمع منهم، ولم يرههم، وذكروا أسماءهم في ترجمته، لكن أحداً منهم لم يذكر أنه لم يسمع من عمرو بن ميمون الأودي، بل ذكروا أنه كان من أخص الناس به، وكلاهما كان

كوفياء وحين توفي عمرو بن ميمون (٧٢-٧٧هـ) كان أبو إسحاق في حدود الأربعين من عمره.

- ووصفه بالتدليس قبل مهم، إذ قد يسمع التلميذ من شيعته أكثر حديثه ثم يسمع بعض حديثه من غيره - ثقة أو غير ثقة - . يحدث به صيغة تحمل السماع، فمحمله السامع على تحقق السماع، نظرا لثبوت سماعه من شيعته. وأكثر عما، الحديث عني قول للتدليس الراوي عن شيوخه التدليس أكثر عنهم، وظالت صحته له.

لكن ابن حبان رفض هذا التنبأ، وقال: يحب التوفيق عني نصريح المدلس بالسماع، وإلا نرفقنا في حديثه الذي يمد به.

وهذا الذي رجحه ابن دقيق العيد في الافتراح على عسر ثقافته^{١١١}.

قلت: وهو انذني بنفسه الورع، والاحتياط في الدين، لا العكس.

وأبو إسحاق السبكي صرح بسماعه هذا الحديث عن عمرو بن ميمون في رواية الحارثي الثانية، إضافة إلى أن الحديث حرجه ابن حبان السدي المشروط في صدر صحيحه، أنه لا يخرج رواية مدلس، إلا إذا تحقق لديه نصريته بالسماع من طريق أخرى^(١٢)، فإثبات شبهة الانقطاع عن الحديث.

- ووصفه بالاحتياط ليس له أي أثر على حديثه هذا، من جهات:

الأولى: أن عمله هذا الحديث كان في شبابه، قبل سنة (٧٧هـ).

الثانية: أن الراجح عند المحدثين أن أبو إسحاق لم يحدث بعد احتلاطه على فرض تحقق احتلاطه.

الثالثة: أن شعبة وسفيان الثوري وحفص بن عمر: إسرائيل ويوسف بن كزار المحدثين ومن قدماء أصحابه: ومن الخال أن ينحصر عنه بعد الاحتلاط

(١٢) الافتراح لا يفي العيد من ٧-١٠-٢٠٨

(١٣) الأحكام في تقريب صحيح ابن حبان ١/١٠٦

وبذلك تكون قد اتفقت تلك الشبه كلها، وبقي الحديث صحيح الاسناد غريباً.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

وعملية التوازن التشريعي كما ذكرت في مبحث خطوات تخريج الحديث وبقائه هي التي يسميها العلماء التعارض والترحيج، وتسميتها بالتوازن التشريعي أدق في نظري.

وبخلاصة عملية التوازن التشريعي، هي البحث عن علل الحديث في السند وبكارة الحديث، أو اضطرابه في المعنى.

وتقدم الكلام على علل الاسناد، والآن أتكلم على ما يمكن أن يرجعه إلى المتن من انتقادات.

- رواية الحديث بالمعنى:

إن قارئ روايات هذا الحديث، يدرك للوهلة الأولى أن الحديث لم يرد بحرفه وإنما روي بالمعنى، ورواية الحديث بالمعنى أجارها حماهير المحدثين، نظراً لتأخر تدوين الحديث النبوي عن زمن صدوره.

ومن المعروف لدى المحدثين في هذه الحالة ومثيلاً أنهم ينظرون إلى روايات الحديث من جهات ثلاث:

الأولى: ما اتفقت عليه الروايات جميعاً، ولو بالمعنى الظاهر، وهو المصدر الصحيح من غير مكر.

الثانية: ما انفرد به بعض الرواة دون بعض، فيطبق عليه مبدأ زيادات التناقض سواء كانت الزيادات مطلقة أم تفسيرية.

الثالثة: ما خالف فيه بعض الرواة، أو تعارضت فيه بعض الروايات في بعض الألفاظ، يطبق عليه مبدأ التنبؤ في أحاديث التناقض، والبكارة في أحاديث سواهم، ويحسن أن أشير إلى تطبيقات هذه الأمور الثلاثة في هذا الحديث.

رواية بعض الفاظه بالمعنى:

١- في حديث شعبة: بينما رسول الله ﷺ ساجد (١، ٥، ٦، ٩) وفي حديث يوسف بن إسرائيل: أن النبي ﷺ كان يصلي عند البيت (٢) وفي حديث إسرائيل ابن يوسف: بينما رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة (٣)... وفي حديث سفيان الثوري: كان النبي يصلي في ظل الكعبة.

وفي حديث زهير: استقبل رسول الله ﷺ الكعبة فدعا على نفر من فريش (١١، ٧)

٢- وفي رواية شعبة (٢): كان أبو جهل وأصحاب له جلوس، وفي رواية إسرائيل (٣): وجمع من فريش في شمالهم.

وفي رواية شعبة (٥) وحوله -أي رسول الله ﷺ- ناس من فريش من المشركين...

٣- وفي رواية شعبة (٢): إذ قال بعضهم لبعض، في رواية سفيان (٤) فقال أبو جهل...

وفي رواية شعبة (٢): أنهم نجيء سلا جزور بني فلان، وفي رواية سفيان (٤): وغرت جزور بناحية مكة، وفي رواية شعبة (٥) إذ جاء عفة بن أبي معيط بسلى جزور...

٤- وفي رواية شعبة (٦، ٩) نحوه ولم يذكر زهير من طريقين عنه (١١، ٧) قصة الجزور أصلاً، وفي رواية زكريا (٨): أن الجزور عسوت بالأمس.

٤- وفي رواية شعبة (٢): حين جاءته فاطمة فطرحت (السلا) عن ظهره. وفي رواية إسرائيل (٣): فانطلق مسطلق إلى فاطمة، ولم يذكر سفيان (٤) أن أحداً أخبر فاطمة

٥- وفي رواية شعبة (٥) و(٦): أن فاطمة ألفت (السلا) ودعت عليهم
وفي رواية إسرائيل (٣): راحث نسيتهم، وفي رواية زكريا (٨): انطلقن إنسان
وأحر فاطمة، فجاءت وهي حورية...

٦- وفي رواية شعبة (٢): أن النبي ﷺ قال: اللهم عليك بغريش ثلاث
مرات، وفي عدد من الروايات كرر الدعاء ثلاث مرات...

٧- وفي رواية إسرائيل (٣): ألا تنظرون إلى هذا المرأئي؟ ولم يذكرها أحد
سواه!!

٨- وفي بعض الروايات: اللهم عليك بأي جهل، وفي بعضها الآخر اللهم
عليك بعمر بن هشام.

٩- وفي معظم الروايات أن الذي فعل ذلك أشقى القوم، وفي بعضها أنه
عقه بن أبي معيطا

١٠- وفي بعض الروايات: كان بعضهم يحيل على بعض، وفي بعضها بمبش
بعضهم على بعض...

١١- وفي بعضها أنهم سحبوا إلى قلب بدر دون استثناء، وفي بعضها
استثنوا أمية بن خلف، فقد بقطعت أوصاله لبدانته.

وفي بعض الروايات: قد غرهم الشمس، وكان يوماً حاراً، وفي أكثرها لا
توجد، وأمر إسرائيل في روايته بجملة: (وأصبح أصحاب القليب لعنة).

ومن الواضح أن ابن مسعود رضي الله عنه حدث هذا الحديث عمرو بن
ميمون، وحدث عمرو أبا إسحاق السبعي، ثم اشتهر هذا الحديث عنه.

- فإذا أن يكون أبو إسحاق يحدث من سمعه، وفي كل مرة كان يحدث
نما يحصره من الحديث.

- وإما أن يكون حدث به على نحو واحد، يحفظ كل واحد من تلامذته
الحديث على قدر طاقته، فاختلقت ألفاظهم على نحو ما تقدم.

- الهدف من سبأة الحديث: ومهما يكن من أمر، فإن الهدف من سبأة الحديث: بيان أذى المشركون للنبي ﷺ، وبيان دعاء النبي ﷺ على فريش، وبيان ضعف ابن مسعود عن تعبير المنكر، لفهر العصبية القبلية، وبيان مساهمة فاطمة عليها السلام، في الدعوة إلى الله تعالى، والذود عن النبي ﷺ، منذ كانت جارية حذقة السن، وبيان استحابة الله تعالى لسنه الكريم حين آداه، فكان حزاء جميعهم القتل! فإذا كان هذا واضحاً، وكانت ألفاظ الحديث غير ذات أثر في التشريع فلا صير من اعتبار الرواية بالنعن، ولا صير من احتصار الحديث ونقطعه، خاصة إذا كان رواية الحديث كلهم في درجة الاحتجاج، كما هي الحال هنا.

بقي أن نطرح هذه التساؤلات، عسى أن نجد الإجابة عليها:

- ١- هل كان من سياسة النبي ﷺ الدعوة في مكة المكرمة، أن يحدو فريشاً بجواهر الصلاة في ناديه عند الكعبة الشريفة؟
- ٢- أي كان بنو هاشم، ألم يكن منهم أحد قريباً من الكعبة الشريفة ولماذا؟ أم أن بحال فريش حول الكعبة، كانت لسائر فريش، سوى بني هاشم؟
- ٣- لماذا أحررت فاطمة بالأمر دون بقية بنات النبي ﷺ الكريمات، وهي أصغرهن؟

٤- هل سبّتهم فاطمة، وسبّتهم، أودعت عليهم فقط، وهل آمنهم دعاءها، أو جمعها عبد الله بن مسعود، لغره من النبي ﷺ فقط؟ وإذا كان عناء فريش يهون رسول الله الكريم ﷺ، فلماذا لم ينقل إليها آههم ردوا على فاطمة سبائهم، وسبائهم، أو هروها على دعائها عليهم؟ هذه تساؤلات مهمة ترد على من هذا الحديث، نخناج إلى إجابات صحيحة!

وسصح بالعودة إلى شرح الحديث في فتح الباري، فإن فيه فوائد، قيمة نستعاد، والله تعالى أعلم.

المحاضرة التاسعة

الحديث الرابع: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأجناس الربوية

رأيت من المناسب أن أختار عدداً من الأحاديث المتنوعة الدرجات، لنظهر عملية ترجمة الرواة، وعملية تخريج الحديث، وعملية نقد (تقويم) الحديث والحكم عليه واضحة جلية، يستطيع الباحث من وراءها السير على ضوئها في تدريبه وممارسته هذه العملية التطبيقية، التي نسخر جميع علوم الحديث لنحاضرها، وقد ذكرت في المقدمة، أنني سأجعل من جامع الترمذي مهدناً للأحاديث المعنارة للدراسة التطبيقية، وحديث عمر هذا، انفق على تخريجه مالك، وأحمد والدارمي والبخاري ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

قال الامام الترمذي رحمه الله تعالى في كتاب البيوع (١٢٤٣):

١- حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن مالك بن أنس بن الحدثان، أنه قال: أقبلت أقول: من يصرطف الدراهم؟ فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب -: أرونا ذهبك، ثم اتنا إذا جاء خادمنا بمطك ورفك، فقال عمر: كلاً والله لتعطيته ورفع، أو لتردن إليه ذهبه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (البرقي بالذهب رباً، إلا هاء وهاء، والبُرّ رباً، إلا هاء هاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً، إلا هاء وهاء). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، ومعنى قوله: إلا هاء وهاء، يقول: يداً بيد) إ.هـ.

خطوات تخريج الحديث ونقده.

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث من مصادره

المسألة الأولى: تكرار الحديث في الكتاب المعنار للتخريج: لم يخرّج

الترمذي هذا الحديث إلا في كتاب البيوع (١٢٤٣).

المسألة الثانية: تخريج الحديث من الكتب الصحاح.

قال الامام البخاري رحمه الله تعالى في كتاب الميعود (٢٠٢٧):

٢- حدثنا عليّ: حدثنا سفيان: كان عمرو بن دينار يحدثه، عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال: من عنده صرف؟ فقال طلحة: أنا، حتى يجيء حازنا من الغاية. قال سفيان: هو الذي حفظناه من الزهري، ليس فيه زيادة، فقال: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان، سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (الذهب بالورق، إلّا هاء وهاء، والبر بالبر، إلّا هاء وهاء، والنمر بالنمر رباً، إلّا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً إلّا هاء وهاء).

٣- حدثنا أبو الوليد: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس، أنه سمع عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (البر بالبر رباً، إلّا هاء وهاء، والنمر بالنمر رباً، إلّا هاء وهاء) (٢٠٦٢).

٤- حدثنا عبدالله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس: أخبره أنه التمس صرعاً بمائة دينار، فدعا طئعة بن عبيد الله، فتروا ضنا حتى اضطر مني، فأخذ الذهب بقلبها بيده، ثم قال: حتى يأتي عازني من العابة، وعمر يسمع ذلك، فقال: والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الذهب بالذهب رباً، إلّا هاء وهاء، والنمر بالشعر رباً، إلّا هاء وهاء، والنمر بالنمر رباً إلّا هاء وهاء) (٢٠٦٥).

وقال الامام مسلم رحمه الله تعالى في كتاب المسافة:

٥- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا ليث ح.

٦- وحدثنا محمد بن ربح: أخبرنا الليث عن ابن شهاب، عن مالك بن

أوس بن الحدثان أنه قال: أقبلت أقول: من يضطرّف الدّراهم؟

فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب - أرنا ذهبك، ثم اتنا إذا جاء حادتنا، عطفك وربقت! فقال عمر بن الخطاب: كلا والله، لنعطينه وربقه أو لنردن إليه ذهبه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (الزرق بالذهب رباً إلا هاء وهاء، والبسر بالبسر رباً، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً، إلا هاء وهاء).

٧- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وهو بن حريز، وإسحاق، عن ابن عبيدة، عن الزهري بهذا الإسناد (١٥٨٦) . هـ.

قلت: بعد الكتب الصحاح يبدأ بالترتيب حسب التسلسل التاريخي.

قال المسند عبد الله بن يحيى بن يحيى النخعي راوي موطأ الإمام مالك:

٨- حدثني يحيى، عن مالك عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحذيثان الصوري، أنه التقى صرقاً مائة دينار، قال: فتعاني طلحة بن عبيد الله فتراوشتا حتى اصطرف متي، وأعدت الذهب بفلها في يديه، ثم قال: حتى يأتيني غازي من الغابة - وعمر بن الخطاب يسمع - فقال عمر: والله لا تغارقه، حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (الذهب بالزرق رباً إلا هاء وهاء، والبسر بالبسر رباً، إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء) (١٣٣٣).

وقال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتابه المسند:

٩- حدثنا شعبان، عن الزهري، سمع مالك بن أوس بن الحذيثان، سمع الخطاب رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

وقال شعبان مرة: سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (الذهب بالزرق رباً إلا هاء وهاء، والبسر بالبسر رباً، إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء) (١٦٣).

١٠- حدثنا عبد الرزاق: أبنا معمر، عن الزهري: أن عبيد الله بن مالك بن أوس بن الحذيث قال: صرعت عند طلحة بن عبيد الله ورقاً بذهب، فقال: أنظري، حتى يأتيها حازننا من الغابة، قال: فسمعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: لا والله لا تفارقه حتى تستوي منه صرفه، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: الذهب الورق ربأ، إلا هاء وهاء (٢٤٠).

١١- حدثنا عثمان بن عمر، وأبو عامر قالوا: حدثنا مالك، عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحذيث قال: حفت بدنانير لي، فأردت أن أصرفها، فنفسني طلحة بن عبيد الله فاصطرفها، وأخذها، فقال: حتى يجيء سلم حازني، قال: قال أبو عامر: من الغابة، وقال فيها كئها: هاء وهاء.

قال: فسألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذلك فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (الذهب بالوزق ربأ إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربأ، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر ربأ، إلا هاء وهاء، والنمر بالنمر ربأ إلا هاء وهاء) (٣١٦).

وقال الامام أبو محمد الدارمي رحمه الله تعالى في كتاب البيوع:

١٢- أخبرنا يزيد بن هارون: حدثنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحذيث التصري، عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (الذهب بالذهب هاء وهاء، والفضة بالفضة هاء وهاء، والنمر بالنمر هاء وهاء، والبر بالبر هاء وهاء، والشعر بالشعر هاء وهاء ولا فضل بينهما) (٢٥٧٨).

وقال الامام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة (ت ٢٧٣هـ) في التجارات ١٣- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد، وهشام بن عمار ونصور اس علي ومحمد بن الصباح قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن مالك ابن أوس بن الحذيث التصري قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم: (الذهب بالذهب رباً، إلا هاء وهاء، والبسر بالبسر رباً، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء، والنمر بالنمر رباً، إلا هاء وهاء) (٢٢٥٣).

١٤- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، سمع مالك بن أوس بن الحدثان يقول: سمعت عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (الذهب بالورق رباً، إلا هاء وهاء)

قال ابن أبي شيبة: سمعت سفيان يقول: الذهب بالورق، أحفظوا (٢٢٥٩)
١٥- حدثنا محمد بن رافع: أنبأنا الثعلبي بن سعد، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوي، عن الحدثان، قال: أبيت أقول: من يضطرب الدراهم؟

فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب: أرنا ذهبك، ثم اتنسا إذا جاء خازننا؟ نعطك ورقك، فقال عمر: كلاً والله لتعطينه ورقه، أو لتردن إليه ذهبه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (الورق بالذهب رباً، إلا هاء وهاء) (٢٢٦٠).

وقال الامام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في كتاب البيوع:

١٦- حدثنا عبد الله بن مسلمة القعقبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن مالك بن أرس عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (الذهب بالورق رباً، إلا هاء وهاء، والبسر بالبسر رباً، إلا هاء وهاء، والنمر بالنمر رباً، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء) (٣٣٤٨).

وقال الامام أبو عبد الرحمن السنائي (ت ٣٠٣هـ) في كتاب البيوع:

١٧- أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان، أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله (الذهب بالورق رباً، إلا هاء وهاء، والنمر بالنمر رباً، إلا هاء وهاء، والبسر بالبسر رباً، إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر رباً، إلا هاء وهاء) (٤٥٥٨).

المسألة الثالثة: القراءة الحديثية المعتمدة: بعبء إزالة الغموض، والاهتمام والاشتراك، والغريب من أسانيد الحديث ومتونه؛ حتى تتوضح الصورة المتكاملة للحديث، على ما بينته في آداب التحريج.^(٩٤)

وتوضح ذلك كله قبل بداية الخطوة الثانية ضروري؛ لأنه يساعد الباحث على الاطمئنان إلى أشخاص الرواة، ومروياتهم.

وسوف تظهر فائدة ذلك عقب الانتهاء من قراءة بعض نصوص هذا الحديث الواحد قراءة حديثية تعليمية، إن شاء الله تعالى.

١- قراءة حديث الترمذي:

- فتية بن سعيد هو البغلاني الثقفي (٥٥٢٢)^(٩٥) لا يشبهه بأحد، فليس في رواية الأئمة الستة من اسمه فتية سواه، وقد روى عنه الستة.

- الليث: هو ليث بن سعد الفهمي (٥٦٨٤) وهذا يجب تمييزه، لأن في طبقة عددًا من اسمه ليث، وبعضهم شبه بمجهول، وبعضهم شبه مشرك.

- ابن شهاب، إذا أطلق هكذا فهو الزهري، وهو عماد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري (٦٢٩٦).

- مالك بن أنس بن الحذاف، واضح النسب، ولا يشبهه بغيره، فليس في رواية الكتب الستة من اسمه مالك واسم أبيه أنس بن مالك (٦٤٢٦) تكسر ظاهر الاستناد يدل على أنه من جيل الصحابة، فهل هو صحابي، حتى لا نبحث في ثبوت عدالته؟ وفي هذه الحالة نقول: مالك بن أنس بن الحذافان التصري (له رؤية) ورواه ابن حبان وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

وبعد أن توضح أسماء هؤلاء الرواة وأنسابهم على ورق محاربي عن البحث، نكتب القراءة الحديثية على النحو الآتي:

(٩٤) وانظر علوم الحديث لابن الصلاح في باب آداب رواية الحديث ص ١٤٢-١٤٣ تراجم

(٩٥) رقم الذي يلي الترجمة، هو رقمها في الترمذي، اختصاراً.

بإسنادي إلى الإمام الترمذي في كتاب البيوع (١٢٤٣) قال رحمه الله تعالى:

- حدثنا فقيه بن سعد قال: حدثنا الليث - هو ابن سعد الفهمي - فيما رواه عن ابن شهاب - هو محمد الزُّهري - أو (هو محمد بن مسلم الزُّهري) فيما يرويه الزُّهري عن مالك بن أوس بن خديك - يعني التصري الفحشي وله رواية أنه قال: أقبلت - يعني إلى مجتمع من المسلمين - أفوت: من يضطرب التواضع؟ - والاضطراب طلب الصرف، أو الرغبة فيه، والصرف: بيع الأثمان بعضها بعض - والتروهم عملة نقدية مصنوعة في حملتها من الفضة، ويقال لها الورق بفتح الواو، وكسر الراء - أيضاً، قوله: إلّا هاء وهاه، فسره الترمذي بأنه النفاص فوراً، يداً بيداً، يعني من يد هذا إلى يد هذا^(٩٦)

وبفعل الشيء بنفسه مع ثبوت أسانيد طرق الحديث، ومتونه، وسوف أقرأ بعض البصرى باختصار

٢ - فإذ حدث البحاري: بإسنادي إلى الإمام البحاري في كتاب البيع من كتابه الجامع الصحيح (٢٠٢٧) قال رحمه الله تعالى:

- حدثنا علي - يعني ابن عداة بن جعفر المعروف بابن المديني - قال: حدثنا سفيان - يعني ابن عيينة، لأن علياً لم يدرك الثوري! قال: كان عمرو بن دينار - هو الجهمي المكي - يحدّث عن الزُّهري - هو محمد بن مسلم - فيما يرويه عن مالك بن أوس - يعني ابن خديك التصري أنه قال - يعني في جمع من الناس فقال طلحة: أنا - وانتظر - حتى يأتي حازننا من العاءة، قال سفيان هذا الغدر من الحديث - هو الذي حفظناه من الزُّهري، ليس فيه زيادة - يعني الحوار الذي دار بين الثلاثة - فقال - يعني الزُّهري: أخبرني مالك بن أوس بن خديك، أنه سمع عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، بحجر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: وساق الحديث.

وماسنادي إليه فيه قال: حدثنا أبو الوليد (هو هشام بن عبد الملك الطيالسي) قال: حدثنا اللبت، فيما رواه عن ابن شهاب، فيما رواه عن مالك بن أنس أنه سمع عمر، وصافه به نحوه

وبه إليه فيه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك - يعني ابن أنس الإمام - فيما رواه عن ابن شهاب، في روايته عن مالك بن أنس، أنه أخبره أنه التمس صرفاً بمائة دينار، قال مالك بن أنس، فدعاني طلحة بن عبيد الله - يعني الفرشي التميمي - فتراوضا - والمراوضة ما يجري بين المتبايعين من المساومة في السلعة^(٩٧) ويعمل هكذا في سائر أسانيد الحديث ومثله.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث (موضع التفرد في السند):

تقدم الكلام على ضرورة معرفة مدار الحديث، وهو ما يطلق عليه المحدثون مصطلح (التفرد) أو العراية، فيقولون: (غريب لم يروه عن فلان إلا فلان) أو يقولون: (تفرد به فلان).

وربما أن انتشار علم الحديث، ونشعب طرق الروايات، حصل في نهاية عهد التابعين فإن مدارات الأحاديث غالباً ما تكون في أحد أجيال التابعين الثلاثة: كبار التابعين وأوساطهم، وصغارهم، وقد يكون المدار دون ذلك في أحد أجيال أتباع التابعين، وقد يحصل التفرد لأحد المصنفين بحديث لا يحده عند غيره، فيكون هو مدار الحديث ويكون الحديث غريباً من بداية السند إلى نهايته، وسوف يأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وحتى يكون التطبيق دقيقاً، ومفيداً، فنبين عليناً أن نجعل رموزاً، أو إشارات فحعل للمصحابي رمزاً، أو شكلاً محوطة اسمه به، وللتابعي شكلاً آخر حتى لو تكرر التابعي، ولأتباع التابعين شكلاً حتى نصل إلى المدار.

ولو أننا نظرنا إلى روايات الحديث وطرفه، التي بلغت (١٧) سبع عشرة رواية وطريقا، وجدنا في غاياتها اسم الرسول الأعظم (محمد) ﷺ

ثم وجدنا في غاياتها بعد اسم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووجدنا فيها أيضا اسم الصحابي الخليل عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه.

فتنظر من الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن الذي كان مستمعا ومبلغا بذلك الحديث؟ قرأنا عبدالرحمن بن عوف كان مبلغا بحكم شرعي عن النبي لم يكن يعرفه عبدالرحمن، وأن ما نقل ذلك عن المصطفى ﷺ هو عمر، فنقول: هذا الحديث من مسند عمر!

ثم ننظر في أسانيد الحديث وطرفه، هل نقل عبدالرحمن هذا الحديث عن عمر؟ فوجدنا أنه لم ينقل من ذلك شيئا، فنقول: عبدالرحمن بن عوف علم من الأعلام الواردين في سبب ورود الحديث، وليس له أي صلة بسند الحديث.

ثم تنتقل نفثة أخرى فترى الطرق كلها مختصة نص على أن الراوي الوحيد الذي نقل هذا الحديث عن عمر، هو مالك بن أوس بن الحذان النصراني فنقول: حديث عمر بن الخطاب غريب، لم يروه عنه إلا مالك بن أوس، وله رؤية.

ثم ننزل نفثة أخرى، فنظر في جميع الطرق، فلا نجد أحدا روى هذا الحديث عن مالك بن أوس سوى الزهري محمد بن مسلم فنقول:

حديث عمر بن الخطاب غريب، لم يروه عنه إلا مالك بن أوس تفرد به الزهري. عنه ثم تنتقل إلى الوراء قليلا، فنرى من رواه عن الزهري؟

ف نجد من رواه عن الزهري الليث بن سعد الفهمي عند الترمذي (١٢٤٣) والبخاري (٢٠٦٢) ومسلم (١٥٨٦) وابن ماجه (٢٢٦٠).

ووجدنا من رواه عن الزهري عمرو بن دينار، عند الحارثي (٢٠٢٧)

ووجدنا من رواه عن الزهري مالك بن أنس في موضعه (١٣٣٣) وعند

البخاري (٢٠٦٥) وأحمد (٣١٦) وأبي داود (٣٢٤٨).

ووجدنا ممن رواه عن الزهري سفيان بن عيينة عبد مسلم (١٥٨٦) وأحمد (١٦١) وابن ماجه (٢٢٥٣) والنسائي (٤٥٥٨).

ووجدنا ممن رواه عن الزهري معمر بن راشد عند أحمد (٢٤٠).

ووجدنا ممن رواه عن الزهري محمد بن إسحاق بن يسار عبد الدارمي (٢٥٧٨). هؤلاء هم الرواة الذين رَوُوا هذا الحديث عن الزهري، فقول:

حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه غريب، لم يروه عنه سوى مالك بن أوس بن الحدثان، تفرد به الزهري عنه، وإنما يعرف به، أو نقول: واشتهر عنه.

ومدار الحديث، أو دار الحديث على الزهري إذ رواه عنه جمع منهم: سفيان بن عيينة، وعمرو بن دينار، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن

إسحاق بن يسار، ومعمر بن راشد، ولك أن تقول: حديث عمر بن الخطاب من مشاهير حديث الزهري رواه عنه جمع منهم: فلان، وفلان، وقد تفرد به الزهري

عن مالك بن أوس، وهو لا يعرف إلا من حديثه، عن عمر.

والذي تلخص من هذه العملية (تحديث المدار) أن الرواة قسمان:

- قسم منهم يروي كل واحد هذا الحديث، عن واحد، وهم: عمر بن الخطاب، ومالك بن أوس، والزهري.

- وقسم منهم يروي عنه هذا الحديث جماعة، وهو الزهري

والزهري، وشيخه مالك بن أوس، وعمر بن الخطاب أعمدة الاسناد.

ومن دون الزهري يسمون بقلة الاسناد، وسواء كانوا ثلاثة، أم كانوا ثلاثة آلاف، فإنهم لا يزيدون من صحة الاسناد شيئاً، لأنه كلما كثر عدد الرواة عن

(مدار الحديث) كلما كثر العناية في نقله، وتوجيهه، وعنايته، وخاصة مسائل المريد في متصل الأسانيد، والعناية، والتصريح بالسماع، والرواية بالنعى، واحصاء

الحديث، وتحرئة الحديث، وغير ذلك.

وهاتان الخطوطان الرئيستان، هما الركيزة الكبرى في نقد الحديث ونقده
وعدم تخريج الحديث لا بعدهما التذ. وجميع الخطوات الأتية، هي في نقد
الحديث، ولك أن نقول: إن الخطوط الأولى والثانية، بعروعهما الكثيرة تشكلان
عملية التخريج، والخطوات الثلاث الناقية، خاصة بنقد الحديث.

وهما نحنصران في التخريج العملي، على النحو الآتي:

حديث عمر بن الخطاب في الصرف - أو في الأصناف الروية - أخرجه
الترمذي في البيوع (١٢٤٣) والبيهقي في البيوع (٢٠٢٧) و (٢٠٦٢)
و (٢٠٦٥) ومسلم في المساقاة (١٥٨٧) ومالك في البيوع (١٣٣٣) وأحمد في
مسند العشرة (١٦٣) و (٢٤٠) و (٣١٦) والدارمي في البيوع (٢٥٧٨) وأبو
ماجه في النصاراء (٢٢٥٣) و (٢٢٥٩) و (٢٢٦٠) وأبو داود في البيوع
(٣٣٤٨) والسنائي في البيوع (٤٥٥٨) من طرق عن البرقي، عن مالك بن
أوس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً.

فهذه السطور الستة هي خلاصة عملية التخريج، التي تشمل خطوة جمع
طرق الحديث من كتب السنة الأصوار المنقولة بالأسانيد. وخطوة معرفة (مصدر
الحديث) اللبس استعرفنا ثمانية صفحات.

ونحن عندما نقول: إن المحدثين يهتمون بدراسة إساد الحديث بالراوي
الذي هو مدار الحديث، لأنهم من عمل المحدثين، كما بطل بعض من لا يفهم
التخريج والنقد، وإنما يريد رصد الحقيقة، وإبرازها كما هي من جهة، ونريد
تعريض طالب العلم على اختبار عملية التخريج من جهة ثانية، ونريد فهم مناسبات
النقاد في إبراز العلل الخفية من وراء هذه العملية.

- الخطوة الثالثة: تراجم رواة الأسانيد

لدينا في هذه الحديث مئة عشر إساداً في الجملة، أما إذا عددنا لكل شيخ
من شيوخ المصنفات إساداً خاصاً، فيزيد العدد إلى الضعف تقريباً.

وفي ترجمة هؤلاء جميعا مشقة لا حاجة إليها، وتطويل من غير طائل، ذلك أن هؤلاء الرواة دون الزهري إما أن يكونوا ممن يحتج بهم مطلقا، أو يحتج بهم في المتابعات وقد تتابع سنة من الرواة على رواية هذا الحديث عن الزهري، وبعض هؤلاء روى عنه واحد مثل محمد بن إسحاق، ومعمّر بن راشد، وبعضهم روى هذا الحديث عنه أكثر من عشرة رواة، مثل سفيان بن عيينة.

لكن لنسب السلسلة النقدية كاملة، فإننا نسقّم بترجمة هؤلاء جميعا ترجمة معرفية فيها قليل من القدر الكاشف، بعد أن ترتبهم على حروف المعاء.

- الرواة القليلة لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأصناف الربوية والصرف: أحمد بن شعيب النسائي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه)، وسليمان بن الأشعث السجستاني، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة وعبدالله بن مسلمة الفعفي، وعبدالله بن يوسف التميمي، وعبد الرزاق من همام الصنعاني، وأبو عامر عبد الملك بن عمرو المقدي، وعثمان بن عمر العددي، وعلي بن عبدالله المديني، وعلي بن محمد الطافسي، وقتيبة بن سعيد، وليث بن سعد الفهمي ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن ربح بن المهاجر، ومحمد بن الصباح اللؤلؤي، ومحمد بن عيسى الترمذي، ومحمد بن يزيد بن ماجه، ومسلم بن الحجاج، ومعمّر بن راشد وبصر بن علي الجهضمي، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك العلياني، وهشام بن عمار الدمشقي، ويزيد بن هارون، فهؤلاء تسعة وعشرين راويا، لا حاجة منا إلى ترجمتهم ألبتة في عملية القدر الحديثي، ولكننا سنترجمهم لاستخلاص الترجمة المعرفية الكافية في ترجمة أمثالهم، ولتوضح منهج المحدثين في اختصار التخريج ولتعود الباحث على تسجيل الأساسيات العلمية في بحثه، دون إنقاله، كما يستعين به، وسوف أصوغ تراجمهم متنوعة، أستوعب فيها مناهج المصنفين في الصياغة.

- ١- (٤٧) النسائي: هو أحمد بن شعيب بن علي السائي - نبة إلى حمده سنان، أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ) الحافظ، صاحب السنن.
- ٢- (٩٦) أحمد بن حنبل: هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله المروزي نزيل بغداد (١٦٤-٢٤١هـ) أحد الأئمة السويعين، ثقة حافظ فقيه حجة، هو رأس الطفة العاشرة.
- ٣- (٣٣٢) ابن راهويه: هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحظلي، أبو يعقوب - وبقال: أبو محمد - المروزي المشهور بابن راهويه (١٦٦-٢٣٨هـ) ثقة حافظ مجتهد، فريين أحمد بن حنبل من العاشرة.
- ٤- (٢٥٣٣) أبو داود السجستاني: هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي أبو داود السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ) ثقة حافظ، من كبار العلماء، مصنف كتاب السنن وعمره، من الحادية عشرة.
- ٥- (٢٤١٥) ابن عيينة: هو سليمان بن عيينة بن أبي عمراء - بميمون - الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي (١٠٧-١٩٨هـ) ثقة فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخوه، من أثبت الناس في عمرو بن دينار، من رؤوس الطقة الثامنة.
- ٦- (٣٤٣٤) الدارمي: هو أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل النخعي الدارمي السمرقندي (١٨١-٢٥٥هـ) صاحب السنن السبعة ثقة فاضل متفنن حافظ من الحادية عشرة.
- ٧- (٣٥٧٥) أبو بكر بن أبي شيبة: هو أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة - واسمه إبراهيم - الواسطي ثم الكوفي (ت ٢٣٥هـ) ثقة حافظ صاحب تصانيف من العاشرة.
- ٨- (٣٦٢٠) الفعفي: هو أبو عبد الرحمن عبدالله بن مسلمة بن فعب، الفعفي المدني ثم البصري (ت ٢٢١هـ) ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في رواية الموطأ أحدا من النامعة.

- ٩- (٣٧٢١) التنبسي: هو أبو محمد عبدالله بن يوسف الكلاعي التنبسي (ت ٢١٨هـ) ثقة متفق من أثبت الناس في الموطأ، من كبار العاشرة.
- ١٠- (٤٠٦٤) الصعالي: هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن سافع الحميري - مولا هم - الصعالي (١٢٦-٢١١هـ) ثقة حافظ مصنف شهر، وكان ينشع من النابعة.
- ١١- (٤١٩٩) أبو عامر العقدي: هو الحافظ الثقة أبو عامر عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي (ت ٢٠٥هـ) من النابعة.
- ١٢- (٤٥٠٤) العبدى: هو الحافظ المحدث الثقة عثمان بن عمر بن قارم العبدى البصري - أصله من بخارى - (ت ٢٠٩هـ) من النابعة، قبل: كان يحيى القطان لا يرضاه.
- ١٣- (٤٧٦٠) ابن المديني: هو الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر السعدي - مولا هم - البصري (ت ٢٣٤هـ) ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، عابوا عليه إجماعه في محنة علق القرآن من العاشرة.
- ١٤- (٤٧٩١) الطنابسي: هو الثقة الحافظ العابد أبو الحسن علي بن محمد بن إسحاق الطنابسي الكوفي (ت ٢٣٣هـ) من العاشرة.
- ١٥- (٥٥٢٢) البعلاني: هو الحافظ الثقة الثبت أبو رجاء فنية بن سعيد بن حميل النعمي البعلاني، قيل: فيه لقب ويقال: اسمه يحيى، وقيل: علي (١٥٠-٢٤٠هـ) من العاشرة.
- ١٦- (٥٦٨٤) الليث: هو فنية مصر وإمامها الحافظ الثقة الثبت المشهور أبو الخارث الليث بن سعد بن عبدالرحمن العجمي (ت ١٧٥هـ) من النابعة.
- ١٧- (٦٤٢٥) الإمام مالك: صاحب الموطأ، تقدمت ترجمته (ص ١٥٣)

١٨- (٥٧٢٥) ابن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المظلي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المعازي صدوق يذلس، ورعي بالثنييع والقدر من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومئة، ويقال: بعدها [حت م ٤].

١٩- الإمام البخاري: حافظ كبير أشهر من أن يترجم.

٢٠- (٥٨٨١) التحفي: محمد بن ومع بن المهاجر التحفي، مولاهم المصري ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين [م ق].

٢١- (٥٩٦٦) الدولابي: محمد بن الصباح، أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين ومئتين، وكان مولده سنة خمسين ومائة (ع).

٢٢- (٦٢٠٦) الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي الترمذي أبو عيسى، صاحب "الجامع" أحد الأئمة من الثانية عشرة، مات سنة تسع وسبعين ومائتين.

٢٣- (٦٤٠٩) ابن ماجه: محمد بن يزيد الربيعي - بفتح الراء والموحدة القزويني، أبو عبدالله بن ماجه - بتخفيف الحيم، صاحب السنن، أحد الأئمة حافظ، صنف السنن والتفسير والتاريخ، ومات سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وله أربع وستون سنة.

٢٤- (٦٦٢٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ثقة حافظ، إمام مصنف عالم بالفقه، مات سنة إحدى وستين ومائتين، وله سبع وخمسون سنة [ت] خرج له الترمذي حديثاً واحداً برقم (٦٨٧).

٢٥- (٦٨٠٩) معمر بن راشد الأزدي - مولاهم - أبو عمرو البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثبات، والأعمش، وهشام بن عمرو شيئا، وكذا فيما حدث في البصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومئة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة [ع].

- ٢٦- (٧١٢٠) الجهمضي: نصر بن علي من نصر بن علي الجهمضي، ثقة ثبت، طلب للقضاء، فامتنع، من العاشرة (ت ٢٥٠هـ) أو بعدها [ع].
- ٢٧- (٧٣٠١) الطيالسي: هشام بن عبد الملك الباهلي - مولا هم - أبو الوليد البصري، ثقة ثبت من التاسعة (ت ٢٢٧هـ) وله أربع وتسعون سنة [ع].
- ٢٨- (٧٣٠٣) ابن عمار: الخافظ المقرئ هشام بن عمار بن بصير السلمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقرئ، كبير، فصار يثاقن، فحدثه القندم أصح، من كبار العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وله اثنتان وتسعون سنة [خ].
- ٢٩- (٧٧٨٩) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي - مولا هم - أبو عبد الله الواسطي، ثقة منقر عابد من التاسعة مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين [ع]، له عند البخاري ثلاثة وثلاثون حديثاً.
- قول: لا يزال أساتذة علم الحديث، يطالبون الباحث في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، بترجمة جميع الرواة الذين وردوا في أسانيد الأحاديث التي يترجمها في بحثه ويعنون ذلك من أساسيات البحث.
- وقد رأيت أن نقلة حديث واحد، كانوا تسعة وعشرين راويها استعرفت تراجمهم من كتاب وجيز واحد، هو نفريه التهذيب خمس صفحات كاملة فلو خرج طالب العلم في رسالته ثلاثين حديثاً، فعليه أن ينسخ من كتاب "التقريب" ما بين ستين إلى تسعين صفحة، لا حاجة إليها في البحث العلمي.
- نعم إن على الباحث أن يقرأ تراجم هؤلاء الرواة النقلة في هذا الحديث (دون المدار) في "تقريب التهذيب" أو "الكاشف" للذهبي، فإذا رأى في واحد منهم جرحاً، ولو يسيراً، أضر عليه، ليفيد منه عند نقد الحديث - كما سسيأتي - وما سوى ذلك، فلا حاجة به إلى ترجمة أي واحد من هؤلاء، إلا في كتاب تعليمي مثل كتابنا هذا.

— ترجمة أعمدة إسناده الحديث.

تقدم القول بأن (مدار) هذا الحديث على الزهري، رواه عنه جمع منهم: سفيان بن عيينة، وعمرو بن دينار، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، ومعمّر بن راشد، وهؤلاء جميعاً من الحفاظ - وفي بعضهم كلام لا يصرّح به المتابعة - وقد تابعوا على رواية هذا الحديث، عن الزهري، فثبت أن الزهري حدثهم بهذا الحديث، والزهري تقدمت ترجمته، وأكررها هاهنا لحاجتنا إليها.

(٦٢٩٦) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري أبو بكر النقيع الحافظ، متفق على جلالة وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين ومئة وقيل قبل ذلك بسنة، أو بسنتين [ع].

أقول: هذه الترجمة مزيج من الترجمة المعرفية، والترجمة النقيعية، وإن اعتمدت مثل هذه الترجمة في تقوم الأحاديث التي تفرد بها الزهري خطأ فاحش، بعيد عن معرفة النقد الحديثي، وتقويم الروايات، ذلك أن هذه الأوصاف مجملّة، لا تجمع ورود الوهم، والخطأ والغفلة، والتدليس والارسال، وغير ذلك، على الموصوف بها ومن المعروف لدى المشتغلين بالحديث الشريف أن ميدان علم "علل الحديث" هو أحاديث الثقات، ولهذا كتب جماعة من الحفاظ كتباً لبيان (علل حديث الزهري) منهم الحافظ محمد بن يحيى الذهلي في كتابه المشهور بالزهريات، والحافظ ابن حبان في كتابه (علل حديث الزهري)، فإذا توضّح هذا فإن الناقد مطالب بجمع كل ما قيل في الإمام الزهري من جرح وعرض وهذا الحديث عليه، حتى نستيقن سلامة هذا الحديث من الشذوذ والعلّة القادحة وسبيلنا إلى معرفة ذلك، في مثل الزهري: كتب الجرح والتعديل المعللة، من أمثال كتاب الصنعاء للعقبلي، وكتاب المخروحين لابن حبان، وكتاب الكامل لابن عدي، وكتب علل الحديث من أمثال مسند البزار المعلن، وعلل الحديث لابن أبي حاتم وعلل الحديث للدرقطني، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان.

- وكتب التخریج والقد من أمثال نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية للزليعي واليدر الميز في تخریج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، واليدر لابن الملفن وختصره "تلخيص الخبر" وتيل الأوطار للشوكاني.

- وكتب الشروح الحديثية من أمثال فتح الباري للحافظ ابن حجر، وغفة الأحوذی للمبار كفوري، وعون المعبود في شرح سنن أبي داوود.

- وتخریج أحاديث (الخلاف) بين فقهاء المذاهب مثل الخلافات بين أبي حنيفة والشافعي للبيهقي، والمجموع للسوي، وإرواء العليل للألباني.

ففي هذه الكتب وأمثالها يجد الباحث بغية، ويستطيع في ضوء ذلك أن يميز العليل الخفيفة من العليل القادحة، وسوف يستيقن بعظمة جهود علمائنا الأبرار وأن إضافته العلمية - مهما عظمتم - قليلة بالنسبة إلى عطائهم المبرور.

وقد تحدثت في مواضع متعددة من هذا الكتاب أن أعمدة الاسناد يمسوز ترجمتهم صعوداً من أدنى إلى أعلى، أو نرولا من أعلى إلى أدنى.

وترجمة الصحابي (مالك بن أوس) أيسر في هذا الحديث، فبدأ بها لتتفرغ لترجمة الزهري بعض التفرغ.

وتقدم في فصل الترجمة أن الصحابي يترجم من كتب الصحابة أولاً، ثم تكمل ترجمته من الكتب العامة، التي ترجمت للصحابة وغيرهم.

لكن لما كان كتابنا هذا تعليمياً، وكان من مهج أهل الحديث عدالة الصحابة جميعاً، حتى المجهول والمبهم، وحيث إن مالك بن أوس لم تثبت صحبته عند المحققين، فقد آثرت أن أترجمه من تهذيب الكمال، على غط جميع التراجم العلمية لأعمدة الاستاد.

قال الامام المزي رحمه الله تعالى:

[٦٩٣٦] ع مالك بن أوس بن الحدثان بن سعد بن يربوع، وقيل: ابن

الحدثان بن عوف بن ربيعة بن يربوع بن وائلة بن دهمان بن نصر بن معاوية بن

بكر بن هوازن المصري، أبو سعيد المدني، مختلف في صحبته، وقال بعضهم: ركب أخيل في الجاهلية روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بخ) مراسلا، وقيل: إنه رأى أبا بكر الصديق، وروى عن الزبير بن العوام (م د ت م) وسعد بن أبي وقاص (م د ت م) وطلحة بن عبيد الله (خ د ت م) والعباس بن عبد المطلب (خ م د ت م) وعبد الرحمن بن عوف (م) وعثمان بن عفان (م د ت م) وعلي بن أبي طالب (م د ت م) وعمر بن الخطاب (ع) وأبي ذر العفاري رضي الله عنه.

روى عنه إبراهيم بن عبيد بن رفاعه الزرقني، وسلمة بن وردان (بج) وصديقة بن يسار، والضحاك المشرقي، وعبيد الله بن مقسم، وعكرمة بن خالد المحزومي (جد م) وعمران بن أبي أنس، ومحمد بن حبيب بن مطعم، ومحمد بن عمرو بن حلحلة، ومحمد بن عمرو بن عطاء، (د) ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ع) ومحمد بن المنكدر، وأبو الزبير المكي، وأبو عمرو بن حماس، ذكره محمد بن سعد في (الصغير) في الطبقة الثامنة من الصحابة ممن أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ورآه، ولم يحفظ عنه شيئا، وقال: يقولون إنه ركب الحبل في الجاهلية، وذكره في (الكبير) ^(٩٨) في الطبقة الأولى من التابعين وقال: يقولون إنه ركب الحبل في الجاهلية وكان قديما ولكنه تأخر إسلامه وقال البخاري قال بعضهم له صحبة ولا يصح، وقال أبو حاتم: لا تصح له صحبة وقال عباس الدوري عن يحيى ابن معين: ليست له صحبة، وقال عقيل عن الزهري: ذكرت لعروة حديث مالك بن أنس بن الحدثان فقال صدق مالك وقيل عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات قال: ومن زعم أن له صحبة فقد وهم، قال الواقدي، ومحمد بن عبد الله بن عمر، وعمرو بن علي ويحيى بن بكير وغيرهم: مات سنة اثنين وتسعين بالمدينة، وقال يحيى بن بكير مرة أخرى: مات سنة إحدى وتسعين، روى له الجماعة.

(٩٨) يريد كتاب (الطبقات الكبرى) وهو معروف متداول، وكتاب (الطبقات الصغرى) ولم أقف عليه.

تحليل هذه الترجمة:

- إزالة جهالة عين المترجم: من يروي عنه أربعة عشر راوياً؛ لا يسمى بمجهولاً بل هو مشهوراً.

- ثبوت عدالته: لو ثبتت صحة مالك، مع عدم ثبوت أي جرح فيه لاكتفيتا بذلك دليلاً على عدالته. لكن لما كان الراجح أنه من التابعين الذين يبحث عن أحوالهم؛ فإننا لم نقف فيه على أدنى جرح، وقد أخرج البغوي في معجم الصحابة بسند حسن - كما قال الحافظ - أنه كان عريف قومه في الجاهلية وثبت في الصحيحين أن عمر بن الخطاب أمره أن يفسم مالا بين قومه، وعمر رضي الله عنه لا يعمل رجلاً عريف قومه، إلا إذا كان من المؤمنين عنده.

ونقل المزي عن الزهري قوله: ذكرت لعروة حديث مالك بن أوس، فقال: صدق مالك، وقال عبدالرحمن بن عرائش الحافظ: ثقة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وساق نسبه إلى هوازن وقال: كان من فصحاء العرب! وهذه من العاظ التوثيق عند ابن حبان، فهو ثقة صدوق إذا.

- وفاته: ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب أنه توفي سنة اثنتين وتسعين في المدينة، قال: وقيل: سنة اثنتين وخمسين، وهو ابن أربع وتسعين سنة! ولم ينفل في الاصابة وفاته إلا سنة اثنتين وتسعين، أو إحدى وتسعين، وكذلك أرحه في تهذيبه والتقريب، بينما قال ابن سعد: مات سنة اثنين وسبعين.

وفائدة التأكيد على تاريخ وفاته، معرفة من روى عنه مراسلاً، ومن يمكن لقاءه إياه، وسوف يأتي في ترجمة الزهري مدى إمكانية إدراكه مالك بن أوس من عدم ذلك.

وبعد هذه الاستطرادة التي لا بد منها نرجع إلى متابعة ترجمة الامام الزهري، فأقول: روى عن أكثر من (١٤٠) مائة وأربعين شيخاً، فيهم عدد من الصحابة، منهم: أنس بن مالك (ع) وحابر بن عبدالله الأنصاري (د) وسهل بن

سعد الساعدي (ع) وأبو الطقبل عامر بن وائلة الليثي (م ق) وعبدالله بن عمر (س) رحمهم الله.

وروى عنه أكثر من مئتين وخمسين راويا منهم : إبراهيم بن سعد الزهري (خ م د س ق) وأيوب السختياني (س) والسفيانان (ع) والليث بن سعد (ع) والأوزاعي (ع) ومالك بن أنس (ع) ومعظم حفاظ هذه الطبقة العالية.

فمثل هذه الأعداد الهائلة من التلاميذ، يصح الزهري معها أشهر من أكثر المعروفين في تاريخنا العملي، وبرايته عن أولئك الصحابة الكرام، ورواية هؤلاء الأئمة الكبار عنه، مع عدم وجود أي جرح مهم فيه؛ يكون في الدرجة العليا من التوثيق، حتى لو لم يرد فيه أي مدح، أو تقييد.

وأما عن سعة روايته، فقد قال علي ابن المديني: له نحو من ألفي حديث. وقال أبو داود: أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات، وحديث الزهري كله، ألفا حديث، ومئتا حديث، النصف منها وقدر مئتين مسند عن الثقات، أما ما اختلفوا عليه، فلا يكون خمسين حديثا. والاختلاف عندنا: ما تردد به قوم على شيء، وقوم على شيء.

وقال أبو مسعود بن الفرات: ليس فيهم أجود مسندا من الزهري، كان عنده ألف حديث، وكلمات التوثيق فيه أكثر من أن تحصى، فلا تتكلف تسطيرها - ولادته ووفاته:

إن من المخرن في تاريخنا العملي - حقا - قلة ضطت تواريخ الميلاد والوفيات لأعلام هذه الأمة وعلمائها، وحسبك دليلا على هذا، أن سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم لاتعلم تاريخ ولادته، ولا تاريخ بعثته، ولا تاريخ وفاته، على وجه الدقة، وكل ما هو ثابت عندنا أنه مات في السنة الحادية عشرة من الهجرة الشريفة في ربيع الأول، وكان وراء ذلك يضرب بعضه بعضا! وقل مثل ذلك عن كثير من أحداث تاريخنا السياسي، والاجتماعي.

والامام الزهري قالوا: إنه ولد سنة خمسين. وقيل: لإحدى وخمسين، وقيل: ست وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين.

وقالوا في وفاته: مات سنة ثلاث وعشرين ومئة، وقيل: سنة ثلاث وعشرين، أو أربع! وقيل: سنة أربع من غير شك، وقيل: سنة خمس وعشرين، زاد بعضهم في رمضان، بينما قال تلميذه سفيان بن عيينة: سنة أربع وعشرين ومئسة فقط، زاد الوافدي وابن بكّار أنه توفي ليلة السابع عشر من رمضان من هذا العام وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

وقال الزبير بن بكّار: مات بشعب^(٩٩) بينما قال الحسين بن أبي السمرى العسقلاني: رأيت قبر الزهري بأدما^(١٠٠)، وهي خلف (شعب) و (بدا)^(١٠١) وهي أول عمل فلسطين، وآخر عمل الحجاز، وبها ضيعة الزهري التي كان فيها، ورأيت قبره مسنما محصصاً أيضاً.

قلت: إن الفارق بين سنة خمسين، وسنة ثمان وخمسين، ناربخ ولادنه، وبين سنة ثلاث وعشرين، وخمس وعشرين، ناربخ وهانه كبير وبعد بالنسبة للفي الشيوخ! . فإذا نحن رجحنا أن ولادة الزهري كانت سنة اثنين وخمسين لأن تلميذه الامام سفيان بن عيينة قال: توفي سنة أربع وعشرين، وله اثنتان وسبعون سنة فنفية مالك بن أوس المثوفى سنة إحدى ونسعين، أو اثنتين ونسعين، مما لا يرقاب فيه، وكذلك إذا أخذنا برواية ابن سعد من أنه توفي سنة اثنين وسبعين.

(٩٩) في معجم البلدان ٣/ ٣٩٨ (٧١٧٠): شعب: ضيعة خلف وادي القريه كانت للزهري وبها قبره.

(١٠٠) في معجم البلدان ٦/ ١٥٢ (٣٣٧): أدما - بالفتح والقصر. قال أبو القاسم السعدي: موضع بالحجاز فيه قبر الزهري، العالم الفقيه وأما لا أعرفه، وفي كتاب نصر: الأدما من أعراض المدينة. كان للزهري هناك حقل، عرسه بعد أن أسن.

(١٠١) بدا - بالفتح والقصر. وأد قرب أهلة من ساحل البحر. وقيل: بوادي القريه. وقيل: بوادي عدرة قبره في الشام، المعجم ١/ ٤٢٤ (١٥٢١)، وفي معجم ما استعجم من ٢٣٠ لها موضع بين طريق مصر والشام! قلت: وأهلة هي (إهلات) على حليح العقبة وانظر معجم البلدان ١/ ٣٤٧ (١١٩٦).

لكن كيف للزهري أن يلقي مالك بن أوس، إذا أخذنا بما نقله ابن عبد البر من أنه توفي في المدينة سنة اثنتين وخمسين؟!.

إن على الذين يتشككون من هذا الكلام، ويحبون اتباع أسلوب التعمية والتعطية، بدعوى الدفاع عن السنة، يحطون خطأ فاحشاً، لأنهم غافلون عن أنهم يتعاملون مع (دين) وليس مع مصالح حزبية، وأهواء شخصية!

مر قبل قليل في ترجمة مالك بن أوس أنه كان عريف قومه في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وثبت في الصحيحين، أن عمر أعطاه أموالاً يقسمها بين قومه من بني نصر من هوازن فكم كان عمره يا ترى؟ وهو سيّد قومه المأمون عند عمر؟

لم يقل إلينا عن سنّه حين وفاته إلا ما نقله ابن عبد البر أنه توفي وهو ابن أربع وتسعين سنة فإذا قلنا: إنه توفي سنة إحدى وتسعين، أو اثنين وتسعين فيكون عمره يوم ولي عمر بن الخطاب الخلافة سنة (١٣هـ) خمس عشرة سنة ويوم توفي عمر، كان في الخامسة والعشرين، وعلى هذه الرواية، يبطل قول من قال: إنه ركب الحبل في الجاهلية، يعني كان فارساً، ويعد تصديق ما في الصحيحين وغيرهما، من أنه كان عريف قومه على عهد عمر!

والقول بأنه مات سنة اثنين وسبعين يعني أنه حين تولّى عمر الخلافة، كان ابن خمس وثلاثين سنة، فأن يكون عريف قومه في الأربعين، فما فوق ممكن جداً. والقول بأنه مات سنة اثنين وخمسين، وهو ابن أربع وتسعين سنة، هو الأنسب؛ لأنه يتلاءم مع ما ورد من أنه كان سيّد قومه، وعريفهم ويتناسب مع أنه كان فارساً في الجاهلية!

لكن هذا القول يجعل أحاديث الزهري عنه منقطعة!

أقول هذا فقط، حتى ينظر الباحثون في الأحاديث المروية، على أنها دين يرسون أن يعبدوا الله تعالى به، بعيداً عن مجازفات دعاوي الاجماع، والاتفاق

والتلقي بالقبول، فهذه عبارات عملة، لا تدفع ورود احتمالات على إجمالها، منلما وقع الاختلاف بين العلماء على حسين حديثاً من أحاديث الزُّهريّ، كما تقدّم. ومهما يكن من أمر، فاختطبت فيما يخصّ الزُّهريّ، ومالك بن أوس يسمّر تداركه، ولكن..!

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث من مداره

غداً واضحاً أن مالك بن الحذثان، إن لم يكن من صفار الصحابة الذين أحقهم المحدثون المتقدمون بكبارهم من جهة العدالة، فهو من كبار التابعين، أو من المخضرمين، الذين لم يرد فيهم أي حرج وثبت في حقهم الثناء! وسواء قلنا: إنه كان عريف قومه، أم لم نقل، ييسد أن السدي ثبت في الصحيحين أن عمر بن الخطاب أعطاه مالاً يقسمه في قومه، ويمكن حمل هذا على أنه كان في أواخر عهد عمر، حيث كان مالك بن أوس في الثالثة والعشرين، أو ما بعدها، وغير مستبعد ظهور تباهة شاب في مثل هذا السن، خاصة أن مترجميه ذكروا أنه كان من فصحاء العرب!

والامام الزُّهريّ علم من أعلام المحدثين والفقهاء، وقد كان له الدور البارز في جمع السنّة النبويّة على عهد عمر بن عبد العزيز، وبأمره.

لكن، لما جمع الزُّهريّ السنّة، وأصبحت في كتاب، صار الزُّهريّ يروي ما لم يسمعه من هذا الكتاب الثابت عنده وجادة، قصار يقول: (عن) فوصف بالتدليس والارصال لذلك. والمحدثون الأوّلون يتشدّدون في قبول الرواية بالوجادة كثيراً، وأكثرهم يعتنون الحديث بها مقطوعاً وبالعودة إلى روايات الحديث الذي بين أيدينا وجدنا مدارها على الزُّهريّ، وقد رويت من طرق عن سفيان بن عيينة وعمر بن دينار، والثليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار ومعمّر بن راشد جميعاً عن الزُّهريّ عن مالك بن أوس به.

- وقد رواه عن سفيان بن عيينة علي بن المديني (٢) وأبو بكر بن أبي شيبة (٧) وزهير بن حرب وإسحاق بن راهويه (١٧، ٧) وعلي بن محمد الطنافسي وهشام بن عمار، ونصر بن علي الجهضمي ومحمد بن الصباح الدولابي (١٣) جميعاً قالوا: الزُّهري عن مالك بن أوس بالعمدة، من غير تصريح بسماع، ورواه أحمد بن حنبل (٩) وأبو بكر بن أبي شيبة (١٤) عن سفيان عن الزُّهري أنه سمع مالك بن أوس.

٢- وأما رواية عمرو بن دينار عن الزُّهري (٢) عند البخاري فقد جاءت معنة مهمة، مؤيدة، وقد رواها عن عمرو سفيان بن عيينة نفسه، ورواها عن سفيان علي بن المديني.

لكن البيهقي أخرج هذه الرواية ذاتها في (الكبرى ٢٨٣/٥) من طريق يعقوب بن سفيان القسري قال: حدثنا أبو بكر الحميدي قال: حدثنا سفيان، يعني ابن عيينة، قال: حدثنا عمرو بن دينار أولاً - قبل أن نلقى الزُّهري - عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحذيثان قال: أتيت بمائة دينار وساق قصة الحوار بين مالك بن أوس، وطلحة بن عبيد الله، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم...

قال الحميدي: وقال سفيان: فلما جاءه الزُّهري، يعني جاء عمرو بن دينار يزوره - نفقده - يعني استفسرت منه عن هذا الحديث - فلم يذكر الزُّهري هذا الكلام - يعني قصة الحوار - وقال ابن عيينة: سمعت الزُّهري يقول: سمعت مالك بن أوس بن الحذيثان النصري يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (الذهب بالورق ربا...) فذكره مثله سواء.

قال سفيان: وهذا أصح حديث روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا - يعني في الصرف - وربما قال سفيان فيه: حدثنا الزُّهري قال: أخبرني مالك.

قال البيهقي: أخرجه في الصحيح من حديث سفيان مختصراً. إ. هـ.

وقد أشار إلى مثل هذا الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٤٩/٤).

٣- وأما رواية اللبث بن سعد، فقد رواها عنه فتيبة بن سعيد (١) وعمد ابن ربح (١٥، ٦) وأبو الوليد الطيالسي جميعاً عن الزهري عن مالك بن أوس بالنعنة، لبس فيها نصريح بالسماع.

٤- وأما رواية مالك فقد رواها عنه عبدالله بن مسلمة الفعفي (١٦) وأبو عامر العفدي (١١) وعثمان بن عمر (١١) ونحو اللبثي (٨) جميعاً فقالوا: الزهري عن مالك بن أوس، من غير نصريح بالسماع.

ورواها عبدالله بن يوسف (٤) قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك ابن أوس أنه أخبره أنه الشمس صرغاً بمائة دينار... الحديث.

٥- وأما رواية محمد بن إسحاق بن يسار فقد رواها يزيد بن هارون (١٢) بالنعنة أيضاً.

٦- وأما رواية معمر بن راشد عن الزهري، فرواها عنه عبد الرزاق في المصنف، وعنه أحمد بن حنبل في المستند قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر عن الزهري أنه قال: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان...

أقول: لما كانت صبغة (عن) محتملة للسماع، ومحتملة عدم السماع، توقف المحدثون في قبول خبر الراوي، حتى يبين السماع، أو يأتي دليل خارجي يؤكد ثبوت الرواية، وفي حديثنا هذا صرح بسماع الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان سفيان بن عيينة، ومالك، ومعمر بن راشد، من طرق كلها صحيحة عنهم، بل صرح سفيان كما تقدم، أن حديث مالك بن أوس أصح حديث روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصرف، وهذا نستطيع بكل ثقة واطمئنان أن نحكم على هذا الإسناد فقول: إسناد صحيح غريب لم يروه عن مالك بن أوس غير الزهري.

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والترجيح)

هذا الحديث واحد من الأحاديث التي تعد حجر الأساس في تحريم الربا صحيح أن كثيرا من العلماء يقولون: هذا الحديث نص في (الصرف) لكنهم لا يريدون الحصر قطعاً، لأن لفظ الحديث يتناول معظم الأجناس الربوية.

فهو إذن دليل على حرمة التفاضل في الصرف، ودليل على الأجناس الربوية، ودليل على حرمة النساء في هذه الأجناس بعضها ببعض (إلا هاء وهاء) يعني يدا بيد.

وإن أول ما يجب البحث عنه، هو هل في الأحاديث المروية ما يعارض هذا الحديث، أو بعض فقراته؟

ثم هناك أحاديث أخرى تؤيد مضمون هذا الحديث، أو بعض فقراته؟

قلت: أما المعارضة، فليس في الباب شيء يعارض هذا الحديث المبني، سوى ما أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي صالح الزيات أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: (الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم - يعني مثلاً بمثل، من زاد أو امتزاد؛ فقد أربى، فقلت له: فإن ابن عباس لا يقوله؛ فقال أبو سعيد: سألته فقلت: سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو وجدته في كتاب الله؟ قال: كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله مني، ولكن أتحري أسامة بن زيد، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (لا ربا إلا في النسيئة).^(١٠٦)

وأختصر الأحاديث الواردة في الخلاف بقول الامام الترمذي الحافظ:

(وفي الباب عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأبي هريرة، وهشام بن عامر والبراء بن عازب، وزيد بن أرفم، وعصالة بن عبيد، وأبي بكرة، وإسحق بن عمار وأبي الدرداء، وبلال.

قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، إلا ما روي عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً أن يباع الذهب بالذهب متفاضلاً، والفضة بالفضة متفاضلاً، إذا كان يدا بيد، وقطلة (إنما الربا في النسبة) وكذلك روي عن بعض أصحابه - ابن عباس - شيء من هذا، وقد روي عن ابن عباس أنه رجع عن قوله، حين حدثه أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقول الأول أصح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وروي عن ابن المبارك أنه قال: "ليس في الصرف اختلاف".^(١٠٣)

- وأما عن الثانية: فحسبنا أن نشير إلى الأحاديث الواردة عند البخاري في الصرف، فقد أخرج حديث مالك بن أوس (٢١٧٤) وحديث أبي بكرة (٢١٧٥) وحديث أبي سعيد في حواره مع ابن عمر (٢١٧٦) وحديث أبي سعيد في حواره مع ابن عباس (٢١٧٨-٢١٧٩). وحديث البراء بن عازب، وزيد بن أرقم (٢١٨٠-٢١٨١) وحديث أبي بكرة (٢١٨٢) وقد تقدم قول الترمذي: (وفي الباب...) ^(١٠٤).

أقول: قد ظهر ما قدمته في صدر هذه المحاضرة، أن تخريج الكتب الصحيح حديثاً من الأحاديث لم يمكن إلا بعد دراسة مستفيضة، وقد ثبت بالدرس التقدي ما قاله سفيان الثوري، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن حبان، وغيرهم من صحة هذا الحديث، وعده واحداً من أركان باب الصرف، والأجناس الربوبية المحرمة والله تعالى أعلم.

(١٠٣) جامع الترمذي ٥٤٢/٣، وانظر حج الباري ٣٤٩/٤، ٣٨٢، ٤٨٦.

(١٠٤) انظر هذه الأحاديث وشروحها في حج الباري ٤٤٦/٤ - ٤٤٨.

الخاصرة العاشرة

الحديث الخامس: حديث اتفق على تحريجه أصحاب السنن

ولم يخرج به البخاري ومسلم في الصحيحين، ولا ابن خزيمة، وابن حبان في صحيحيهما أيضا، وهو حديث الحجاج بن عمرو الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ (من كسر أو عرجا فقد حل، وعليه حجة أخرى)، وفي رواية: (وعليه الحج من قابل).

ياسنادي إلى الامام الترمذي في جامعه، قال رحمه الله تعالى:

١ - حدثنا إسحق بن منصور - يعني الكوسج^(١٠٥) - أخبرنا روح بن عباد: حدثنا حجاج الصواف: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة - يعني مولى ابن عباس -، قال: حدثني الحجاج بن عمرو - يعني الأنصاري المازني - قال: قال رسول الله ﷺ (من كسر أو عرجا فقد حل، وعليه حجة أخرى)؛ ذكرت ذلك لأبي هريرة وابن عباس فقالا: صدق! (١٠٦)

٢ - حدثنا: إسحق بن منصور: أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن الحجاج - يعني الصواف -، مثله - يعني بالسند السابق نفسه من الصواف إلى حجاج بن عمرو -، قال: وسمعت رسول الله ﷺ يقول: قال أبو عيسى: هذا

(١٠٥) ما به اعتراض توضيح أسلكه في سبيل الأسانيد، وهو طريقة الخديث، يقولون: حدثنا حجاج -

وهو الصواف - قال: أسمر بن يحيى - يعني ابن كثير -، فأنا سلكت مسلكهم في هذا.

(١٠٦) أخرجه الترمذي في مصنفه جامع الكبير المختصر، في (٧) كتاب الحج، باب (٩٦) ما جاء في الذي

يحل بالحج، فبكسر، أو بفتح، رقم الحديث (٩٤٠) ٣٧٧/٣ ضعة دار الكتب العلمية الأولى بيروت.

وأخرجه في كتابه الطل الكبير، باب ما ذكر في فصل العمرة رقم الحديث (١٤٢) ٣٦٨/١ ترتيب الشيخ أبي

طالب، محمود بن علي بن أبي طالب النسيبي الأصمعي الفقيه القاطن (ت ٥٨٥هـ)، تحقيق الدكتور حمزة

ديب مصطفى، رسالة تقدم بها إلى جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية عام ١٤٠٢هـ.

حَدِيثٌ حَسَنٌ هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرٌ وَاجِدٌ عَنِ الْحُجَّاجِ الصَّوَّافِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ.
(١٠٧)

٣- وَرَوَى مَعْمَرٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ.
وَحُجَّاجُ الصَّوَّافِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ رَافِعٍ وَحُجَّاجٌ يَقَعُ حَافِظٌ
عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

٤- وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ - يَقُولُ: رِوَاةُ مَعْمَرٍ وَمُعَاوِيَةَ نَسِي
سَلَامٍ أَصَحُّ.

٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنٍ حُمَيْدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ
أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
نَحْوَهُ (١٠٨).

هذه هي الروايات التي أخرجها الترمذي في جامعها، فقدمتها لأنها هي
المقصودة في التخريج ابتداءً.

مخطرات تخريج الحديث وتقدمه:

مسائل الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث

إن جمع طرق الحديث يمر في مراحل متعددة يحسن إحرازها فيما يأتي:

المسألة الأولى: معرفة المصنفين الذين أخرجوا هذا الحديث:

إن هذا الحديث - ابتداءً - أخرجته الترمذي في جامعها، وهذا يعني أن
الحديث من حملة أحاديث الكتب الستة، وهنا نتأكد العودة إلى مصدرين جامعين
لأصول الكتب الستة، وأطراف مسانيدهما، أعني جامع الأصول، ونخبة الأشراف.

(١٠٧) وقع في المطبوعة ((حسن صحيح)) وهو خلاف مسجع الترمذي في الأحاديث المختلف فيها

والمنصوب من نسخة الأشراف ١٦/٣-١٧، ونخبة الكمال ٥/٤٤٧-٤٤٨.

(١٠٨) جامع الترمذي ٢٧٧/٣-٢٧٨.

وبالعودة إلى جامع الأصول^(١٠٩) وجدناه عزاء هذا الحديث إلى الترمذي وأبي داود، والنسائي، ببسبب عزاء في تحفة الأشراف إلى هؤلاء، وإلى ابن ماجه أيضاً^(١١٠).

والسبب في ذلك أن سنن ابن ماجه، ليس من شرط ابن الأثير في جامع الأصول، وإنما سادس الكتب عنده موطأ مالك، فصارت بذلك سبعة.

وبالرجوع إلى هذين المصدرين، عرفنا أن الحديث ليس في موطأ مالك ولا في الصحيحين، وعلمنا أن نبحت فيما وراء الكتب السبعة هذه، لاستكمال طرق الحديث، ومطابق تخريج مثل هذا الحديث مسند أحمد، وسنن الدارمي، ومعجم الطبراني، والمستدرك، وكتب الصحابة: معجم الصحابة لابن قانع، ومعجم الصحابة لأبي نعيم، وأسد الغابة لابن الأثير، فهذه الكتب تخرج عرايب أحاديث الصحابة المترجمين فيها.

ومن مطاق التخريج أيضاً: صحيح ابن عزيمة، وصحيح ابن حبان، والمنقبى لابن الجارود، والسنن المعلقة للدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي، ومصنفى عبدالرزاق، وابن أبي شيبة.

وحين عدت إلى المتبصر من هذه المصنفات، وجدت هذا الحديث في المصنفات الحديثية الأنية: مسند أحمد، وسنن الدارمي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وصحيح ابن عزيمة، والمعجم الكبير للطبراني، وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم، وسنن البيهقي، وأسد الغابة وغريب الكمال.

وعزاه صاحب أسد الغابة إلى ابن مندة في الصحابة، وأبي نعيم في معجم الصحابة، وابن عبد البر في الاستيعاب.

(١٠٩) جامع الأصول ٣/٣٩٢.

(١١٠) تحفة الأشراف ١٦٣-١٧.

وعزاء في نعمة الأشراف إلى ابن قانع في الصحابة، وعزاء في فتح البلوي إلى صحيح ابن السكن، وأورده البغوي في شرح السنة، والذهبي في النبلاء. هذه المظان التي وقفت على غريب هذا الحديث، أو وروده فيها، ووراء ذلك قروح نائي في التطبيق العملي.

المسألة الثانية: عزو حديث الباب إلى مظان غريبه: تقدم في آداب التخريج بيان مناهج المحدثين في توثيق الأحاديث وعزوها إلى مظان غريبها فاستحضرها. وسوف أقوم بعزو هذا الحديث إلى مظائه، بعد رواية الحديث من جامع الترمذي في الحاشية، مذكراً بأن المحدثين، كانوا يشيرون إلى اسم الكتاب، والباب، مع الإشارة إلى مواضع تكرار الحديث في الكتب والأبواب إن وجد.

أما المشرفون على البحوث العلمية، فلا يكتفون بذلك، بل يلزمون الباحثين بعزو الحديث إلى الكتاب المصنف، صحيح البخاري مثلاً، فيقول المخرج: أخرجه البخاري في كتابه الجامع الصحيح.

ثم إلى الكتاب، كتاب الحج مثلاً، فيقول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الحج.

ثم إلى الباب، باب رمي الجمار مثلاً، فيقول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب رمي الجمار.

ثم يضيف رقم الحديث، فيقول: رقم الحديث (١١١٧) مثلاً، ثم يضيف رقم المجلد والصفحة فيه، ويذكر الطبعة التي رجع إليها على النحو الآتي:

—أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب رمي الجمار رقم الحديث (١١١٧) ج ٢/٧٦، طبعة دمشق، بتحقيق الدكتور مصطفى ذيب البغا ط الرابعة ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م.

وفي المصنفات المرقمة الكتب والأبواب، يزداد رقم الكتاب، ورقم الباب على السحر الآتي:

أخرجه البخاري في جامعه الصحيح، كتاب (٧) الحج، باب (٦١) رمي الحمار... إلخ.

على أن المشتغلين في التخريج، اختصروا كثيراً من هذه القيود، بعد تنبيههم إليها، واصطلاحهم عليها.

فحين تقول: أخرجه البخاري، ينصرف ذهنك فوراً إلى الجامع الصحيح وكذلك حين تقول: أخرجه مسلم، أو أبو داود، أو ابن حبان، لأن العزو إلى الكتب الأخرى هؤلاء المصنفين، لا يأتي إلا مُقَيِّداً، بل بعد علماء الحديث من التلبس على القارئ، ومن العنّ للمسلمين أن تقول في تخريج حديث: أخرجه البخاري، والحديث ليس في صحيحه، وإنما في الأدب المفرد، أو تقول: أخرجه مسلم، وهو ليس في صحيحه، ولكن الحديث في كتاب التمييز، أو الكنى له. فصار كثير منهم يقتصر على ما يأتي:

أخرجه البخاري في الحج، باب رمي الحمار (١١١٧) مثلاً، ويذكر الطبعة التي رجع إليها في المصادر. وهذا بلا ريب اختصار يُخَفِّفُ من ثقل الحواشي، لكن عند التعليم لا بُدَّ من التفصيل.

وسوف أخرج هذا الحديث على التمام بدون اختصار، مثلما فعلت فيما سبق، زيادة في تقريب عملية التخريج واستيعابها، دون تكرار التراجم السابقة إلا ما يحتاجه الدرس التقدي لهذا الحديث، ثم أُشير إلى كيفية الاعتزال في العزو والتخريج، والترجمة، والتقد، إن شاء الله تعالى.

وبإسنادي إلى الامام أبي داود في سنته، قال -رحمه الله تعالى-

٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ - ابن مسرهد - حَدَّثَنَا يَحْيَى - يعني القطان - عَنْ حُجَّاجِ الصَّوَّافِ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ سَمِعْتُ الْحُجَّاجَ ابْنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... الحديث.

٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَسْلَانِيُّ وَسَلَمَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ الْحُجَّاجِ ابْنَ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ سَلَّمَ بَنُ شَيْبٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَتَانَا مَعْمَرٌ ^(١١١)

وياسنادي إلى الامام التسائي في المعنى، قال - رحمه الله تعالى:

٨- أَحْبَبْنَا حَمْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الصَّرِيَّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمَانَ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ الْحُجَّاجِ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ الْحُجَّاجِ ابْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَهِيَ سَوَالُهُ ابْنُ عِيَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ.

٩- أَحْبَبْنَا شُعَيْبُ بْنُ يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ حُجَّاجِ بْنِ الصَّوَّافِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ الْحُجَّاجِ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... الحديث.

وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ^(١١٢).

وياسنادي إلى الامام ابن ماجه في المتن، قال - رحمه الله تعالى:

١٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبْنُ عُقَيْلٍ عَنْ حُجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ حَدَّثَنِي الْحُجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ... وفيه سؤال عكرمة.

١١- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَتَانَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى

ابن أبي كَثِيرٍ به مثل رواية أبي داود.

(١١١) أخرجهما أبو داود السجستاني في كتاب السنن في كتاب الناسك منه باب الاحصار رقم الحديث

١٧٢/٢ (١٨٦٣-٢٢)

(١١٢) أخرجهما التسائي في السنن المعنى في كتاب الناسك الحج، باب فمن أحصره العدة ١٩٨/٥.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: فَوَجَدْنَاهُ فِي جُزْءٍ هَبْنَامِ صَنَاجِبِ الدُّسْتَوَائِي، فَأَنْثَيْتُ بِهِ
مُعْتَمِرًا، فَفَرَأْتُ عَلَيْهِ^(١١٣).

وَيَاسَنَادِي إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ، قَالَ سَرَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَنْبَأَنَا مُعْتَمِرٌ بِهِ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٧)^(١١٤).

وَيَاسَنَادِي إِلَى الْإِمَامِ الدَّارِمِيِّ فِي السِّنَنِ، قَالَ سَرَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣- حَدَّثَنَا: أَبُو غَاصِمٍ، عَنْ خُنَاجِ الصُّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بِهِ مِثْلَ رِوَايَةِ
النَّسَائِيِّ (٩).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ وَمُعْتَمِرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبْشِيرٍ بِهِ
مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٧)^(١١٥). هـ. قلت:

١٤- وَرَوَى عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ فَانِعٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْهَيْثَمِ الدَّفَاقِ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ وَزِيرِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي
كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ...

قَالَ فِي التَّحْقِيقِ: فَهَذَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمِ الثَّقَفِيُّ الْمَأْمُونُ، وَافَقَ حَتَّاجُ الصُّوَّافِ فِي
إِسْفَاطِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ^(١١٦).

١٥- وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ، سَعِيدُ ابْنِ السَّكَنِ: حَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ عَيْسَى: حَدَّثَنَا
الصُّنْعَانِيُّ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ -أَحَدِ شُبُوحِ مُسْلِمَ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ:
حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عِكْرَمَةَ، فَقَالَ: قَالَ

(١١٣) أخرجه ابن ماجة في المسنن، في كتاب (٢٥) للمناكفة باب (٨٥) المختصر، رقم الحديث (٧٧)-

١٠١٨/٢ (٣٠٨٧).

(١١٤) أخرجه أحمد في المسند ٤٥٠/٣.

(١١٥) أخرجه الدارمي في كتاب السنن، في كتاب المناكفة باب في المختصر بعد (١٨٩٤-١٨٩٥) ٨٥/٢.

(١١٦) أخرجه عبد الباقي بن فاني في معجم الصحابة نقلًا عن حاشية تحفة الأشراف ١٧/٣ وبطريقة.

عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، أنها سألت الخجاج بن عمرو الأنصاري (١١٧) عن حُبس وهو محرم، فقال: قال رسول الله ﷺ، (من غَرَجَ أو كَسِرَ، أو حُبِسَ فليجزئ مثلها، وهو في حلٍّ)، قال - يعني عكرمة: محدثت به أبا هريرة، فقال: صدق، وحديثه ابن عباس، فقال: (قد أحصر رسول الله ﷺ فخلق ونحر هديه وجامع نساءه، حتى اعتمر عاماً قابلاً) (١١٨).

١٦- وقال سليمان بن أحمد الطبراني: حدثنا إدريس بن جعفر العطار: حدثنا يزيد بن هارون (ج)

وحدثنا عبد بن غنام: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن سعيد وإسماعيل ابن علقمة، كلهم عن حجاج بن أبي عثمان: حدثني يحيى بن أبي كثير به مثل رواية ابن ماجه (١٠).

١٧- حدثنا معاذ بن المشي: حدثنا مسدد: حدثنا عبد العزيز بن المعنار ويحيى - يعني القطان-، عن حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير بمثل رواية أبي دارود الأولى (٦).

١٨- حدثنا أحمد بن الملقى الدمشقي: حدثنا هشام بن عمار: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن سعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير بمثل رواية ابن ماجه الثانية (١١).

١٩- حدثنا عبدالله بن أحمد: حدثني أبي: حدثنا عبد الرزاق، به مثل رواية أحمد بن حنبل (١٢) (١١٩).

(١١٧) قد ينهم من هذا الصنف أن أم سلمة قد روت عن الخجاج بن عمرو، ولم أقف على من ذكر ذلك والصنف يحمل ذلك. ويحمل أن عبدالله بن عمر عن مولاه وأطلق أن الصنف الصحيح أنه سأل الخجاج، أو أن يكون الصنف: أنه سألت الخجاج، فقرأها الناسخ، من غير معرفة بأسلوب المحدثين في الإحصار، بقوله (أه): (نعي) أنه قال: سألت فحدثت هذا الاشكال، والله أعلم.

(١١٨) أخرجه ابن السكيت في معجم الصحابة نقلاً عن فتح الباري ١٠/٤.

(١١٩) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣/ (١١-٣٢١٤).

٢٠- وقال الحافظ علي بن عمر الدارقطني: حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد الوكيل^(١٢٠): أخبرنا الحسن بن عرفة: أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري، عن الحجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: حدثني الحجاج بن عمرو الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي داود^(١٢١).

٢١- وقال أخاكم، أبو عبد الله النيسابوري: أخبرنا علي بن حمشاد العدل: حدثنا هشام بن علي: حدثنا أبو العيمان عازم: حدثنا عبد الوارث بن سعيد: حدثني الحجاج بن أبي عثمان: حدثني يحيى بن أبي كثير أن عكرمة مولى ابن عباس حدثه، قال: حدثني الحجاج بن عمرو الأنصاري رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ قال: فحدثت ابن عباس، وأبا هريرة، فقالا: صدق! قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.

٢٢- وقيل: عن عكرمة عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة رضي الله عنها عن الحجاج بن عمرو.

أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي: حدثنا عبد الرزاق بمثل حديث أحمد، وفيه: (وعليه الخ من قابل)^(١٢٢).

(١٢٠) شيخ الدارقطني، روى عنه في العمل ١٧٦/٢ عن عمر بن شبة وفي ١٨٠/٥ عن أحمد بن سنان القطان وجعفر بن الصخر الواسطي، وفي ١٢٤/٨ عن إسحاق بن الصنعيف، وروى عنه عن الحسن بن عرفة في تراجم كثيرة من السنن منها: ١٩/١-٦٩-٨٨-٨٩-١٠٦-١١٠-١١٥-١٤٣-١٤٥. ولم ألق له على ترجمة ويبدو أنه يروي نسخة الحسن بن عرفة ورواها الدارقطني من طريقه لعمر الإسادة وقد ترجم السهمي في تاريخ جرحان ١٠٣/١ لأحمد بن موسى بن عيسى الخرجاني الوكيل، وترجمه الذهبي في النبلاء ٣٨١/١٦-٣٨٣. فأنه تعالى أعلم.

(١٢١) المس للمعللة الواردة عن النبي ﷺ، لأبي الحسن الدارقطني ٢٧٧/٢-٢٧٨.

(١٢٢) المستدرج على الصحيحين للحاكم ١/٤٨٢.

٢٣- وقال أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو نصر، محمد بن أحمد بن إسماعيل الطبراني -١٤: حدثنا عبدالله بن أحمد بن منصور الطوسي: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ: حدثنا روح -يعني ابن عباد: حدثنا الحجاج الصواف (ح) ٢٤- وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ -يعني الحاكم-: حدثنا علي بن حمشاذ به مثله تماماً لكن فيه: (عليه أخرى)، لفظ حديث عبد الوارث.

وفي رواية روح عن الحجاج بن عمرو الأنصاري، وقال: (وعليه صحة أخرى)، والباقي بمعناه.

٢٥- وهكذا رواه يحيى الفطان، وأبو عاصم وغيرهما، عن الحجاج بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى، ذكروا صحاح عكرمة مسن الحجاج بن عمرو الأنصاري، وقد تحالفه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، فأدخل بينهما رجلاً.

٢٦- أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي به مثل رواية الحاكم الثانية، وهي طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق.

٢٧- ومعناه رواية معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير. ورواه يزيد بن أبي حبيب، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع.

قال علي ابن المديني: الحجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير أثبت أخبرنا بذلك أبو عبدالله الحافظ: أخبرنا الحسن بن محمد الاسفرايني: حدثنا محمد ابن أحمد بن شعيب، عن علي ابن المديني فذكره^(١٢٣).

٢٨- وقال ابن الأثير الحافظ: أخبرنا أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن عبيد الواعظ الموصل، وأبو جعفر عبيد الله بن أحمد بن علي بن السمين... وساق أسانيده إلى الامام الترمذي^(١٢٤)، ثم ساق الحديث بسند الترمذي وتعليقاته

(١٢٣) المسند الكبرى للبيهقي ٢٢٠/٥.

(١٢٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٠/١.

عليه^(١٢٥) وقال الحافظ المزي: روى له الأربعة أصحاب السنن هـ هذا الحديث الواحد

٢٩ - أخبرنا به أبو الحسن ابن البخاري، وأبو الغنائم بن علان، وأحمد بن شيبان، قالوا: أخبرنا حبل بن عبد الله، قال: أخبرنا أبو القاسم بن الحصين قال: أخبرنا أبو علي بن المذهب، قال: أخبرنا أبو بكر بن مالك القطيعي، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وسأله بسند أحمد ومثله بمثل رواية أبي داود الأولى (٦).

وقال: رواه أبو داود عن مسدد، ورواه النسائي عن شعب بن يوسف ومحمد بن المثني ورواه ابن ماجه، عن أبي بكر بن أبي شيبة، كلهم عن يحيى بن سعيد به، فوقع لنا بدلا غالبا. ورواه الترمذي عن إسحاق بن منصور عن روح ومحمد بن عبد الله الأنصاري، عن حجاج الصواف به، وقال: حسن. وساق بعض كلام الترمذي، ثم قال: قد وقع لنا أعلى من هذا بدرجة.

٣٠ - أخبرنا به أبو الحسن ابن البخاري، قال: أنا أبو طاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش البغدادي، كتابة منها سنة ست وتسعين وخمسمئة، قال: أخبرنا الشريف الخطيب، أبو علي، محمد بن محمد بن عبد العزيز بن المهدي قال: أخبرنا أبو القاسم، عبيد الله بن عمر بن أحمد بن شاهين، قال: أخبرنا أبو محمد بن الحسن بن كوثر البخاري، قال: حدثنا محمد بن سليمان الباغندي قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير... بمثل رواية ابن ماجه (١٠)؛ فكان شيخنا حدث به عن أصحابهم يعني تلامذة أصحاب السنن^(١٢٦)

٣١- وقال الحافظ الذهبي في النبلاء: أنشرونا أحمد بن سلامة، وعلي بن أحمد، عن المبارك بن المبارك به مثل رواية المزني الثانية (٢٩) (١٢٧) وأورده البيهقي في شرح السنة من غير سند (١٢٨).

- قال البيهقي تعنياً على الحديث: يحتج بهذا الحديث من يرى القضاء على المحصر، وضعف بعضهم هذا الحديث لما ثبت عن ابن عباس أنه قال: (لا حصر إلا حصر العدو) (١٢٩).

- وقال الذهبي معقبا: رواه أحمد في مسنده، عن يحيى بن سعيد، عن حجاج، ورواه أبو داود والسائي وابن ماجه عن أصحاب يحيى نحوه.

ورواه الترمذي عن الكوسج، عن روح، والأصمعي، عن حجاج وحسنه. لكنه معلول بما رواه معمر ومعاوية بن سلام، عن يحيى، عن عكرمة قال: عن عبدالله بن رافع، عن الحجاج. قال البخاري: هذا أصح إجماع.

قلت: هذه هي المصنفات التي استطعت الوقوف عليها أو المتيسرة في مكتبي على الأصح-، وقد توضح أنه لا حاجة إلى استقراء أكثر، لأن الحفاظ المخرجين الجامعين، لم يزيدوا على ما تقدم شيئا يحتاج إلى تنبؤ لاستدراكه.

المسألة الثالثة: فوائد التخريج الاستقرائي:

وقبل أن أنتقل إلى الخطوة التالية في عملية التخريج، يحسن التذكير ببعض الأمور المهمة في هذه العملية كلها:

الأمر الأول: أن رواية بعض المصنفين كانت أصلية، وبعضها الآخر كان قرعياً فما كان منها أصلياً، فلا بد من المحافظة على أصالته، وما كان منها قرعياً فيمكن الاستغناء عن بعض رواته في التخريج.

(١٢٧) سوانع النبلاء للذهبي ١٩/٦-٣.

(١٢٨) شرح السنة للبيهقي ٢٨٨/٧.

(١٢٩) أخرجه الشافعي في الأم ٧٨/٢ وإسناده صحيح، وانظر شرح السنة ٢٨٨/٧.

وأقدم المصنفين فيما يخص حديثنا هو الحافظ عبد الرزاق الصنعائي (ت ٢١١هـ) صاحب الكتاب المصنف المشهور، ثم يليه أبو بكر إيسر أبي شبة العبسي (ت ٢٣٥هـ) صاحب المسد الكبير - غير مطبوع -، والمصنف من المتن والآثار، وهو مطبوع متداول.

ثم سنن الذارمي (ت ٢٥٥هـ)، ثم أصحاب المتن الأربعة - وقد ذكرت وفيانهم قبل -، ثم ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ثم ابن قاتع (ت ٣٥١هـ) ثم ابن السكن (ت ٣٥٥هـ)، ثم الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ثم الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ثم الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ثم الحافظ أبو الحسن علي بن محمد الحزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، ثم الحافظ أبو الخصاص المزني (ت ٧٤٢هـ)، ثم الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

ومما لا ريب فيه أن يحيى بن أبي كثير، ومعر بن راشد، لكل منهما كتاب، لكن هذين الكتابين لم يكتب لهما البقاء، حسب تصنيف مصنفيهما وإنما تناثر معظم مادتهما فيما جاء بعدهما من مصنفات.

وهذا يعني أن مصنف عبد الرزاق، أصل، ومصنف ابن أبي شبة أصل وكل من روى من الأئمة المصنفين من طريقيهما، قلتما اعتمد على كتابيهما على حسب طريق الرواية التي تحمل الكتاب بها.

فإذا روى أحمد عن عبد الرزاق، وكان الحديث في مصنفه، فالعمدة فيه على مصنف عبد الرزاق، أما إذا لم يكن الحديث فيه، فلا بُدَّ أنه من كتاب آخر أو صحيحة، لم تصل إلينا محفوظة من تصنيف عبد الرزاق، فيكون لمستند أحمد فضل في حفظ هذه الرواية من الضياع.

وفائدة هذا الكتاب، إنما تأتي في الطبقات المتأخرة، حيث نفتقد الترجمة لبعض الرواة أو يكون في بعض الرواة ضعف، وعادة المصنفين - جميعاً - التساهل في الرواية عن بعض من فيه ضعف، إذا كان يروي كتاباً مصنفًا معروفًا.

فيأتي بعض من لا يُحسبُ هذا القرن، ويضعف الحديث بذلك الاسناد، ثم إذا وقف على الكتاب (الأصل) تصحح الحديث من هذا الطريق، وهذا عبث في هذا العلم لا معنى له، ومثال ذلك مما نحن بصدده:

- في رواية (١٦) روى الطبراني عن إدريس العطار، عن يزيد ابن هارون - وروى عن عبيد بن عنام، عن أبي بكر بن أبي شيبة - كلاهما يعني يزيد وابن أبي شيبة - عن يحيى بن سعيد القطان.

فنحن قد لا نفق على فوائد نقدية نعرف بإدريس، وعبيد بن عنام، فلا يصح أن نضعف رواية الطبراني بذلك، لأن رواية يحيى بن سعيد القطان موجودة في كتب متقدمة وابن أبي شيبة مصنف مُتَقَدِّم.

- وروى الحاكم النيسابوري في الرواية (٢١) عن أحمد بن جعفر القطيعي عن عبدالله بن أحمد عن أحمد، عن عبد الرزاق، وفي القطيعي وعبدالله كلام كثير لكن لا يجوز تضعيف الحديث مثل هذا، لأن العمدة على مصنف عبد الرزاق، ثم على مسند أحمد، وهما موجودان.

- وروى الحافظ المزي، والحافظ الذهبي عن سلسلة من المتأخرين مسند عال قوامه حمسة حفاظ بعضهم يروي عن بعض إلى القطيعي، وهؤلاء قد يكونون ثقات، وقد يكون بعضهم غير ذلك، فإذا وجدنا الرواية في مصنف عبد الرزاق دون اختلاف، علمنا أنهم ضطوا - ضبط كتاب -، ثم درسنا سند عبد الرزاق.

ولا حاجة بنا إلى الكشف عن أحوال أولئك المتأخرين، الذين لا يعني وجودهم في المسند إلا المحافظة على مزينة هذه الأمة برواية مصفاة بالأسانيد لأنهم لا يُقدِّمون شيئاً في الحكم^(١٣٠) على الحديث ولا يوحرون.

(١٣٠) في حوار مع نجي الدكتور محمود مروة حفظه الله تعالى قال: لو اعتدنا إلى هذه القاعدة لانبى تحقيقي للمستندك مذ ذفر.

الأمر الثاني: إنَّ كلامي هذا لا يعني عدم وجود فائدة في الكتب المتأخرة بل الذي أقوله: إنَّ كلام المتأخرين على الأحاديث، هو الذي يجب أن يُعنى به ولا يُهمل منه شيء؛ فإنَّ في بعض رواياتهم تنقيدات ثمرة، نوضح المشكل في بعض عبارات المتقدمين، وإليك هذا المثال مما نحن فيه:

- ذكر الثَّارمِيُّ، والثَّرمِذِيُّ، والحاكِمُ، والبيهقي، والمَرْزِيُّ، والذهبي أنَّ البحاري قال: رواية معمر، ومعاوية بن سلام أصحُّ من رواية حجاج الصَّواف.

وقد وفقا على رواية معمر في مصنَّف عبد الرزاق، فأين رواية معاوية بن سلام؟ لقد بحث أياماً عديدة، للوقوف على هذه الرواية، بعسداً عن صحيح البحاري، لأنَّ أحداً من المصنِّفين، والمحرِّجين لم يشر إلى أنَّ هذا الحديث خرَّجه البحاري متصلاً، أو معلّفاً.

وكان من عادي إذا نعت في البحث عن حديث، فلم أجده؛ أن أعود إلى فتح الباري، فكثيراً ما أجده أشار إلى الحديث الذي أبحث عنه.

وحديث الباب في الإحصار، فرجعت إلى كتاب الإحصار من فتح الباري فوجدت كلاماً طيباً كثيراً، يفيد في تعريب الحديث عامة، ويفيد في العثور على رواية ابن سلام خاصة، قال الإمام البحاري رحمه الله تعالى:

٣١- حدثنا محمد -على خلاف في اسم أبيه ونسبه-، قال: حدثنا يحيى ابن صالح: حدثنا معاوية بن سلام: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: فقال ابن عباس رضي الله عنهما: وقد أحضر رسول الله ﷺ فحلق رأسه وجامع ساءه، ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً^(١٢١).

قال الحافظ ابن حجر: (هكذا رأته في جميع النسخ: عن عكرمة، قال: فقال ابن عباس:)، وهو يقتضي سبق كلام بعقبه قوله: (فقال ابن عباس).

ولم ينسَ عليه أحد من شراح الكتاب - يعني صحيح البخاري - ولا ينسَ الإسماعيلي، ولا أبو نعيم - يعني في مستخرجيهما على صحيح البخاري - لأنهما اقتصرا من الحديث على ما أخرجه البخاري.

وقد بحث عنه إلى أن يسرَّ الله بالوقوف عليه، ففرأت في كتاب الصحابة لابن السكن، قال: حدثني هارون بن عيسى: حدثنا الضعافي - هو محمد بن إسحاق أحد شيوخ مسلم: حدثنا يحيى بن صالح: حدثنا معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير...، وساق الحديث المتقدم في رواية (١٥).

وقد أخذنا من رواية ابن السكن، المصنف المتأخر فالتدين أساسيتين:

الأولى: رواية معاوية بن سلام الكاملة، التي أشار إليها الحفاظ، وليسست متوفرة في روايات المتقدمين - في حدود اطلاعي -.

والثانية: عرفنا من هذه الرواية، أن أصل الحديث موجود في البخاري ولكنه اعتصر الحديث، لأن الزائد ليس على شرطه - كما يقول ابن حجر - فاقتصر البخاري على ما هو من شرط كتابه، مع أن الذي حذفه، ليس بعيداً من الصحة فإله: إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو؛ فذاك.

وإلا فالواسطة بينهما - وهو عبدالله بن رافع ثقة -، وإن كان البخاري لم يترج له^(١٣٦).

الأمر الثالث: الاهتمام بالفوائد النقدية، التي يوردها المصنفون، عقيب إخراج الحديث، أو التي يوردها النقاد في كتب الخرج والتعديل، والعلل.

صحيح أن الترمذي هو أكثر المخرجين المتقدمين كلاماً على علل هذا الحديث، ومقدماً له، لكن هذا لا يعني أنه لا يستدرك عليه شيء، وهذا بيان بعض ذلك:

- في الرواية (٦) أشار أبو داود إلى أن أحد شيوخه رواه عن عبد السرزاق أنه قال: حدثنا بينما روى الثاني أنه قال: أخبرنا معمر...

- فجاءت رواية ابن ماجه (١١) فوضّحت هذا الذي أشاره أبو داود ووجّحت أن أخبرنا هي الأصح.

- وجاءت رواية ابن قانع (١٤) بحسين الملعّم مناعاً لحجاج الصوّاف بإسقاط عبدالله بن رافع من السند.

- وجاءت رواية البيهقي (٢٦) لتؤكد إثبات عبدالله بن رافع بمنابع ليحيى ابن أبي كثير، فلم يعد يحيى بن أبي كثير هو مدار الحديث - لو استطعنا الوصول إلى مصدر رواية يزيد بن أبي حبيب -.

وهذه فوائد جليلة لا نستطيع الاستغناء عنها، ولو فعلنا؛ لكان عملنا ناقصاً وربما خاطئاً، والله أعلم.

الأمر الرابع: كثرة إخراج المصنفين حديثاً ما، لا تعني صحّته، ولا شهرته بالمعنى الاصطلاحي، فربّ حديث لا يُخرّجه إلا مُصنّف واحد، فيكون حسناً أو صحيحاً غريباً، وحديث يُخرّجه عشرة مصنفين في الحديث النوي، ثم يكون ضعيفاً، أو ضعيفاً جداً، أو موضوعاً.

ومن هنا تأتي خطورة تلبس بعض الكتاب المعاصرين، عندما يخرّج أحدهم نصّاً، واهياً يؤيد هواه، فيقول: وقد أخرجه جمع من الثقات الحفاظ فأخرجه ابن عدي في الكامل، والخطيب في تاريخ بغداد، والسهمي في تاريخ جرجان وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن الأثير في أسد الغابة... إلخ.

فبظن من لا يدري أن تخريج هؤلاء الحفاظ، يعطي الحديث قوّة، حللاً أو متحلاً أن العماء النافذ قد نصّوا على أن وجود الحديث في هذه الكتب، من غير أن يكون مخفّجاً في بعض كتب الحديث المعتمدة، يعني ضعفه، أو نكارتة.

وعدد من المعاصرين يستخدمون مثل هذا الأسلوب لتضليل قرائهم، فليتبّه.

وحديثنا هذا من هذه الأحاديث التي تم نقلها كثرة المخرجين فسوة. وإيضاح ذلك؛ أن الترمذي قد خرج هذا الحديث من رواية حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، ومن رواية معمر بن يحيى بن أبي كثير، وأشار إلى رواية معاوية بن سلام عن يحيى..

ورواية حجاج -وحددها- تعطى الحديث درجة الاحتجاج؛ لو خلا عن المغامز الأخرى؛ فالكاتب التي روت الحديث من طريق عبد الرزاق، لم نضف حديثاً ولم نرد قوة، لأن مصبها جميعاً في مصنف عبد الرزاق. والكتب التي روت هذا الحديث من طريق حجاج الصواف -وهو صاحب مصنفات- لم نرد الحديث قوة، ولم نصف إله درجة احتجاج.

والعائدة النقدية التي أفندناها من كتاب الصحابة لأبي علي ابن السكن أقوى من كل الروايات الاضائية التي أهدت الترمذي في رواية الحديث من طريق عبد الرزاق، أو من طريق معمر.

وقد نهت على هذا الأمر الرابع، لأن كثيراً من الناس يظنون تغريب المصنف لحديث ما، احتجاجاً منه به، وليس الأمر كذلك قطعاً. اللهم إلا من نص على ذلك، أو دل صنيعة عليه.

مسالك الخطوة الثانية: تعيين مدار الحديث

يبدأ البحث عن (المدار) من مخرج الحديث الأعلى، وهو الصحابي، فيبطلر في اسمه ونسبه وبعد الرواة عنه، وتاريخ ولادته، ووفاته -إن وجد- أو معرفة طيفته وتاريخ إسلامه للتأكد من ثبوت صحبته، فإذا ثبت لديها صحبته، بأي وجه من أوجه الثبوت المعتمد بها عند العلماء؛ تحضت عدالته. ولا نحتاج إلى بحث عما وراء ذلك، ثم نلظر في الروايات الواردة عنه، لنعرف عدد الذين روى هذا الحديث عنه. وفي حديثنا هذا لدينا ثلاثون رواية -متصلة ومعلقة- بعضها يجعل الحديث

- مرواه روح بن عباد (١) ومحمد بن عبدالله الأنصاري (٢) ويحيى القطان (٦) وسفيان بن حبيب (٨) وإسماعيل بن إبراهيم ابن علية (١٠) ويريد ابن هارون (١٦) زعبد العزيز بن المختار (١٧) ومروان بن معاوية الفساري (١٩) وعبد الوارث بن سعيد (٢٠) وأبو عاصم النبيل (٢٩) عشرتهم عن حجاج بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: حدثني الحجاج بن عمرو...

قال البيهقي (٢٤): وهكذا رواه يحيى القطان وأبو عاصم وغيرهما عن الحجاج الصواف، ذكروا فيه سماع عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأنصاري. وفي رواية ابن فانع (١٤) من حديث ابن أبي عدي، عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن حجاج بن عمرو...

قال في ثغفة الأشراف: فهذا حسين المعلم الثقة المأمون، وافق حجاجا الصواف على إسقاط عبدالله بن رافع - يعني بين عكرمة وحجاج بن عمرو - وروى عبد الرزاق (٥) عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة عن عبدالله بن رافع، عن حجاج بن عمرو.

- وروى يحيى بن صالح (١٥) عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير به مثله.

- ونابعهما إسماعيل بن عباس (١٨) عن سعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير به مثله.

- وفي رواية البيهقي المعلقة (٢٦) تابع يزيد بن حبيب يحيى بن أبي كثير عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، عن حجاج بن عمرو.

- وقد كان رأي البخاري أن رواية معمر بن راشد، ومعاوية بن سلام أصح من رواية حجاج الصواف، مع أنه لم يسن لفظ رواية معاوية بن سلام في صحيحه، ولا في التاريخ.

- وكان رأي علي ابن المدينى، وتابعه الترمذى أن رواية حجاج أثبتت لأن حجاجا ثقة جليل، وفي عدة طرق عنه التصريح بسماع عكرمة من حجاج بن عمرو، وبعد هذا العرض بسماع القول: إذا لم يكن يحيى بن أبي كثير قد دلس أو وهم؟ فالحديث من المزهد في متصل الأسانيد، وإذا رجحنا رواية حجاج الصواف فمدار الحديث على يحيى بن أبي كثير، رواه عنه حجاج الصواف وحسين المعلم. وإذا رجحنا رواية معمر، فمدار الحديث على يحيى بن أبي كثير، رواه عنه معمر بن راشد ومعاوية بن سلام، وسعيد بن يوسف.

ولأن رواية يزيد بن حبيب معلقة، فلا تصلح في قضية الترجيح. وإذا عددا الطريقتين جميعا محفوظتين، فيصح مدار الحديث على الحجاج بن عمرو الأنصارى نفسه، رواه عنه عبدالله بن رافع، وعكرمة مولى ابن عباس. ويكون لعكرمة فيه شيخان: عبدالله بن رافع، والحجاج بن عمرو. ويكون إسناده في الأول نازلا، وهذا هو المقصود من المزهد في متصل الأسانيد.

لكن ترجيحنا أيا من الاحتمالات الثلاثة، يتوقف على تراجم الرواة وعلى صيغ الأداء، لأن الترجيح للأحفظ، أو للأكثر، أو لموافقة الواقع والتساريخ وسنوضح ذلك كله بمشيئة الله تعالى.

مسالك الخطوة الثالثة: تراجم الرواة

تقدم الكلام على أن مخرج الحديث، ينبغي أن يميز بين نوعين من الرواة في الحديث الواحد:

النوع الأول: عمد الاسناد، وهم الرواة الذين يتوقف على وثاقهم صحة الحديث، وأوهم مدار الحديث، فما علا إلى التابعي.

النوع الثاني: الرواة النقلة، وهم الرواة الذين تابع بعضهم بعضا، متاعسة تامة أو قاصرة، أو الرواة الذين ينقلون كتابا معروفا، متقدما.

فترجمة رواية النوع الأول ينبغي أن تكون ترجمة علمية نقدية، وترجمة النوع الثاني يكفي أن تكون معروفة في طور التعليم، ويستعنى عنها هائلها في التحريح العلمي في حياة الباحث العلمية.

والحديث حتى الآن مشهور من رواية يحيى بن أبي كثير، أو متواتر عنه رواه عنه زيادة على عشرة من الحفاظ الثقات، لكنه نمرده هو بروايته عن عكرمة وتفرده عكرمة بروايته عن عبدالله بن رافع، وتفرده بروايته عبدالله بن رافع، عن حجاج بن عمرو الأنصاري.

أو نقول: اختلف على عكرمة فيها فرواه مرة عن الحجاج، وأخرى عن عبدالله بن رافع عنه... وحتى نرجح ما إذا كان هذا اضطراباً من عكرمة، أو ممن روى عنه، أو كان لعكرمة فيه شيخان؛ عالٍ ونازل، ويكون الحديث من المزيّد في متسل الأسانيد.

وبحسن الانتفال إلى تراجم الرواة جميعاً ليعتبر لنا صحة ما تقدم من شهرة الحديث عن يحيى بن أبي كثير، وسوف نبدأ بالتراجم المعربة للتعليم، لا للحاجة إليها، لفرغ إلى التراجم العلمية لأعمدة الاساد.

١ - إسحاق بن منصور بن هرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي شيخ الترمذي: - ثقة ثبت (ت ٢٥١هـ).

٢ - روح بن عباد بن العلاء الفيسي، أبو محمد البصري؛ ثقة فاضل، له نصاب (ت ٢٠٥ أو ٢٠٧هـ).

٣ - حجاج بن أبي عثمان الصراف، تقدمت ترجمته موسعة (ص ٧١).

قلت: هذا هو إسماعيل الترمذي الأول إلى يحيى بن أبي كثير، ولولا الاختلاف على يحيى؛ لكان حديثه هذا الاسناد غاية في الصحة.

٤ - محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري، البصري - من ذرية أنس بن مالك؛ ثقة من التاسعة (ت ٢١٥هـ).

٥- معمر بن بن راشد الأزدي -مولاهم-، أبو عروة الصري: ثقة ثبت فاضل. من كبار السابعة (ت بضع وخمسين ومئة).

٦- معاوية بن سلام، أبو سلام الدمشقي: ثقة. من السابعة مات في حدود سبعين ومئة.

٧- عبد بن حميد بن نصر الكسي (١٣٣): ثقة حافظ. من الحادية عشرة . شيخ الترمذي- (ت ٢٤٩هـ).

هذا ما ذكره الترمذي من رجال وسائط بين وبين يحيى بن أبي كثير، مع الإشارة إلى أنه علق رواية معمر ومعاوية بن سلام، فلم يصفها بسند. وتنقل إلى وسائط أبي داود:

٨- مسدد بن مسرهد بن مسرهد بن مسرود الأسدي، أبو الحسن الصري- شيخ أبي داود-؛ ثقة حافظ، يقال: إنه أول من صنف المسند بالبصرة. من العاشرة (ت ٢٢٨هـ).

٩- يحيى بن سعيد بن فروح النعيمي، أبو سعيد الفطان الصري: ثقة متفن حافظ إمام فقه. من كبار التاسعة (ت ١٩٨هـ). وهو يروي عن حجاج الصراف.

١٠- محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي -مولاهم- العسقلاني يعرف بابن أبي السري -شيخ أبي داود- صدوق عارف له أو هام كثيرة (ت ٢٣٨هـ).

١١- سلمة بن شبيب المسمعي النيسابوري، يزيل مكة شيخ أبي داود؛ ثقة. توفي سنة بضع وأربعين ومئتين.

(١٢٢) هكذا ضبطها علماء الرجال والمقداد. انظر التقريب (١٢٦٦)، ومعجم البلدان (٥٢٢/٤) وإبدال السين حيا خطأ، لأن كثر فتح الكاف اسم مدينة أخرى، انظر معجم ياقوت ٥٢٥/٤.

- ١٢- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري - مولا هم -، أبو بكر الصعلقي: ثقة حافظ، مصنف شهر، عمي في آخر عمره، فنفر، وكان ينشبع (ت ٢١١هـ). وعبد الرزاق يروي عن معمر بن راشد، بل هو روايته الأعظم.
- ١٣- هشام بن أبي عبد الله - واسمه مسر - البصري، أبو بكر الدسنوائي: ثقة ثبت، رمي بالفدر (ت ١٥٤هـ).

وبعد ذلك ننقل إلى وسائل النساء:

- ١٤- حميد بن مسعدة بن المبارك السامي البصري - شريح السائي -؛ صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ).
- ١٥- سفيان بن حبيب البزار، أبو محمد البصري ثقة من التاسعة (١٨٢) أو (١٨٦هـ). وهو يروي عن الحجاج الصواف.
- ١٦- شعيب بن يوسف، أبو عمرو السائي - شيخه -؛ ثقة، صاحب حديث. من العاشرة.

- ١٧- محمد بن المثنى بن عبد العزيز شيخ السنة -؛ ثقة ثبت، من العاشرة (ت ٢٥٢هـ). وهما يرويان عن يحيى القطان.
- ثم ننقل إلى وسائل ابن ماجه:

- ١٨- أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم الواسطي، ثم الكوفي: ثقة حافظ، صاحب تصانيف (ت ٢٣٥هـ).
- ١٩- ابن علقمة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مفسم الأسدي - مولا هم - أبو بشر البصري المعروف بابن علقمة: ثقة حافظ (ت ١٩٣هـ)، وهو يروي عن حجاج الصواف.

وننقل بعدها إلى وسائل الدارمي:

- ٢٠- أبو عاصم النبيل هو: الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري ثقة ثبت (ت ٢١٢هـ). وهو يروي عن حجاج الصواف.

ونتفل بعد ذلك إلى الخافط ابن قانع ووسائطه:

٢١- هو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي -مولا هم-، أبو الحسين

البغدادي، صاحب كتاب معجم الصحابة (٢٦٥-٣٥١هـ): إمام حافظ بأارع صدوق، قاله الذهبي.

قال الرقائي: البغداديون يوثقونه، وهو عندي ضعيف.

وقال الدار فطني: كان يحفظ، ولكنه ينطلي ويصر.

قلت: يعني إذا بين له خطأه؛ لا يرجع عنه^(١٣٤).

٢٢ - أحمد بن محمد بن الهيثم اللدفاق. لم أفد له على ترجمة، ولم يذكره

الذهبي في شيوخ ابن قانع، ولم يورده المزي في تلامذة محمد بن وزير الواسطي^(١٣٥).

٢٣ - محمد بن الوزير بن قيس العبدي الواسطي: ثقة عاهد. من العاشرة

(ت ٢٥٧هـ).

٢٤ - ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي البصري: ثقة. من

التاسعة (ت ١٩٤هـ).

٢٥ - حسين المعلم: هو الحسين بن ذكوان العوزي المعلم المكنب البصري:

ثقة ربما وهم (ت ١٤٥هـ)، وهو يروي عن يحيى بن أبي كثير. وهذه الرواية متبعة لرواية حجاج الصواف.

ونتفل بعد ذلك إلى وسائط الخافط أبي علي ابن السكن.

٢٦ - أبو علي ابن السكن هو: سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن

المصري، البزاز، أصله بغدادي، جمع وصنف، وحرر، وعدل وصحح وعسل، ولم نر نوالقه، هي عند المغاربة.

وكان ابن حزم يثني على صحيحه المتنفي، وفيه عرائب (ت ٣٥٣هـ) —
قاله الذهبي^(١٣٦).

٢٧- هارون بن عيسى: لم أجد له ترجمة، ولم يذكره الذهبي في شيوخ ابن
السكن، ولا المزني في تلامذة الصغاني^(١٣٧).

٢٨- محمد بن إسحاق الصغاني، أبو بكر الغدادي: ثقة ثبت
(ت ٢٧٠هـ).

٢٩- يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي: صدوق من أهل الرأي
(ت ٢٢٢هـ) وقد جاوز التسعين. وهو يروي عن معاوية بن سلام (ترجمة ٦)
عن يحيى بن أبي كثير.

ويحسن التذكير هنا بأن البخاري عرج رواية يحيى هذا عن معاوية بن سلام
مختصرة. وقد بينت ذلك في فقرة (٣١) مما تقدم، وسنقل إلى الطبراني ووسائله:
٣٠- الطبراني هو: الحافظ، الثقة سليمان بن أحمد، صاحب المعجم الثلاثة
(ت ٣٦٠هـ).

٣١- إدريس بن جعفر العطار، له ذكر في ترجمة الطبراني من النبلاء، وفي
ترجمة يزيد بن هارون من تذيب الكمال^(١٣٨).

٣٢- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي - مولا هم -، أبو خالد الواسطي:
ثقة منصف عابد (ت ٢٠٦هـ).

٣٣- عبيد بن غمام من حفص بن غياث النخعي، أبو محمد الكوفي، الإمام
المحدث، الصادق (٢١١-٢٩٧هـ). قال الذهبي: ثقة، وكان مكثراً عن ابن أبي
شيبه^(١٣٩). وهو يروي عن ابن أبي شيبه، وابن عليه.

(١٣٦) السلاء ١٦/١١٧.

(١٣٧) ما سبق للوضع نفسه. وتذيب الكمال ٢١/٣٩٧.

(١٣٨) ما سبق ١٦/١٢٠، وتذيب الكمال ٢/٢٦٤.

- وزيد بن هارون، وابن أبي شيبه، وابن غلبه يروون عن حجاج الصواف.
- ٣٤- معاذ بن المثنى بن معاذ العنبري، أبو المثنى البصري شيخ الطبراني: ثقة متفنن (ت ٢٨٨هـ) ^(١٤٠).
- ٣٥- عبد العزيز بن المختار البصري، مولى حفصة بنت سيرين: ثقة. من السابعة.
- ٣٦- أحمد بن الملقى الدمشقي - شيخ الطبراني - توفي (٢٨٦هـ) ^(١٤١).
- ٣٧- هشام بن عمار بن نصير السلمي، الدمشقي، الخطيب: صدوق مفرد. كبر: فصار ينفق (ت ٢٤٥هـ) وله اثنان ونسعون سنة.
- ٣٨- إسماعيل بن عياش بن سليم العسي، أبو عتبة الحمصي: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخطئ في غيرهم (ت ١٨١ أو ١٨٢هـ).
- ٣٩- سعيد بن يوسف الهمامي، الرحبي، الشامي: ضعيف. من الخامسة. روى عن يحيى بن أبي كثير، روى عنه إسماعيل بن عياش ^(١٤٢).
- ٤٠- عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي، الامام الحافظ الناقد محدث بغداد (٢١٣-٢٩٠هـ) ^(١٤٣).
- ٤١- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أحد الأئمة، تقدمت ترجمته (ص ١٩١)، وهو يروي عن عبد الرزاق كما تقدم.
- وننقل بعدها إلى الدارقطني ووسائطه:
- ٤٢- علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، أبو الحسن الدارقطني الامام الحافظ الجوهري، شيخ الاسلام، علم الجهاد (٣٠٦-٣٨٥هـ) ^(١٤٤).

(١٣٩) السلاء ١٣/٥٥٨

(١٤٠) ماسق ١٣/٥٢٧.

(١٤١) قدبد تاريخ دمشق لابن بدران ٩٧/٢. ومصر على وفاته في السلاء ١٣/٤٦٦ فقط.

(١٤٢) الضرب (٢٤٢٥) والميران ٢/١٦٣.

(١٤٣) السلاء ١٣/٥١٦.

(١٤٤) السلاء ١٦/٤٤٩.

٤٣- أحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل، قال في النبلاء، وكيل أبي صحرة

٤٤- الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى، أبو علي البغدادي؛ صدوق. من

العاشرة (ت ٢٥٧هـ) وقد جاوز المئة.

٤٥- مروان بن معاوية بن الحارث الفراري، أبو عبدالله الكوفي؛ ثقة

حافظ، يدلس أسماء الشيوخ (ت ١٩٨هـ). وهو يروي عن الحجاج الصواف

عن يحيى بن أبي كثر.

٤٦- الحاكم النيسابوري؛ الحافظ محمد بن عبدالله بن البيهقي، صاحب

المستدرک (ت ٤٠٥هـ).

والقاضي هو الحاكم عند المشاركة، وكثير من بلدان المسلمين، ويشتهر

بالحكم الكبير أبي أحمد النيسابوري شيخه، فحينما أطلق الحاكم أريد به ابن

البيهقي، وإذا أريد الكبير فُيُبد به، أو بالحاكم أبي أحمد^(١٤٥).

٤٧- علي بن حمشاذ بن سخنيوه بن نصر، أبو الحسن النيسابوري

(٢٥٨-٣٣٨هـ): العدل الثقة، الحافظ الامام، شيخ نيسابور، وشيخ الحاكم

النيسابوري^(١٤٦).

٤٨- هشام بن علي السروقي؛ لم يذكره المزني في الرواة عن عارم، ولم

يذكره الذهبي في شيوخ علي بن حمشاذ وذكر أنه توفي سنة ٢٨٤هـ في ترجمة

إسحاق الحربي^(١٤٧).

٤٩- عارم، أو أبو العمان عارم؛ هو محمد بن الفضل المدوسمي، أبو

النعمان البصري؛ ثقة ثبت تغير في آخر عمره (ت ٢٢٣ أو ٢٢٤هـ).

(١٤٥) ما سبق ١٧/١٦١.

(١٤٦) ما سبق ١٥/٣٩٨.

(١٤٧) ما سبق ١٣/٤١١.

٥٠- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري -مولاهم-، أبو عبيدة البصري: ثقة ثبت، رُمي بالفدر، ولم يثبت عنه (ت ١٨٠هـ). وهو يروي عن حجاج الصواف.

٥١- أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك العدادي، أبو بكر القطيعي الخنلي (٢٧٤-٣٦٨هـ): الشيخ العالم المحدث، مسند الوقت، رحل، وكتب وعرج، وله أنس بعلم الحديث. قال اليرفاني: ثبت عندي أنه صدوق، وإنما كان فيه نكته^(١٤٨). قلت: بله فقط والله الحمد^{٩١}.

وأكتفي بهذا القدر، ناركاً أسانيد البيهقي، وابن الأثير، والمزي، والذهبي الطويلة، فهذا قدر زائد على طاقة البحث وحاجته، لكننا بصدد تقديم النموذج متكامل لعملية التحرير والنقد.

وننتقل بعد هذا إلى تراجم عمد الاستاد بادئاً من علي إلى نزول، في مسائل:

المسألة الأولى: ترجمة الحجاج بن عمرو الأنصاري، المازني

أ- رفع اجهالة: قال المزي في النهذيب: هو الحجاج بن عمرو بن غزينة الأنصاري، المازني المدني: له صحبة، وهو عمُّ ضمرة بن سعيد المازني.

روى عن النبي ﷺ (من كُسر، أو عرج، فقد حلّ، وعليه خُتة أخرى).

روى عنه: ابن أخيه ضمرة بن سعيد المازني، وعبدالله بن رافع (د ت ق) وعكرمة مولى ابن عباس (٤)، وقيل: عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع (د ت ق) عنه، وكثير بن العباس. روى له أصحاب السنن الأربعة هذا الحديث^(١٤٩)، وسلفه بسنده وعلّق عليه، بما نقلته أنفاً.

أقول: روى الطبراني بإسنادين يثبت أحدهما الآخر من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن كثير بن العباس، عن الحجاج بن عمرو المازني، قال: (كان رسول الله ﷺ يتهجد بعد نومه...)، هذه رواية عبدالله بن صالح، كاتب الليث ورواية ابن طيبة، عن الحجاج بن عمرو بن غزوة صاحب رسول الله ﷺ نحوه. وعندني أن الاسناد من جعفر بن ربيعة إلى كثير بن العباس صحيح.

وكثير من العباس صحابي صغير، أو تابعي كبير، لكس ليس في روايته نصريح بالسماع، وذلك لا يضر؛ لأن كثير بن العباس إن لم يكن صحابياً فلم يعرف بتدليس، فتحمل عنقه على الاتصال.

وليس في الطبراني كلتيهما نصريح بسماع الحجاج من الرسول ﷺ.

ونستنتج مما تقدم، أن شخصية حجاج بن عمرو معروفة، فقد اتصل الاسناد إليه من رواية ثنتين اثنتين هما: كثير بن العباس، وعبدالله بن رافع. فإن صححت رواية عكرمة عنه، ورواية ابن أخيه سعيد بن ضمرة يصبغ الرجل مشهوراً في المصطلح الحديثي.

وإذا صححت صحة حجاج، فلا كلام في عدالته، لأن أهل الحديث يمتحنون برواية الصحابي المجهول، مثلما يمتحنون برواية المشهور تماماً، إذا لم يكن في السبب ما يدفع روايته، فعذر يرحمون، وذلك لأن الصحابة كلهم عدول، مهما صدر عنهم من ذنوب أو كبائر، لأن ذنوبهم قد تابوا منها، أو أنها مغفورة في بحور حسناتهم! وإن لم نصح صحبته، فقد أخرج الطبراني من حديث محمد بن عبدالله ابن أبي رافع، عن أبيه، أن حجاجاً كان في جيش عليّ يوم صفين، وهو الذي كان يقول: يا معشر الأنصار: أنريدون أن نقول لرسنا إذا لقيناه: «أربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءتنا، فأضلونا السبيل». [الأحزاب: ٦٧] يعني يحرصهم على القتال ("").

وهذا يعني أنه كان مع معسكر العدل؛ صد العنة الباغية؛ لكنه بُعِثَ على هذا أنه كان؛ يوم قُتِلَ عثمان رضي الله عنه في داره وكان ضيقه؛ وكان مروان بن الحكم حين يذاع عن دار عثمان؛ فضرب به حجاجُ الأرض؛ وأخذ من يده وهو لا يعقل^(١٥١)؛ فإن كان الأمر كذلك؛ فهل نُعدُّ متأولاً في عدائِهِ لعثمان ونفى له عدائِهِ إن لم يكن صحابياً؟ قالوا: تحسب الظنَّ بذلك الجليل هو الأولى^(١٥٢).

ب- ثبوت صحته أو عدمها؛ فثبت الكلام على أن حديث كثير بن العاص؛ ليس في طريقه كليهما نصريح بسماع حجاج من النبي ﷺ؛ وصيغة (عن) محتملة؛ وفي حديث الباب الذي ندرسه لدينا ثلاث صيغ: عن؛ وقال؛ وسمعت رسول ﷺ؛ فالذين رجحوا رواية حجاج الصواف على رواية معمر ومعاوية بن سلام بن رجح لهم ثبوت صحة حجاج؛ لأن في إحدى طرفيها نصريح بالسماع عن النبي ﷺ.

والذين رجحوا رواية معمر ومعاوية؛ بنى أمر ثبوت صحته على الاحتمال؛ لأن صحته لم تثبت من طريق خارجي.

ووصفه بالصحة من طريق ابن لهيعة؛ لا ندرى من؛ أهو من ابن لهيعة؛ أم من كثير بن العاص؛ أم من بينهما؟

مقتضى كلام علي ابن المديني؛ والترمذي ومن تابعهما؛ يدل على ثبوت صحة حجاج؛ ومقتضى كلام السحاري يدل على عدم ثبوتها؛ لكن السحاري نصر في التاريخ الكبير^(١٥٣) على أن له صحة.

(١٥١) أسد الغاية ١/٣٨٣

(١٥٢) قال مؤلف هذا الكتاب: كل الناس يبيّ في حل أمام الله تعالى؛ إلا من أقبح ما ظن في الصحابة

والصحبة؛ فأما الله تعالى أن يجمع عليهم جزي الدنيا؛ وعقاب الآخرة؛ وقد خاب من اقترى ١.

(١٥٣) التاريخ الكبير ١/٣٧٠.

وهذا يعني أن كلامه في ترجيح رواية معمر ومعاوية، يعين حمله على عدم سماع عكرمة من حجاج، وأن الصواب رواية عكرمة، عن عبدالله بن رافع عن حجاج، لا أنه يعني صحته، وإن كانت صحيحة يسيرة.
على أن من الأمانة العلمية، القول بأن ابن سعد والعجلي، وأبنا العرب المقرواني، وابن حبان، ذكروا حجاجاً في التابعين، ولم يُثبتوا له صحبة. ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً.

المسألة الثانية: ترجمة عبدالله بن رافع المخزومي - مولاهم -، المدني هو عبدالله بن رافع المخزومي - مولاهم -، أبو رافع المدني، مولى أم المؤمنين أم سلمة المحرومية.

- روى عن حجاج بن عمرو بن عتبة الأنصاري (د ت ق) وعروة بن الخارث، جد حجاج بن عروة^(١٤٩)، وأبي هريرة (م ت س) ومولاه أم سلمة.
- وروى عنه تسعة عشر راوياً، منهم في الكتب الستة سبعة رواة، هم: أسامة بن زيد اللبني (د ت) وأفلح بن سعيد القناني (م س) وأيوب بن خالد الأنصاري (م ت س) وسعيد بن أبي سعيد المقبري (م) وعكرمة مولى ابن عباس (د ت ق) والقاسم بن عباس الهاشمي (م) وموسى بن عبيدة الرندي (ت).
لم يترجمه أحد في الضعفاء، ولا ذكره الذهبي في الميزان، وقال ابن سعد والعجلي وأبو ورعة والنسائي وابن حجر: ثقة. راد ابن سعد: كثير الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات^(١٥٥).

وهذا يعني أن عبدالله بن رافع راوٍ مشهور، ومع شهرته، وكثرة حديثه فإنه لم يوجه إليه أي نقد. فهو ثقة^(١٥٦) بيد أنه لا يعرف له تاريخ ولادة ولا وفاة.

(١٥٤) قد صحت صحة حجاج، فهو وأبوه وحده من الصحابة، لكن من غير المشهورين.

(١٥٥) طبقات ابن سعد ٢٦٧/٥، وترتيب ثقات ابن حبان ١/ ٨٩، وفهرس رواه صحيح ابن حبان.

١١٤-٢٦/١٨، وغلط الكمال ٤٤٥/٥.

المسألة الثالثة: ترجمة عكرمة مولى ابن عباس

هو عكرمة الفرشي الهاشمي، أبو عبدالله المدني - مولى عبدالله بن عباس - أصله من البربر من أهل المغرب، كان مولى لحصين بن أبي الحر العسري، فوهبه لعبدالله بن عباس، حين جاء والياً على البصرة، لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم مات سنة خمس ومئة، وعمره ثمانون سنة (ع).

روى عن ثمانية عشر شيخاً، معظمهم من الصحابة، وخمسة عشر شارباً روى عنهم في الكتب الستة، من مثل: حابر بن عبدالله (ق) والجاحح بن عمرو (ع) وعبدالله بن عباس (ع) وعبدالله بن عمر (ح) وعائشة أم المؤمنين - إن سمع منها - (د).

وروى عنه زيادة على مئة وثمانين راوياً معظمهم في الكتب الستة منهم: عاصم الأحول (د ت ق) وعامر الشعبي (ح) وعبد الكريم بن مالك الجوزي (ح ٤) وعمر بن دينار المكي (ح ٤).

اختلف العلماء في عكرمة اختلفاً كثيراً، ورمي بشيء منها:

- كان يكذب على عبدالله بن عباس، ورمي بترك الصلاة.
 - كان حارجاً مرة، وبهتاً مرة، وصفتاً أخرى، وبإيضاً أخرى، ورمي باستحلال دماء المسلمين ونكفهم. وكان داعية إلى مذهبه.
 - كان يحدث بما لم يسمع، وروى عن صحابة لم يلقهم.
 - كان يزور الأمراء، ويطلب جوائزهم... الخ.
- ولعمري ففي دون هذا ما يسقط عدالة الراوي لو ثبت عنه

لكن علماء الحديث عدلوا عكرمة، وعدّوه متأولاً في الفكسر، وجعلوا الكذب خطأ، وجعلوا تركه للصلاة أنه كان لا يرى الصلاة حلف من نصبه أئمة الخور، فكان يصلي في بيته، فطلت كل النهم وأصبح عدلاً. مع أن المتهمين والمبرّنين هم أهل الحديث!

ونزجه الحافظ ابن حجر في التهذيب، وهدي الساري، ودافع عنه دفاعاً عظيماً، وقال في التفریب: ثقة ثبت، عالم بالنفس، لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه ولا يثبت عنه بدعة! (١٥٧)

وقد خرّج له البخاري، فأكثروا، ولم يخرّج له مسلم، سوى حديث واحمد وخرّج له بقية السنة. وقد خرّج له ابن حبان زيادة على مئة رواية في صحيحه (١٥٨)

قلت: عكرمة يخر من بحور العم، كما يقولون، وبالعودة إلى هدي الساري (ص ٤٤٦) نبين كثير من الخفايا العنيفة، لا من أجل عكرمة - وحده - وإنما لأجل كثير من الرواة المختلف بهم.

المسألة الرابعة: يحيى بن أبي كثير البعامي

هو يحيى بن أبي كثير الطائي - مولاهم -، أبو نصر البعامي، توفي في حدود سنة ثنتين وثلاثين ومئة (ع).

- روى عن أكثر من سبعين ضعيفاً، منهم: إبراهيم بن عبد الله بن قارظ (م د ت) وضمضم بن جؤس الحفائي (ع) والأوزاعي (م) وباع مولى ابن عمر (س) وعكرمة مولى ابن عباس (خ ع).

(١٥٧) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال ومصابرة المتكافؤ ٢٦٤/٢٠ - ٢٩٢. السلاء ومصابرة ١٢/٥ - ٣٦

الميزان ٩٣/٣. التفریب (٤٦٧٣).

(١٥٨) اطراف فهرس الرواة ١٩٧/١٨.

- وروى عنه قرابة خمسين راوياء منهم: أيوب بن عتبة فاضلي اليمامة وأيوب السخنياني (م) وحجاج الصواف (م) وحرب بن شذاد (خ م د س) وحسين المعلم (خ م د ح س).

لم يختلف حفاظ الحديث في أنه ثقة عالم، غير أنهم اتفقوا على أنه كان كثير الإرسال والتدليس... قال الذهبي في الميزان: أحد الأعلام الأثبات، ذكره العفيلي فقال: ذكر بالتدليس. ولهذا أورده وهو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهري وروايته عن زيد بن سلام منقطعة؛ لأنها من كتاب وقع له.

وقال الحافظ في التفریب: ثقة ثبت، لكنه يرسل ويدلس^(١٥٩).

قلت: قضية الإرسال بينها التاريخ، وقد تكلم العلماء على مراسيله فقال يحيى الفطنان: مراسلات يحيى شبه الريح.

- وأما مسألة التدليس، فيحتمل من روايته ما لا يصرح فيه بالتحديث، حتى يثبت من طريق آخر ويخرج بما سوى ذلك من حديثه.

- وحديث الباب هذا جاء في بعض الطرق مصرحاً بالتحديث، وفي بعضها الآخر غير مصرح.

المسألة الخامسة: الانتفاذات الموجهة إلى سند هذا الحديث

- الانتفاذ الأول: أن الحجاج بن عمرو معروف العين بيقين، لكن ثبوت صحبته فيه نظر، وإذا لم تثبت صحبته؛ فالحديث مرسل.

ونصريحه بالسماع من النبي ﷺ في بعض طرق الحديث، معارض بالعننة في بعضها الآخر، فربما وقع النصريح بالسماع من قبل بعض السرواف؛ لأن بعض المتقدمين من الرواة لا يفرقون بين صيغ الأداء، فربما سمع بعضهم (عن) فجعلوها (قال)، أو (حدثنا)، لا اعتقاده أن جميعها واحد.

- أورد الامام النووي حديثاً في الأذكار، وقال: إسناده صحيح، أو حسن فتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: لكن ميموثاً لم يُدرك عمر، فمضى النووي على ظاهر السند.

وعلمته: أن الحسن بن عرفة، رواه عن كثير، فأدخله، وبين جعفر بن برقان رجلاً ضعيفاً جداً، فكان جعفر بن برقان كان يلدس النسوية.

إلا أبي وجدت في نسختي من ابن ماجه، نصريح كثير بن حديث جعفر بن برقان له. علل كثيراً عنه، فرواه جعفر عنه بالنصريح، لا اعتقاده، أن الصبيحين سواء^(١٦٠).

قلت: مع وجود تدليس يحيى بن أبي كثير، ورواية بعض تلامذته هذا الحديث بالعمدة، وبعضهم بالنصريح، فالاحتمال قائم، ولا بُد من ترجيح أحد الاحتمالين، وترجحُ احتمال السماع من جهتين اثنتين:

الأولى: أن حجاج ابن الصواف ثقة حجة حافظ، وقد صرح بالحديث في مراحل السند كلها، وترجح رواية الحافظ على غيره، إذا كان ممن يفرق بين صحيح الأداء.

الثانية: أن حجاج بن عمرو، إذا لم يسمع الحديث من النبي ﷺ، فلا ريب أنه سمعه من بعض أصحابه، بدليل تصديق ابن عباس وأبي هريرة له، فما دام قد قال: صدق؛ فهو إذا ثقة صادق، وفي رواية حجاج؛ النصريح بالسماع، فكيف يفي صادقاً من يصرح بسماع ما لم يسمعه؟ فيرجح أنه سمع إذاً.

- الانتقاد الثاني: أن يحيى بن أبي كثير، روى الحديث مرة عن عكرمة عن الحجاج، ومرة أخرى عن عكرمة عن عبدالله بن رافع عن الحجاج، وهذا اضطراب يوجب ضعف الحديث.

وجواب ذلك: أن عكرمة سمع الحجاج، فقد اتصل الخديث، ولا حاجة بنا إلى الطريق الباردة أصلاً.

وإن لم يكن سمع الحجاج، فقد سمع عبدالله بن رافع يبين: وهو قريبه وابن طبقته، فتكون الطريق الباردة هي الصحيحة، وحصل وهم في الطريق الأولى، أدى إلى شبهة الانقطاع.

- وإن ضبط يحيى بن أبي كثير الطرفين، فيكون لعكرمة في هذا الحديث شبهتان: الحجاج، وعبدالله بن رافع، ويكون الحديث من المزهد في متصل الأسانيد.

- الانتقاد الثالث: اختلاف أصحاب يحيى عنه...

وقد كان الاختلاف من وجهين اثنين:

الأول: في صيغ الأداء.

والثاني: في إسقاط عبدالله بن رافع، أو إدخاله في السند.

أ- أما قضية صيغ الأداء:

- ففي بعض الروايات يرويه يحيى عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو، عن النبي ﷺ...

.. وفي بعضها عن عكرمة، أن عبدالله بن رافع سأل الحجاج، فقال: قال

النبي ﷺ وفي بعضها: سمعت النبي ﷺ...

- وفي إحداها: حجاج بن عمرو صاحب رسول الله ﷺ...

فما سبيل البت في هذه التباينات؟

يحبينا الترمذي على ذلك بقوله: حجاج الصواف، ثقة حافظ عهد أهل

الحديث، وهذا حديث حسن.

قلت: ورجح عليّ ابن المديني رواية حجاج الصواف.

ومقتضى ترجيحها ثبوت صحة الحجاج بن عمرو، لأن فيها تصريحه
بالسماع من المصطفى ﷺ؛ وترجيح جانب السماع في الفاظ التحفيل والأداء
على العنعة، وتصحيح رواية عكرمة، عن حجاج بن عمرو.

وترجيح البخاري رواية معمر ومعاوية بن سلام أو يزيد بن أبي حبيب
لأنهم أكثر عدداً مع تحقق الوثيقة بهم؛ نفتضي إدخال عبدالله بن رافع بين عكرمة
وحجاج، وهذا لا يظن في الرواية الأخرى إلا بالانقطاع؛ لأن البخاري أثبت
لحجاج بن عمرو صحة، وشبه الانقطاع نزول بدخول عبدالله في السند.

ب- وقضية عبدالله بن رافع؛ أجبت على بعضها قريباً، وعلى البعض
الأخر في الفقرة السابقة^(١٦١).

— الانتقاد الرابع: مخالفة المتن

فقد جاء في المتن نفسه، أن عكرمة سأل ابن عباس وأبا هريرة، فقبالا:
صدق، وهذا يقتضي أن يكون مذهب ابن عباس مثل الرواية التي صدقها عن
رسول الله ﷺ ولنعماء كلاماً حيال هذه المسألة يحسن أن أسوق بعضه مختصراً:

— قال البيهقي في الكبرى: وقد حمته بعض أهل العلم -إن صح- على أنه
يحل بعد قوائمه، بما يحل به من يقوله الحج بغير مرض.

فقد رُوينا عن ابن عباس -ثابتاً عنه-، قال: (لا حصر إلا حصر العدو)
والله أعلم^(١٦٢).

— وقال الإمام البخاري: وضعف بعضهم هذا الحديث، لما ثبت عن ابن
عباس أنه قال: (لا حصر إلا حصر العدو)^(١٦٣).

(١٦١) انظر ما قاله الذهبي في التلخيص ٣٥/٦، فقد جعل ما رواه معمر ومن معه علة في الحديث فقال: معلول.

(١٦٢) المتن الكبرى ٢٢٠/٥، وقد ذكرنا بدون إسناد هنا، وحكي شيوخه، لكنه ساقه بسنده قبل صفحة

واحدة، من طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن ابن عباس، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن
عباس. وعن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. وهو في الأم للشافعي ١٣١/٢. وقد آثار عهدة عن ابن عمر

وغير، في هذا المعنى، وإسناد الحديث صحيح، انظر شرح السنة ٢٨٨/٧.

وساق الإمام البيهقي روايات متعددة من حديث ابن عباس، وابن عمر وابن الزبير، وعائشة، ثم قال: وما ذكره - إن شاء الله - في مسألة الاستثناء في الحج دليل في هذه، وبالله التوفيق^(١٦٤).

أقول: رخص الشافعي الاضطرار في الحج - على حديث ضباعة -، ورفض الاحلال من المرض، ونص على أن حديث ضباعة لم يثبت عنده، ولو ثبت لقال به غير أنه لم يُسَر من قريب ولا بعيد إلى حديث حجاج بن عمرو، فلا تسدري موقفه منه.

وخلاصة الانتقاد هذا، هو أن الحديث مخالف لما روي عن ابن مسعود وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وعائشة.

وحجاج بن عمرو، إن صحَّت صحبته، فلا يُفَارَن بأيّ واحد من هؤلاء لا من جهة ثبوت الصحبة، ولا من جهة الفقه، ولا الرواية، وسيأتي.

المسألة السادسة: ترتيب طبقات الرواة المترجمين

وبحسن أن نرتب الحديث حسب الطبقات، لتعرف إلى كيفية الاختصار والاعراض عن التطويل في عملية التخريج. فنقول:

الحديث عريب من حديث يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن حجاج بن عمرو، أو من حديث يحيى، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع، عن حجاج بن عمرو. وقد تقدم معنا أن الحديث دار على يحيى، رواه عنه عشرة أنفس فيما بين أيدينا من مصادر.

ولا ريب أن الطبقة التالية أكثر عدداً من هؤلاء، والتي ناهيا - وهي طبقة المصنفين - أكثر وأكثر.

وكل هؤلاء الرواة الذين زادوا على حسين راوياً، ورحمنا لهم ترجمة معرفية، لا حاجة بنا إلى واحد منهم، وإنما تحتاج إلى تراجع بعضهم في حال زيادة لقطه في الحديث، لأن الزيادة لا تقبل إلا من ثقة، أو في حال مخالفة في بعض الاسناد، لتعرف إلى منزلة المحالف.

وهذا هو منهج المحدثين العملي قاطبة، أصحاب الصحاح فمن دونهم. فحين تقول: إن علماء الحديث إنما يركزون على مدار الحديث مما علا إلى التابعي، لا تنهم المحدثين نقلة العناية بالسنة وخدمتها - كما يحلو لبعض المختصين أن يتهموا-، وإنما تريد أن تفرز حقيقتين مهمتين، لا يمكن دفع المطاعن عن السنة المطهرة إلا بهما:

الأولى: رصد الواقع كما هو من غير تزييف الحقائق، وبدون موارح ومنقيات هزيلة؛ ليتعرف شبابنا إلى الحقيقة كما هي، بعيداً عن الخوف من الخصم، والعدو.

لأن كل خصوم المحدثين، لا يملكون اخس العنصر القدي الذي يملكون وليس في مصادرهم من الاتقان، والجودة، والحياد، والتجرد لله تعالى، ما لدى المحدثين الكبار النقاد.

فالخوف من تعرف طلبة العلم على الحقائق، له من أطلساع الخصوم، أو الأعداء على تلك الحقائق ضروب من الجهل المركب، والغش لأمة الإسلام تحسب ذرائع المصلحة المزعومة!

الثانية: الدفاع عن الكتب الصحاح عند المحدثين - البخاري ومسلم وابن

حزيمة وابن حبان - علمياً في إطار الواقع الصحيح، لا المزيف!

لأن تقديم كتب السنة الصحاح محررة، قوية الحجة والبرهان، واجب المنعصين القادرين الأكفاء، وإن تخريج الكتب الصحاح، ونقلها، وتقديم دراسات علمية عليها، خير للإسلام والمسلمين، إضافة إلى أنه واجب شرعي.

مسالك الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث

تقدم الحديث على تراجم الرواة، ويُنَبِّهنا أَنَّ الرواة من مدار السند إلى الصحابي كلهم ثقات.

وإنما يعترض في طريقنا إلى الحكم على الحديث عذَّة ملاحظ مهمة:

الأولى: تدليس يحيى بن أبي كثير.

والثانية: بدع عكرمة مولى ابن عباس.

والثالثة: الشك في صحة حجاج بن عمرو، والشك في استقائه من عدمها، إن لم تثبت صحته !

- أمَّا عن تدليس يحيى بن أبي كثير، فقد جاء التصريحُ بسماعه الحديث من عكرمة من الطريقين.

فانتفت شبهة الانقطاع بينه وبين عكرمة مطلقاً.

- وأما عن بدعة عكرمة التي حاروا لها: حرورية، عارجية، يهسية صفرية، إباضية! فإذا سلّمنا بقول الخافظ ابن حجر: لم يثبت عنه بدعة أصلاً فقد ارتفع الاشكال كله.

وإذا لم نُسلّم بقوله، لكثرة الرماة بها، فإنَّ هذا الحديث ليس مما يُؤيد بدعته بل إنَّ هذا الحديث، هو مذهب الحنفية، وأهل الرأي قاطية، كما يقول ابن الترمذاني في تعقباته على البيهقي.

- وأما الشك في صحة حجاج بن عمرو، فإنما جاء من اختلاف ألفاظ الرواة في الأداء بين: قال، وسمعت، وعن، وليس هناك مرجح حقيقي.

- إضافة إلى أنَّ الشافعي لم يذكر هذا الحديث حجةً لخصومه، وذكر لهم غيره، وردّه. وليس بين أيدينا شهادة خارجية تؤكد صحة حجاج بن عمرو.

— وأما مسألة الشك في استقامته، فقد أخرج الطبراني بسند مقبول أن حجاجا كان في دار عثمان يوم قتل، وأن مروان بن الحكم اعترضه، فحمله وجلده الأرض به فأفقدته وعيه، فحمل مروان من بين يديه، وهو لا يعقل!

ثم سكت الراوي عن مشاركة، أو عدم مشاركته في قتل عثمان رضي الله عنه. ووجوده في جيش علي - يوم صفين - لا يعني براءته من فمة المشاركة بقتل عثمان، لأن عليا رضي الله عنه اجتهد بأن هذه فتنة، يحاسب مشيروها بعد استقرار الوضع السياسي، واستشهد رضي الله عنه، ولم يستطع الفصاض من فتنة عثمان.

ولم يكن علي - يومها - بحاجة إلى أحاديث هؤلاء ولا غيرهم، أما نحن فبحاجة إلى ذلك، فإن ثبتت صحة حجاج، ثبتت عدالته، وفتنا حديثه، وإلا فحديثه مرسل غير محتج به.

ومسألة تصديق ابن عباس، وأبي هريرة حجاجا، لما محامل تأتي في الخطبوة الخامسة والأخيرة.

مسائل الخطبوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والتزجيح)

ليس حديث الباب وحده في مسألة الاحصار بالمرض، فهناك الآية الكريمة التي احتج بها المتخالفون جميعا: «فإن أحصرتم؛ فما استيسر من الهدي». [البقرة: ١٩٦]

قال ابن رشد: (وأما المحصر بمرض، فإن مذهب الشافعي وأهل أحجاز أنه لا يحله إلا الطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، وأنه بالجملة يتحلل بعمرة، لأنه إذا فاته ألحق بطول مرضه؛ انقلب عمرة. وهو مذهب ابن عمر وابن عباس، وعائشة.

وخالف في ذلك أهل العراق، فقالوا: يحل مكانه، وحكمه حكم المحصر بعدو.. يرسل هديه ويغدر يوم نحره، ويحل في اليوم الثالث، وأحجوا بحديث

الحجاج بن عمرو، وبإجماعهم على أن المحصر يعدو، ليس ممن شمرط إحلاله الطواف بالبيت.

والجمهور على أن المحصر يمرض عليه المدي، وقال أبو ثور، وداود الظاهري: لا مدي عليه، اعتماداً على ظاهر حكم هذا المحصر، وعلى أن الآية الواردة في المحصر هي في حصر العدو، وأجمعوا على إيجاب القضاء عليه...^(١٦٥).

ومذهب الشافعي أن (من حبسه بلاه من غير عدو؛ يقيم على إحرامه، قلن أدرك الحج، وإلا طاف وسعى، وعليه الحج من قابل وما استيسر من المدي، قلن كان معتمراً؛ أجره، ولا وقت للعمرة فتفوته.

والفرق بين المحصر بالعدو، والمحصر بالمرض، أن المحصر بالعدو؛ يخالف من القتل إن أقام، والمريض حاله واحدة في التقدم والرجوع، والإحلال رخصة؛ فلا يعدى بها موضعها، كما أن المسح على الخفين رخصة، فلم يقس عليه مسح عمامة ولا قفازين. ولو جاز أن يقاس حل المريض، على حصر العدو؛ جاز أن يقاس محطط الطريق، ونظير العدد، حتى يفوته الحج، على حصر العدو^(١٦٦).

وقد تقدم نقل ما قاله البيهقي عقب روايته أحاديث ابن مسعود، وابن عمر، وعائشة، وابن عباس، وليس عن أبي هريرة بخصوص هذه المسألة شيء.

وأحاديث ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، التي تشترط ألا يحل، حتى يطوف بالبيت أقوى بكثير من حديث حجاج بن عمرو.

فإن صح حديث حجاج بن عمرو، فإنه يحمل على أنه إنما يحل بالكسر والعرج - في موضعه - إذا كان قد شرط ذلك في عقد الإحرام، على معنى حديث

(١٦٥) بداية المجهد ١/ ٣٥٠-٣٥٧، والنسب من ٣٥٦. وانظر موطأ مالك ١/ ٣٦٦-٣٦٣. وقد وقع ابن

رشد في بيان حال مذهب مالك في المسألة بنظر ويقارن.

(١٦٦) مختصر الفرق مع الأم ٢/ ١١٨-١٢٠، والأم للشافعي ٢/ ١٣٩-١٤١. وقارن بين مذهب مالك في

الوطأ، ومذهب الشافعي في الأم، وبين ما نقله ابن رشد في البداية ١/ ٣٥٥-٣٥٧، والعمري في شرح السنة

صاعة بنت الزبير بن عبد المطلب، أنها أنت النبي ﷺ؛ فقالت: (يا رسول الله إن رجعة! فقال لها: (حجي، واشترطي وفولي: لبيك اللهم لبيك، ومحلي من الأرض حيث حبستني) (١٦٧) (١٦٨).

قال الشافعي بعد روايته حديث ضباعة وعائشة - كلتيهما - من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: (ولو ثبت عندي حديث عروة، عن النبي ﷺ في الاستثناء - يعني الاشتراط - لم أعددته إلى غيره، لأنه لا عمل عندي بخلاف ما ثبت عن رسول ﷺ (١٦٩) ...

قلت: هذا الشافعي يروي حديث ضباعة، وحديث عائشة بالاسناد الذي رواه الشيخان البخاري ومسلم، ثم يتوقف في تصحيحه، لعله في الممن، عثسي الشافعي معها ألا يكون هشام، وعروة قد ضبطا.

فلا يليق إذا التفتيح من النقد العلمي، لألقاط في بعض منون أحاديث الوجدان والمجاهيل؟ أسواء كانت في البخاري، أم في جميع كتب السنة بمنفعة. والخلاصة أن حديث حجاج غير مؤهل للصحة، فبه علل في سنده ومنسه وهو مخالف لمحملة أحاديث صحيحة تقدمت الإشارة إليها والله تعالى أعلم.

(١٦٧) أخرجه البخاري في التكاثر، باب الاكفاء في الدين (٤٨٠٠) ومسلم في الحج، باب جواز اشتراط التهرم التحلل بمهر (١٣٠٧).
(١٦٨) شرح السنة ٢٨٨/٧.
(١٦٩) الأم ١٣٤/٢.

النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجر، فاستأجر آخرين، فقال: أكملوا بقية يومكم، ولكم الذي شرطت فعملوا، حتى إذا كان حين صلاة العصر، قالوا: لك ما عملنا، فاستأجر قوما، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر العريقين).

وبه إليه فيه، كتاب (٤٢) الاجارة، باب (١١) الاجارة من العصر إلى الليل (٢١٥١) قال: حدثنا محمد بن العلاء: حدثنا أبو أسامة، عن يزيد، عن أبي هريرة عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (مثل المسلمين، واليهود، والنصارى، كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا إلى الليل، على أجر معلوم، فعملوا له إلى نصف النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجر الذي شرطت لنا، وما عملنا باطل. فقال لهم: لا تفعلوا، أكملوا بقية عملكم، وخذوا أجركم كاملا، فأبوا وتركوا، واستأجر آخرين بعدهم، فقال لهم: أكملوا بقية يومكما هذا، ولكم الذي شرطت لهم من الأجر، فعملوا.. حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا: لك ما عملنا باطل، ولكم الأجر الذي جعلت لنا فيه، فقال لهم: أكملوا بقية عملكم ما بقي من النهار شيء يسير، فأبوا، واستأجر قوما أن يعملوا له بقية يومهم فعملوا بقية يومهم، حتى غابت الشمس واستكملوا أجر العريقين كليهما، فذلك مثلهم ومثل ما قيلوا من هذا النور

قلت: هذا الحديث مداره على أبي أسامة، حماد بن أسامة..

- ورواه عنه أبو كريب، محمد بن العلاء عند البخاري (٥٣٣) و(٢١٥١)

وأبي يعلى (٧٣١٢)، وابن حبان (٧٢١٨)، والبيهقي في الكبرى (١١٩/٦).

- ورواه عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، وموسى بن عبد الرحمن المسووفي

ويوسف بن موسى القطان عند البيهقي في الكبرى أيضا (١١٩/٦).

الترجمة الحديثية لرواة الأسانيد:

تنقسم الترجمة الحديثية على ثلاثة أقسام كما تقدم مرارا

والذى يعنىها منها فى تخريج هذا الحديث الترجمة النقدية. إذ بعد أن خرجت خمسة أحاديث على نحو متكامل تقريباً، جاء دور الاختصار فى التراجم المعرفية دون المدار، وسوف يتبين منهج المحدثين فى التخريج المختصر من وراء تطبيقنا هذا، إن شاء الله تعالى.

- والترجمة المعرفية التى سوف نستغنى عنها هنا فى هذا الكتاب بدءاً من هذا الحديث تشمل الرواة: محمد بن العلاء، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وموسى ابن عبد الرحمن المعروف، ويوسف بن موسى القطان، ثم تلامذتهم وهم هنا: البخاري نفسه، وأبو يعلى والتلامذة الموصولون إلى أصحاب الروايات عند البيهقي، ويكفي (التقريب) فى رواية الكتب الستة، والميزان، أو لسانه، أو التيلاء أو تحصيل المنفعة للرواة للروايات على رجال الستة.

- الترجمة العلمية النقدية: وتشمل أعمدة الاسناد، الذين تردّ بالحديث كلّ واحد منهم عن شيخه، وهم يزيد بن عبد الله بن أبي بردة (٦٥٨)، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري (٧٩٥٢)، وأبو موسى الأشعري الصحابي الجليل عليه (٣٥٤٢)، وفي الترجمة النقدية يركز على الأمور الآتية:

الأول: معرفة اسمه واسم أبيه، وكنيته، ونسبه القبلي، وللمدني.

الثاني: رفع الجهالة عنه، ولذلك طريقان متكاملان:

أ- معرفة عدد شيوخه، وعدد تلامذته، لإزالة جهالة عنه.

ب- معرفة تنوع معارف شيوخه، للوقوف على منزلته فى علم الحديث وغيره من العلوم.

الثالث: معرفة أقوال علماء المرح والاعتدال فيه، وخاصة التقاد المتشددين من أمثال: أبي حاتم، والثقاتي، والعقيلي، وابن حبان، لمعرفة ساحة أعطاته.

الرابع: للوقوف على من ترجمه فى الضعفاء والعلل، لمعرفة الأحاديث المني انتقدها العلماء من رواياته.

الخامسة: معرفة منزلة في الكتب الصحاح ويلاحظ فيها ما يأتي:

- عدد مروياته فيها، مكررةً، وغير مكررة.
- كيفية تخريج أصحاب الصحاح له، أصلاً، أو مناهةً.
- الأبواب التي حَرَّجوا له فيها.

السادس: الوقوف على مواضع التخريج له في كتب التخريج العام والمذهبي لأن فيها فوائد مهمة جداً، في تحديد منزلة الراوي الحديثية، وفي نقد حديث الباب ذاته.

هنا إذا كان الحديث من أحاديث الأحكام العقدية والتشريعية والجنالية أصل إذا كان الحديث في الترغيب والترهيب، والتفسير، والرفائق، فلا حاجة إلى كل هذا النقد، لأن تخريج الحديث في هذه الأبواب هداه الحث عن أمر، أو لهي، أو تفسير غريب، وليس في ذلك كله تحليل أو تخريج. وسوف أترجم للرواة تنازلياً، فأبدأ بترجمة الصحابي، ثم الذي يليه إلى أبي أسامة حماد بن أسامة هذال الحديث.

١- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه:

هو أبو موسى عبدالله بن قيس بن شليم بن حضار اليماني، الأشعري: صحابي مشهور، أسلم بمكة قديماً، ثم رجع إلى أهله، وأقام قهيم حق عام تدبير سنة سبع، حيث ولى النبي ﷺ فيها بعد ثلاث ليال من الوقعة، فقسم له النبي ﷺ ولأهله.

ولي البصرة لعمر، ولعثمان، ثم ولي الكوفة، ومات سنة أربع وأربعين على ما صححه الذهبي في التلخيص^(١٧).

(١٧-) مصادر ترجمته: أسد الغابة ٣/١٤٥، وسر أعلام النبلاء ٢/٣٨٠-٢٠٤، ولغريب الكمال ١٥/٤٤٦.

قال ابن تيمية: (كان أبو موسى أثبط، قصيراً، حبيب النجوم). والأثبط: الكروسخ، وهو معرّب، والمقصود به: نافض الأسنان، أو الأضراس ومعنى هذا أن انطباق فكّه الأعلى على فكّه الأسفل غير طبيعي فيظهر فكّ الإنسان الأعلى نائلاً أو الأسفل يارزاً فتطول بذلك ذقنه^(١٧١).

وقال فيه الذهبي: كان أبو موسى صوّماً، قوّماً، ربانياً، زاهداً، عابداً ممن جمع العلم، والعمل والجهاد، وسلامة الصدر، لم تعبّر الامارة، ولا اغترّ بالدنيا وكان إماماً ربانياً.

وقال ابنه أبو بردة: قال لي أبي: اتّني بكل شيء كتبه، عمّحاه، ثم قال: احفظ كما حفظت.

قلت: لست أدري لم يعدون نحو كتابة العلم من المائرا؟

وقال ابن عون، عن الحسن البصري: كان الحكمان أبا موسى، وعمرو بن العاص، وكان أحدهما ينفي الدنيا، والآخر ينفي الآخرة^(١٧٢).

وقال الذهبي: له في مسند يحيى بن مخلد الفرطبي ثلاثمائة وستون حديثاً. ووقع له في الصحيحين تسعة وأربعون حديثاً، ونفرد البخاري بأربعة أحاديث، وانفرد مسلم بخمسة عشر حديثاً.

وقال ألبصّا: لا ريب أن علاة الشيعة يعضون أبا موسى عليه السلام، لكونه ما قلنا مع علي، ثم لما حكمه عليّ على نفسه - بصفت أصحابه البهائية - عزل علياً وعزل معاوية، وأشار بإبن عمر، فما انتظم من ذلك حال [هـ].

قلت: كان ابن عمر صهره علي ابنه، وكان أهلاً لكل خير.

هذه النصوص نشر إلى أمور في شخصية أبي موسى عليه السلام:

(١٧١) معجم القاموس (تعليق) ص ٨٥٣. و(كسح) ص ٢٦٠، والمعرّب للحوالي ص ٣٣١.

(١٧٢) السلا ٤٠١/٢.

الأول: أن صحة أبي موسى للنسبة كانت قرابة ثلاث سنين، وإن كان قد أسلم قبل الهجرة، وجملة ما رواه يتناسب مع مدة صحبته للنبي الكريم ﷺ.

الثاني: أن أبا موسى كان رجلاً ورعاً صالحاً، يغلب عليه الزهد، وإشعار الآخرة على الأولى، ولهذا حدثه عمرو بن العاص، الذي كان يريد الدنيا، كما قال الحسن البصري:

الثالث: أنه كان سليم الصدر، وسلامة الصدر نفوذ إلى إمكان محادثته.

الرابع: أن أبا موسى كان ينهى عن الكتابة، وأحاديثه إنما رواها من حفظه ونراث آل أبي موسى غير مدون، فقد يحاه أبو موسى، والاعتماد على الحفظ ليس مثل الاعتماد على الكتاب، فكس على ذكر من هذا، لما يأتي.

الخامس: أن الرواة عن أبي موسى يصلون إلى خمسين راوياً، منهم عدد من الصحابة وكبار التابعين، من أمثال سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير والحسن البصري رحمهم الله تعالى جميعاً.

السادس: أن الاختلاف في سنة وفاته كبير جداً، ما بين سنة اثنين وأربعين إلى سنة ثلاث وخمسين، وهذا يستدعي وقفة متأنية عند دراسة مرويات صحاب الرواة عنه.

٢- أبو بردة بن أبي موسى: اسمه الحارث، ويقال: عامر بن عبدالله بن فبس، ويقال: اسمه كنيته، ثقة من فقهاء التابعين، ولي قضاء الكوفة، حرق عزله الحجاج، توفي سنة أربع ومائة أو قريباً منها، وقد جاوز الثمانين.

روى عن ثلاثة وعشرين شيخاً، نصفهم من الصحابة تقريباً، منهم علي بن أبي طالب، وحذيفة بن اليمان، وأبو موسى وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم جميعاً.

وروى عنه حلائق يزيدون على خمسين راوياً، كثير منهم من التابعين منهم: أنباؤه بلال، وعبدالله، وسعيد ويوسف بن أبي بردة، وحفيدة أبو بردة بن عبدالله ابن أبي بردة، وعامر النعني وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم. لم أقف فيه على أدنى حرج، وثقة محمد بن سعد، والعجلي، وابن حراش وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي: الفقيه، أحد الأئمة الأثبات. وقال الحافظ: ثقة من الثالثة^(١٧٣).

٣- يزيد بن عبدالله: بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي (ع). روى عن حمزة شيخ - مع الخلاف في روايته عن أبيه عبدالله -، منهم: جده أبو بردة (ع)، وروى عن الباقر، خارج الكتب الستة. وروى عنه تسعة عشر راوياً، منهم عدد من كبار الحفاظ الفقهاء، ممن أبرهم: السفياتان، وعبدالله بن المبارك، والفضل بن دكين، وأبو معاوية الضمير. اختلف أئمة النقد في حاله، فقال ابن معين، وأبو داود، والترمذي: ثقة. وقال النسائي وابن عدي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطئ. وفي المشاهير بهم. وترجمه العقيلي في ضعفاته، وقال: يروي مناكير. وترجمه ابن عدي في الكامل، والذهبي في الميزان، وأشار إلى أن العمل على تصحيح حديثه، وقال الأزدي: فيه لين، يحدث عن أبيه بنسخة فيها مناكير، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه، وقال عمرو بن علي الفلاس: لم أسمع بحديثه، وابن مهدي يحدثان عن سفيان الثوري عنه بشيء، وقال الحافظ إيسحجر: ثقة، يخطئ قليلاً. وفي التحرير: هو صدوق حسن الحديث^(١٧٤).

(١٧٣) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال ٦٦/٣٣ والسلا ٤/٣٤٣ وتذكرة الحفاظ ١/٩٥، والتفريب

(٧٩٥٢).

(١٧٤) مواضع ترجمته: تهذيب الكمال ٤/٥٠، والميزان ١/٢٠٥، التفريب (٦٥٨)

قال محقق تذهيب الكمال: (إنه لا عورة كبيرة بتضعيف أبي الفتح الأزدي وهو المتكلم فيه، أما ما ذكره ابن عدي عن ابن حنبل - يعني وظنه عن البحاري - من قوله: ليس بالقوي -، فلعلة قول النسائي، فضلاً عن أن النسائي قال فيه أبضاً: ليس به بأس.

وقد قال الذهبي في تاريخ الإسلام: هو صدوق موثق، إلا أن أبا حاتم قال: لا يُحتجُّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الحفاظ في مقدمة الفتح: احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المصنفة).

قلت: كلام محقق تذهيب الكمال في التحرير (صدوق حسن الحديث) يشير إلى أن فضاله هذا، عنه لرفع من رتبته إلى درجة الاحتمار، لأن كلام أبي حاتم والنسائي، وابن حبان، والعقيلي والأزدي يجعله في درجة الاعتبار، غير أن دفاعه ليس فيه كبير تفصيل، فتضعيف الأزدي لا يُعَدُّ به إذا انفرد بتضعيف راوٍ مُحالِف له في الاعتقاد، لا مُطلقاً؛ لأنه إمام من كبار أئمة النفد، ثم إن قول الأزدي، لا يخلف عن قول أبي حاتم، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي. وما جاء عن النسائي وابن عدي من أنه (لا بأس به)، ليس مخالفاً لما قال الأزدي، فإن التبع دلٌّ على أن (لا بأس به) في درجة الاعتبار عندهما. فبريد حديثه جيد يحتاج إلى منابع أو شاهد، وشاهد حديثنا مخرَّج في كتاب الإحارة نفسه وسيأتي.

٤- أبو أسامة الكوفي: هو حنبل بن أسامة القرشي - مولاهم -، أبو أسامة الكوفي، مشهور بكنته من كبار التاسعة (ت ٢٠١ هـ) وهو ابن ثمانين سنة (ع). روى عن خلانق يزيدون على خمسين شيخاً، منهم: (ق) الثوري (ح م ف) وشعبة بن الحجاج (م) وعبد الملك ابن حريص (م) ومالك بن مغول (م سي) ويزيد بن عبد الله بن أبي بردة.

وروی عنه محلاتق یزیدون علی ستین راویاً، مهم: محمد من ادريس الشافعي، وإبراهيم بن سعيد الخوهری (م د ت) وأحمد بن حنبل (د) وإسحاق بن راهويه (خ م س) وابن المديني (ح) ونجاشي بن معين (م) ويوسف بن موسى القطان (خ د ق) وغيرهم.

لم يترجمه مصنفو الضعفاء في كتبهم، ولم أقف فيه علي جرح إلا ما يأتي:
- رمي بالتدليس.

- تكب حديث غيره، ثم يرويه لنفسه، وهذا يسمى سرقة للحديث.

- دفى كتبه، ثم حدث من حفظه، فظهر الخلل في حديثه.

قلت: والجواب على هذه الاتهامات من وجوه:

الأول: أن التدليس عند علماء الحديث ليس جرحاً على كل حال، وإنما يوجب التوقف في قبول حديث المدلس، حتى نستبين حاله، وقد نقل ابن سعد أنه كان يبين تدليسه.

فإذا أخذنا بقول ابن سعد، سقطت التهمة، وإذا احتطنا في القول؛ عاملناه معاملة جميع المدلسين، وذلك بالتوقف في قبول حديثه، حتى يصرح هو بالتحديث، أو يظهر ما يبين قبول الحديث.

الثاني: حاشا حماد بن أسامة من سرقة الحديث، ولكن الرجل كان من العباد التساك في زمن سعيان الثوري، وكان شاباً عاقلاً، فكأنه انتابه حالة من التجريد الروحي، فعذ كل شيء يتعلق بالعلم والناس؛ فاطعاً عن الله تعالى، معوقاً له على الوصول إلى مرضاته، فأحرق كتبه، أو دفعها، فتلفت ثم لما عاد إلى حالة الاستقرار والصحو الروحي؛ وجد أنه يحتاج إلى كتبه ورواياته، فطقت يبحث عن تلك الروايات عند أقرانه، وتلاميذه، حتى جمعها، أو جمع أكثرها، وهو يعرفها بلا ريب، فمن هنا جاءت التهمة.

ومثل حماد في زهده، وورعه، وسكته لا يُنصَرَفُ منه سرقة الحديث وانتحاله.

ثم إن العلماء قد نصّروا في ترجمة يُريد أن حماداً أروى الناس عنه، فهو لا يُتهم عليه إذاً.

الثالث: أما عُديته من حفظه، فلا يُذكر على محدث أن يحدث من حفظه لكن المشهور عن حماد أنه كان (صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث، كيساً صديقاً) كما نقل المزي عن أحمد.

قال الذهبي: أبو أسامة لم أوردته - يعني في الميزان - لشيء فيه، ولكن يُعرف أن هذا القول باطل.

وقال الحافظ: ثقة، ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره^(١٧٥).

ومخالفة حال حماد بن أسامة: أنه ثقة ثبت، يُنظر في تدليس، ويُختص بمخالفاته.

وعلى كل حال، فحماد محرو من بُريد بما لا يقاس، فإن كان في الحديث ضعف، فسببه بُريد بن عبدالله لا حماد، لأن الضعف يلحق عادة بأسضعف راوٍ في السند، وبُريد هو الأصعب.

وبما يلاحظ هنا أن بُريداً لا نعرف له تاريخ ولادة، ولا تاريخ وفاة، وقد شكك المزي في صحابه من أبيه، ولست أدري كيف سمع حديثه، ولم يسمع أمه؟
الحكم على الحديث من عداوة:

الكلام في حماد لا يضرّ أبداً، وأبو موسى وابنه أبو يردة تقتنان عالمان جليلان، وعلة الحديث في بُريد، لأنه كان يروي عن حذو مناكور.

فالحديث لا يرتقي إلّا بمنابع بُريد، ولم يوجد، أو شاهد، وقد وجد!

ويبدو لي أن البخاري إنما أخرج حديث أبي موسى لغرضين، أو أحدهما:

الأول: أن يكون شاهداً في الجملة لحديث عبدالله بن عمر.

الثاني: أن يثبت إلى مخالفة حديث أبي موسى لحديث ابن عمر، ممن سوء حفظ يزيد ومتاكره.

وحديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما إسناده صحيح مشهور عنه، رواه عنه ابنه سالم بن عبدالله ومولاه عبدالله بن دينار، ونافع عند البخاري:

- أما رواية ابنه سالم، فأخرجها البخاري في كتاب (١٣) مواقيت الصلاة باب (١٦) من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، رقم الحديث (٥٣٢) من حديث إبراهيم بن سعد الزهري، عن محمد بن مسلم بن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، عن النبي ﷺ... الحديث.

- وأخرجه في (١٠٠) التوحيد، باب (٣١) في المشيئة والارادة ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ [الإنسان: ٣٠] رقم (٧٠٢٩) من حديث شعيب عن الزهري به مثله.

- وأخرجه فيه، باب (٤٧) قول الله تعالى: ﴿قُلْ: فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلَوْهَا﴾ [آل عمران: ٩٣] برقم (٧٠٩٥) من حديث يونس، عن الزهري به مثله.

- وأخرجه البخاري في (٤٢) الاجارة، باب (٨) الاجارة إلى نصف النهار برقم (٢١٤٨) من حديث أيوب السخيتي، عن نافع، عن عبدالله بن عمر به نحوه حديث سالم.

- وأخرجه في (٦٤) الأنبياء، باب (٥١) ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٢٧٢) من طريق لبث، عن نافع به مثل حديث أيوب.

- وأخرجه في (٤٢) الاجارة، باب (٩) الاجارة إلى صلاة العصر (٢١٤٩) من حديث مالك، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر به نحوه.

— وفي (٦٩) فضائل القرآن، باب (١٧) فضل القرآن على سائر الكلام (٤٧٣٣) من حديث سفان عن عبدالله بن دينار به مثل حديث مالك.

ولا ريب أن هذا الحديث أصبح من حديث أبي موسى بممرات وممرات فكان حرجاً أن يكون هو الأصل المفرد في التخريج عن موسى.

وكان جديراً بأن يخرج ثلثي مرات في ثمانية أبواب، بينما خرج حديث أبي موسى في موضعين إما شاهداً لحديث ابن عمر في الجملة، وإما أن البخاري حرجه على الباب، أو ليس خطأ يزيد بأدب!

التوازن التشريعي في من الحديث:

إذا نظرنا في روايات الحديث عند البخاري، وأبي يعلى، وابن حبان والبيهقي نجد بعض الألفاظ التي رويت باللعن، وبعض الألفاظ غير المفهومة وبعض الألفاظ التي تخالف حديث ابن عمر.

قلنا: لو رجعنا إلى روايات الحديث؛ رأينا اختصار الحديث في الموافقة ويرجح أن المختصر هو الامام البخاري نفسه، لأن الذي يعنيه في الموافقة، ما يشير من الحديث إليها، أما في الاجارة، فالمقام يقتضي ذكر الأجر، والمخارج عليه مذكره البخاري.

والذي يؤكد ذلك أن الاسناد لم يختلف فيه راوٍ واحد من البخاري إلى أبي موسى الأشعري، وهذا لأنه في جميع أبواب كتابه على كل حال! وسوف يأتي توضيح ذلك.

— مقارنة منه بمقتضى حديث ابن عمر: المقارنة لا تظهر غرض البخاري

إذا فصرنا المقارنة على الموضوعين اللذين خرج فيهما الحديثين متناسبين في الموافقة والاجارة، لذلك فسوف أجري الموازنة بين طرق رواية سالم، ثم أسوق أكمل من لكل رواية.

١- حديث ابن عمر في الموافقة (٥٣٢) جاء من رواية سالم عن ابن عمر.

٢- وحديثه في الإجارة (٢١٤٨) جاء من رواية عبدالله بن دينار عن ابن عمر، فهل اختصر البخاري هذه الرواية في المواقيت، وأتمها في موضع آخر؟ قلت: تتبع الموضوع الثلاثة التي خرج فيها البخاري رواية سالم، عن عبدالله، فرأيت الاختلاف بينها يسيراً جداً.

ولتكمل الصورة نسبياً، يحسن أن أسوق أكمل رواية من كل روايات حديث ابن عمر الثلاث حتى أوازن بينها من جهة، وحتى أوازن بينها وبين حديث أبي موسى من جهة أخرى.

١- رواية سالم، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهم: يقول: (إنما بغاؤكم فيما سلف فيلكم من الأمم، كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس..

أوتي أهل التوراة التوراة، فعملوا، حتى إذا انتصف النهار، عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل، فعملوا إلى صلاة العصر، ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتينا القرآن، فعملنا إلى غروب الشمس، فأعطيتنا قيراطين، قيراطين فقال أهل الكتابين: إي ربنا، أعطيت هؤلاء قيراطين، قيراطين وأعطينا قيراطاً قيراطاً، ونحن كنا أكثر عملاً؟ قال: قال الله عز وجل: هل ظلمتكم من أحرکم من شيء؟ قالوا: لا. قال: فهو فضلي أوتي من أشياء). هـ.

٢- رواية عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، عن النسيبي رضي الله عنه قال: (إنما أهلككم في أجل من حلا من الأمم كما بين صلاة العصر، ومغرب الشمس..

ومثلکم ومثل اليهود والنصارى، كمثل رجل استعمل غملاً، فقال: ممن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، فقال: من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر؟ فعملت النصارى، ثم أنتم تعملون من العصر إلى المغرب

بفراطين فراطين. قالوا: نحن أكثر عملاً وأقلّ عطاءاً؟ قال: هل ظلمتكم من حنكم؟ قالوا: لا! قال: فذاك فضلي أوتيه من أشاء^(١٧٦) لـهـ.

٣- رواية مافع، عن عبدالله بن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: (إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم، ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنما متلكم ومثل اليهود، والنصارى، كرجل استعمل غملاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار، على فراط فراط؟ فعلت اليهود إلى نصف النهار، على فراط فراط. ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على فراط فراط؟ فعلت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر، على فراط فراط.

ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على فراط فراط؟ قالوا: لا! فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، على فراط فراط، ألا لكم الأجر مرتين!

فغضب اليهود والنصارى فقالوا: نحن أكثر عملاً وأقلّ عطاءاً؟ قال الله: هل ظلمتكم من حنكم شيئاً؟ قالوا: لا! قال: فإني فضلي، أعطيه من شئت^(١٧٧)

٤- رواية أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: (مثل المسلمين واليهود، والنصارى، كمثل رجل استأجر فوماً إلى الليل على أجر معلوم، فعملوا إلى نصف النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شرطت لنا، ومما عملنا باطل، فقال لهم: لا تعملوا، أكملوا بقية عملكم، وغنوا أجركم كاملاً، فأبوا وتركوا، واستأجر آخرين بعدهم، فقال لهما: أكملوا بقية يومكما هذا، ولكمما الذي شرطت لهم من الأجر، فعملوا، حتى إذا كان حين صلاة العصر، قالوا: لسك ما عملنا باطل، وللك الأجر الذي جعلت لنا فيه، فقال لهما: أكملوا بقية عملكم ما بقي من النهار شيء يسير، فأبوا، واستأجر فوماً أن يعملوا له بقية يومهم

عملوا بقبة يومهم، حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر الغريفين كليهما، فذلك مثلهم، ومثل ما قبلوا من هذا النور^(١٧٨) إ.هـ.

بعد عرض هذه الروايات الأربع يمكن المقارنة بينها جميعاً على النحو الآتي:

١- في رواية سالم: (إنما بقاؤكم فيما سلف من الأمم) وفي رواية عبد الله بن دينار، ونافع: (إنما أحلكم في أجل من خلا من الأمم).

٢- في رواية عبد الله بن دينار، ونافع: (كمثل رجل) أو (كرجل إسناجر عملاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على فراط فراط؟) في رواية سالم لا يوجد هذا التمثيل، وفيها: (أوتي أهل التوراة التوراة، فعملوا، حتى إذا انتصف النهار، عجزوا) وتقدم أن الرواية في التوحيد: (أعطي) و(ثم عجزوا، فأعطوا فراطاً فراطاً).

- وفي رواية ابن دينار، ونافع: (فقال: من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر) أو (إلى صلاة العصر) وفي رواية سالم: (ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا...)، والثالثة (من العصر إلى المغرب) كذلك.

ويلاحظ على روايات حديث ابن عمر، أن رواية سالم تختلف بعض اختلاف عن رواية عبد الله بن دينار، ونافع، ولا ريب أن رواية سالم أئدى وأبلغ لأنه عربي فقه، وهما موليان من موالي والده، غير عربيين، ولا يضارعانه في الفقه قطعاً، وإنما فمننا بهذا الترجيح، لأن عبد الله بن عمر، لا يجوز الرواية بالمعنى باختلاف ألفاظ الحديث، من الرواة عنه، نص عليه الحافظ في الفتح (٤٦/٢).

لكن مع هذا الاختلاف الظاهر في ألفاظ روايات حديث ابن عمر، فإنها جميعاً تنقن على ما يأتي:

- جميع الروايات نفول: إن اليهود عملوا من الصباح إلى الظهر، واستوفوا أجرهم فراطاً فراطاً، وأن النصارى عملوا من الظهر إلى العصر، واستوفوا أجرهم

قيراطا قيراطا، وأن المسلمين عملوا من العصر إلى المغرب، واستوفوا قيراطين قيراطين.

- وجميع الروايات تتفق على أن مرد ذلك إلى فصل الله تعالى، وكرمه على هذه الأمة.

- وجميع روايات حديث ابن عمر عطلت من جملة ((فذلك مثلهم، ومثل ما قبلوا من هذا التور)).

أما حديث أبي موسى رضي الله عنه، فيحالف هذه الروايات جميعها بما يأتي:

- أن الرجل استأجر قوما يعملون من أول النهار إلى الليل، ولمس إلى الظهيرة.

- أن اليهود عملوا إلى الظهيرة، ثم استنكفوا عن العمل، وقالوا: (لا حاجة لنا إلى أحرك الذي شرطت لنا، وما عملنا باطل)، وانصرفوا من دون أي أجر.

- أن النصراني عملوا إلى العصر، ثم استنكفوا عن العمل، إلى بقية النهار وقالوا مثل ما قال اليهود: (لك ما عملنا باطل!) وانصرفوا من دون أي أجر.

- في حديث أبي موسى أنهم هم الذين رفضوا الأجر، واستغفروا عنه، وليس فيه ذكر القرايط! فكيف السبيل إلى التوفيق بين حديثين متناقضين، وكلاهما في صحيح البخاري، وكلاهما أعرض مسلم عن تخريجه في صحيحه؟!

قال الحافظ في شرح هذين الحديثين في المواقيت من الفتح (٤٧/٢): (أخرج المصنف هذا الحديث - حديث ابن عمر - وحديث أبي موسى بعده في أبواب الاجارة ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك، إن شاء الله تعالى.

والغرض ها، بيان مطابقتها للترجمة، والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها، ثم نقل الحافظ عن عدد من العلماء بعض أوجه التوفيق بين الترجمة والحديثين، وسيأتي، ثم قال: (وأما ما وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر

عظايرهما أنهما فضيئتان، وقد حاول بعضهم الجمع بينهما، فتعسف، وقد قال ابن رُشيد ما حاصله: (إن حديث ابن عمر ذكر مثلاً لأهل الأعدار، لقوله: (معجزوا)، فأشار إلى أن من عمر عن استيفاء العمل، من غير أن يكون له صريح في ذلك، أن له الأجر قائماً، فضلاً من الله.

قال - يعني ابن رُشيد الفهري -: وذكر حديث أبي موسى مثلاً لمن أخر عمر عذر، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم: (لا حاجة لنا إلى أجرك، فأشار بذلك إلى أن من أخر عامداً لا يحصل له ما حصل لأهل الأعدار...) إلهـ

قلت: ولم يُعقّب الحافظ بشيء، مع أن التكلف ظاهر في هذا الجمع غير السديد، فماذا قال في الإجارة، حيث وعد باستيفاء الكلام هناك؟!

قال رحمه الله تعالى: (قوله: (يعملون عملاً إلى الليل) هذا معار لحديث ابن عمر، لأن فيه أنه استأجرهم، على أن يعملوا إلى نصف النهار، وقد تقدّم ذكر التوفيق بينهما، وألحما حديثان سيقا في قصتين.

نعم! وقع في رواية سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، لماضية في الموافقت الآنية في التوحيد، ما يوافق رواية أبي موسى، فرجحها الخطابي على رواية نسافع وعبدالله بن دينار، لكن يُحتمل أن تكون القصتان جميعاً كانتا عند ابن عمر فحدثت بهما في وقتين^(١٧٩) إلهـ

قلت: الكلام مع الحافظ في نقطتين:

الأولى: قوله: (ألحما حديثان سبقا في قصتين بعيد، بناء الحافظ على اعتبار هذا حديثاً صحيحاً في البخاري، وهذا مثبته، فمهما كان الجمع متكلفاً فلا بد من الجمع بينهما، ولو تذكر الحافظ -وهو يشرح هذا الحديث- أنه هو قال بأن البخاري قد يخرج لمن في حفظه شيء في المناهات والتواهد، لجمع بين الحديثين

على النحو الآتي: حديث ابن عمر، لا ارتباب في ثبوته عنه، وفي ثبوت حديث أبي موسى ارتباب كبير، فما اجتمعت عليه روايات حديث ابن عمر الثلاث، مع حديث أبي موسى، فهو العذر الصحيح.

- وما كان من قبيل الرواية بالمعنى، وفَقَّ بين ألفاظه ما أمكن.

- وما انعد به بعض الرواة الثقات؛ قِيلَ كزيادة ثقة.

- وما خالف كل ما تقدّم يُطرح على أنه شاذ إذا خالف فيه ثقة، ويُطرح

ما خالف فيه سيء الحفظ، أو راوي المناكير، مثل يُريد على أنه ضعيف متكرر ونطبق قواعد علم الحديث لا يقبل غير هذا. هذه الأولى.

والثانية: دعوى موافقة رواية سالم بن عبدالله لحديث أبي موسى غريبة جداً

من الخطأ، ومن الحفاظ!

فرواية سالم من طرفها الثلاث تتفق مع مضمون روايتي نافع وعبدالله بن

دينار في أن القوم عجزوا عن الإكمال، واستوفوا حقهم كاملاً، فبراطاً قيراطاً بيما

حديث أبي موسى يصرخ بأن القوم رفضوا إكمال عملهم، واسترضاهم المستأجر

فرفضوا استرضاءه، وانصرفوا، ولم يأخذوا أي أجر.

وليس في رواية أبي موسى ذلك الخوار، بين أهل الكتابين مع الله تعالى

وليس فيه ذكر صف الأجر الذي هو الفراط، فكيف يقال: إن رواية سالم موافقة

لحديث أبي موسى؟ بل أقول: هي مخالفة تمام المخالفة.

نعم نحن رجحناها على روايتي ابن دينار، ونافع، لأنّ سلماً أفقه، وأعلم

بالعربية منهما، ولأنّ سياقه متساوياً وأندى، وبالتالي فهي أقرب إلى البلاغة

العربية العالية.

الثالثة: ترجيح الحفاظ أن حديث ابن عمر، وحديث أبي موسى قصتان

مختلفتان ترجيح من غير أدنى مرجح، بل الراجح أنهما واقعة واحدة، ضبطها ابن

عمر ورواته، ولم يضبطها بعض رواة أبي موسى.

— إن الحفاظ نفسه أقر بوجود الاختلاف بين الروايتين، في صدر الكلام الذي نقلته عنه آتقاً، وحاشا لكلام رسول الله ﷺ من التعارض.

— إن الحفاظ نفسه يعيل إلى أن الحديثين يعبران عن واقعة واحدة ضمناً بدليل قوله: (يتمثل أن تكون القصصان جميعاً كانتا عند ابن عمر، فحدثت بهما في وقتين) فترجح أن ابن عمر هو صاحب الحديث، لا أبو موسى، كما سيأتي.

الرابعة: اعتراف الحفاظ بالمعاصرة بين حديث ابن عمر وأبي موسى، لكن وجه الجمع الذي نقله عن ابن رُشيداً غير وجهه، ولا عن طريق الرُّمَز على مذهب الباطنية! ثم لماذا هذا الألفاظ كَلَه، والتي ﷺ، أفصح الخلق؟ وليس مثل هذا، الاشارات من أسلوبه ﷺ في الخطاب، قال بأي هو وأمي ونمسي:

(من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) فإين هذا الخطاب، من دعوى ابن رُشيد بأن رواية أبي موسى التي فيها: (لا حاجة بها إلى أحرك، وما عملنا لك باطل) تدلّ على أن من آخر العبادة عن وفئها عامداً لا بعذر؟ وكأننا والله قحّم عقل، لا نفقه العربية، إلا بهذه التأويلات البعيدة عن حكمة الشارع. ويبدو لي أن الحديثين حديث واحد، للأسباب الآتية:

الأول: الاختلاف الحقيقى الظاهر، والباطن، بين الحديثين، وإذا حصل اختلاف بين حديثين، نحاول الجمع بينهما، إن أمكن، وإلا لجأنا إلى الترجيح بالأحفظ، أو الأكثر عدداً، أو الأقدم. وما لا ريب فيه أن سند ابن عمر مشهور صحيح لذاته عنه، ورواته الثلاثة عنه سالم، وعبدالله بن دينار، ونسافخ ثلاثهم أحفظ من أبي يردة بلا ريب! والرواة الكثر الذين رَوَوْه عن سالم، وابن دينار، وتافع كلهم لوثن من بُريد راوي حديث أبي موسى الوحيد.

هل أين بُريد من مالك، أو سقيان، أو شعيب، أو الرُّمَزي؟ وأين فقهه من فقه أيّ واحد منهم؟

الغاي: أن المثل يتناول المسلمين، والنصارى، واليهود، ويتحدث عن المواجهة، والعمل، وعدم إمامه، وأخذ الأجرة، وعدم أخذها، وهذا يشير إلى أن الحديثين يتناولان واقعة واحدة، ضبطها قوم، ولم يضبطها آخرون.

الثالث: التعارض بين الحديثين، يُحِيلُ أن يكونا صادرين معاً عن النبي ﷺ فلا بد من الترجيح، حين تعذر الجمع المقبول، والترجيح لا يلغي حديث أبي موسى كاملاً، وإنما يقبل منه ما يوافق روح حديث ابن عمر، وبطرح ما وراءه مما يخالفه.

الرابع: أن حديث عبدالله بن عمر فيه تصريح بسماعه من النبي ﷺ وليس في حديث أبي موسى تصريح بالسماع، فلا يعد أن يكون أبو موسى سمعه ممن عبدالله بن عمر الأطول صحبة منه للنبي ﷺ، وكان عبدالله صهره على ابنته فحمله أحد رواة الحديث، فحمله عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، اعترافاً بتراث آل أبي موسى، ثم راجع هذا الراوي -وليكن يُريد مثلاً- يُخلط في رواية الحديث على نحو ما تقدم!

الخامس: لماذا نحن نكثف الجمع المتمسك بين حديثين متناقضين، ماذا أحدهما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة، ولا مع مكارمها، وإستاده غاية في الصحة والثاني ليس بصحيح، وهو يتعارض مع المقاصد والمكارم معاً؟

لكل ما تقدم أقول: إن حديث ابن عمر متده صحيح مشهور عنه وحديث أبي موسى غير صحيح متداً ولا متناً، وبعض ألفاظه يشهد لها حديث ابن عمر وبعضها الآخر منكراً، ويدل أن الإمام مسلماً، أعرض عن إخراج الحديث معاً لهذا التعارض الظاهر بينهما، ولأسباب أخرى سيأتي بعضها.

وبعد أن انتهت من الحكم على الحديث، يجمل بنا أن نقتطف من ورائه بعض الفوائد الحديثية، والعربية، والفقهية.

نقل الحافظ في الفتح عن المهلب^(١٨٠) قوله: (أورد البخاري حديث ابن عمر، وحديث أبي موسى، في هذه الترجمة (باب: من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) ليبدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل مثل الذي أعطي من العصر إلى الليل، أجر النهار كله، فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة، وهذا يظهر مطابقة الحديثين للترجمة).

قال الحافظ: ونكلمة ذلك أن يُقال: إن فضل الله الذي أقام به عمل ربيع النهار، مقام عمل النهار كله هو الذي افترض أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر، مقام إدراك الأربع في الوقت، فاشتراكا في كونه كل منهما ربع العمل.

وحصل بهذا التقدير، الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء، مع أن الأكثر - يعني من الركعات - إنما وقع خارج الوقت، فيقال في هذا الجمل، مما أحجب به أهل الكنايين: (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) إ.هـ.

وقد بين الحافظ في الإحارة (٥٢١/٤) مطابقة الحديثين لثلاث تراجم نرحم بها البخاري هناك: باب الإحارة إلى مصف النهار، وباب الإحارة إلى صلاة العصر وباب الإحارة من العصر، إلى الليل، فقال: (قيل: أراد البخاري إثبات صحة الإحارة، بأجر معلوم، من أجل أن الشارع، ضرب المثل بذلك، ولولا الجواز، ما أقره).

ويحتمل أن يكون الغرض من كل ذلك، إثبات جواز الاستئجار لقطعة من النهار، إذا كانت معينة، دفعاً لتوهم من يتوهم، أن أول المعلوم، أن يكون يوماً كاملاً.

(١٨٠) هو المهلب بن أحمد بن أبي صبرة - واسمه أميد - بن عبد الله الأسدي الأندلسي الرقي، مصنف شرح صحيح البخاري، كان أحد الأئمة المصنفين، ملصقون بالدكاء (ت ٤٣٥ هـ). السلا، ٥٧٩/١٧، والفتح

وبين الحافظ مناسبة حديث ابن عمر لباب فصل القرآن على سائر الكلام من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم، وثبوت الفضل لها إنما ثبت من فصل كتابها الذي أمرت بالعمل به^(١٨١).

ولم يذكر شيئاً عن مطابقة حديث ابن عمر لباب ما ذكر عن بني إسرائيل (٥٧٠/٦) لوضوحه فيما يبدو.

وبين مناسبة حديث ابن عمر لترجمة باب في المسببة والآرادة من كتاب التوحيد (٤٦٠/١٣) فقال: ذكره البخاري هنا لقوله ﷺ -حكاية عن رب العزة: (ذلك فضلي أوتيه من شاء) وللإشارة بقوله ذلك، إلى جميع الثواب، لا إلى القدر الذي يقابل العمل كما يزعم أهل الاعتزال (هـ).

وبين مناسبة حديث ابن عمر لترجمة باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ: فاتوا بالنور﴾ فاتلوا^(١٨٢) في التوحيد (٥١٧/١٣) أن المراد بالنار: الفراءة، وقد فسرت التلاوة بالعمل، والعمل من فعل العامل، وقال أيضاً (٥١٩/١٣): قال ابن بطال^(١٨٣): معنى هذا الباب، أن كل ما ينشئه الإنسان، مما يؤمر به من صلاة، أو حج، أو جهاد، وسائر الشرائع، عمل يحازي عى فعله، ويعاقب على تركه، إن أنفذ الوعيد، انتهى. وليس غرض البخاري هنا بيان ما يتعق بالوعيد، بل ما أسرت إليه قبل.

قلت: هذه المناسبات التي ذكرها الحافظ ابن حجر أسباباً لتكرار البخاري حديث أبي موسى في الموافبات والإجارة، وتكرار حديث ابن عمر، في الموافبات والإجارة، وأحاديث الأتباع، وفضائل القرآن والتوحيد.

(١٨١) الفتح ٦٨٥/٨.

(١٨٢) هو العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن طلال البكري، ثم القرطبي، ثم اللبسي، ويعرف باسم اللبجام.

قال ابن بشكوال: شرح صحيح البخاري في عدة أسفار (ت ٤٩٤ هـ). السلا، للدهبي ٤٧/١٨.

ويرى أكثر العلماء أنَّ البخاريَّ بارع في توظيف الحديث لترجمة النبي بسوفه نحتها. ولا ريب في أنَّ بعض تلك المواضع بارعة عميقة، تدلُّ على فهم دقيق، واستنباط حسن، لكنَّ بعضها يصعب قبول تكراره شتتها، لظهور المعنى من غير إيراد هذا الحديث، أو ذلك.

وفي حديثي أبي موسى وابن عمر هذين، لا حاجة إطلاقاً إلى إيرادهما في المواقيت والاحارة لورود أحاديث صريحة في الدلالة على المواقيت، والاحارة والاستحارة، ولا حاجة إلى إيراد حديث ابن عمر، في جميع المواضع التي أورده فيها لقيام غيره ببيان الترجمة بأوضح منه.

وكان يتوقع أن يخرج البخاري هذين الحديثين، في فضائل الأمة المحمدية فهو ألصق بهذا الكتاب من كل المواضع التي خرَّجه فيها.

وكان يتوقع أن يخرج في أشراط الساعة، استثناساً بقول الله تعالى: **﴿اقتربت الساعة والشئ القمرا﴾** وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: **﴿يُعْثَبُ أُنَا والساعة كهاتين﴾**، وكان يتوقع أن يخرج في أحاديث القيامة، لما فيه من الترغيب بالطاعات... إلخ.

و نحن لا نعي أنَّ خريج البخاري هذين الحديثين في هذه الكتب والأبواب عدم الفائدة، وإنما تريد أن نأخذ بيد طالب العلم، إلى ساحة النقد العلمي والتقويم الصحيح، بعيداً عن التهويل والمنقبات، التي درج عليها الكتاب في القديم والحديث من جهة، وثذكيراً بإمكان الاستدراك على البخاري، وغير البخاري، في بعض الجوانب العلمية من جهة أخرى!

فإنَّ حبان -مثلاً- لم يخرج أيّاً من الحديثين في المواقيت، أو في الاحارة وإنما خرَّجهما في كتاب التاريخ، تحت ترجمة: ذكر تمثيل للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم برقمي (٧٢١٧-٧٢١٨)، والبعوي أخرجهما في كتاب الفضائل باب: فضل الله سبحانه وتعالى مع هذه الأمة برقمي (٤٠١٧-٤٠١٨) وأخرج

ابن حبان حديث ابن عمر في التاريخ أيضا، ذكر الاستبصار عن قدر ما بقي من هذه الدنيا في جنب ما علا منها برفق (٦٦٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب الأمثال (٤٥) عقب كتاب الأدب، باب: ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأولاه ورفق (٢٨٧١)، وهذا يعني أن هؤلاء الأئمة، وأولاه غير ما رأى البخاري، ورعبوا عن احتياله.

٢- ضرب الأمثال والأحكام: نفل الحافظ ابن حجر في الفتح عن ابن المنير الإسكندراني^(١٨٣) قوله: (يسنط من هذا الحديث، أن وقت العمل يمتد إلى غروب الشمس، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر.

فهو - أي الحديث - من قبيل الإشارة، لا من صريح العبارة، فإن الحديث مثال، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت، بل هو شامل لسائر الأعمال من الطاعات في بقية الأعمال إلى قيام الساعة، وقد قال إمام الحرمين:

(إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي لضرب الأمثال).

قلت: جرت عادة العرب أن يذكرُوا كلاما مسهبا، ويفسدون منه كلمة واحدة، أو يرددون المعنى الذي يهدف إليه الكلام، لا دلالات الألفاظ الظاهرة ذاتها، وأحاديث الأحكام ظاهرة الدلالة على المراد الأول، أما أحاديث الأمثال وأخبار الماضين؛ فإثما يراد منها العبرة، ولذلك لا تؤخذ منها الأحكام، والعقائد. بقيت ههنا مشكلة تحتاج إلى حل صحيح، وليس حلا ترفيعيا، من بآسة: بحتمل، ومن الممكن، ومما يترجح لدي، فإن ما بيني على مثل هذه السيفات لا يصلح أن يكون دينا محموظا.

(١٨٣) هو الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندراني (ت ٦٨٣هـ) له شرح على صحيح البخاري في نحو عشر مجلدات، وله كلام على تراجم البخاري سماه (المشوارى على تراجم البخاري) مطبوع متداول انظر كشف الظنون ١٣٦/١-٤١٠ و ١٤٧٥/٣ للوقوف على بعض مؤلفاته، وانظر الفتح ٤٨/٢

وهذه المشكلة هي أن حديث ابن عمر، وما يوافقه من حديث أبي موسى يكاد يكون مطابقا لنص في الإنجيل، في هذا الموضوع نفسه.

قال الامام أبو محمد ابن قتيبة: قرأت في الإنجيل أن المسيح عليه السلام قال للحواريين: (كثيرون أولون يكونون آخريين، وآخرون أولين، فإن ملكوت السماوات يشبه رجلا رب بيت خرج مع الصبح ليستأجر فعلة لكرمه، فاتفق مع الفعلة على دينار في اليوم، وأرسلهم إلى كرمه.

ثم خرج نحو الساعة الثالثة ورأى آخرين قياما في السوق بطالين، فقال لهم: اذهبوا أنتم أيضا إلى الكرم، فأعطيكم ما بقي لكم، مضوا!

وخرج أيضا نحو الساعة السادسة والتاسعة وفعل كذلك!

ثم نحو الساعة الحادية عشرة خرج ووجد آخرين قياما بطالين، فقال لهم: لماذا وقفتم هنا كل النهار بطالين؟ قالوا له: لأنه لم يستأجرنا أحدا! قال لهم: اذهبوا أنتم أيضا إلى الكرم فتأخذوا ما يحسن لكم.

فلما كان المساء، قال صاحب الكرم لوكيله: ادع الفعلة، وأعطهم الأجرة مبتدئا بالآخرين إلى الأولين، فجاء أصحاب الساعة الحادية عشرة، وأخذوا دينارا دينارا. فلما جاء الأولون، ظنوا أنهم يأخذون أكثر، فأخذوا هم أيضا دينارا دينارا. وفيما يأخذون، ندموا على رب البيت فأنزل: هؤلاء الآخرون عملوا ساعة واحدة، وقد ساويتهم بنا، نحن الذين احتملنا ثقل النهار، والحر؟ فأجاب وقال لواحد منهم: يا صاحب، ما ظلمتك، أما اتفقت معي على دينار؟ فحدد الذي لك واذهب، فإني أريد أن أعطي هذا الأخير مثلك، أو ما يحل لي أن أفعل ما أريد بحالي أم عيتك شريرة، لأني أنا صالح؟ هكذا يكون الآخرون أولين، والأولون آخريين، لأن كثيرين يدعون وقليلين ينتخبون^(١٨٤). فهل هذا الحديث من المرويات عن أهل الكتاب؟.. الله تعالى أعلم.

المحاضرة الثانية عشرة

الحديث السابع: حديث موقف من أفراد البخاري

وهذا حديث آخر من أفراد البخاري، لكنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه
وإسناده إلى الإمام البخاري في (٣) العلم، باب (٤٣) الانصات للعلماء
وفهم الحديث (١٢٠) قال رحمه الله تعالى:

- حدثنا إسماعيل، قال: حدثني أنس، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري
عن أبي هريرة، قال: (حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعاءين:
فأما أحدهما؛ بئسنة، وأما الآخر، فهو بئسنة؛ فطع هذا البلعوم)

خطوات تخريج الحديث

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث: هذا الحديث لم يخرج من أصحاب
المصنفات الحديثية أحد، فهو ليس في الصحاح الثلاثة - مسلم، وابن خزيمة، وابن
حبان - وليس في المسانيد، ولا في السنن، بسط ولا في كسب العسل، والجرح
والتعديل، والتواريخ المسندة.

نعم أشار إليه الذهبي في ترجمة أبي هريرة من النبلاء، والحافظ في ترجمته من
الإصابة^(١٨٥) وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى في موضعين من طريق ابن أبي
ذئب، عن ابن أبي ذئب به^(١٨٦).

الخطوة الثانية: تعيين مدار الحديث: دار هذا الحديث على محمد بن
عبد الرحمن بن أبي ذئب الفرشي، رواه عنه أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس عند

(١٨٥) أخرجه البخاري كما هو مثبت، وإن سعد في الطبقات الكبرى ٣٦٢/٢ و٣٢٥/٤، وانظر هـ.

٥٩٦/٢ و٦٠٣/١٠، والإصابة ٤٢٥/٧، وضع البيهقي ٢٦١/١.

(١٨٦) طبقات ابن سعد ٤/٤٠٣٣٠.

البخاري، -ومحمد بن إسماعيل بن أبي قُذَيْبَةَ عبد ابن سعد، وهذا مُخلص من عهده هذا الحديث ابن سعد، والبخاري، وشبههما فيه.

الخطوة الثالثة: نراجع رواية الاساد: نقدم مراراً أن نراجع أعمدة الاسناد يجب أن تكون علمية نقدية، بخلاف نراجع الرواة النقلة من هم دون المذار، فلا حاجة بنا إلى ترجمتهم إلا لعرض التعليم الذي فسا به في الأحاديث الخمسة الأولى التراجع المعرفية: روى محمد بن سعد هذا الحديث عن محمد بن إسماعيل بن أبي قُذَيْبَةَ، عن ابن أبي ذئب، ورواه البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر عبد الحميد، عن ابن أبي ذئب به فابن أبي ذئب هو أول أعمدة الاسناد، وهو مدار الحديث، وبالتالي هو من يترجم، ترجمة علمية نقدية، ومن ذكرناهم دونه فترجمتهم معرفة لمن أراد.

ب - التراجع العلمية النقدية:

١- ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث سن أبي ذئب الفرشي العامري، أبو الحارث المدني (ت ١٥٨ أو ١٥٩ هـ).

روى عن أربعة وخمسين شيخاً، منهم: سعيد بن أبي سعيد المقبري (خ م) وأبيه عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب^(١٨٧)، ويامع مولى ابن عمر (ح م ق).

وروى عنه ثمانية وأربعون راوياً، منهم: أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس (ح)، ومحمد بن إسماعيل بن أبي قُذَيْبَةَ (ح م د ت س)، ووكيع بن الحارث (م) ويحيى القطان (م س)، ويزيد بن هارون...

قلت: شخصية ابن أبي ذئب مشهورة إلى حدّ التواتر الكبير، وبذلك تزول جهالة عينه بانفاق، وجهالة حاله عند الأكثرين، دون انتظار ورود تركية نافذ.

- وأما عن عدالته، علم أقف على من انتقص منها بشيء، ولذلك قال الذهبي: متفق على عدالته.

وأما عن حفظه، فإن أحمد لم يرضه في الزهري، وذكر له أحاديث اضطرب فيها عنه، ولأجل هذا ترجمه الذهبي في الميزان. وحديثنا ليس عن الزهري.

أما المتقدمون، فجميعهم على توثيقه وتعظيمه، إلى درجة أن قال فيه الشافعي: ما فاتني أحد، فأست عليه؛ ما أسبغت على الليث، وابن أبي ذئب أو شخص الحافظ ابن حجر أقوال العلماء فيه، فقال: ثقة فقيه فاضل^(٦٨٨).

٢- المقرئ: هو سعيد بن أبي سعيد، واسمه كيسان المقرئ، أبو سعد المصنف (ت في حدود ١٢٠هـ)، قال الذهبي: كان من أبناء التسعين. والمقرئ: نسبة إلى مقرة كان يجاورها.

روى عن ثلاثة وأربعين شيخاً منهم: أنس بن مالك (د ق)، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبو هريرة (ع)، وأم سلمة (د) عليها السلام وروى عنه ستة وخمسون راوياً منهم: إسماعيل بن أمية (ح م)، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (خ م)، ومالك بن أنس الإمام (خ م د ت م) ويحيى بن سعيد الأنصاري (م).

قلت: فشخصية المقرئ مشهورة، كشخصية ابن أبي ذئب.

وأما عن عدالته، فلم أفت فيه على شيء مما يخرم العدالة من كذب، أو عسق، أو يدعة.

وأما عن ضبطه، فقد نقلوا أنه اختلط في آخر عمره أربع سنين، وكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقرئ بعد ما كبر، ولقول شعبة هذا ترجمه ابن عدي في الكامل، ونبهه الذهبي في الميزان، وقال: ثقة، حجة، شاخ ووسع في المهرم، ولم يختلط! ثم نقل أقوال العلماء فيه، وقال: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه بعد الاختلاط، ويقال: أثبت الناس فيه الليث!

ووثقه العجلي، والنسائي، وأبو زرعة، وابن عثراء، والذهبي، وابن حجر^(١٨٩) ونقص الحافظ حاله، فقال: ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة. من الثالثة (ع)^(١٩٠).

٣- أبو هريرة رضي الله عنه: هو أبو هريرة الدوسي، اختلف في اسمه، واسم أبيه علي أقال كثيرة ورجحوا أنه هو: عبد الرحمن بن صخر نوي (ت ٥٩ هـ).

روى عن النبي ﷺ، وعن سبعة من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ع) وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (م د س ق)، وروى عن كعب الأحبار (د ت س).

وروى عنه حالات يُعدون بالثقات، بل لم أقف لصحابي على عدد الروايات الذين اتفق لأبي هريرة أن يرووا عنه، وبأخذوا عليه العلم، منهم: أنس بن مالك (خ م)، وجابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه (م)، وسعيد المقبري (خ).

قلت: أبو هريرة رضي الله عنه أشهر من أن يترجم له، وأكبر من أن يؤنق، لكننا ترجمناه، انسجاماً مع منهجنا في الترجمة لجميع رواة الاسناد العمد.

وأما عن عدلته، فأبو هريرة رضي الله عنه، وسائر الصحابة المعروفين، الذين لم يكن منهم اعتراف عن مناج النبوة كلهم عدول، لا نكتف بالبحث عن عدلته.

وأما عن ضبطه، فقد وضعه بالحفظ غير واحد من علماء الصحابة والضعفين فمن بعدهم، حتى قالوا: هو حافظ الصحابة الأكبر^(١٩١).

قال الذهبي: مسنده (٥٣٧٤) خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة ومبعون حديثاً انفق البخاري ومسلم على غريب (٣٢٦) ثلاثمائة وستة وعشرين حديثاً وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين (٩٣) حديثاً، وانفرد مسلم ثمانية وتسعين حديثاً^(١٩٢).

(١٨٩) ترجمته في: ت. الكمال ٤٦٦/١٠ - ٤٧٤، والميزان ١٣٩/٢ (٣١٨٧) والسلا ٢١٦/٥

(١٩٠) الغريب (٢٣٢١).

(١٩١) ترجمة أبي هريرة في ت. الكمال ٣٦٦/٣٤ - ٣٧٩، السلا ٥٧٨/٢ - ٦٣٦.

(١٩٢) السلا ٦٣٤/٢

قلت: خطأ أبي هريرة في عدد من الأحاديث، ونسيائه عدداً آخر، وكذلك أخطاء الرواة عليه، لا يجوز أن تصرفنا إلى تضعيف رواياته، وإنما نضع رواياته على الاحتبار، شأنه في ذلك شأن كل من اختلف فيه:-
- فما وافقه عليه غيره من الرواة؛ قبلناه.

- وما انفرد به أبو هريرة، فنظر فيه:

- فإن كان لا يُحالف شيئاً من كتاب الله وملة رسوله؛ قبلناه.

- وإن كان عن وقائع يمكن لمنه شهودها؛ قبلناه أيضاً.

- وإن كان في الرغائب، والرقائق؛ قبلناه.

- وإن كان يصادم آية قرآنية، أو حديثاً عن صحابي ممن تقدم؛ رددناه.

- وإن كان التاريخ يدل على عدم حضوره إياه؛ توقفنا في قبوله، لأنه

ثبت أن أبا هريرة كان يُرسل عن الصحابة المتقدمين، وثبت أنه كان يأخذ عن كعب الأحبار، وثبت أنه كان يحدث في المجلس الواحد عن الرسول ﷺ، وعن كعب الأحبار، فيختلط الأمر على بعض الرواة عنه فيجعل ما حدث به أبو هريرة عن كعب الأحبار عن رسول الله ﷺ، وما يحدث به عن رسول الله ﷺ عن كعب الأحبار^(١٩٣). هذا شأن أبي هريرة، وشأن كل صحابي عُرف بالارسال، وعرف بالأخذ عن أهل الكتاب. أما القول بقول كل ما يرويه الصحابي الصغير، ومن تأخر إسلامه، ففيه نظر!

وتعامل بعض الطوائف على أبي هريرة ﷺ - مثلاً - بسخي أن يقدونا إلى النظر

للدقيق في جميع الروايات التي انتقدوها، لأن نظر المخالف، ليس كنتظر الموافق. قلل الشاعر العربي:

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدي المساويا!!

وبعد النظر والنمحيص، سوف يتبين أن الروايات التي انتقدوها، منها القليل الذي يسلم لهم نفعه، ومنها ما لا يسلم، وما سلم لهم نفعه، فمعه ما انتقده علماءنا أنفسهم، ومنه ما حكموا بضعفه، فلا معنى للتعليق به، ومنه ما يمكن حمله على حال لا يفي معها منكرًا، والانصاف جميل^(١٩٤)

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث في إطار منابعه

هذا الحديث فرد موقوف، غريب من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لم يروه عنه إلا سعيد بن أبي سعيد المقبري، تفرد به عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي دلب الفرشي، لكنه إسناد صحيح، فرواه من رجال الشيخين، ولم يطعن عليهم بشيء يذكر، وليس في السند علة فادحة، فجميع الرواة ثقات، وثبوت لفي بعضهم بعضًا، لم يطعن فيه أحد.

الخطوة الخامسة: التوازن الشرعي (التعارض والتزجيح)

لم أنف على نص يفيد كتمان شطر العلم، كهذا الحديث الذي خرجناه لأبي هريرة، لكنني وفقت على ما يدل على وجوب كتيم بعض العلم، عن بعض الناس، لتفاوت الناس في منازل العلم والفهم، فقد أخرج البخاري من حديث علي رضي الله عنه أنه قال: (حدثوا الناس بما يعرفون، أمضوا أن يكذب الله ورسوله؟)^(١٩٥). وأخرج مسلم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: (ما أنت بمحدث فوما حديثنا لا تلتغ عقولهم؛ إلا كان لبعضهم فتنة)^(١٩٦).

ويمكن حل (الوعاء) الثاني الذي كتبه أبو هريرة، على التفسير المجازي لأنه لا يريد الكم من الحديث وإنما يريد نوع الأحاديث المكتومة، وفي هذه الحال، لا

١٩٤) في المراجعات للسيد عبد الحسين شرف الدين، وفي العديد للشيخ الأممي أعداد كثيرة من الأحاديث المنتقدة على أبي هريرة، والسبب والتبليغ لا يكفي في الدفاع عنها
١٩٥) أخرجه البخاري في العلم، باب من حص العلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يعلموا وهم (١٣٧)
١٩٦) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النبي عن الحديث بكل ما سمع ١١/١. وانظر عدة آثار في هذا المعنى، عند ابن الأثير في الجامع ١٥/٨-١٦، وفتح الباري ٢٧٢/١.

حاجة إلى تقدير أحكام الأوعية، والأجرة، من صغير، وكبير، ومتوسط، كما فعل الحافظ ابن حجر^(١٩٧)، وبما إن الحديث موقوف على أبي هريرة قوله والاستناد إليه صحيح؛ فلا بسعاً إلا الحكم بأنه حديث صحيح موقوف غرب.

أما مضمون الحديث، ودلالته، فيدخل في مسألة نقد المتن، أو نقد النص وهذه نحتاج إلى بسط يسير، بعد نقل عدة نصوص عن العلماء تخص هذه المسألة وكلها تكون جواباً على التساؤل الآتي: هل يجوز كتمان بعض العلم في وقت ما في ظرف ما، لمصلحة ما؟

إن إكثار أبي هريرة من رواية الحديث، كانت محل استنكار عند من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب، وأبو عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهن... الخ.

لكن أبا هريرة كان يتأثم من كتم العلم، ويقول: «إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة ولولا آياتنا في كتاب الله، ما حدثت حديثاً، ثم ينلوا: إن الذهب يكتُمون ما أنزلنا من البينات، والهدى، من بعد ما بيناه للناس في الكتاب، أولئك يلعنهم الله، ويلعنهم اللاعنون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا، ويبسوا فأولئك أنوب عليهم، وأنا التواب الرحيم» [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

إن إخواننا المهاجرين، كان يشغلهم الصنف بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار، كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ شبع بطنه، ويحضر مالا يحضرون، ويحفظ مالا يحفظون^(١٩٨).

(١٩٧) صحيح الباري ٢/٢٦١.

(١٩٨) أخرجه البخاري في العلم، باب حفظ العلم، رقم (١١٨) ويبدو لي أن أبا هريرة قصد هذه الآية وقصد آية أخرى هي قوله تعالى: «وإذ أخذ الله ميثاق الذين آمنوا الكتاب، لتبته للناس ولا تكتُمونه» الآية إذ لا دلالة في الآية (١٦٠) من التهمة على غلط تحريم كتم العلم، والله أعلم.

أقول: إذا كان أبو هريرة ينأى من كتمان العلم الذي سمعه من النبي ﷺ فكيف جور نفسه بث حرام، أو وعاء منه، وكتمان حرام أو وعاء آخر؟!
أجاب العلماء على هذا بأحوية متعددة، منها ما قاله الحافظ الذهبي عقيب حديث أبي هريرة هذا: (صح أن أبا هريرة كنتم حديثا كثيرا، مما لا يحتاجه المسلم في دينه، وليس هذا من باب كتمان العلم في شيء).

- فإن العلم الواجب، يجب بثه ونشره، ويجب على الأمة حفظه.
- والعلم الذي في فضائل الأعمال، مما يصح إسناده، ينبغي نقله، ونشره ونشره، وينبغي للأمة نقله

- والعلم المباح، لا يجب بثه، ولا ينبغي أن يدخل فيه إلا خواص العلماء.
- والعلم الذي يخرم نقله ونشره، علوم الأوائل، والمباني الفلاسفة وبعض رياضتهم، بل أكثره، وعلم السحر، والسيما، والكيمياء، والشعوذة والحيل، ونشر الأحاديث الموضوعية، وكثير من القصص الباطلة، أو المنكرة وسورة البطل المختلفة، ورسائل إخوان الصفا، وشعر يعرض فيه للجانب الثبوي، وأمثال ذلك، فالعلوم الباطلة كثيرة جدا، فلنحذر.

ومن ابتلى بالنظر فيها للفرجة والمعرفة من الأذكاء؛ فليقل من ذلك وليطالع وحده، وليستغفر الله تعالى، وليتجنى إلى التحدث، والدعاء بالعافية في الدين، وكذلك أحاديث كثيرة مكذوبة، وردت في الصفات، لا يحل بثها إلا للتحذير من اعتقادها، وإن أمكن إعدامها محسن، اللهم فاحفظ علينا إيماننا، ولا قوة إلا بالله^(١٩٩).

وقال أيضا: (هذا دال على حواز كتمان بعض الأحاديث، التي تحرك فتنة في الأصول، أو الفروع، أو المدح والذم، أما ما يتعلق بحل أو حرام؛ فلا يحل كتمانها بوجه، فإنه من السنن والهدى، وكذا لو بث أبو هريرة ذلك الوعاء

لأوذي، بل لقتل، ولكن العالم قد يؤديه اجتهاده أن ينشر الحديث القلبي إحياءاً
للسنة، فله ما نوى، وله أجر، وإن غلط في اجتهاده^(٢٠٠).

وقال الحافظ ابن حجر: (حمل العلماء الوعاء الذي لم يشه أبو هريرة، على
الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو
هريرة، يكتفي عن بعضه، ولا يصرح به، نحوها على نفسه منهم، كقوله: أعود بالله
من رأس السنين، وإمارة الصبيان، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية، لأنها كانت
سنة ستين من الهجرة. واستجاب الله دعاء أبي هريرة، فمات قلها بسنة^(٢٠١).

وخلاصة ما أريد الوصول إليه: هو أن من العلم ما يحسن نشره في كل
حين ومه ما يحب، ومه ما يحسن كتمه في بعض الأحيان، ومنه ما يحرّم بثه، رغم
كونه حقاً، لما يثمره من عتق بين العوام، وأنصاف المنفعين، ويزداد هذا التأكيد في
البلدان التي تسودها الطائفية المقيتة، رضي الله عن أبي هريرة، وعن سائر أصحاب
رسول الله ﷺ.

المحاضرة الثالثة عشرة

الحديث الثامن: حديث من أفراد الامام مسلم

كان عدد الأحاديث التي انفرد بها مسلم (٨٥) خمسة وعشرين حديثاً الخمسة الأولى منها: (٣١-٧٣-٩٧-١١٧-١٣٣)، والخمسة الأخيرة منها: (٣٠٢٤-٣٠٢٧-٣٠٢٨-٣٠٢٩-٣٠٣٠)، وسوف أختار حديثاً مما انفرد به مسلم يحتاج إلى تأمل!

- بإسناده إلى الامام مسلم في (١٢) كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً، رقم الحديث (١٠٥٠) قال رحمه الله تعالى:

- حدثني سويد بن سعيد: حدثنا علي بن مسهر، عن داود، عن أبي حنبل بن أبي الأسود، عن أبيه، قال: بعث أبو موسى الأشعري، إلى فراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمئة رجل، فد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة، وقرأوهم فأنزلوه، ولا بطولن عليكم الأمد، فنفسو فلوبكم، كما فسدت فلوب من كان فلوكم وإنا كنا نقرأ سورة، كنا مشهها في الطول والشد براءة فأنسيتها، غير أني قد حفظت منها: (لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب)، وكنا نقرأ سورة، كنا نشهها بساحدى المسيحات فأنسيتها، غير أني حفظت منها: (يا أيها الذين آمنوا، لم تقولون مبالاً ففعلون فتكتب شهادة في أعافكم، فنسألون عنها يوم القيامة)).

خطوات ترميز الحديث ونقده:

١- جمع طرق الحديث:

أخرجه مسلم - كما تقدم غالباً -، ولم يخرجه أحد سواه فيما بين أيدينا من مصادر.

٢- تعيين مدار الحديث: الحديث غريب فرد فيما بين يدي من مصادر من أول السند إلى ثابته.

٣- ترجمة رواة الحديث:

مادام الحديث غريبا من بدئه إلى نهايته، فنتعين الترجمة العلمية لجميع روايته ميندئين بشيخ مسلم، إذ قد علمنا سابقا مسزلة مسلم العالية، بين حفاظ الحديث.

- المروئي: هو سويد بن سعيد بن سهل بن شهر يار المروئي، أبو محمد الحديثي الأنباري. سكن مدينة النورة^(٢٠٢).

روى عن أكثر من خمسين شيحا، منهم: سفيان بن عيينة (م) وعبد الوهليب الثقفني (م ق) وعلي بن مسهر (م ق) ومالك بن أنس (م ق) ومسلم بن خالد الزنجي (ق).

وروى عنه تسعة وعشرون راويا، منهم: مسلم، وابن ماجه، رفي بن مخلد الأندلسي، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة السدوسي.

ترجمه النسائي، وأبو زرعة، وابن حبان، وابن عدي في الصعاء، وضعفه الأكثرون بأسباب متعددة منها: الاضطراب، وسوء الحفظ، والتدليس، وقبول التنفين، وقال ابن معين: حلال الدم!

ووثقه المحلي، وقال: من أروى الناس عن علي بن مسهر، وقال مسلمة بن قاسم في الصلة: ثقة، وثقه الخليلي أيضا^(٢٠٣).

ولخص الحفاظ ابن حجر حاله، فقال (٢٦٩٠): صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلف ما ليس من حديثه، فأفحش ابن معين القول فيه. من قدماء العاشرة، مات سنة أربعين ومئتين، وله مئة سنة (م ق).

(٢٠٢) قال المزي: سكن مدينة النورة، وهي قرية تحت عانة، فوق الأنبار، وفي مجمع البلدان ٢/ ٢٣٠. أن مدينة النورة، هي نفسها مدينة المرات، وذكر أن (المدينة) عدة مواضع، السنة إلى كل منها: حديثي وحدثاتي.

قلت: سويد هذا تلميذ لأكثر من خمسين شيخاً، منهم من ذكرت من كملوا
الفقهاء والمحدثين، وروى عنه جمهرة من الحفاظ، وحين وفقوا له على بعض
الأخطاء، حملوا عليه، حتى استحل ابن معين دمه ذوداً عن سنة النبي ﷺ!!
و خلاصة أسباب الطعن فيه ما يأتي:

١- طول عمره الذي قارب مئة سنة، وهذا من شأنه أن يُضعف الحفظ،
أما كتابه فصحيح، كما قال تلميذه أبو زرعة.

٢- قوله التلقين، وذلك أثراً من آثار كبر سنه، وصعف حفظه.

٣- أنه يحمل على أهل الرأي، وقد روى في ذلك حديثاً، برأه الدارقطني
من عهده، فظنَّ يحسُّ أنه من منكرات سويد، فقال: سويد حلال السدم، ومن
المعروف ميل نحوي إلى أهل الرأي في الفقه.

٤- أنهم بأنَّ له كتاباً في فضائل الصحابة، بدأ فيه فضائل عليّ بن أبي
طالب، فتعجب أحمد بن حنبل من هذا، وقال: لعنه أبي من غيره، وغاهاهم أن
يسمعوا تلك الأشياء التي لا يربعون فيها من كتابه^(٢٠٤).

وسويد بن سعيد له عند مسلم (٥٣) ثلاث وخمسون رواية، وله عند ابن
ماجه (٨٣) ثلاث وثمانون رواية، وله عند عبد الله بن أحمد في روايته على مسند
أبيه (٢١) إحدى وعشرون رواية مع التكرار، لكنَّ البخاري، وابن حبان ضعّفاه
ولم يخرّجا له شيئاً في صحيحهما، ومهما يكن من أمر، فإنَّ سويداً شيخ هؤلاء
الذين حَرَّجُوا عنه، وطبقته نفتسي أن يكون قد تُوبع على أكثر حديثه، مما تُوبع
عليه فضلاء، وما خالف فيه، ردّدناه، وما انفرد به احتجناه.

- ابن مسهر الفرشي: هو علي بن مسهر الفرشي أبو الحسن الكوفي

فاضي الموصلي، أخو عبد الرحمن بن مسهر فاضي جُلَّ^(٢٠٥)، من بني خزيمه بن لؤي
بن غالب، وهو من عائلة فريش .

روى عن سعة وثلاثين شيخاً، منهم: داود بن أبي هند (م) وسعيد بن أبي عروبة (م) والأعمش (خ م ت س ق) وعاصم الأحول (م ق) وعبد الملك بن حريش (م).

وروى عنه ثمانية وعشرون راوياً، منهم: بشر بن آدم الضرير (ح) والسوي ابن مغلّس السفطي، وصويد بن سعيد (م ق) وابنا أبي شيبة (م ق) وعلي بن حجر السعدي (م ت س).

وثقه أحمد بن حنبل في رواية، ويحيى بن معين، والمجلي، والنسائي، وابن سعد، وأبو زرعة، وزاد: صدوق ثقة.

وروى العفيلي في الضعفاء عن أحمد، قوله: كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه.

وقال عبد الله بن عمر: كان علي بن مسهر، نجيب، فبألني: كيف حديث كذا؟ وقال ابن عمر: كان علي قد دفن كبه، قال يحيى: كان علي أثبت من ابن عمر! وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، له غرائب بعد أن أضر، من الثامنة، مات سنة تسع ومائتين ومئة، وفي التحرير: قوله: (له غرائب بعد أن أضر): ولو لم يذكرها لكان أحسن، هذه الحكاية نزلها العفيلي، وحملها المصنف أكثر مما ينبغي^(٢٠٦)

قلت: لو لم يذكرها الحافظ، لما أدى الأمانة كما ينبغي، ولصعب على المعاصرين مخالفة الحافظ في حكمه، فلا يسنون الحق.

وعلي بن مسهر: صدوق، ثقة، كثير الحديث، إلا أنه أصيب بفقد بصره فاعتمد على حفظه ومن يعتمد على حفظه، وليس عنده كتاب، فلا بُدَّ أن يقع في حديثه غرائب، ومن روع علي بن مسهر؛ أنه كان يسأل زميله عبد الله بن عمر عما قد يشكل عليه من حفظه، وعلي بن مسهر، رجل صالح زاهد، من شيوخ

(٢٠٥) حبل: قرية بشاطئ دجلة. قاله في القاموس (حبل)

(٢٠٦) فتحدير ٥٥/٣ وت. الكمال ١٣٥/٢١.

المصري السفطي، ومثل علي بن مسهر، نفيل حديثه الذي تُرِيع عليه، ونردّ حديثه الذي حالف فيه، وغنير مفاريد، عرض الوفوف على نكارة فيها.

— ابن أبي هند: هو داود بن أبي هند، واسم أبي هند دينار بن عذافر ويقال: طهمان الفشمري، أبو بكر، ويقال: أبو محمد، البصري.

كان أبوه دينار مولى امرأة من قُشَر، يقال لها: بكرة بنت ضمرة، وكان جدّه عذافر، مولى عبدالله بن عامر بن كرز، وأصله من حراسان (حت ٤م).

رأى أنس بن مالك رضي الله عنهما، وروى عن سبعة وثلاثين شيخاً منهم: رُفيع أبو العالية الرياحي (م ف) وسعيد بن المسيب (م) والشعبي (حت ٤م) وأبي حرب بن أبي الأسود الدّيلي (م د).

وروى عنه أربعون راوياً، منهم: إسماعيل بن علقمة (م ت) وحفص بن غياث (م) والثوري (م) وعلي بن مسهر (م) وهشيم بن بشير (م) ونبى القطان، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي.

وروى سفيان بن عيينة عن أبيه أنه قال: كان داود يفتي في زمان الحسن البصري. وأثنى عليه نعيمه ابن جريح، فقال: كان ينزع العلم نزعاً. وقال الثوري: هو من حفاظ البصريين.

وروى البخاري، عن علي ابن المديّني، قال: له نحو مئتي حديثاً قال العجلي: سمع منه يزيد بن هارون مئة حديث، إلّا حديثاً، وأنا سمعتها من يزيد! بد أنه قد طرأ على هذا الثناء بعض القبيح، إذ ذكر أحمد أن داود يختلف عليه. ومعنى هذا، أن تلامذته يفضلون عه بما بدلّ علي حقة صبطه. وقال الآجري: حُولف في غير حديث.

وقال ابن حبان: بهم إذا حدّث من حفظه، ولكنه خطأ بسير، ومصحح ابن حبان الاحتجاج بروايات من لم يكثر خطؤه، إلّا فيما أخطأ فيه. وقال الحافظ في التفریب (١٨١٧): ثقة متقن، كان بهم بأخرة.

وفد طول صاحبها التحرير في نفوذ كلام أبي داود، وابن حبان، وابن حجر، بما لا فائدة منه.

— أبو حرب: هو أبو حرب بن أبي الأسود الدئلي، واسم أبي الأسود: ظلم ابن عمرو بن سفيان، وقيل: عمرو بن ظالم، وقيل: غير ذلك (م د ت ص ق).
روى عن ثمانية شيوخ، منهم: أبوه (م د ت ص ق)، وعمه، وعبدالله بن عمرو بن المعاص (ت ق) وعبدالله بن فضالة، وعن أبي ذر، وهو خطأ والصواب: عن محمد بن علي بن ذر، وعن أبيه عن أبي ذر، وعن عمه عن أبي ذر (م)، وعمه هذا هو أبو سعيد مولى غفار، فكأنه أخو أبي الأسود لأمه!

وروى عنه تسعة رواة، منهم: داود بن أبي هند (م د) وابن جريح (ص) وعثمان بن عمرو البجلي (ت ق) وفنادة بن دعامة السدوسي (د ت ع ق).
قال ابن عدي في حديث رواه ديلم بن عزوان، عن وهب بن أبي ذئب، عن

أبي حرب، عن محمد بن علي بن ذر: لعل أبا حرب هو محمد بن

قال الخافظ في التريب (٤٣٠ ٤٣١)، قبل: اسمه محمد، وقيل: عطاء.

قلت: وقد سماء بعضهم محجناً، وهذا بعيد، لأن روايته عن أبي ذر مرسل!!
والأبي حرب عند مسلم هذا الحديث الواحد، وله حديثان عند الترمذي (٦١٠-٣٨٠١). وفي الكتب التسعة له (٢٢) اثنين وعشرون حديثاً مع المكرورات.

لم أفت فيه على جرح، ولم يوثقه من المتقدمين أحد، سوى أن ابن سعد قال: كان معروفاً وله أحاديث. وترجمه خليفة بن خياط في فراء البصرة، وذكره ابن حبان في الثقات، وخرَّج له هو ومسلم في صحيحهما، ووثقه ابن عبد البر والذهبي، وابن حجر في التريب.

وأقول: مثل هذا الراوي، وإن وثقه هؤلاء العنماء، إلا أنه لم يأخذ حقله من نقد المتقدمين، لقلة شهرته، وقلة حديثه، وهو حسن الحديث إلا فيما حالف فيه أما أن يرقى حديث مثله إلى درجة الصحة فلا! (٢٠٧).

— أبو الأسود الدؤلي: اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، وقيل: غير ذلك. أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يره. وتوفي سنة تسع وتسعين (ع). روى عن تسعة من الصحابة، منهم: عبي (د ت ص ق) وعمر بن الخطاب (خ ت س) وأبي ذر الغفاري (ع) وأبي موسى الأشعري (م).

وروى عنه خمسة رواة، منهم: عبدالله بن بُريدة (ح ٤) ويحيى بن يعمر (خ م د ق) وابنه أبو حرب (م د ت ص ق).

لم أقف فيه على أدنى جرح، ووصف بأنه قاضي البصرة، وأنه أول من تكلم في النحو، وكان مع علي في صفين، ووثقه ابن سعد، وابن معين، والعللي والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات.

وله في الكتب التسعة (٥٤) أربعة وخمسون حديثاً بالمكررات، منها خمسة عند البحاري، وسعة عند مسلم.

قلت: أبو الأسود الدؤلي من المحضرين، هؤلاء بعد معرفة أعيانهم، لا يحتاجون إلى توثيق أصلاً، فهم ملحقون بالصحابة، غاية ما هالك أن يُنظر في احتمال ورود وثم عنهم (٢٠٨).

٤- الحكم على سند الحديث:

إذا امتنبتنا أبا الأسود الدؤلي، وشيخه أبا موسى رضي الله عنهما، فليس في رواية هذا الحديث من يستحق لفظاً ثقة مطلقاً، وإنما يستحق بعضهم درجة صدوق - وإن وثق -، وبعضهم يستحق درجة ثقة مع قيد الاختيار، للوقوع

على مخالفاته، ومهما حاولت الرفع من شأن سويد بن سعيد، غير أنني لا أجزئ على الاحتجاج به في حديث خطير؛ فهذا الحديث لا يحكم له بصحة، ولا حسن وينوقف فيه إلى استحلاء الأمر في عملية التوازن التشريعي.

٥- عملية التوازن التشريعي:

من المعمول به عند الحديث أن من كثرت أخطاؤه، فلا يحتج به، وإنما يعتبر حديثه، ومن تص الحفاظ على أن له أخطاء، تجنب أخطاؤه، ويحتج بما وراء ذلك، بيد أن كثيرا من الأخطاء، لم ينقل إلينا رأي المتقدمين فيها، إما لضيق أقوالهم، مع ما ضاع من التراث، وإما لأنهم نظروا إلى جملة الحديث المطروح للدرس، فوجدوا فيه موافقة لحديث صحيح في بعض جوانبه، فصالحوا الحديث الآخر بهذا الاعتبار، أو سكتوا عنه.

وهذا لا يعني من مسؤولية البحث، والتفتيش، والدرس، متى ما وجدنا نكارة في المتن، أو قيودا في السند، كما هو شأن الحديث الذي بين أيدينا. فحديث أبي موسى هذا في سنده عدة رواة متكلم في حفظهم، وهذا يستدعي دراسة المتن.

ومن الحديث مشكل؛ لأنه يصح على أن الله تعالى قد قبض بعض كتابه الكريم، فنسخه من غير ناسخ. وهذا الحديث وأمثاله هو سب القول بتسخ التلاوة مع الحكم، ونسخ التلاوة من غير نسخ الحكم، فكيف نتناول هذا الحديث وأمثاله؟

١- إن أول ما يبحث فيه هو: هل ورد هذا الحديث عن أحد من الصحابة سوى أبي موسى الأشعري، بعدما وجدنا حديثه غريبا من بداية السند إلى نهايته؟ وقد وجدنا البخاري خرج نحو معنى هذا الحديث عن عبدالله بن عباس (٦٠٧٢) وأنس بن مالك (٦٠٧٥)، وخرج مسلم حديث أنس (١٠٤٨) وحديث الباب (١٠٥٠).

٢- وأخرج البخاري من حديث أنس بن مالك (٦٠٧٥) نحوه، وزاد البخاري: وقال لنا أبو الوليد الطيالسي: حدثنا حماد، عن ثابت، عن أنس، عن أبي ابن كعب، قال: كنا نرى هذا من القرآن، حتى نزلت ﴿الهاكم النكاثر﴾.

قلت: إن ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ، وهو لا يدري ما إذا كان قرأنا أم لا؟ وحديث أبي ابن كعب صريح في أن بعض الصحابة كان يعتقد وبعضهم كان يظن أن مضمون هذا الحديث من القرآن، حتى نزلت سورة ﴿الهاكم النكاثر﴾ استيقنوا أن هذا الكلام حديث نبوي، وليس قرأنا!

قال الحافظ ابن حجر: (وجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن، ما نصحه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال، والتفريع بالثروة، الذي يقطع ذلك، ولا بد لكل أحد منه، فلما نزلت هذه السورة ونظمت معي ذلك مع الزيادة عليه؛ علموا أن الأول من كلام النبي ﷺ.

وشرحه بعضهم على أنه كان قرأنا، ونسحت تلاوته، لما نزلت ﴿الهاكم النكاثر﴾ فاستمرت تلاوتها، فكانت ناسخة لتلاوة ذلك.

وأما الحكم فيه والمعنى؛ فلم ينسخ، إذ نسخ التلاوة لا يستلزم المعارضة بين الناسخ والمنسوخ كنسخ الحكم، والأول أولى، وليس ذلك من النسخ في شيء.

قال الحافظ: يؤيد ما رده -بمعنى إثبات نسخ التلاوة- ما أخرجه الشرمذي من حديث عاصم بن أبي النجود قال سمعت زر بن حبیش، يحدث عن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ قال له: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك فقراً عليه:

﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب﴾ قرأ فيها: (إن ذات الدين عند الله الخليفة المسلمة، لا اليهودية ولا النصرانية، من يعمل خيراً فلن بكفـره) وقرأ عليه: (ولو أن لابن آدم وادياً من مال، لا ينفي إليه ثانياً ولو كان له ثانياً -كذا النص- لا ينفي إليه ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويصب الله على من ناب). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد روى من غير هذا

الوجه، رواه عبدالله بن عبد الرحمن بن أبيزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب..
(٣٧٩٣) كتاب المناقب و(٣٨٩٨)، وأخرجه أحمد في مسند الأنصار (٢٠٢٥٧)
وقال الحافظ: سنده جيد^(٢٩١).

قلت: هو كما قال: سنده جيد، إلا أنه لم يناع، فيفي الحديث في دائرة
الاحتمال.

قال الحافظ: (والجمع بينه وبين حديث أس، عن أبي المذكور أنفا أنه
يحتمل أن يكون أبي لما قرأ عنه النبي ﷺ ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ وكان هذا الكلام في آخر ما
ذكره النبي ﷺ، احتتمل عنه أن يكون نفي السورة، واحتمل أن يكون من كلام
النبي ﷺ، ولم ينهأ له أن يستفصل من النسي ﷺ عن ذلك، حتى نزلت
﴿أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُنْكَارِ﴾ فتم ينف الاحتمال.

ومنه ما وقع عند أحمد، وأبي عبد في فضائل القرآن من حديث أبي وافسد
الليثي - وهو عوف بن الحارث -، قال: كنا نأتي النبي ﷺ إذا أنزل عليه فبحدثنا
فقال لنا ذات يوم: إن الله - عز وجل - قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا الْمَالَ لِإِفْهَامِ الصَّلَاةِ، وَإِتِّاءِ
الزَّكَاةِ، وَلَوْ كَانَ لابن آدم واد، لأحب أن يكون له ثاب، ولو كان له وادبان
لأحب أن يكون إليهما ثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ثم يتوب الله
على من تاب﴾ إ.هـ.

قلت: في سند هذا الحديث هشام بن سعد القرشي، أبو عباد المدني، قال
فيه ابن معين: صالح. وقال العملي: جازر الحديث، حسن الحديث. وقال أبو
زرعة: عمله الصدق. وقال أبو داود: أثبت الناس في زيد من أسلم. وقال أحمد: لم
يكن بالحافظ. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الحافظ: صدوق له
أوهام، ورمي بالنشيع. وسكت الحافظ على هذا الحديث في الفتح ثم قال: (وهذا

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي ﷺ أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْفَرَّانِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْفَدَسِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!!

وعلى الأول فهو مما نسخت تلاوته جزؤا، وإن كان حكمه مستمرا ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن من حديث أبي موسى، قال: (فرأت سورة نحو برائة، فرفعت، وحفظت منها: (ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمني ثالثا) الحديث، ومن حديث جابر: كنا نفرأ: (لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب إليه مثله).

قلت: لست أدري والله ما أقول، لأنني إذا نقيت صحة ذلك عن الصحابة نسختها لأقدارهم، عن قلة معرفتهم البيانية، بحيث لا يستطيعون التمييز بين أقوال رسول الله ﷺ وبين القرآن الكريم، انتهت بالوقعة في الصحيحين، وغيرهما من كتب الإسلام، وإذا التمسيت طم العذر، فماذا أقول للحافظ ابن حجر؟ سأترك الحافظ هو يقول ما عنده في قضية نسخ التلاوة، ثم أعقب على ذلك جملة واحدة، والله المستعان!

قال الحافظ: (واستدل به -حديث الشيخ والشيخة إذا زينا- على جواز نسخ التلاوة دون الحكم).

وخالف في ذلك بعض المعتزلة، واعتل بأن التلاوة مع حكمها، كالعلم مع العائنة، فلا ينفكان! وأجيب بالمنع، فإن العائنة لا تنافي قيام العلم بالذات.

سلمنا! لكن التلاوة أمانة الحكم، فبدل وجوبها على قنونه، ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام، فلا يلزم من انقضاء الأمانة في طرف الدوام، انقضاء ما دلت عليه، فإذا نسخت التلاوة، لم ينف المندلول، وكذلك العكس^(٢١٢).

وقال الحافظ أبضا: (قدم عمر قصة الرحم، وقصة النهي عن الرغبة عن الأباء، وليس مصروحين في الكتاب المثلوث، وإن كانا مما أمر الله واستمر حكمهما ونسخت دلائلهما).

لكن ذلك مخصوص بأهل العلم ممن اطلع على ذلك، وإلا فالأصل أن كل شيء نسخت دلائله نسخ حكمه...

وفي الحديث اهتمام الصحابة، وأهل القرن الأول بالقرآن، والمنع من الزيادة في المصحف، وكذا مع النص بطريق الأولى؛ لأن الزيادة إنما جمع؛ لئلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه، فاطراح بعضه أشد، وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كأبي وابن مسعود من زيادة ليست في المصحف الإمام، إنما هي على سبيل التفسير ونحوه...^(٢١٣) انتهى المراد.

قلت: إن كلام الحافظ ينفذ بعضه بعضا، وهو لا يدل عندي إلا على تحوُّله من مخالفة من تقدم، وإلا فكيف يصح في الأذهان أن يكون من القرآن: (الشيخ والشيخة إذا زنيا، فارجموهما آتية نكالا من الله) أو (لا ترغبوا عن آبائكم، فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم).

أصبح أن أبي بن كعب، كان يظن (لو أن لابن آدم وأدبين...) من القرآن الكريم، وصحيح أن ابن عباس - نرجمان القرآن - كان لا يدري أهذا من القرآن أم لا؟ فإن صحت هذه الأحاديث - وكفها في الصحاح - فهذا دليل مرجح بأن النبي ﷺ لم يعلل عن كتابة أي شيء سوى القرآن، وهو حجة كبرى للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، حين امتنعوا عن تدوين السنة وحين كانوا يتهون عن كتابتها؛ لأنه إذا كان أمثال أبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري، وابن عباس وغيرهم، يصعب عليهم التمييز بين نصوص القرآن الكريم، والمفاظ حديث المصطفى ﷺ؛ فلا ريب أن ذلك على غيرهم أشد.

وقد كنت قلت: إن الله تعالى لا يتحدى ببلاغة القرآن الكريم خطباء المساجد، وأنصاف المتعلمين، وعامة الناس، هؤلاء لا قيمة لقبولهم التحدي، أو رفضه، وإنما يتحدى أمثال: مصطفى الرافعي، وعباس العقاد، والزيات، وطه حسين، وسيد قطب، ومحمود محمد شاكر، ومحمد أمين الخولي، وعائشة بنت الشاطي، رحمهم الله تعالى، وأمثالهم، هؤلاء يحسن تحديهم، لأنهم يحسنون تذوق البيان القرآني، وبمكهم الوقوف على حجاب الاعجاز، ويحسنون التمييز بين قول الله تعالى: (الزانية والزاني، فاحلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وبين قول عمر: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) .

وأنا لست أدري كم واحد من هذه الأمة الطوبلة العربية يقوى على إثبات نوع واحد من أصرب الاعجاز في سورة الكوثر، والعلماء جميعا يجمعون على أن التحدي واقع بها؟^(٢١٤) وخلاصة ما أريد قوله في هذا الجانب:

- إن النسخ بالمعنى الأصولي، كله غير موجود في القرآن أصلاً^(٢١٥)

- إن نسخ التلاوة أقبح من نسخ الحكم، وكل ما قيل: إنه نسخ تلاوة؛ مجرد ظنون من قائلها، والأصل أن كل شيء نسخت تلاوته -حذلاً- نسخ حكمه كما يقول الحفاظ، فأين التاسخ، والنسوح، ودليل النسخ، وفارقه؟ ولماذا النسخ من أجل روايات قصارها أن تكون أحاديث نبوية أو قدسية مروية بتصرف ألفاظ البقلة، لا تحس منها أدنى بلاعة قرآنية؟

- إن الروايات التي زعموا أنها (قرآن) أحادية، وكثير من أحاديثها في حيز الحسن، وبعضها لا يرقى إلى الحسن.

(٢١٤) مؤلف هذا الكتاب بحث بعون (رؤية جمالية في سورة الكوثر) حاول فيه إثبات بعض جوانب الاعجاز فيها، ورغم ثناء بعض المطلعين على البحث من المختصين، إلا أن كاتبه يعترف بمصوره في هذا الجانب الهيب.

(٢١٥) للمؤلف بحث في النسخ، أحدهما (منافع المصنف في النسخ) والثاني (تفسير آيات النسخ) بسر الله سبحانه

ونحن حتى تثبت وفوق السطح؛ يلزمنا أولاً إثبات القرآنية، وهبهات!!

- وقد كتب شيخنا العلامة السيد عبد الله بن محمد بن الصديق العمادي رسالة بعنوان (فوق الخلاوة في بيان امتناع نسخ التلاوة)، كانت كافية في زمر ناليفها، أما الآن، مع إمكان حصر أدلة المانع والمخبرين على (الحاسوب) فنحن نلجأ إلى بحث مستفيض يستقصي كل الروايات التي ذكر فيها شيء عن نسخ التلاوة ونخرجهما على مذهبنا في التحريج، ودرسها حديثاً، وفقهاً، وبياناً.

- وحديث أبي موسى هذا لو سلمنا بصحته عنه، فهو اجتهاد منه في اعتماد ذلك، وادعاء، أبي موسى، مثل ادعاء أبي بن كعب، وابن عباس، في أن هذا من القرآن، وهو ليس من القرآن قطعا، ومعلوم أن اجتهاد الصحابي فيما للرأي به محال - مع نصريح أبي، وابن عباس وغيرهما، بأنهم كانوا يظنون هذا من القرآن - ليس مفرماً لأحد ممن بعدهم، وقد نص الشافعي وغيره من الأصوليين أن مذهب الصحابي ليس بحجة ملزمة، إلا إذا أجمعوا، ولا إجماع ههنا، والموضوع يتسع لبحث علمي خاص، والله تعالى أعلم وأحكم. (١٦)

(٢١٦) للشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٢٩٠٧-٢٩١٣) كلام عريب عجيب، أترك صافته فيه حديثاً، وفكرها إلى بحث عباس إن شاء الله، ولقد كتبت فصل حسن عباس تحت معبد وحيز في كتابه إتقان التمهيد ٢/٣٨-٥٩. يرجع إليه.

الخطاورة الرابعة عشرة

الحديث التاسع: حديث من أفراد ابن خزيمة

هذا الحديث الذي اعترفته، وعددته من أفراد ابن خزيمة عن الكتب الأربعة الصحاح وعن كتب (السنن) الخمسة، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق ابن خزيمة نفسه فلم يصنع شيئاً، صحيح أن هذا موافقة منه على صحته لكن عرج الحديث ضاف على ابن حبان حتى أخرجه من كتاب شيخه، وهذا لا يعد إضافة، لكن ابن خزيمة أضاف على الكتب السالفة الذكر هذا الحديث، إضافة إلى أن هذا الحديث في (الرقاق) وفيه مداخلات نفعية عديدة تقيد طالب العلم.

١- قال الحافظ أبو بكر بن خزيمة: أخبرنا سعد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين عمر غريب: حدثنا أبي: حدثنا الليث بن سعد، عن الحارث بن يعقوب، عن فبس بن رافع القيسي، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو، أن عبد الله بن عمرو مر نعاذ بن جبل، وهو قائم عنى بابه يشير بيده، كأنه يحمدت نفسه فقال له عبد الله: ما شأنك يا أبا عبد الرحمن تحدث نفسك؟ قال: وما لي؟ أريد عدو الله أن يلهيني عن كلام سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: نكاد دهرك الآن في بيتك، ألا نخرج إلى المجلس فنحدث، فأنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من جاهد في سبيل الله، كان ضامناً على الله، ومن عاد مريضاً كان ضامناً على الله، ومن غدا إلى المسجد أو راح؛ كان ضامناً على الله ومن دخل على إمام يعوده؛ كان ضامناً على الله، ومن جلس في بيته، لم يغتصب أحداً سوءاً؛ كان ضامناً على الله، فريد عدو الله أن يخرجني من بيتي إلى المجلس).

هذا الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ولم يكرره فيه أبداً. (٢١٧)

خطوات نخرج الحديث ونقده:

- الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث.

٢- قال الحافظ ابن حبان: أخبرنا محمد بن إسحاق بن نزيمة، قال: حدثنا سعد بن عبد الله بن عبد الحكم... به مثله...

٣- وقال الحافظ أحمد الطبراني: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي: حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث، عن الحارث بن عوف به مثله...

٤- وقال الحافظ أبو عبد الله النيسابوري (الحاكم): حدثنا علي بن حماسة العدل: حدثنا عبيد بن شريك البزار: حدثنا يحيى بن بكر: حدثنا الليث بن سعد به مثله...

٥- وقال: أخبرني أحمد بن محمد العزي: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي: حدثنا عبد الله بن صالح: حدثني الليث بن سعد به مثله...

٦- وقال الحافظ أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: حدثنا علي بن حماسة العدل... به مثله..

هذه المصنفات التي حُرِّجت الحديث في القرنين الرابع والخامس للهجرة.

والملاحظ أنَّ طريق ابن نزيمة وابن حبان، غير طريق الطبراني، وهما غير طريق إمام البيهقي وإن كان المصنف واحدًا - كما سيأتي - والسؤال الذي سوف أحجب عليه هو: هل راد ابن نزيمة ومن بعده هذا الحديث، على من سبق في القرون الثلاثة الأولى؟

وجواب ذلك: أننا بحثنا فيما بين أيدينا من مصنفات المتقدمين، فوجدنا لهذا الحديث روايتان أخرتاهما:

٧- قال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا فتييه بن سعيد: ثنا ابن لهيعة، عن الحرث بن يزيد، عن عني من رباح عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن معاذ

قال: (عهد إلینا رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس من فعل مـهن كان ضامناً على الله: من عاد مريضاً، أو مخرج مع جنازة، أو مخرج عازباً في سبيل الله أو دخل على إمام يريد بذلك تمريره ونوفيره، أو فعد في بيته؛ فيسلم الناس منه ويسلم).

۸- وقال الامام عبد بن حميد الكيبي:

[١٧٤٥٦٩] حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (سنة بحالس ما كان المسلم في مجلس منها إلا كان ضامناً على الله عز وجل في سبيل الله، أو في مسجد جماعة، أو عند مريض، أو نبع جنازة، أو في بيته، أو عند إمام مقسط يعززه ويوفقه لله عز وجل).

هذه هي الروايات والطرق التي وفقت عليها فيما بين يدي من مصادر^(٢١٨)

- الخطوة الثانية: تعيين مدار الحديث

في مثل هذا الحديث بصعب تعيين (المدار) للحديث قبل القيام بدراسة رواياته الثلاث وطرقه المتعددة.

ونما أن كنا هذا تعليمي، فيحسن عرض أهم ما ينبغي القيام به، على ورق خاص خارجي على النحو الآتي:

(٢١٨) الحديث أخرجه ابن خزيمة - كما تقدم - وابن حبان في صحيحه من طريقه ٩٤/٢ (٣٧٢) والحاكم والسيوطي في المستدرک ٣٣١/١ و ٩٩/٢، والبيهقي في الكبرى من طريقه ١٦٦/٩ جميعاً من حديث الليث بن سعد، عن الخازن بن يعقوب به.

وأخرجه أحمد من رواية عبد الله بن ماجة، عن الخازن بن يزيد، عن علي بن رباح، عن عبد الله بن عمرو، عن معاذ بن عمرو، ومن حديث قصة ٢٤١/٥.

وأخرجه عبد بن حميد من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد من (٣٣٧) فعمله من مسند عبد الله بن عمرو، لا من روايته عن معاذ.

- رواية ابن خزيمة، ومن جاء بعده من الحفاظ المصنفين: الطبراني، والحاكم والبيهقي؛ تلقي طرقها الأربع كلها على الليث بن سعد، فقوله: حديث معاذ بن جبل، من رواية الحارث بن يعقوب مدارها على الليث بن سعد، رواها عنه عبد الله بن عبد الحكم عند ابن خزيمة وابن حبان، ورواها عنه عبد الله بن صالح كاتبه عند الطبراني، والحاكم، ورواها عنه يحيى بن بكير عند الحاكم، أيضاً، والبيهقي.

- وأما رواية الإمام أحمد، فلم أقف عليها عند غيره، فهو مدارها الأدنى وبعد دراسة الروايات الثلاث، يظهر لنا ما إذا كان المدار سيبقى هو الليث بن سعد، وتحمل الروايتان الأخريان، أم سيتنقل المدار إلى عبد الله بن عمرو بن العاص؛ إذا تبين لنا أن الروايين أو إحداهما صالحة للمتابعة.

- ورواية الإمام عبد بن حميد مثل رواية الإمام أحمد للحديث، وتزيد عليها بأن راويها جعلها من مسند عبد الله بن عمرو.

ومعروف نقوم بدراسة طرق هذه الرواة الثلاث، كل واحدة على حدها.

الخطوة الثالثة: تراجع رواة الأسانيد:

تراجع الرواة النقلة:

وسوف أبدأ برواة طرق رواية الليث بن سعد؛ لأنها عمدة دراستنا في هذه المحاضرة

١- أسانيد طرق رواية الليث بن سعد:

غداً معلوماً، أن من دون (المدار) وهو الليث بن سعد هم السرواة النقلة وترجمة هؤلاء معرفة لتعلم والتدريس، ويستعنى عنها في البحوث العلمية، إذا لم يكن في الطرق راو متروك، أو واه، أو ضعيف جداً، وفي رواية الكتب الصحاح التي حُرِّجَتْ منها الأحاديث السابقة؛ استعنت في أواخرها عن تراجع ما دون المدار لكن رواية ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ومن بعدهم، وإن كانوا نقلوه إلا أن تراجعهم توقعنا على كثير من الفوائد والقواعد الحديثية والبغدية، ولهذا أثبت تراجعهم في تخريج هذا الحديث.

والرواة (التفلة) في هذا الحديث هم:

أ- الأئمة المصنفون: وهم أحمد بن سليمان الطبراني، وعلي بن الحسن البیهقي ومحمد بن إسحاق بن حزيمة، ومحمد بن عبد الله الحاکم النيسابوري ونراجم هؤلاء تحلاً طفات الحفاظ، والنسلاء، وهم فوق للمعرفة والثقة.

ب- شيوخ المصنفين: جرت عادة المحدثين أن يشددوا مع معاصريهم وخاصة شيوخهم الذين يروون عنهم، وهؤلاء غالباً من التفات، أو من رواه الكتب المصنعة.

ج- الرواة دون المدار: وهؤلاء غالباً ما تدور عليهم الأسانيد، إذا كان شيوخهم من المصنفين، ومن المسلم أن المحدثين يتساهلون بقول الكنايب المصنف المشهور لطلب علو الاسناد.

د- الرواة ما بين شيوخ المصنفين المتأخرين والمدار، وهؤلاء غالباً ما يكونون بقله، وأهم ما يجب الانتباه إليه هو: هل احتلعت ألفاظ الحديث وصبح التحمل والأداء؟

فإذا لم تختلف؛ دل ذلك على أن القوم يروون نسخة مكتوبة معروفة، عن الليث بن سعد، وبالتالي، فلا حاجة إلى ترجمة أي واحد منهم، قبل المدار.

وسوف أوضح هذه المسألة بعض إيضاح.

نرحم الحافظ ابن حجر عبد الله بن صالح المصري في نفييه (٣٣٨٨) فقال: (كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة) (حت دت في) إ.هـ.

ونرحم فيه (٧٥٨٠) يحيى بن عبد الله بن بكر المحرومي - مولاهم - وقال: ثقة في الليث، ونكلموا في سماعه من مالك ١ (خ م ق).

فواضح أن عبد الله بن صالح، ويحيى بن بكير ليسا تقنين بإطلاق، وإنما مقبوض، لكن كليهما مأمون على (كتاب الثبت بن سعد) حجة في نقله، وهو المطنوب.

وأما شيوخ المصنفين فهم: أحمد بن محمد العسري، وسعد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعلي بن حماد، ومطلب بن شعيب.

- أما أحمد بن محمد العسري - شيخ الحاكم - فقد أخرج الخطيب البغدادي، من طريق شيخه أبي نعيم الحافظ عنه، رواية عن يحيى بن معين^(٢١٩).

فرجل يروي عنه حافظان كبيران، وإن لم نجد له ترجمة، نرجحه ضياع تواريخ أهل المشرق، فلا ريب أنه ليس ضعيفاً، ولا متروكاً.

- وأما سعد بن عبد الله بن عبد الحكم، فلم نجد له ترجمة أيضاً، ولكن وجدت الخطيب أخرجه من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم عنه رواية، وهذا يعني أنه روى عنه حافظان: ابن خزيمة، وابن أبي حاتم.^(٢٢٠)

وأخرج من طريق ابن خزيمة، عن سعد بن عبد الله بن عبد الحكم قصة صحيحة أخبره محمد بن عبد الله بن عبد الحكم مع الإمام الشافعي، ثم قال ابن خزيمة هم أربعة [أخوة]: عبد الحكم، وعبد الرحمن، ومحمد، وسعد بن عبد الله بن عبد الحكم، ونحن لم ندرك منهم إلا اثنين، وكان محمد أعلم من رأيت بمذهب مالك، وأحفظهم له، سمعته يقول: كنت أتعجب ممن يقول في المسائل: لا أدري! قال أبو بكر: فأما الاستاد، فلم يكن يجمعه.

وكان أعبدهم، وأكثرهم اجتهاداً، وصلاة سعد بن عبد الله، وكان محمد من أصحاب الشافعي^(٢٢١).

(٢١٩) تاريخ بغداد ٢٠٣/١١

(٢٢٠) تاريخ بغداد ٣٦٢/٢

(٢٢١) تاريخ بغداد ٢٩٩/١٤ ترجمة الشافعي

فمسعد بن عبد الله بن الحكم ، رحل صالح ، ينقل كتاباً مكتوباً ، عن أبيه عبد الله بن عبد الحكم ، عن الليث بن سعد .

- وأما علي بن حمشاذ ، شيخ الحاكم ، فقال فيه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٨٥٥/٣ الحفاظ الكبير ، وقال فيه أيضاً ٧٨٣/٣ : له مسند في ثلاثمائة جزء حديثي أو أكثر (ت ٣٣٨) وأكثر عنه الحاكم . وهكذا بقية الرواة .

وأما مطلب بن شعيب الأزدي شيخ الطبراني فقد ترجمه الحفاظ في لسان الميزان ٥٠/٦ فقال :

مطلب بن شعيب مروزي سكن مصر ، وحدث عن سعيد بن أبي مسعم وأبي صالح كاتب الليث ، قال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً أسوأ من هذا ، حدثناه عصمة البخاري : حدثنا مطلب بن شعيب أبو صالح : حدثنا الليث ، عن يونس بن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إذا أناكم كريم فقوم هاكموه) انتهى وبقي كلامه وسائر أحاديثه عن أبي صالح مستقيمة ، وقد أكثر الطبراني عن مطلب هذا وهو صدوق ، قال أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر : مطلب بن شعيب بن حيان بن سنان بن رستم يكنى أبا محمد ، كان أبوه من أهل مرز وولد بمصر ، ويقال : إنه من موالي الأزدي حدث عن أبي صالح كاتب الليث وغيره ، توفي يوم الأحد النصف من المحرم سنة اثنين وثمانين ومائتين ، وكان ثقة في الحديث .

وبما ذكرت هذه الأمور هنا ؛ لأن الرواة بعد القرن الثالث رواة في الجملة وقتلما يكون فيهم راو عمدة في سند ، و تراجمهم في تواريخ الرجال نادرة ؛ بسبب ضياع معظم تواريخ المشافقة ، في تلك الحقبة .

- تراجم أعمدة الاسناد

- أول أعمدة الاسناد من أدنى هو الليث بن سعد الفهمي . إمام حافظ جليل أشهر من أن يعرف به ، وقد مر ذكره غير مرة في هذا الكتاب .

- الحارث بن يعقوب بن ثعلبة- ويقال : ابن عبد الله - الأنصاري المصري والد عمرو بن الحارث ، مولى فبس بن سعد بن عبادة (ت ١٣٠هـ).
روى عن أبيه عشر شيئا منهم: سهل بن سعد الساعدي، وأبان بن صالح، وعبد الرحمن بن حبيب المصري، وقبس بن رافع الأشجعي، وغيرهم.
وروى عنه ستة رواة منهم: ولده الفقيه عمرو بن الحارث، وبكر بن مضر والليث بن سعد.

لم أوف فيه على جرح، وقال تلميذه الليث بن سعد الإمام: كان بين عمرو بن الحارث وأبيه الحارث بن يعقوب، كما بين السماء والأرض، كسان يعقوب أفضل من الحارث، وكان الحارث أفضل من عمرو.

وقال تلميذه موسى بن ربيعة: كان الحارث بن يعقوب من العباد.
وقال ابن معين ثقة، وقال النسائي: لا بأس به، ولخص الحافظ حاله في التفریب (١٠٥٩) فقال: ثقة عابد من الخامسة. (٢٢٢)

- قيس بن رافع القيسي الأشجعي، أبو رافع ويقال: أبو عمرو- المصري روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم- مراسلا- وعن عبد الله بن عمر، وابن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وشفي بن مانع.

وروى عنه سبعة رواة منهم: الحارث بن يعقوب، وعبد الله بن طيبة ويزيد بن أبي حبيب.

قال الحسن بن ثوبان: دخلت على قيس بن رافع، وكان من أهل العلم والستر فذكر خيرا.

وقال في التفریب (٥٥٧١): مقبول من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة.

وقد روى أحمد بن حنبل عنه أنه قال: رأيت فيما يرى الناسم - كأن في إحدى يدي عسلا، وفي الأخرى سمنا، وأنا ألعفهما، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: تقرأ الكتابين: التوراة والقرآن، وكان يقرؤهما... قال الحافظ في الإصابة: في سنده ابن لهيعة

وعبد الله بن عمرو من صالحى الصحابة العباد قال الذهبي في التذكرة: (كان خيرا مقلدا علا شأنه، ويلوم أباه على القيام نوبة الفتنة، ويتألم من القعود عنه خوفا العقوبى، وحضر صفين، ولم يسلم سبعا، وكان أصاب حملة من كتب أهل الكتاب وأدمن النظر فيها، ورأى فيها عجائب.

قد تخلف له أبوه أموالا عظيمة، وكان له عبيد وخدم، حمل عنه المصريون علما كثيرا توفي بمصر سنة خمس وستين لهالي حصار القسطنطينية، فلمّا توفي لم يقدروا أن يخرجوا جنازته لمكان الحرب بين مروان بن الحكم، وعسكر ابن الزبير فدفن بداره رضي الله عنه. إ. هـ. (٢٢٥)

ونقل الحافظ خلافا للمؤرخين في تاريخ وفاته، وموضعها فقال ما خلاصته: قيل مات بالشام، وقيل بمكة المكرمة، وقيل بالطائف، وفي وقاته: قيل: توفي لهالي الحيرة سنة ثلاث وستين، وقيل: خمس وستين، وقيل: ثمان وستين، وقيل: تسع وستين، فقط!!

- معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن المدني شهد بدرا وما بعدها (ت ١٨ هـ).

روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث كثيرة منها في الكتب التسعة (٢٦٢) متان واثنان وستون حديثا وفي الكتب الستة (١٠٤) مئة حديث وحديثان، خرج البيهاري منها عشرة أحاديث، وخرج مسلم منها سبعة: (١٩٩ - ١٣٣١، ١٣٨٩، ١٤٢٥، ٢٣١٦، ٤٠٩٠، ٦٩٣٧ خ) مع المكررات.

وروى عنه عدد كبير من الرواة، منهم: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، والمقدام بن معدي كرب... صحابي جليل عالم فانت زاهد شهيد، أكرمه الله تعالى بالشهادة في طلوع عمراس قبل أن تطرق الفتن والبلايا المسلمين، كان محبوبا من جميع المسلمين. فقل الحافظ: كان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن. (٢٢٦)

هؤلاء هم رواة رواية الثبث بن سعد، وقد تبين أن جميعهم ممن ينجح به سوى فبس بن رافع الذي قال به الحافظ: مقبول حيث يتابع! ويبدو أن سبب قول الحافظ هذا، هو أن فبس بن رافع، وإن وصف بالسنة والعبادة، إلا أنه لا يعرف في شيء من كتب السنة سوى هذا الحديث المرفوع الواحد وحديث آخر مرسل. (٢٢٧)

ومن لا يعرف برواية حديث واحد نوع عليه، أم لم يتابع لا يعطى أكثر من درجة مقبول إذا نوع، فهل نوع على حديثه؟
٢- إسناد رواية الامام أحمد:

نقدم الكلام على أن المصنفين في الحديث النبوي فوق التوثيق بدرجات وقد تكلمت في كتابي (منهج الامام ابن حبان في الخرج والتعديل) أن مصطلح (جمع وصنف) من أعلى ألفاظ التعديل عنده، وعند غيره، باستثناء أفراد فلائيل من أمثال نعيم بن حماد، وعبد الله بن أبي داود، وابن بطة، وأمثالهم، وهؤلاء لم يصنفوا كتابا من كتب (السنة) الأصول على كل حال.

فالامام أحمد من أكثر علماء الحديث ورعا ونقوى، وقد ثبت عنه من طرق أنه لم يحدث من حفظه، وإنما يحدث من كتابه، فقد تحقق الضبط العالي والعدالة العالية.

(٢٢٦) ترجمة في الاصابة ١٣٦/٦، وت الكمال ١٠٥/٢٨ وتذكرة الحفاظ ١٩/١ والتفريب (٢٧٤٥).
(٢٢٧) الحديث المرسل أخرجه أبو داود في كتاب غرر الصل، وأخرجه البيهقي ٣٤٦/٩، والمزي في ت الكمال ٧٦/٦ من غير طريقه.

فلا تتكلف ترجمته النقدية، ولا المعرفة (ت ٢٤١ هـ) رحمه الله تعالى.
- قتيبة بن سعيد البجلي (ت ٢٤٠ هـ) من أقران الإمام أحمد من الحفاظ
تقدمت ترجمته .

- عبد الله بن خيرة أفردنا له أطول ترجمه في هذا الكتاب (ص ٩٥) ، وهو
عالم جليل وفقه كبير وهوسي، الحفاظ، يغل في المناجعات.
- الحارث بن يزيد الحضرمي، أبو عبد الكريم المصري، والد عبد الكريم بن
الحارث (ت ١٣٠ هـ).

روى عن ستة وعشرين شيخاً منهم: جابر بن عبد الله الحضرمي (د)
وعبد الرحمن بن حنبل (م) وعرفطة بن عمرو الحضرمي، وعلي بن رباح النخعي
(س ق)، وروى عنه اثنا عشر راوياً منهم: بكر بن عمرو المعافري (م) وابن لمعة
(د) والأوزاعي ، والليث بن سعد.

قال نعيمه الليث بن سعد: كان يصلي كل يوم ستمئة ركعة (٢٢٨)

وقال أحمد بن حنبل، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. وقال الحفاظ في

التقريب (١٥٧) : (ثقة ثبت عابد من الرابعة) (م د س ق). (٢٢٩)

علي بن رباح بن قصير بن القشيب اللحي أبو عبد الله، ويقال: أبو موسى
المصري، والد موسى بن علي بن رباح، والمشهور فيه: علي - بصم العين - وكان
يعض منها (١٥-١١٤ هـ). روى عن اثنين وعشرين شيخاً، أكثرهم من
الصحابة، منهم: زيد بن ثابت، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعقبة بن عامر
وأبو هريرة.

(٢٢٨) كان الليث بن سعد وشيخه من السالكين الذين لا يعرفون أن الزيادة على ثلثي ركعات بدعة! وحجة
عصرنا أقبح منهج وإلى الله المشتكى! اللهم فرتنا على طاعتك يا قدير!
(٢٢٩) ترجمته في ت الكمال ٣٠٩/٥ ومطابقاً ثمة وقد نصّ المزي في ترجمة ابن خيرة ٨٧/١ أنه هو
المقصود.

وروى عنه أحد عشر راوياء منهم: الحارث بن يزيد الحضرمي (س ق) وابنه موسى بن علي بن رباح (بخ م ٤) ويزيد بن أبي حبيب (ت ق).
لم أقف فيه على جرح ، وهو من الثعمرين.
ورثته ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وقال أحمد: ما علمت إلا حياء، وخص الحافظ حاله في التفرير (٤٧٣٢) فقال: ثقة.
- إسناد رواية عبد بن حميد: هو عبد بن حميد الكسبي - وقد تقدم ضبطها - وهو إمام حافظ (ت ٢٤٩هـ).
- عبد الله بن يزيد القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المقرئ القسمر المصري، ثم المكي مولى آل عمر بن الخطاب (ت ٢١٣هـ) وقد قارب الثقة.
روى عن أربعة وعشرين شيخاً منهم: الحمادان، والثوري، وشعبة واليث، وابن لهيعة، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم (بخ د ق).
وروى عنه تسعة وخمسون راوياء منهم: أحمد بن حنبل، والبخاري وإسحاق بن راهويه، وأبو خزيمة زهير بن حرب، وعبد بن حميد.
لم أقف فيه على جرح، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة. وقال الخليلي: ثقة حديثه في الثقات وتفرد بأحاديث، وقال ابن المبارك: كان ذهباً خالصاً، وقال هو عن نفسه: أنا ما بين التسعين إلى المئة، وأقرأ القرآن بالبصرة مائة وثلاثين سنة، وهما بمكة مائة وثلاثين سنة^(٢٣٠). قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث^(٢٣١) وقال الحافظ: (ثقة فاضل أقرأ القرآن مائة وسعين سنة).
- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بن منبه الشعباني أبو أيوب - ويقال: أبو خالد - الأفرغي - فاضلها (ت ١٥٦هـ).

(٢٣٠) حديثي عمدي في القراءة العلامة المقرئ الشيخ محمد سليمان أحمد الحسيني الشديبي أنه أقرأ القرآن

الكرم في مسجد الحسين بالقاهرة مائة سنة ، رحمه الله عليهم أجمعين

(٢٣١) ترجمته في ت الكمال ١٦/٣٢٠ وت التهذيب ٧٥/٦ والتفريغ (٣٧١٥).

روى عن ثلاثة وعشرين شيخا منهم: بكر بن مسودة الجذامي (د ت) وأبو زياد بن أنعم الأفرقي (بح) وأبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الخلمي (بخ د ت ث) وبجي بن سعيد الأنصاري المدني.

وروى عنه واحد وثلاثون راويا منهم: حماد بن أسامة الكوفي (ق) والثوري (ت ق) وابن المبارك، وابن طبعة، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ (بخ). احتلقت القاد فيه اختلافا بينا، ويبدو أن أساس الإعراض عنه ما قاله أبو موسى محمد بن المنن العسزي: ما سمعت يحيى الفطان، ولا عبد الرحمن بن مهدي يحدثان عن سفيان عنه. وقال عمرو بن علي الصيري: كان يحيى لا يحدث عنه وما سمعت عبد الرحمن ذكره قط إلا مرة قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن زياد الأفرقي، وهو مليح الحديث، ليس مثل غيره في الضعف، ونقل إسحاق بن راهويه عن يحيى الفطان قوله فيه: ثقة! ونقل ابن المديني عنه أن هشام بن عروة قال: حديثه مشرفي، وضعفه، وقال أحمد: ليس بشيء لا أكتب حديثه. وقال مرة: منكر الحديث: قلت: ولم يخرج له في مسنده حديثا قط!

وقال الخوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صارما حشنا، وقال يعقوب بن شبة: ضعف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح، وكان من الأمايين بالمعروف، الناهي عن المنكر، وضعفه غيرهم كثيرون من المشافهة، فعلا يقول أهل بلده؟

قال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح المصري: أئتمح بحديث الأفرقي؟ فقال: نعم! قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم!

وقال الترمذي: ضعيف عبد أهل الحديث، ضعفه يحيى الفطان وغيره ورأيت محمد بن إسماعيل - البخاري - يفوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث. وقال الساجي: فيه ضعف، وكان عبد الله بن وهب بطريه، وكان أحمد بن صالح ينكر على من ينكلم به.

قال ابن عدي: أروى الناس عنه عبد الله بن يزيد المقرئ، وعامة حديثه لا يتابع عليه، وقال الحافظ: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً، وقال:

الحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المتكررات، وهو أمر يعترى الصالحين^(٢٣٢)

أقول: عبد الرحمن بن زياد الأديني درسته في كتابي عن الإمام السترمذي والرجل له أكثر من ثلاثين حديثاً في كتب السنة المشوكة^(٢٣٣) فيحسن أن تقوم له دراسة استقرائية مفردة، أما الآن فهو في مرتبة الاعتبار، نقبل من حديثه ما توبع عليه، وحلا من التكرار، لاختلاف العلماء فيه، أما ترك حديثه، فغير مقبول.

— عبد الله بن يزيد المعافري أبو عميد الرحمن الحلبي المصري

(ت ١٠٠ هـ) روى عن عشرة شيوخ منهم: جابر بن عميد الله الأنصاري

(م د س) وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص (بخ م ٤) وعقبة بن

عامر الجهني رضي الله عنهم

وروى عنه ستة عشر راوياً، منهم: بكر بن سوادة الخدامي، وأبو هاني

الخولاني (م ٤) وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم (بخ د ت ٤) وي زيد بن عمرو

المعافري (د ت ق).

لم أقف فيه على حرج، و روى عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن

معين قوله فيه: ثقة، وقال ابن سعد العجلي: ثقة، ولخص الحافظ حاله بقوله: ثقة

من الثالثة.^(٢٣٤) وقال أبو سعيد بن نونس: توفي في إريقية سنة مئة، وكان صالحاً.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث باعتبار متابعاته:

في دراسة أسانيد طرق رواية الحديث بن سعد، تبين لنا أن جميع رواها ثقات محتج

(٢٣٢) ترجمة في ت الكمال ١٧/١٠٢، و ت التهذيب ٦/١٥٧، و التقریب (٣٨٦٢).

(٢٣٣) انظر بعضها عند أبي داود (١٦٧)، و الترمذي (٥٤)، و (١٩٩)، و ابن ماجه (٣٧٤٨)، و الدارمي

(٣٤٩) و مستدرک الحاکم ٤/٣٦٩، و سنن البيهقي الكبرى ١/٢٣٦.

(٢٣٤) ترجمته في ت الكمال ١٦/٣١٩، و التهذيب ٦/٧٤، و التقریب (٣٧١١)

بهم، سوى قيس بن رافع، الذي روى عنه سبعة رواة، فيهم عبد الله بن لهيعة وهو لم يبرح شياً، وقال فيه عصره اخسن بن نويان: من أهل العلم والستر.. لكن لما لم يكن له روايات يحتج فيها ضبطه، ولم تأت فيه تركية صريحة من ناقد عبده الحافظ في جملة المستورين، أهل الصلاح الذين لا يعون بضبط الأحاديث كثيراً.

والرواية الثانية رواية أحمد بن حنبل، وفي سندها عبد الله بن لهيعة، وهو يروي هذا الحديث، عن الحارث بن يزيد الحضرمي، وقرينه الليث بن سعد يرويه عن الحارث بن يعقوب، وابن لهيعة سيء الحفظ، مهمل وهم، فقلب اسم الحارث بن يعقوب، فجعله الحارث بن يزيد، فركب إسناداً على إبتداء؟، هذا ممكن جداً، ما دام ابن لهيعة كثير الغلط، سيئ الحفظ، لكن! هب أن الأمر كذلك، فيكون قد أخطأ في حفظ الإسناد، لكنه حفظ المتن كما هو شأن كثير من القضاة والفقهاء والعباد، فكان ماذا ؟

وجواب ذلك: أن ابن لهيعة يقبل حديثه إذا توبع عليه، فلو كان رواه عن شيوخه الحارث بن يعقوب، لتأكدنا من ضبطه لموافقة الليث بن سعد إياه. أما وقد رواه عن الحارث بن يزيد؛ فاحتمال قلبه الحديث وهماً؛ وارد ومع احتمال ذلك؛ يجب التوقف.

ومن التنزل، والتساهل غير الجائر علمياً أن يعد رواية ابن لهيعة متابعاً قاصرة لرواية الليث؟!

وعبد الرحمن بن زهاد بن أنعم، من مرتبة ابن لهيعة في سوء الحفظ، ومن طيقته في العلم والصلاح، وهو شيخه أيضاً، واحتمال سماع هذا الحديث من تلميذه عبد الله بن لهيعة وارد أيضاً، فابن لهيعة حين توفي شيخه عبد الرحمن الأمريقي (عام ١٥٦ هـ) كان عمره يزيد على الستين عاماً، وهما من يلد واحسد ولقاؤهما لا خلاف عليه؛ لهذا فلا يصحني تركيع هذه الرواية بتلك، ونيلك، لإعراج حديث صحيح من ثلاثتها، كما يفعل بعض معاصرينا المحدثين!

لكنني أميل إلى أن قبس بن رافع قد حفظ حديثه هذا، لثلاثة أسباب:
- الأول: أن الرجل وصف بالعلم والمستر، ومن وصف بالعلم لا يصعب عليه ضبط حديث واحد.

- الثاني: أن الرجل قد وصف بالصلاح، والانقطاع إلى الله تعالى والحديث مجري في بابه (الصلاحات) التي يحرص عليها هذا الصف من الناس.
- الثالث: أن اهتمام ابن خزيمة، وعبد الرحمن بن أنعم، والليث بن سعد والخارث بن يعقوب، والخارث بن يزيد بهذا الحديث، وكلهم من أهل الصلاح والنقوى؛ يرجح أنه عندهم محفوظ.

وهذا النوع من الحديث هو الذي يسميه الحفاظ حديثاً جيداً، لا أن الجيد من بابه (حسن لذاته) فهذا غلط فاحش.

- الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي

كل فقرات الحديث مرغوب بها شرعاً، ولكل فقرة منها شاهد، أو شواهد لكن استعراب ابن خزيمة هذا الحديث بقوله (غريب غريباً) مبالغته في تقرير عرابته؛ سببه اجتماع هذه الأمور الخمسة، أو الستة في حديث واحد، واعتبار كل واحد منها ضماناً على الله تعالى، مع ما بها من تفاوت في الرتبة، والأثر الاجتماعي، فكم المسافة كبيرة بين الجهاد في سبيل الله تعالى، وعبادة المريض، ثم إن زيارة الأمير، أو عبادة الأمير، لم يروا الحديث إلا ما ينسبها، فكيف نكسبون عبادة الأمير المريض ضماناً على الله تعالى أن يغفر لصاحبها، ويدخله الجنة؟ وهم يرون في الدخول على الأمراء جرماً، أو نوع جرح!

إن جملة (كان صامناً على الله) مع تفاوت مراتب هذه الصفات المقرونة من أكثر أسباب عرابة الحديث، لأن المعروف في السنة النبوية أن الله هو ينضمّن لعبده، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي بصمّن للخلق عند الله تعالى ما بعدهم، ففيها غرابة ظاهرة.

وإذا كانت عيادة المريض تدعى الحنة، وزيارة الأمير المسلم، أو عيادته تدعى الجمة، فلم نعد الجمة سلعة الله الغالية!

ولقد استعرضت الصحاح الأربعة، والسنة الخمسة، ومسنند أحمد والمستدرک، وسنن البيهقي، فما وقعت على حملة: (ضامن على الله) و (يضمن على الله). و (ضامن على الله) و (كان ضامنا على الله) إلا في هذا الحديث وحديث آخر، أخرجه أبو داود (٢٤٩٤) والبيهقي (١٦٦/٩) وغيرهما من حديث الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ثلاثة كلهم ضامن على الله عز وجل:

رجل خرج غازيا في سبيل الله، فهو ضامن على الله، حتى يتوفاه، قيدخله الجنة، أو يرده بما نال من أحر أو غنمة، ورجل راح إلى المسجد، فهو ضامن على الله حتى يتوفاه، قيدخله الجنة، أو يرده بما نال من أحر أو غنمة، ورجل دخل بيته بسلام، فهو ضامن على الله. ١. هـ.

وأخرجه ابن حبان من طريق صدقة بن خالد، عن عثمان بن أبي العاتكة عن سليمان بن حبيب الخاربي، عن أبي أمامة به، مثله (٤٩٩).

ومما لا يفوتني أن حملة (ضامن على الله) تعني تفضلا من الله تعالى، ولو صح الحديث، لكان في تأويله مندوحة، لكنني أرعب عن شرح، وتأويل الأحاديث التي لا تبلغ درجة الاحتجاج، لرجحان عدم ورودها عندي.

وهذا الحديث يعمل به في الترعيب بهذه الأعمال الصالحة، من غير اعتقاد النجاة بعملها، وإنما الاعتقاد الشرعي، هو أن يؤمن المسلم بأن العمل المشروع إذا رزق صاحبه الثبة الصادقة، والعمل المشروع المنضبط، فإنه سبب من أسباب النجاة، إذا تفضل الله على صاحبه بالقبول، والله تعالى أعلم.

الحاضرة الخامسة عشرة

الحديث العاشر: حديث من أفراد ابن حبان:

وبإسنادي إلى الخافظ ابن حبان في صحيحه، قال رحمه الله :

(٤١٦٣) أحرقنا عبد الله بن أحمد بن موسى الجواليقي بعكسر مكرم، قلل:

حدثنا داهر بن نوح الأهوازي، قال: حدثنا أبو همام، محمد بن الزهرقان، قال:

حدثنا هدية بن المنهال، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا صلت المرأة حمصها وصامت

شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت نعلها، دخلت من أي أبواب الجنة شاءت).

قال أبو حاتم: نفرد بهذا الحديث عبد الملك بن عمير، من حديث أبي سلمة

وما رواه عن عبد الملك إلا هدية بن المنهال، وهو شيخ أهوازي. (١٣٥)

أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٥٩٨): من طريق عبد الله (عبدان) ابن أحمد

ابن موسى الجواليقي، به، نفسه.

خطوات تخريج الحديث ونقده:

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث: حديث أبي هريرة أخرجه ابن حبان

والطبراني في الأوسط من طريق عبد الله (عبدان) الجواليقي به، نفسه.

هذان الطرفان هما كل ما وقفنا عليه من طرق هذا الحديث، وروايانه في

كتب السنن والمعاجم والمصنفات والأجزاء الحديثية والمطبوعات، ولم أعثر عليه في

الموسوعة الذهبية، ولا في الموسوعة الألفية، فالحديث فرد عريب من (عبدان) إلى

أبي هريرة رضي الله عنه.

الخطوة الثانية: مدار الحديث: مخرج الحديث الأدنى هو عبدان الجواليقي

فالترجمة العلمية النافذة تشمل جميع رواة الاستناد، سوى ابن حبان، والطبراني

وتقدمت ترجمتهما.

الخطوة الثالثة: تراجم الرواة:

~ عُمد الإسناد:

~ الحواشي (١٣٦): هو عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوازي الجواليقي الملقب بسـ(عبدان)، روى عن: محمد بن بكّار بن الريان، وأبي بكر، وعثمان بن أبي شيبة، وخلفاً سواهم. وروى عنه: ابن قانع، والطبراني، وابن حبان وغيرهم، توفي آخر سنة ست وثلاثمئة، وله تسعون سنة.

قال أبو علي النيسابوري: رأيت من أئمة الحديث أربعة... فذكره بينهم، ثم قال: فأما عبدان فكان يحفظ مئة ألف حديث، ما رأيت في المشايخ أحفظ منه !

وقال مرة: عبدان ثبت ! وكان ينحن بعض الشيء.

أحصى له ابن عدي بعض الوهم والخطأ غير أنّه قال: وكانت هبة عبدان تمنعنا أن نقول له !.

قال الذهبي معقياً: عبدان حافظ صدوق، ومن الذي يسلم من الوهم ١٢.

قلت: من طال عمره وانسمت روايته لا بُدَّ وأن تدو له بعض الأوهام

فالرجل حافظ، صدوق اللهجة كما قال، فهو في المرتبة الوسطى من الاحتجاج.

~ داهر بن نوح الأهوازي (١٣٧): داهر هذا يلقب بشخصه ضرب من الجهالة

وأقول: داهر هذا روى عن محمد بن الزبرقان، عد ابن حبان في الصحيح

والطبراني في الكبير، وعمر بن إبراهيم بن خالد الكردي عد البيهقي في الكبرى

والدارقطني في السنن، وعمر بن الوليد الأغصيف عند الطبراني في الكبير

(٢٣٦) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٣٧٨/٩-٣٧٩. سر اعلام السلا ١٦٨/١٤ (٩٧)، ومصادره. المنتظم

١٥٠/٦-١٥١. تذكرة الحفاظ ٦٨٨/٢-٩٨٩.

(٢٣٧) مصادر ترجمته: الثقات لابن حبان ٢٣٨/٨. العلي الوردة في الأحاديث السرية ٣٩/٧. سؤالات

البرقاني للدارقطني ص ٣٩ (١٤٤) اللسان ٤١٣/٢.

والحاكم في المستدرک، وأبي عوانة عبد الطبراني في الكبير، وحسن من إبراهيم عده أيضاً. وعبد الله بن عرادة عند ابن حبان في الثقات، وابن عدي في الكامل، وإسماعيل بن عليّ الثقفی عند ابن عدي. ويوسف بن يعقوب الماحشون عند الدارقطني في العلل. وعبد الحميد بن الحسن الهذلي الكوفي ذكر ذلك الذهبي في الكاشف، وغيرهم.

وفد روى عنه: يعقوب بن أبي يعقوب الأصماني المفضل عند البيهقي في الكبرى، وأحمد بن إسحاق النسري، عبد الطبراني في الكبير. وعبد الله (عبدان) الجواليقي: عند ابن حبان، والدارقطني، والطبراني، وابن عدي جميعاً. وإبراهيم بن الحسين: عند ابن عدي، ومحمد بن يحيى الأزدي (نبتل): ذكر ذلك ابن حجر في اللسان.

قال ابن حبان في الثقات: يروي عن أبي همام محمد بن الزبرقان، وعبد الله بن عرادة. حدثنا عنه عبدان الجواليقي: ربما أخطأ.

وقال الدارقطني في العلل: شيخ لأهل الأهواز، ليس بالقوي في الحديث. وقال مرة: لا بأس به. ^(٢٣٨) وقال ابن الفطآن: لا يعرف. ^(٢٣٩) ونرجس له الحافظ في اللسان، ولم يثبت فيه شيء!

قلت: قول ابن الفطآن هذا يحمل على جهالة الحال، وعهدي بابن الفطآن؛ أنه بحسن حديث هذا وأمناله، لكثرة الروا عنه، ولعله لم يف على رواية هؤلاء عنه. وقول ابن حبان: حدثنا عنه عبدان الجواليقي: ربما أخطأ؛ فبذلك منه أمرين: الأول: أن ابن حبان اختار أشهر من روى عنه، وهو عبدان الجواليقي، وهو من أهل بلده، فهو أهوازي أيضاً.

(٢٣٨) مسالوات المستدرک في الدارقطني من ٢٩ (١٤٤)

(٢٣٩) الوهم والابهام ١٧٢/٣.

الثاني: قوله: (ربما أخطأ) يعني أنه سير مروياته، فاحتار معها هذا الحديث وأفل ما يقال في الرجل: إنه مقبول في المناعات والشواهد، وفي أبواب النفس والرفائق، والزهد، ونحو ذلك، فهو لا بأس به في كل ذلك كما قال الدارقطني والله تعالى أعلم.

- محمد بن الزبرقان^(٢٤٠): أبو همام الأهوازي (ح م د س ق)، من الثامنة.
روى عن إسماعيل بن مسلم المكي، وموسى بن عافية (ح م)، وهذبة بن المنهال، ويونس بن عبيد (خ د س)، وغيرهم في ثمانية عشر شعباً.
روى عنه: داهر بن نوح الأهوازي، وعلي ابن المديني (خ)، ومحمد بن بشار (بندار) (س)، وغيرهم في ستة وعشرين رأياً ذكرهم له المزني.
وثقة ابن المديني والدارقطني، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صالح. زاد أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس، وقال البخاري: معروف الحديث، وخرج له حديثاً في الرقاق من صحيحه، وخرج له مسلم حديثاً آخر في النكاح مناعة، وخرج له حديثين في الصحيح في الرقائق (٨٨٠) وفي النكاح باب معاشره الزوجين (٤١٦٣)، وهو حديثنا هذا.

قال الخافظ: صدوق ربما وهم، ونعقبه في التحرير: بل صدوق حسن الحديث، وهو إلى التوثيق أقرب. وقوله: "ربما وهم" أخذها من ثقات ابن حبان وعنه: (ربما أخطأ)، وهو مما نفرد به ابن حبان، ونفلاً أقوال التفاد السني نقلناها سابقاً، ثم قال: وقال الذهبي في الكاشف: وثقه علي، واحتج به البخاري، ومسلم في صحيحهما إ. هـ

(٢٤٠) مصادر ترحمة: الثقات لابن حبان ٤٤١/٧، علل أحمد ١٠٣/٢، الفارح الكبير ٨٧/١ (٢٣٠).

والخرج وفتحمدل ٢٦٠/٧، سؤالات البكراني للدارقطني ١٦٦/٩، تن. الكمال ٢٠٨/٢٥ (٢١٨).

ومصادر: الترمذ (٥٨٨٤).

قلت : ابن حبان صاحب مهج في سبر مرويات الراوي قبل إطلاق حكم معين عليه، وقوله: رعا أخطأ، مثل قول النسائي: ليس به بأس، وقول الدارقطني: ليس بالقوي.

وقد يجوز الذهبي بادعاء احتجاج الشيخين بمحمد بن الزبرقان في صحيحهما، كما ذكرنا سابقاً، وتابعه في التحرير من غير تحريراً.

والمخلص من أقوال النقاد في ابن الزبرقان، وصيغ أصحاب الصحاح الثلاثة في التخريج له، أنه مقبول في المتابعات، والشواهد، وفي أبواب التفسير والرفائن والآداب ونحوها، فهو: لا بأس به، صالح الحديث، حسنه.

- هُدبة بن المنهال^(٢٤١): الأسدي، الكوفي، الأهوازي، ونسبه ابن حبان في الثقات، فقال: السلمي.

وهُدبة هذا سكنت عليه الحماط، وهو كذاهر بن نوح يلقه وشاح من الجهالة، ويحناج منّا إلى وقفة منّدة!

وعند تتبع مرويات هُدبة في كتب السنة، وتتبع مواضع ترجمته في كتب الجرح والتعديل وجدت أنه روى عن:

- عبد الملك بن عمير: عند البخاري في الأوسط، وابن حبان في الصحيح وابن عدي في الكامل.

- عبد الملك بن بشر: عند الطبراني في الصغير.

- وعن الأعمش: عنده، فيه.

- وعن عاصم الأحول: عند الطبراني في الأوسط.

- وعن ميمون مولى عبد الرحمن بن مبرة: عند الطبراني في الكبير.

وروى عنه:

- محمد بن الزرقان: عند ابن حبان في الصحيح، وعند غيره.
- وحصص بن عبد الرحمن: عند البخاري في الأوسط، وابن عدي.
- وعند الله بن أبي بكر العنكي: عند الطبراني في الصغير.
- وعبد الملك بن موسى الطويل: عند الطبراني في الأوسط.
- والربيع بن صبيح: أورده البخاري في الكبير، وأبو حاتم في الحرج.
- وإسماعيل بن أبي خالد: صرح به البخاري في التاريخ الكبير أيضاً.
- ترجمه ابن حبان في الثقات ساكتاً، وخرج له في الصحيح هذا الحديث.
- وكذلك سكت عليه البخاري وأبو حاتم.
- غير أبي رقت على نصّ للطبراني في الأوسط^(٢٤٢) عقب حديث هُدبة هذا
- عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس، قال: لم يرو هذا الحديث عن هُدبة
- ابن المنهال القاضي إلا عبد الملك - يعني الطويل -، نفرد به هلال.
- قلت: فبعد من هذا النصّ أن هُدبة كان قاضياً، بمعنى أنه كان عدلاً في دينه
- علماً بالأحكام في الأغلب، غير أنه لم ينسهر بالحديث.
- ومن مراجعة قائمة شيوخه وقائمة تلاميذه، إن كان سماعهم منه محفوظاً
- نستخلص أن الرجل لم يكن مجهولاً بالمعنى الاصطلاحي، غير أن روايته لا يمكن أن
- نرفي إلى مصاف الاحتجاج مفرداً.
- وبخلاصة حاله: أنه مقبول في المناسبات والشماعات، وفي غير أبواب
- الأحكام، والله تعالى أعلم.
- عبد الملك بن عمير^(٢٤٣): بن سويد بن حاربة الفرشي، ويقال: اللخمي
- أبو عمرو ويقال: أبو عمر، الكوفي، المعروف بالفطمي (ع).

(٢٤٢) الأوسط ٣٠٦/٢ (١٥٣٣).

(٢٤٣) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان ١١٦/٥ - ١١٧. علل ابن المنقي ص ٦٧، ٨٨، ١٠١. علل أحمد:

١٦/١، ١٨، ٢٥، ٣٨، ومواضع أخرى. تاريخ البخاري الكبير ٤٢٦/٥ (١٣٨٦). ت. الكمال ٣٧٠/١٨

روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن (م)، وحابر بن سمرة (ح م س) وعطية القرظي (ع)، وخلائق.

وروى عنه: هُدبة بن المنهال، وصفيان الثوري (خ م)، وصفيان بن عينة (م ت) وشعبة بن الحجاج (خ م)، وخلائق، ولد لثلاث سنين بفن مس خلاصة عثمان رضي الله عنه، وتوفي سنة ست وثلاثين ومئة، وله مئة وثلاث سنين اختلف فيه النقاد اختلافاً بيناً بين مجرح ومعدل.

قال أحمد: مضطرب الحديث جداً، مع قلة روايته، ما أرى له حسنة حديث وقد غلط في كثير منها، وعنه: أنه ضعفه جداً، ومرة: عد الملك بخلاف عليه الحفاظ، وقال ابن معين: مخلط. وفي رواية: ثقة، إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته.

وعن ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه!

قلت: لشعبة عن عد الملك في الكتب التسعة (٦٤) حديثاً، منها (٢٨) حديثاً في الصحيحين، فكيف لو كان يرضاه ١١٢. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: صالح الحديث، قال البخاري: كان أفصح الناس، وعن أبي إسحاق الحمدي: أخذوا العلم من عبد الملك بن عُمير، ووقفه ابن عُمير، والفسوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان مدلساً، قال الحفاظ: ثقة، فصيح، عاقل، تغير حفظه، وربما دلس، وخلاصة المطاعن التي وجهت إلى عبد الملك، أنه:

١- مضطرب الحديث جداً... يختلف عليه الحفاظ.

٢- مخلط... تغير حفظه قبل موته.

٣- كان مدلساً.

٤- أخطأ في حديث أو حديثين.

وأقول: أما أنه ضعيف جداً، فلا ! وقد نفرد ابن حنبل بذلك. واختلاف الحفاظ عليه، لا يعي بالضرورة أن البلية منه وقد يكون بنى حكمه على أحاديث وقعت له من روايته بعد كبره وتعبه^١. ووصفه إياه بأنه فيل الرواية غريب من أحمدا، وأما اختلاطه، فقد أجاب عنه الذهبي في الميزان، إذ قال:

والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقرئ لما وقعوا في هرم الشيوخه نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها !

قلت: هو كما قال، فلعبد المثلث في الكتب التسعة وحدها (٣٦٥) حديثاً منها (٨٤) حديثاً عند البخاري ومسلم.

وأخرج له الترمذي (٢٥) حديثاً حكم على أكثرها بحسن صحيح، ولم يعلّ واحداً منها به، وخرج له ابن حبان في صحيحه (٤٥) حديثاً.

أما عن تدليس، فالذي يعنينا منه أثر ذلك التدليس في روايته عند ابن حبان، ولو راجعنا مقدمة التفاسيم والأنواع، لوجدنا ابن حبان يمثل بعد المثلث بن عمير هذا مع ابن جريح والأعمش وغيرهم على المذلسين الممنوعين بروايتهم، ثم قلنا: (فإذ صبح عندي خبر من رواية مدلس أنه يبين السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر...) (٢١١).

فعنونة عبد المثلث في هذا الإسناد لا تضر من هذه الياقة، والله تعالى أعلم.

- أبو سلمة^(٢١٥): هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، المدني قبل: اسمه عبد الله وفيل: إسماعيل، وفيل: اسمه كنيته (ع).

(٢١٤) الاحسان، المقدمة ١/١٦٢.

(٢١٥) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان ١/٥. ضقات ابن سعد ١٥٧/٥. سنن الدارقطني ٢/٢٤٤.

ت. الكمال ٣٣/٣٧٠ (٧٤٠٩). سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٤ (١٠٨). التفسير (٨١٤٢).

روى عن عشرات من الصحابة، منهم: جابر بن عبد الله الأنصاري (ع) وأبي سعيد الخدري (ع)، وأبي هريرة (ع).

وروى عنه حلائق، منهم: سعيد بن أبي سعيد المقري (ع)، وعبد الملك بن عمير (م ع)، وعمر بن عبد العزيز (س)، ونافع مولى ابن عمر (د). ولد سنة بضع وعشرين، وتوفي سنة أربع وتسعين، أو أربع ومئة. لم أقف له على جرح.

وقال ابن سعد: كان ثقة، فقيها، كثير الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة إمام وعن الزهري: أربعة من فريش وجددهم بحورا... فذكره فيهم، قال ابن حبان: كان من سادات فريش، وقال الدارقطني: ثقة، قال الحافظ: ثقة مكثر. قلت: ومثله فيه الدرجة العليا من الاحتجاج، رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه. - أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صندر الدوسي: الصحابي الخليل، حافظ الصحابة، مختلف في اسمه على ثمانية عشر قولاً (ع).

مات سنة سبع وخمسين، وقيل تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة. التفرغ (٨٤٢٦).

وقد ترجمت له ترجمة علمية نافذة في (ص ٢٨٠) ... فنظر لها!

هذه تراجم الاسناد العلمية مختصرة.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمجموع طرقه (المنابع).

أسلفنا في الخطوتين الأولى والثانية، أن الحديث فرد، غريب من عبدان وهو شيخ المصنف، إلى غاية السند، ولا أعلم من أخرجه من حديث أبي هريرة، سوى ابن حبان والطبراني في الأوسط.

قال محقق الاحسان- الشيخ شعيب- : حديث صحيح ! لم ساق شواهد.

وأقول: لا يسلم للشيخ شعيب تصحيح هذا الاسناد، إلا أن يكون صححه بشواهد وسبأتي الحديث عليها، فتصحيحه بصطدم بعقبات، منها:

١- أن في إسناده اثنين من المسكوت عليهم، وقد وجدنا لكل واحد منهما خمسة رواية على الأقل، فزالَت الجِهالة عنهما، غير أننا لا يمكن أن نطلق عليهما لقب ثقة أو صادق، وإنما ينزل كل راب مؤثته التي يستحقها.

ومنهج ابن حبان أن الراوي إذا روى عنه جماعة ولم يخرج، ولم يأت بحسن مسكو، فهو حسن الحديث، وداخر وهذبة نطقن عليهما هذه القاعدة.

٢- وأن محمد بن الزبيران لم يهجم به، وهو ربما وهم.

٣- وأما عبد الملك بن عمير، فلندع الحديث عليه، مع الحكم على الحديث بشواهد في الخطوة الخامسة.

وبخلاصة القول أنه ليس مما يحتاج به منفرداً، حتى ننظر في شواهد.

الخطوة الخامسة: التوازن الشرعي (التعارض والتوجيه)

نقدم في الخطوات السابقة، أن إسناده حديث أبي هريرة تفرد به (عبدان) فلم ينابعه عليه أحد، وفيه ما ذكرنا من العلل.

أما شواهد، فلحديث شراهد: من حديث عبد الرحمن بن عوف، وأنس وعبد الرحمن ابن حسنة، رضي الله تعالى عنهم:

- فأما حديث عبد الرحمن بن عوف: فقد روي عنه من وجهين:

- فرواه عبد الله بن شعبة، عن عبد الله بن جعفر، عن ابن قارظ عمه أحمد. (٢٤٦)

- ورواه ابن شعبة أيضاً، عن جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة، عن ابن قارظ عبد الطبراني في الأوسط. (٢٤٧)

وإسناده أحمد حسن لذاته، غير أن صاحب موسوعة التسعة بشير إلى انقطاع رواية ابن قارظ عن عبد الرحمن بن عوف، ولم أقف على من صرح بروايته عنه.

- وأما حديث أنس فقد:

- رواه عنه رواد بن الحجاج، عن الثوري، عن الزبير بن عدي عند البزار وابن عدي في الكامل^(٢٤٨).

- ورواه عنه علي بن الجعد، عن الربيع بن صبيح وسفيان الثوري كلبيهما عن يزيد الرقاشي عن ابن عدي^(٢٤٩).

ثم قال: ابن عدي: كذا حدث علي بن الجعد عن الثوري، عن يزيد نفسه وبينهما الربيع بن صبيح، والحديث عند علي عن الربيع نفسه كما ذكرناه.

وقد رواه جماعة من أصحاب الثوري: يزيد بن أبي الحكم وعبد السرزاق وغيرهما عن الثوري عن الربيع، عن يزيد الرقاشي، إ.هـ.

قال ابن معين: وهم في هذا الحديث، يعني رواد.

وقال أبو حاتم في العلل^(٢٥٠) عن حديث أنس: هذا حديث باطل، ليس له أصل، لعلهم لقنوا رواداً وأدخلوه عليه.

إنما روي عن الثوري، قال: بلعني... مرسل، إ.هـ.

وحديث أنس معلول بعلل، منها ضعف يزيد الرقاشي.

- وأما حديث عبد الرحمن بن حصة - وهو أختو شرحبيل الصحابي -:

- فقد عراه الهيثمي في الزوائد إلى الطبراني^(٢٥١)، وقال: وفيه أسن لهيعة وحديثه حسن، وسعيد بن عفير لم أعرفه، وفيه رجاله رجال الصحيح.

قلت: ولم أقف عليه عند الطبراني في معاجم الثلاثة، ولا في غيرها من مصنفاته.

(٢٤٨) مسند البزار (١٤٦٣) و (١٤٧٣). واس عدي في الكامل ١١٤/٤ - ١١٥.

(٢٤٩) الكامل ٣٩/٤.

(٢٥٠) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٧٧/٦ (٢٠٢٥).

(٢٥١) مجمع الزوائد ٣٠٦/٤.

وأنت نرى أننا لم يسلم من الطرق المتعددة هذه إلا على حديث عبد الرحمن ابن عوف، فهو حسن إن لم يكن معلولاً بالانقطاع برواية ابن قارظ عنه. وقد سئل الدارقطني^(٢٥٢) عن حديث رجل عن عبد الرحمن بن عوف وهو حديثنا هذا، فقال:

- رواه أبو حمزة السكري عن عبد الملك بن عمير عن رجل عن عبد الرحمن.

- وحالفه شيخان وهدية بن مهال، مروياه عن عبد الملك، عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

- وقال أبو عوانة: عن عبد الملك، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن الزبير.

- وقال عبد الحكيم بن منصور: عن عبد الملك، عن أبي سلمة، عن أبي الهيثم بن النبهان.

- والاضطراب فيه من عبد الملك^(٢٥٣)... إل.هـ.

وقد قلنا سابقاً عند حديثنا عن مخالفة الراوي: بنظر المخالفة في الإسناد، أم في المتن؟

فإذا كانت المخالفة في السند، وصح الحديث من الطرق الأخرى فيكون قد حفظ المتن ووجه في السند، فلا يؤثر على التشريع! قلت: وكأن هذا الحديث مثال نموذجي لهذه القاعدة التي أصلناها سلفاً. فقد اضطرب عبد الملك في سبابه الإسناد اضطراباً شديداً.

(٢٥٢) الفلل الواردة في الأحاديث النبوية ٣٠٣/٤ (٥٨١).

(٢٥٣) لا أشك في أن الإمام أحمد وقف لعبد الملك على مثل هذا الاضطراب فقال فيها ما قاله وضعه لأجل ذلك جنّاً.

أما المتن، فقد تقدم في ترجمة عبد الملك قول الحارثي فيه: كان من أفصح الناس.

وقد صح عنه أنه قال: والله إني لأحدث بالحدث مما أدع منه حرفاً واحداً. فيكون عبد الملك حفظ المتن - على عادة الفقهاء - واضطرب في سياقه الاسناد، والله تعالى أعلم.

ثم حتى لو لم يصح إسناد من هذه الأسانيد، فإنّ مهج أكثر المحدثين أن يضعف يروى بنعته الطرف، ونباين مخارجها.

والملفت في هذا الحديث أنّ جميع الرواة حفظوا المتن باللفظ، لا بكاد يختلف اثنان منهم في حرفٍ، أو حرفين.

فالحديث يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، بكل ما تقدم، ولا نقول صحيح والله تعالى أعلم.

المحاضرة السادسة عشرة

الحديث الحادي عشر

أتمودح من تخريج ابن حبان للمجهول

إن الحافظ ابن حبان من أكبر المحدثين الفقهاء الذين جمع الله تعالى لهم بين فقه النفس، وغزارة العلم، وتنوع الثقافة، والتميز في نقد الحديث، وبيان علله. وقبل خمسة عشر عاماً كتبت دراسة موسعة تناولت فيها صحيحه في الجرح والتعديل، وخصصت منها مجلداً لترجمته، والتعريف بمؤلفاته.

وقد استوفيت يومها قول الحافظ ابن حجر: إن ابن حبان يوثق المجاهيل ويخرج لهم في صحيحه! وزاد المحدث الشيخ محمد ناصر الألباني، فزعم أن ابن حبان بنى كتابه الصحيح على روايات المجاهيل! فتمت بإعداد إحصائيات وفهارس متنوعة لرصد جميع تمركات ابن حبان في صحيحه وفي سائر كتبه فتوصلت إلى أن ابن حبان، لا يختلف في مسألة الترحيح للمجاهيل عن غيره من علماء الحديث السابقين عليه واللاحقين، غاية ما هنالك أن صحيحه البخاري ومسلم، صرف في إعدامتهما من اليهود ما أوضح بعض تصرفهما في مسألة الجهالة وعبرها بما لم ينتهياً بعضه لابن حبان، بل لعل دراستي هي أول دراسة علمية تناولت جانباً من جواتب هذه الشخصية العظيمة المهضومة! ووعدت في رسالتي تلك أن أدرس جميع روايات المجهولين والمستورين والمهمين في صحيحه في جمعت متخصص ولم ينتهياً في الوقت لتقييم بذلك، حتى قبض الله لي تلميذاً ناهياً صوراً على البحث واتفا من مهجنا القدي الذي تربي عليه، فكلفته كتابة هذا البحث الشاق ليتقدم به إلى جامعة صدام للعلوم الإسلامية، رسالة ليل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص (الحديث وعلومه) وهيات له كل سبل نجاحه

وألزمته أن يكتبه في مكتبي ونحت ستمعي وبصري، مع إعطائه الحرية اللازمة للاحتهاد والتحرير.

وأجبت أن أغف القارئ الكريم بنتائج هذه الدراسة، إحدى الدراسات العلمية العراقية المتميزة في ظروف الحصار الغاشم، والتي لا يرقى إلى مستواها أكثر البحوث العلمية التي نجرها الجامعات العربية في بلدان الرخاء واليسار، حتى يرعوي الذين ينظرون إلى البحث العلمي العراقي نظرة ارنباب في هذه الظروف القاهرة.

قال الباحث الفاضل: (صحبت ابن حبان في صحيحه ما يقرب من سنة ونصف السنة، أتبع مسجده في التخریج لمن شملهم دائرة الجهالة من المسنورين ويحوي الحال، والجاهل، والمسكوت عليهم، والمهمين.. وقد خرجت من غمار تلك الرحلة ببعض الانطباعات والتأثرات عن ابن حبان وعن صحيحه، أسيبت أن أسجلها بحالة هذه الدراسة، فأقول:

- لقد وجدت ابن حبان محدثاً نافذاً، ففيها أصولياً، عالماً أديباً، نعم! لمست ذلك كله في تراجم أبواب صحيحه، وفي نغياته على أحاديث كتابه وأحاديث الأحكام بها خاصة، وفي نفسه للصحيح على الأنواع والتفاسيم التي أوردها في مقدمة صحيحه، وهو تقسيم أصولي ظاهر.

- ووجدت ابن حبان منسجماً مع شرطه في التخریج عن الجاهل فسهو لم يخرج لهم إلا في المتاعات والشواهد، وخرج لبعضهم في أبواب الزهد والرفسان والتفسير وغيرها.

- ووجدته لا يختلف عن سلفه من مصنفي السنة في التخریج عن المجهول الذي روى عن ثقة وروى عنه ثقة، شأنه في ذلك شأن البخاري ومسلم وابن حزم فضلاً عن غيرهم، وقد وجدت الترمذي حسن عدة أحاديث لجاهل على شرط ابن حبان، بل وصحح بعضها.

- أما عن النتائج التمهيدية للدراسة معززة بالأحصاءات الاستقرائية فأقول
شارك ابن حبان بعض مصنفى الكتب الستة في التحريج لمئة وتسعة وعشرين
راويًا، وكأني به أراد من وراء ذلك أمرين اثنين:

الأول: أراد أن يقول: أنا لم أكن يدعى من المصنفين في الستة في تحريجي عن
المجاهيل بالمسروط المعتبرة.

الثاني: تنبيه لهذا الاتجاه، وموافقته لمن سبقه في التحريج للمجاهيل. فقد
أدخل في صحيحه روايات المجاهيل، ممن لم يخالف، ولم يأت بمن مكر، وكان
لحديثه شاهد أو منابع غالبًا. وانفرد بالتحريج لمئة وأربعة وعشرين راويًا، وهنا فبرز
لنا إضافة علمية قيمة من إضافات الإمام ابن حبان في كتابه الصحيح. إذ ليس
للمصنف كبير فضل في التحريج عن حرج عنه غيره من المساقين عنده. لكن
المفضل كل الفضل في اجتهاده وتفخيره عن موافق شرطه من الرواة الذين تشملهم
دائرة الجهالة -هم المسكوت عليهم- وسر مروياتهم، واختيار ما عري منها عن
المخالفة والنيكار. وهي إضافة تمنح إليها في الأبواب التي لا يصح فتحها حديث
البناء، وفي أبواب الزهد، والرفائق، والتصوير، وغيرها. وقد كان من شاركه غيره
بالتحريج لهم، ومن انفرد هو بالتحريج له؛ ثلاثين مستورًا، وأربعة وستين راويًا من
مجهولي الحال، ومئة وتسعة وخمسين مجهولًا. وانفرد بالتحريج عن اثنين وعشرين
راويًا من المستورين، وشارك غيره بالتحريج عن ثمانية منهم. وقد كان لجميعهم
منابع أو شاهد. أما مجهولو الحال فقد انفرد بالتحريج عن أربعين راويًا منهم، كان
لجميعهم منابع أو شاهد سوى راويين. وشارك غيره بالتحريج لأربعة وعشرين
منهم، لم يكن لخمسة منهم منابع أو شاهد. وكان المجاهيل الأكثر بينهم، فهم مئة
وتسعة وخمسون راويًا، أي ما يقرب من ستة أعشار مجموع الرواة ممن دائرة
الجهالة الذين خرج لهم ابن حبان. انفرد بالتحريج عن اثنين وستين راويًا منهم

كلهم نوبع، أو كان لحديثهم شاهد غير ثلاثة رواة. وقد شارك غيره سائلنا في خروج خمسة وتسعين راويًا منهم، لم أجد لسبعة عشر منهم منابعا ولا شاهدا. وقد كانت دراستي هذه بمنزلة العصل التطبيقي للبحث النظري الذي كتبه أساتذتنا الشيخ الدكتور عذاب محمود الخمس في رسالته ابن حبان ومنهجه في الإخراج والتعديل. على صحيح ابن حبان.

وقد كان في هذه الرسالة استدراكات كثيرة على صنيع محقق صحيح ابن حبان الذي ما رأيت أولى قضية الجهالة بشيء يذكر في دراسته لهذا الكتاب الخضم جراه الله والعاملين معه حبرا. والله تعالى أعلم. (٢٥٤)

(٧٧) و(٧٨) زهر بن عبد الرحمن بن أردك ومحمد بن سليمان بن والبة:

قال ابن حبان: (أحبرنا عمر بن محمد المصدي: حدثنا محمد بن إسماعيل البحاري: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس: حدثني زهر بن عبد الرحمن بن أردك، عن محمد بن سليمان بن والبة، عن سعيد بن جبير، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: (والذي نفس محمد بيده، لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والبخل، ويحون الأمين ويؤتمن الخائن، ويهلك الوعول، وتظهر النحوت) قالوا: يا رسول الله وما الوعول والنحوت؟ قال: (الوعول: وجوه الناس وأشرافهم والنحوت: الذين كانوا تحت أقدام الناس لا يعلم بهم).

قال المحقق: (إسناده ضعيف، فيه إسماعيل بن أبي أويس فيه لين كما ذكره الذهبي، ومحمد بن سليمان لم يوثقه غير المؤلف) (٢٥٥).

قلت: في الحديث علقان: الأولي أن في سنده إسماعيل بن أبي أويس وهو ليس الحديث (٢٥٦).

(٢٥٤) انظر عاتمة رسالة (المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبان) للباحث الشيخ عبدالمصطفي أحمد كريع الحموي

والثانية: أن فيه محمد بن سليمان بن والية، فقد ترجم له ابن حبان فقال: (يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه زفر بن أردك). ونرجم له ابن أبي حاتم والبحاري في التاريخ، وأخرج حديثه هناك، وسكتوا عليه جميعاً^(٢٥٧).
لم يرو عنه سوى زفر بن عبد الرحمن بن أردك، ولم يذكر نرح أو تعديل فهو مجهول في نظر الجمهور.

لكن إسماعيل بن أبي أويس، وهو شيخ البخاري، روى عنه الإمام البخاري هذا الحديث في تاريخه، وسكت عليه. ورواه عنه أيضاً عند الحاكم يحيى بن محمد ابن يحيى الشهيد، والفصل بن محمد بن المسيب^(٢٥٨) وقال عنه: هذا حديث رواه كلهم مدبون، ممن لم ينسبوا إلى نوع من الجرح.

قنت: وابن حبان إنما أخرج هذا الحديث لبيان أمانة يستدل بها على قيام الساعة. فقال: (ذكر أمانة يستدل بها على قيام الساعة). ويتساهل المحدثون في قبول الروايات في هذا الباب ما لا يتساهلون في غيره. وهذا مما عالف ابن حبان فيه شرطه حيث لم يرو عن هذا المجهول ثقة، والله أعلم^(٢٥٩). إ. هـ .

أقول: هذا ما ذكره الباحث في تخريجه حديث هذا الراوي المجهول ودراسته. وأضيف بعض التوضيحات المفصلة التي لم يشر إليها الباحث لوضوحها لديه، لكنها من منعمات البحث هنا.

- أخرج ابن حبان هذا الحديث من طريق البخاري، كما هو ظاهر والبحاري إنما أخرجه في التاريخ الكبير قال: قال لي إسماعيل بن أبي أويس، -

(٢٥٦) الميزان ٢٢٢/١-٢٢٣.

(٢٥٧) الثقات ٢١٦/٧، الجرح والتعديل ٢٦٨/٧، التاريخ الكبير ٩٣/١.

(٢٥٨) مستدرک الحاکم ٥٢٧/٤.

(٢٥٩) الاحسان ٢٥٨/١٥.

بعض المتن. فقبر ابن حبان عن قول البخاري قال لي تصيفة: حدثنا وهذه فاستدركه حديثه من صنيع حافظ.

إن الحافظ ابن حبان يرحح سماع سعيد بن جبير من أبي هريرة، إذ نص على سماعه منه وهو ابن عشر سنين!

إن الباحث جعل في الحديث علقين:

إحدهما: في ابن أبي أويس شيخ البخاري ومسلم في الصحيحين - وفيه كلام غير قليل، ولم يشر إلى زهر بن عبد الرحمن بن أروك أي إشارة، مع أنه لا يكاد يعرف، وليس له في كتب الستة كلها، سوى هذا الحديث الواحد^(٢٦١) وإن كان لا يرى وجوده علة في الحديث؛ فعليه أن يشر إلى أنه اعتمد في ذلك على قول البخاري وأبي حاتم الرزي فيه أنه (مستقيم الحديث) وبذلك لا يكون ابن حبان قد ناقض شرطه، إذ يكون محمد بن سليمان بن والبة روى عن سعيد بن جبير وهو حافظ كبير! وروى عنه زهر بن عبد الرحمن وهو مستقيم الحديث. وإن كان يراه علة كما هو ظاهر كلامه الذي بنى عليه تناقض ابن حبان؛ فعليه أن يبين لماذا لم يعتمد بقول البخاري وابن أبي حاتم فيه، ولا يترجم ابن حبان له في ثقافته وتوجيه حديثه في صحيحه؟^(٢٦٢)

ومن المسلم عدنا وعنده أن تخريج أصحاب الصحيح عن راو، وإن لم يكن توثيقاً له، لكنه تقوية لحاله.

بقي أن أشير إلى أن إسحاق بن راهويه قد أخرج رواية أخرى لهذا الحديث عهدي بالباحث أنه يعد مثلها متاعاً قاصرة لرواية ابن حبان، قال الحافظ إسحاق

(٢٦٠) نطاق رسالة الباحث هو نطاق المروعة الذهبية للحديث الشريف، وهو الذي عيته هاهنا لا اعتد

بوجود حديث صالح ورام هذا الطلاق

(٢٦١) ترجمة زهر في التاريخ الكبير ٤٣١/٣ وسه فقال: زهر بن بريد بن عبد الرحمن. وفي المرح

والتعديل ٦٠٨/٣. وفي ثقات ابن حبان ٢٥٨/٨، كما أثبتته الباحث الكريم

ابن راهويه: أخبرنا المقرئ، يعني عبد الله بن يزيد المكي: أخبرنا عبد الرحمن بن زياد عن سلمان بن عامر الشعبي، عن أبي عثمان الأصبهني، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: (إنهم الأمين وأمن غير الأمين، مصدق الكاذب، وكاذب الصادق، وأشرف عليكم الشرف الجوراء) قالوا يا رسول الله، وما شرف الجوراء؟ قال: (من كقطع الليل المظلم.) إ.هـ. (٢٦٢)

وبالجملة فأحسن أحوال هذا الحديث أنه حسن لغوه يستأنس به في أهمية وضع الإنسان المناسب في الموضع المناسب، والتحذير من الولاءات غير الشرعية التي من شأن أصحابها أن يؤموا الخائن إذا كان منهم، ويخونوا الأمين من غيرهم وهذا مشاهد في جميع شرائع المجتمعات الإسلامية العشائرية، والحزبية والافليمية وغيرها، ولهذا أدلته المتضافرة سوى هذا الحديث، ولهذا المعنى عرجه ابن حبان في صحيحه والله أعلم.

المحاضرة السابعة عشرة

الحديث الثاني عشر:

حديث من أفراد الإمام الترمذي

كان عدد الأحاديث التي انفرد بها الإمام الترمذي عن نوبة التسعة (٥٧٧) خمسة وسبعة وسبعين حديثاً، كانت الخمسة الأولى منها ذوات الأرقام: (١٠-٥٣-٥٤-١٠٢-١١٢)، أما الخمسة الأخيرة، فهي: (٣٩٣٨-٣٩٣٩-٣٩٤٢-٣٩٤٣-٣٩٤٤). واختار حديثاً واحداً ليكون موضوع درسنا في هذه المقالة، في التطبيق على تخريج الحديث ونقده.

- بإسناده إلى الإمام الترمذي في أبواب الطهارة، باب (١١٠) ما جاء في النيم، رقم (١٤٥)، قال رحمه الله تعالى: حدثنا يحيى بن موسى قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا هشيم عن محمد بن خالد الفرسي، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه سئل عن النيم، فقال: إن الله قال في كتابه حين ذكر الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وقال في النيم: ﴿فَاغْسِلُوا بُحُورَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]؛ فكانت السنة في القطع الكفين، إنما هو الوجه والكفان يعني: النيم. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح (٢٦٢).

خطوات تخريج الحديث ونقده:

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث هذا الحديث مما انفرد به الترمذي، فلم أفت عليه في شيء من كتب السنن والمعاجم، والمصنفات، والأحزاب الحديثية

والمشبهات، فأحدث غريب مطلقاً، في جميع طبقات السند من الترمذي إلى ابن عباس.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث

مخرج الحديث الأذن، هو الإمام الترمذي نفسه، إذ لم أقف على الحديث عند غيره، فالترجمة العلمية النقدية تشمل جميع رواة الاسناد من المصنف إلى الصحابي!

الخطوة الثالثة: تراجم رواة الاسناد

— الإمام الترمذي: هو محمد بن عيسى بن اسود بن موسى السلمي أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ).

روى عن عشرين وبضعة عشر شيخاً، منهم: البخاري، ومسلم، والدارمي وأبو داود السجستاني^(٢٦٤).

وروى عنه خلق ذكر المزي منهم في تذيب الكمال سبعة وعشرين شيخاً منهم: محمد بن أحمد بن محبوب، أبو العباس الخيري، ومحمد بن المنذر بن سعيد (شكر)، ومحمود بن عبد النسي^(٢٦٥).

لم أقف فيه على أدنى حرج، وقال الإمام السمعاني فيه: أحد الأئمة الذين يفتدى بهم، وقال الذهبي في الميزان: ثقة مجمع عليه. وقال الحفاظ في التريب: أحد الأئمة^(٢٦٦). وأما قول أبي محمد ابن حزم: مجهول، فلم يلتفت إليه أحد، لأن ابن حزم لم يطلع على جامع الترمذي، ولم يكن كتابه قد انتشر يومئذ في الأندلس^(٢٦٧).

(٢٦٤) انظر الملحق الثالث من كتابي مصطلحات الترمذي الخديبة في كتابه الجامع فقد جعلته سادساً بشيوخ الترمذي، ولست أرى للمزي عنراً في مجاله شيوخ الترمذي والسائي وابن ماجه وغيرهم وذلك من شرط كتابه.

(٢٦٥) تذيب الكمال ٢٦٦/٢٥١.

(٢٦٦) انظر تذيب الكمال ٢٦٦/٢٥٢ وحاشيته رقم (٥) والميزان ٣/٦٧٨ (٨٠٣٥) والتريب (٦٢٠٦).

— الخداني: هو يحيى بن موسى بن عبد ربه بن سالم الخداني، أبو زكريا البلخي الشخنباني المعروف (تخت) (ت بعد ٢٣٩هـ).

روى عن أربعة وأربعين شيخاً، منهم: أبو أسامة، حماد بن أسامة (د) وسعيد بن سليمان الواسطي (ت) وسعيان بن عبيدة (ت س) وعبد الرزاق الصنعائي (ح د ت) ووكيع بن الخراج (ح د ت)، وروى عنه ستة عشر راوياً، منهم: البحاري، وأبو داود، والترمذي والنسائي.

قلت: فالرجل معروف مشهور في أوساط أهل الحديث، ولم أفت فيه على جرح، ولم يترحمه أحد من مصنفی الضعفاء ولا الذهبي في الميزان، ووثقه أبو زرعة، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر وأئسن عليه آخرون^(٢٦٨).

— البزار: هو سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، البزار نزيل بغداد، لقبه (سعدويه) (١٢٥-٢٢٥هـ).

روى عن أربعة وثلاثين شيخاً، منهم: رهير بن معاوية الجعفي، وعبدالله بن المبارك (ح) والليث بن سعد (خ) وهشيم بن بشير (ح م ت س).

وروى عنه ثلاثة وأربعون راوياً، منهم: البحاري، وأبو داود، والدارقطني (نم) وأبو حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة (خ د)، ونحى بن موسى البلخي (ت) فالرجل مشهور معروف بين أهل الحديث.

قلت: ترجمه العقيلي في الضعفاء، ووصفه أحمد بالنصيف، وقال الذهبي في الميزان: ثقة مشهور صاحب حديث، حافظ! وقال الحافظ: ثقة حافظ. من كبار العاشرة^(٢٦٩).

(٢٦٧) انظر كتاب مصطلحات الترمذي الحديث في ترجمته

(٢٦٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال وحواشيه ٩-٦/٣٢ والتفريب (٧٠: ٥٥).

(٢٦٩) الميزان ١٤١/٢ (٣٢٠١) والتفريب (٢٣٢٩).

— ابن دينار السلمي: هو هُشَيْم بن بُشَيْر بن القاسم بن دينار السلمي، أَسْرَ معاوية بن أبي تاجم -معه مئتين-، الواسطي (ت ١٨٣هـ).

روى عن أكثر من سبعين شيوخاً، منهم: إسماعيل بن أبي خالد (ح م) وحصين بن عبد الرحمن السلمي (ح م ت س) وسليمان الأعمش (م) وشعبة بن الحجاج (س) ومحمد بن خالد الفرشي (ت).

وروى عنه أكثر من عدد شيوخه من الرواة، مهم: أحمد بن منيع البعوي (م ت س) وأبو حنيفة زهير بن حرب (م د ق) وابن المديني (ح) وسعد بن سليمان (معدويه) الواسطي (خ م ت س).

ترجمه ابن عدي في الكامل، وقال: هُشَيْم رجل مشهور، وقد كتب عنه الأئمة، وهو في نفسه لا بأس به، إلا أنه أُسبب إلى التدليس، وله أصناف وأحاديث حسنة وعرائب، وإذا حدث عن ثقة، فلا بأس به، وربما يؤتى ويوجد في بعض أحاديثه منكر، إذا دلّس في حديثه عن غير ثقة.

وقد روى عنه شعبة، والثوري، ومالك، وابن أبي عدي، وغيرهم من الأئمة وهو لا بأس به، وبرواياه أ.هـ.

ولخص الحافظ حاله فقال: ثقة ثبت، كثير التدليس والارسال الخفي^(٢٧٠).

قلت: من كان حاله مثل حال هُشَيْم وهو إمام، يتوقف في مغايده، حسن نتحقق من نصرجه بالسماع، أو يأتي الحديث من طريق أخرى، أو نقوم قرينة دالة على السماع، ويتعين علينا الوقوف على تواريخ وفيات شيوخه الذين قبل منهم: إنه يرسل عنهم، أو المستورين منهم.

— محمد بن خالد الفرشي: روى عن داود بن الحصين (ت)، ومعد المصري، وعطاء بن أبي رباح (ق)، وروى عنه هُشَيْم (ق ت).

قال الحافظ ابن حبان: محمد بن سلمة المحرومي، أبو عكرمة بن خالد بروي عن أبيه، والمفري روى عنه عبدالله بن أبي الأسود، وهو الذي روى عنه هشيم وقال: حدثنا محمد بن خالد الفرشي عن المفري^(٢٧١).

فت: لكن البحاري وابن أبي حاتم فرقا بين هذين اللذين جعلهما ابن حبان واحداً، والذي روى عنه عبدالله بن أبي الأسود، غير الذي روى عنه هشيم، وقال ابن القطان: لا تُعرف حاله، ورحم الذهبي لشيخ هشيم هذا وقال: لا يعرف حاله. وقال الحافظ: مجهول من السادسة^(٢٧٢).

— أبو سليمان المدني: هو داود بن الحصين الفرشي الأموي مولى لهم أبو سليمان المدني (ت ١٣٥هـ).

روى عن أربعة عشر راوياً، منهم: أبو الحصين (ق) وعكرمة مولى ابن عباس (بخ ٤) ونافع مولى ابن عمر (ت ق).

وروى عنه أحد عشر راوياً، منهم: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ومالك بن أنس (ع) ومحمد بن إسحاق (بخ ٤).

اختلف النقاد في توثيقه وتضعيفه، بيد أنهم اتفقوا على أمور:

الأول: اتفقوا على أنه كان صاحب حديث كثيراً.

الثاني: اتفقوا على أنه كان من الخوارج، وممن يرمى بالقدر.

الثالث: اتفقوا على أنه كان مُكثراً عن عكرمة، وأن عكرمة توفي في بيته.

الرابع: اتفقوا على ضعف حديثه في عكرمة، يعني حيث يتعذر به.

ولخص الحافظ حاله فقال: ثقة إلا في عكرمة، ورمى برأي الخوارج^(٢٧٣).

(٢٧١) ثقات ٣٧٧/٧-٣٧٨.

(٢٧٢) انظر تاريخ البحاري الكبير ٧٣/١ (١٨٦) والخروج والتعديل ٢٤٢/٧ (١٣٣) والبرهان ٥٣٤/٣.

(٢٧٣) والتعريب (٥٨٥٢)، وانظر الوهم والابهام لاس القطان ٤٣/٣ (٦٩٤).

(٢٧٣) ترجمته في الكامل ٥٦٠/٣. ولتعديل الكمال وحواشيه ٣٧٩/٨-٣٨٢، والتفريب (١٧٧٩).

عكرمة مولى عبدالله بن عباس: تقدمت ترجمته في حديث الإحصار (ص ٢٣٩)
ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ت ٦٨هـ).

جرت عادة المحدثين ألا يترجموا الصحابي ترجمة علمية نقدية، وإنما يترجمونه ترجمة معرفية، مثل هذه الترجمة، ويبدلون عبارات مقبوضة، مثل: (الصحابي الجليل) أو (ترجمان القرآن) أو (صاحب رسول الله)...

وعن يذهب إلى ما يذهب إليه المحدثون، وعلماء الاسلام، من أن الصحبة مرتبة عظيمة جليلة، هنيئاً لمن أكرمه الله تعالى بها، ونفعنا بحب من أنصف بها.
لكن لما كنّا لا نرى عدالة مجهول الضحية، والصحابي المجهول، ولا نرى قبول مرسل الصحابي مطلقاً، وإنما في حال دون حال، ولا نعطي وصف العدالة لمن ثبت عليه انحراف بعد رسول الله ﷺ، ولا نعطي صفة مطلق الضبط للجميع ولا نرى قول الصحابي وفعله شرعاً ملزماً، وإنما هو اجتهد يُنظر فيه؛ كان لا بُد أن نكون ترجمنا للصحابي ترجمة علمية ناقدة، لأن قول كل ما يقوله الصحابي أو ينقله، أو يفعله من غير تمحيص، يتعارض مع مبادئ العلم، وأوليات العقول! روى عبدالله بن عباس عن النبي ﷺ، وعن ثلاثة وثلاثين صحابياً، منهم ثمان سوة وروى عنه أكثر من مائتي راو، وهو أشهر من أن يُدّعى على معرفته.

وأما عن عدالته؛ فهو خير هذه الأمة، وربانيها، والامام العالم التقى الورع التميمي تبعاً لله بحته، وأما عن ضبطه، فيكفي في ذلك ما حدث به عن تحصيله العلم من الصحابة الكرام قال: (إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين ممن أصحاب النبي ﷺ)، قال الذهبي: إسناده صحيح. وقال: (وجدت عامة علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار، إن كنت لأتي الرجل، فيقال: هو مانم فأدعه حتى يخرج، لأستطيع بذلك قلبه ولو شئت أن يوقظ لي، لأوقظ) (٢٧٤).

وهو فوق هذا، كان قريباً من رسول الله ﷺ، فهو ابن عمه، وزوج خالته
وكان له يوم توفي الرسول الأعظم ﷺ خمس عشرة متعة، صحبه منها ثلاثين شهراً
وسمع من فيه الشريف تسعة أحاديث. (٢٧٥).

وأما عن مراسيل ابن عباس، وما أكثرها، فينطلق عليها ما ينطق عنى سائر
مراسيل صغار الصحابة مع مرة لمراسيل ابن عباس، ويتقرر في كل حديث
حديث! وقد لخص حاله الحفاظ، فقال: ولد قبل الهجرة ثلاث سنين، في الشعب
ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يُسمّى الحبر، والبحر لسعة علمه.
وقال عمر: لو أدرك ابن عباس أسناننا، ما عَشَره منا أحد (٢٧٦)، مات سنة ثمان
وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين، وأحد العبادة من فقهاء الصحابة (٢٧٧).

هذه تراجم الاستاد العلمية مختصرة غاية الاختصار.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمجموع طرقه (المتابعات)

نقدم في الخطوة الأولى، والثانية، أن الحديث فرد غريب من بداية السند إلى
نهايته، ولم أقف على من خرّجه من حديث ابن عباس، سوى الترمذي. وقد ظهر
في الخطوة الثالثة آنفاً، أن في الإسناد ثلاثة بحروحين، وأحسنهم حالاً داود بن
أخضر، في غير عكرمة، وهذا من حديثه عنه، ثم عكرمة مولى ابن عباس محسن
توقف في قبول مغاريده مطلقاً - وهذا منها -.

بيد أن ضعف الحديث مرده إلى عماد بن خالد القرشي، فهو مجهول، وبه
وحده يُضعف الحديث.

(٢٧٥) ما سبق ٣/٣٣٢.

(٢٧٦) معاشره من أحد قبل مائة عشر علمه وقيل ماخذه ما أحده وقيل: إن العشرة لفضة تعيد القيام عدد
العرب انظر نهاية العرب (عشر) ٢/٢١٧.

(٢٧٧) انظر ترجمة ابن عباس في تهذيب الكمال ١٥/١٠٤-١١٦٢، والسلا ٣/٣٣١-٣٥٩ والتاريخ

بقي علينا أن نُجيب على صنيع الترمذي في تصحيح حديث ابن عباس الموقوف هذا...

فأقول: نرى في من منهج الترمذي، أنه يُصحح الحديث بالمنفعة الصالحة دائماً، وبالشاهد أحياناً، وبموافقة ظاهر القرآن، وبموافقة ما عليه العمل، ولا ينشد مع (الوحدان) الذين نفّس المتأخرون، ففسمهم فسمه عقلية مطلقية، لا أثر لها في تقويم الأحاديث عند المتقدمين إطلاقاً إلى: المسانير، وبماهيل الأحوال، وبماهيل الأعيان وخاصة إذا كانوا من التابعين، فإذا جاء الحديث من رواية بمجهول، روى عنه ثقة، وكان الحديث غير منكر، فإنه قد يُصحح حديثه، شأنه في ذلك شأن ابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما وهذا الحديث ليس بمنكر، بل هو موافق لحديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما في الصحيحين، قال الحافظ: وما بقوي روايه حديث عمار في الصحيحين بذكر الكفين أن عماراً كان يُقي بعد التَّيِّ ﷺ بذلك وراوي الحديث أعرف بالمراد منه من غيره. ولا سيما الصحابي المجهول^(٢٧٨).

وقال ابن العربي في العارضة الأخوذية، عقب حديث ابن عباس هذا: هذه إشارة سحر الأئمة، وترجمان القرآن، وكان كلام المتفامين من قبل إشارة وسطه: أن الله حدّد الوضوء إلى المرفقين؛ هو قسماً عند تحديده، وأطلق القول في اليدين فحملت على ظاهر مطلق اسم اليد، وهو الكفان، كما فعلنا في السرقفة بهذا أحمد بالظاهر، وليس هو فباس للعبادة على العقوبة^(٢٧٩).

الخطوة الخامسة: التوازن التشريعي (التعارض والتجريح)

قال الحافظ: قوله (باب التيمم للوجه والكمين) أي هو الواجب المجزئ وأنى نصيغه الحزم مع شهرة خلاف فيه لغوة دليله، فإن الأحاديث السوادة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار، وما عداهما فصعب أو

(٢٧٨) فتح الباري ١/٥٣٠.

(٢٧٩) نقلاً عن نسخة الأحروزي ١/٤٣٨، ط دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.

مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه، وأما حديث أبي جهيم فورد بذكر
اليدين بجملاً، وأما حديث عمّار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وذكر المرفقين
في المس، وفي رواية إلى نصف الذراع، وفي رواية إلى الأباط، وأما رواية المرفقين
وكذا نصف الذراع ففيهما مقال، وأما رواية الأباط، فقال الشافعي وغيره: إن
كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكلّ تيمّم صحّ للنبي ﷺ بعده، فهو ناسخ له، وإن
كان وقع بغير أمره، فالحجة بما أمر به.

ومما بقوي رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفين، كون عمّار كان
يُغتني بعد النبي ﷺ بذلك. وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما
الصحابي المتهجد وسيأتي الكلام على مسألة الاختصار على ضربة واحدة في بابيه
وقال أيضاً: ويستفاد من هذا اللفظ أن ما زاد على الكفين، ليس يفرض كما
تقدم، وإليه ذهب أحمد، وإسحاق، وابن جرير، وابن المنذر، وابن خزيمة ونقله ابن
الجهيم، وغيره، عن مالك، ونقله الخطّابي، عن أصحاب الحديث، وقال النووي:
رواه أبو نور وغيره، عن الشافعي في القديم، وأنكر ذلك الماوردي وغيره. قال:
وهو إنكار مردود لأنّ أبا نور إمام ثقة. قال: وهذا القول وإن كان مرجوحاً، فهو
القوي في الدليل. انتهى من شرح المذهب، وقال في شرح مسلم في الجواب عن
هذا الحديث: إن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم، وليس المراد به بيان جميع ما
يحصل به التيمّم، وكفّ بآن سياق القصة يدل على أن المراد بيان جميع ذلك؛ لأنّ
ذلك هو الظاهر من قوله (إنما يكفّيك) وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح إلى
المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء فجوابه أنّه قياس في مقابلة النص، فهو
حاسد الاعتبار، وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر وهو الاطلاق مائة
السرقة، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص^(٢٨). والله تعالى أعلم.

المحاضرة الثامنة عشرة

الحديث الثالث عشر

حديث من أفراد ابن ماجه

وبإسنادي إلى الامام محمد بن يزيد الغزويني في السنن، قال رحمه الله تعالى:
(٢٤٧٢) حدثنا عبد الله بن سعيد: حدثنا عبد الله بن خراش بن خوشب
الثبياني، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكالا والنار، ومنه
حرام) قال أبو سعيد: يعني الماء الحار، (١٨١)
خطوات نخرج احديث ونفده:

- الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث، حديث ابن عباس هذا أخرجه ابن
ماجه في (١٦) كتاب الرهن، (١٦) باب: المسلمون شركاء في ثلاث.

.. وأخرجه الطبراني في الكبير: من طريق عبدان الأهوازي، عن زيد بن
الحريش، عن عبد الله بن خراش به. (٢٨٢) ولم أقف على من أخرجه سواه. (٢٨٣)

- الخطوة الثانية: تعيين مدار الحديث، دار هذا الحديث على عبد الله بن
خراش بن حوشب، رواه عنه: عبد الله بن سعيد عند ابن ماجه، وعبدان
الأهوازي، عن زيد بن الحريش عند الطبراني في الكبير.

وهذا يعني أن الترجمة المعرفية ستشمل الامام ابن ماجه، والامام الطبراني
وعبد الله بن سعيد، وعبدان، وزيد بن الحريش، وهم الرواة النقلة لهذا الحديث.
أما عمد الامداد: عبد الله بن خراش، والعوام، ومجاهد، وابن عباس فيجب
أن نترجم لهم ترجمة علمية نافذة.

(٢٨١) مس ابن ماجه ١٠٨/٤ (١٤٧٢).

(٢٨٢) المعجم الكبير ٨٠/١١ (١١١٠٥).

(٢٨٣) أووه المزي في ت. الكمال ٤٥٥/١٤ في ترجمة ابن خراش. بدلاً عالياً من طريق الطبراني به.

١- الخطوة الثالثة: تراجع وواف الأسانيد

١- الرواة النقلة:

١- الإمام ابن ماجه: تقدمت ترجمته (ص ١٩٣).

٢- الطبراني: تقدمت ترجمته (ص ٢٣٢).

٣- عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج، الكوفي: ثقة.

من صغار العاشرة. مات سنة سبع وخمسين ومئتين (ع)، التفریب (٣٣٥٤).

٤- عبدان الأهوازي: تقدمت ترجمته ص (٣٢٢).

٥- زيد بن الحريش الأهوازي^(٢٨٤): تریل البصرة.

قال ابن القطان- فيما نقله عنه ابن حجر في اللسان: مجهول الحال.

ودكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

قلت: أحصيت له ستة رواة رووا عنه هم: عبدان عند ابن حبان، وله

عنده عن زيد حديث واحد، والطبراني، والبيهقي في الكبرى، والحسين بن هار

العسكري، عند الحاكم، وأحمد بن محمد بن سعيد المعيني الأصبهاني، عند الطبراني

والحسين بن إسحاق النسري، عند الطبراني، وولده أحمد بن زيد بن الحريش، عند

الطبراني، وإبراهيم بن يوسف المستحقي، والرحل ناقل في حديثنا هذا، وهذا قدر

كاف للتدليل على أنه ليس مجهول الحال وأنه صالح للمتابعة، إن شاء الله.

تراجع عمدة الأسناد:

- عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني^(٢٨٥): أبو جعفر الكوفي، أخو شهاب بن

خراش، وابن أخي العوام بن حوشب (ق). مات بعد العترة ومئة.

(٢٨٤) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان ٢٥١/٨ المرح ٥٦١/٣ (٢٥٣٧). اللسان ٥٠٣/٢.

(٢٨٥) مصادر ترجمته: تاريخ البخاري الكبير ٨٠/٥ (٢١٩). صغراء الساني (٣٢٦) المرح ٤٦/٥.

(٢٩٤). ثقات ابن حبان ٣٤٠/٨. الكامل ٣٤٧/٥. صغراء الدراغطي (٣٢٥). ت الكمال ٤٥٣/١٤.

ومصادره. ديوان الصغراء (٢١٥٤). الميزان ٤١٣/٢ (٤٢٨٧). التفریب (٣٢٩٣).

روى عن: عمه العوام بن حوشب (ق)، ومروء بن عبد الله الشيباني الكوفي وموسى بن عقبة، وواسط بن الحارث، ويريد بن أبي يزيد بن مريد.

وروى عنه ثلاثة وعشرون راوياً، منهم: إسماعيل بن محمد الطلحسي (ق) وبشر بن الحكم العبدي النيسابوري، وأبو سعيد، عبد الله بن سعيد الأصبخ (ق).
ضعفه أبو زرعة، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني، وابن حجر، وأتهمه النسائي بالوضع. وكذبه محمد بن عمار الموصلي.^(٢٨٦) وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عمر محفوظ، بيد أن ابن حبان ذكره في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وأخرج له حديثاً واحداً في الصحيح، مناعه، في (٨) كتاب الطهارة، (١٧) باب المسح على الخفين وغيرهما برقم (١٣٤٥).

ولم نخرج له من السنة غير ابن ماجه، أخرج له حديثين^(٢٨٧)، هذا أحدهما، وخلاصة القول في ابن خراش أنه ضعيف، وليس من حجة على وضعه أو كذبه العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، الرعي، أبو عيسى الواسطي. من السادسة. مات سنة ثمان وأربعين ومئة (ع).

روى عن: إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي (خ د)، ومجاهد بن جبر المكي (ح س ق)، وأبي إسحاق الشيباني (م) وغيرهم في خمسة وعشرين شعباً.
وروى عنه: شعبة بن الحجاج (خ س)، وعبد الله بن خراش بن حوشب (ق)، وي زيد ابن هارون (ع) وغيرهم في أربعة عشر راوياً، وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو سعد، والعجلي، وابن حجر. زاد الأخير: ثبت معاضل، وقال النسائي، وأبو حاتم: ليس به بأس. زاد الأخير: صالح.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يريد بن هارون: كان صاحب أمر بالمعروف، وهي عن المتنكر^(٢٨٨). قلت: الرجل ثقة ثبت.

(٢٨٦) تهذيب التهذيب ١٩٨/٥.

(٢٨٧) الحديث الآخر برقم (١٠٣).

- مجاهد^(٢٨٩): بن جبر، ويقال: ابن جبر، والأول أصح، المكّي، أبو الحجاج القرشي، المحزومي، مولى السائب المحزومي، وقبل عبر ذلك. من الثالثة. مات سنة إحدى- أو اثنين أو ثلاث أو أربع- ومئة-، وله ثلاث وثلاثون (ع).
 روى عن تسعة وخمسين شيخاً، منهم: عبد الله بن عباس (ع)، وعبد الله ابن عمر (ع)، وأبو هريرة (ع).

وروى عنه أكثر من ثمانين راوياً، مهم: أنان بن صالح (تحت ٤)، وعبد الله ابن نجيع المكّي (ع)، والعوام بن حوشب (خ س ق).

عن مجاهد، قال: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة، وعن ضعيف كان أعلمهم- يعني الثابطين- بالتفسير مجاهد، ووثقة ابن معين، وأبو زرعة والعجلي، وقال الذهبي: أجمعت الأمة على إمامه مجاهد، والاحجاج به، وقال الحافظ في التقریب: ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم.

قلت: مجاهد ثقة إمام، لكنه كثير الأرسال، وقد رجّح يحيى القطان، وأبو داود مراسيله على مراسيل عطاء.

قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤٠/١٠): وفي شرح البحاري للقطب الحلبي (أن من الكبار أن لا يستبرئ من بوله) حكاية كلام السرمذي في العليل

(٢٨٨) طبقات ابن سعد ٣١٦/٧، علل أحمد ١٣٥/١، ١٦٣، ١٦٣، ٢٢١ تاريخ البحاري الكبير ٦٧/٧

(٣٠٨) انعمه للعسوي ١٣٣/١، ١٥٤/١ تاريخ واسط: ١٤٨، ٤٩، ٥٣، ٧٠، ٧٩، ٩١، ١٠٠، ١١٤

١١٥. المرح ٢٤/٧ (١١٧). ت. الكمال ٢٢/٤٢٧. التقریب. (٥٢١١)

(٢٨٩) مصادر ترجمته طبقات ابن سعد ٤٦٦/٥، طبقات خليفة ٢٨٠، علل ابن المديني ص ٤٤، ٤٧، ٥١

علل أحمد ٨١/١، ١٠٤، ١٢٤٧، ١٨٦/٢، ٣٥٠ تاريخ البحاري الكبير ٤١١/٧ (١٨٠٥). اخرج

٣١٩/٨ (١٤٦٩). ثقات ابن حبان ٤١٩/٥، ت. الكمال ٢٢٨/٢٧ (٥٧٨٣). س. أعلام النبلاء ٤٤٩/٤

(١٧٥). تذكرة الحفاظ ٩٢/١. التقریب (٦٤٨٦). ومصادر أخرى كثيرة في كتب التاريخ والرجال.

ما نصه^(٢٩٠): مجاهد معلوم التذليس، فنعته لا نغيد الوصل. ووقوع الوساطة بينه وبين ابن عباس إ.هـ.

قال الحافظ: ولم أر من نسه إلى التذليس! نعم إذا ثبت قول ابن معين: أن قول مجاهد: (خرج علينا علي...) ليس على ظاهره، فهو عين التذليس، إذ معناه اللعوي وهو الإيهام والتعطية، وقد قال ابن حراش: أحاديث مجاهد عس على مراسيل.

قلت: ولكنه يحس حديثه عن ابن عباس بذلك، رغم وجود سقط واضح في الكلام، وعلى أية حال فالنص غير موجود في العلل، ولا يمكن أن ينسب على الشك، وعندنا يقين بتلمذه مجاهد لابن عباس، فقرأ عليها عليه القرآن مرات كثيرة فبقى مجاهد ثقة من غير قيد التذليس، والله تعالى أعلم.

- ابن عباس: تقدمت ترجمته ص (٣٤٨).

هذه هي تراجم الرواة: نفلة وعمد، أرغلتها مفتضة، مختصرة لسننفل إلى الخطوة القادمة، وهي الحكم على الحديث بمجموع متابعاته.

الخطوة الرابعة: الحكم على سند الحديث بمتابعاته، حديث ابن عباس:

إسناده ضعيف، فقد نفرد به عبد الله بن حراش عن عمه العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس يرفعه، وعبد الله بن حراش بن حوشب لا يحتمل نفرد؛ فقد وضعه جماعة من الحفاظ ولم يوثقه أحد، غير ذكر ابن حبان له في الثقات^(٢٩١) وقد قال عه: ربما أخطأ، والحديث بهذا الإسناد، وضعه عبد الحسن الأشعيلي في أحكامه^(٢٩٢)

(٢٩٠) لم أكتب عليه في العلل

(٢٩١) ذكر ابن حبان لراو في كتابه الثقات لا يحي - بالضرورة - توثيقاً له، فقد نص في مواضع كثيرة من كتابه على أن علته لم يذكره للاحتجاج، وإنما ذكره للمعرفة!! وقد ترجم لعبد الله بن حراش هذا ولم يبرح له في صحيحه غير حديث واحد متابع كما ذكرنا سابقاً، انظر رواية الحديث ص ٦٨-٧١.

(٢٩٢) مقدمة الريفي في نصب الرأية ٢٩٤/٤ (٤٣٠٢).

والبوصيري في الزوائد^(٢٩٣) وابن حجر في التلخيص^(٢٩٤)، فضال:
(رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس، وعد الله بن جبرائيل: منرك!).

— الخطرة الخامسة: التعارض والترجيح (التوازن التشريعي)

بعد أن حكمنا على إسناده الحديث بالضعف، بقي علينا أن نبحث لثمة عن
شواهد نفوية، مقلول: للحديث شواهد عديدة، لفظه ومعناه:

— فأما لفظه، سوى زيادة: (ولمته حرام)، هله شواهد من حديث: ابن
عمر عند الطبراني في الكبير، رواه عنه زيد بن جبر. قال الحافظ إسناده حسن^(٢٩٥)
ورجل من المهاجرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند
أحمد في المسند^(٢٩٦)، وأبي داود في السنن^(٢٩٧)، والبيهقي في الكبرى^(٢٩٨)
رواه عنه: أبو خديش، ومثل أبو حاتم عنه، فقال: أبو خديش لم يدرك النبي صلى
الله عليه وسلم! قال الحافظ مقلباً: وهو كما قال، فقد شاه أبو داود في روايته:
حبان بن زيد وهو الشرعي، وهو تابعي معروف^(٢٩٩).

— وأما شواهد لمعناه: فأصحتها: ما رواه سفيان عن أبي الزناد، عن الأعرج،
عن أبي هريرة يرفعه قال: (ثلاث لا يمنع: الماء والكأ والنار)، قال البوصيري في
الزوائد^(٣٠٠): هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، وصححه الحافظ في
التلخيص^(٣٠١). ولألفاظه مفردة شواهد كثيرة، بصين المقام بذكرها.

(٢٩٣) مصاح الزجاجة ٢/٦٦٦.

(٢٩٤) تلخيص ابن حجر ٣/٦٥.

(٢٩٥) تلخيص ابن حجر ٣/٦٥ (١٣٠٤).

(٢٩٦) للمسند ٥/٣٦٤.

(٢٩٧) من أبي داود ٣/٢٧٨ (٣٤٧٧).

(٢٩٨) السنن الكبرى للبيهقي ٦/١٥٠ (١١٦٧) و (١١٦٨).

(٢٩٩) التلخيص ٣/٦٥ (١٣٠٤).

(٣٠٠) مصاح الزجاجة ٢/٢٦٦.

(٣٠١) التلخيص ٣/٦٥ (١٣٠٤).

والمُلْتَحَص: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ، عَنِ أَنَّ لَمْتَهُ شَوَاهِدُ صَحِيحَةٌ وَحَسَنَةٌ قَوِيَّةٌ مَعْنَاهُ: سَوَى زِيَادَةٍ: (وَلَمْتَهُ حَرَامٌ)، فَقَدْ تَعَرَّدَ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جِرَاشٍ، وَلَا يَقْبَلُ تَعَرُّدَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَبْلُ أَنْ نَخْتِمَ حَدِيثَنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، نَجْمِلُ بِمَا نَعْرِفُ إِلَى مَعْنَاهُ وَمَا يَسْتَحْلُصُ مِنْهُ مِنْ تَشْرِيعٍ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: (٣٠٢)

(وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: ثَلَاثَةٌ لَا يَمْنَعُنَ: الْمَاءُ وَالْكَلَأُ وَالنَّارُ)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ الْكَلَأُ يَنْبَتُ فِي مَوَاتِ الْأَرْضِ، وَالْمَاءُ الَّذِي يَجْرِي فِي الْمَوَاصِعِ الَّتِي لَا تَغْتَصِرُ بِأَحَدٍ، قَالَ: وَالْمَرَادُ بِالنَّارِ الْحِجَارَةُ الَّتِي نَوْرِي النَّارِ، وَقَالَ عِبْرَةُ: الْمَرَادُ النَّارُ حَقِيقَةً، وَالْمَعْنَى لَا يَجْمَعُ مَنْ يَسْتَصْبِحُ مِنْهَا مُصْبِحاً أَوْ يَدْنِي مِنْهَا مَسِدٌ يَشْعَلُهُ مِنْهَا. وَقِيلَ: الْمَرَادُ مَا إِذَا أَضْرَمَ نَاراً فِي حَطَبٍ مَبَاحٍ بِالصَّحْرَاءِ، فَلَيْسَ بِهِ مَعِ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَضْرَمَ فِي حَطَبٍ يَمْلِكُهُ نَاراً فَهُوَ الْمَنْعُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

خاتمة الكتاب

الحمد لله في البدء واختتام، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين
ورصي الله تعالى عن الصحابة الأكرمين.
أما بعد:

فإن كتاب (محاضرات في تخريج الحديث ونقده) هو الخطوة الرابعة في
سلسلتنا التعليمية التطبيقية، التي تتوي على الكتب الآتية:

- مناهج المصنفين في الحديث النبوي.
- مناهج المصنفين في الجرح والتعديل.
- مناهج المصنفين في عدل الحديث ونقده.
- محاضرات في تخريج الحديث ونقده.
- دراسات تطبيقية في الحديث الشريف.

غير أن كتابنا هذا قد سبق إخوانه الثلاثة في الطباعة، لأسباب لا تخفى على
الحصيف، وإن كنا نأمل أن تصدر هذه المجموعة كلها في هذا العام، إن شاء الله تعالى
لهذا كان لا بد من الإشارة إلى ما يجب على الباحث الدارس معرفته، حتى
لا ينسب إلى كتابنا النقص، أو يصنفه بالقصور عن تكامل مادة (علم تخريج
الحديث) فيه.

- ١- إن الكتب الأربعة الصحاح هي أفضل كتب السنة على الإطلاق، من
جميع النواحي وأهمها احترازها على الأحاديث الصحيحة في اعتبار أصحابها
وترتيبها العلمي من حيث قيمة الصحيح الذي فيها، وتسنته على النحو
الآتي عندي

(صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم صحيح ابن حبان، ثم صحيح ابن خزيمة)
فإذا نحن سلمنا بصحة الأحاديث - غير المكررة - في الصحيحين البخاري
ومسلم وسلمنا بصحة (٩٠%) من الأحاديث للمخرجة عند ابن خزيمة وابن حبان

فيكن القول بأن جمهرة الأحاديث الصحيحة في كتب السنن الستة مودعة في الصحاح الأربعة وكتب السنن الستة هي (سنن الدارمي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني)، ولو قلنا سنن البيهقي، بدل الدارقطني؛ فصحيح أيضاً.

فأنا عندما أقدم في الاعتبار صحيح ابن حبان على (السنن) لأبي داود، أو ابن ماجه إنما أفعل ذلك؛ لأن ابن حبان جرد الصحيح في كتابه، بينما لم يفعل ذلك واحد من أصحاب السنن، وأنفع كتب السنن هذه في نظري هو جامع الترمذي الذي يتفرد بأحكام صاحبه على أحاديثه.

ومما قل عن نزول شرط ابن حبان، عن شرطه التسحين، فبقى الكلام نظرياً في أكثره، وبقى الأحاديث المنتفذة على كتابه الصحيح؛ لا تتجاوز عشر الأحاديث المنتفذة على أبي داود.

٢ - إن الترجمة العلمية لراو من الرواة الثقات، يجب أن ينظر فيها - ابتداءً - إلى القيود الطارئة على الوثاقة؛ لأن (علل الحديث) ساحتها أحاديث الثقات، كما يقولون، ومهما كان الراوي ثقةً حافظةً ورعاً نقياً، يصلي ألف ركعة في اليوم ويصوم الدهر فلا يفطر إلا في الأيام المنهي عن صومها؛ فمضى وحدث لفظة فيدئة ولو بسيرة مثل: رعاً أعرب، يعرب ربما أخطأ، له غرائب، فارصدها، فإن لها شأنًا في الدرس التطبيقي النفدي.

٣ - إن المشتغلين في التحرير - اليوم - أو كثير منهم، يرفعون العملية التنفيذية ترفيعاً

وربما نفراً للواحد منهم قوله العجيب العريب: فلان وصفه أحمد بالغفلة

وكذبه ابن معين وقال ابن المديني: لا يعرف الحديث، وقال ابن حبان: مكر الحديث، وقال ابن عدي: لا بأس به، كان رجلاً صالحاً؛ فبأني هذا المحرج، فيقول

عندما يريد تقوية الحديث: وفلان وإن قبل فيه كذا، وكذا، لكن العمل على تصحيح حديثه فهو صدوق حسن الحديث إن شاء الله تعالى.

هذا كلام مناهات، ليست له أي قيمة علمية، ولا يقبل في نقد الحديث مثل هذا الكلام أبداً.

٤- إن التصحيح بالشاهد، والتصحيح على الباب، عمل بهما المحدثون - أو أكثرهم - لكن عملهم كان حذراً من أجل العمل الفهني، فيحسب على الناقد ألا يخلط بين تصحيح الحديث الدروس، وبين اعتباره للعمل، فعدم التفرقة بين هذين الأمرين، يوقع بمآزق علمية، وفكرية.

٥- إن الأحاديث (الأفراد) في كل كتاب من الكتب الأصول التي ذكرتها في هذه الحاشية وغيرها يجب العناية به، أكثر من غيره؛ لأن هذه الأفراد، هي الإضافة العنسية الحقيقية لكل مصنف.

فالحديث الذي يرويه أصحاب الصحاح الأربعة، وأصحاب السنن الستة من سبعين طريقاً ثم تدور هذه الطرق كلها على (مالك) أو على (اليث بن سعد) فلا مزية لواحد من هذه الكتب على غيره إطلاقاً من حيث صحة الحديث!

ومن المناسب أن أقول هنا: إن هذه الأحاديث الأفراد، هي مرتع العلل، والشذوذ والنيكارة، وذات يوم ناقشت طالباً في رسالته، فنقل بعض النصوص التي تطري الحافظ الذي درس جانباً من جوانب كتابه، ومساهة (لقد ألي لأبي داود الحديث كما ألي لأبي داود الحديث)!

ومساهة (أتى بما عجز عنه غيره!) الخ، فقلت للطالب: حرج أبو داود (٥٢٧٤) حديثاً، انفرد عن سائر الأئمة التسعة (٦٨٢) حديثاً، ومعظمها ضعيفة ومنكرة وواهية، فما الذي عجز عنه غيره، وما الجانب الحديثي الذي ألي له، مما عجز على غيره؟!

إن أبا داود عالم فاضل، ساذجة في بلده، ومثله سائر الخدثيين الكبار، لكن هذه العبارات المضنية؛ لا معنى لها في الرسائل العلمية!

٦- إن الدارس ليس مطالباً أن يسجل في الراوي الذي يترجمه كل ما قيل فيه من حرج أو تعديل، وإنما عليه رصد المناقضات في ترجمه من جهة، والاهتمام بأقوال كبار النقاد من جهة ثانية، والأهم من هذا وذلك، أن يعرف إلى حجم مروياته في كتب السنة المشهورة، فإن لم يعد له في كتب السنة إلا حديثاً، أو حديثين، فهذا يعني أن علماء الحديث أصفطوه، فلم ينقل حديثه!

فيالعرف إلى حجم مروياته، نستدل ابتداءً على موثوقته الحديث، وبالنظر إلى شيوخه وثلامته نتعرف إلى اهتماماته العلمية، والثقافية... وهكذا!

٧- إن أقوال الحفاظ المتقدمين، والمتأخرين، ليست حجة شرعية ملزمة بحيث يقف الباحث منها، كما يقف مع النص الشرعي أحياناً، وإنما هي اجتهادات أصحابها في تقويم هذا الراوي، أو ذلك الخديث.

لكن، لما كان أولئك النقاد من كبار أهل الاختصاص، وقد شهدت لهم الأمانة بالتصليح من علم الحديث؛ فيجب الوقوف طويلاً عند عباراتهم، وعدم تجاوزها، من دون قيام الدليل الملزم بالعدول.

فكم من مرة ترجمت راوياً، ثم حُرِجت حديثه في ضوء مروياته، وأقوال النقاد فيه دون الرجوع إلى كتب العلل، والتعريض، والحلافيات، وكتب الفقه المقارن، ثم عدت إلى هذه الكتب، فوجدت فيها أحسن مما توصلت إليه، وكشفت لي عن علل خفّيات؛ لم تخاطر لي على بال، فرحم الله امرأة عرب فدر نفسه!

٨- إن تصحيح الحديث، أو تصعبه؛ حكم من أخطأ الأحكام، فتصحيح

الحديث يعني اعتباره من دين الله تعالى، وتضعيفه يعني إحراجه من دائرة أدلة الشرع المأثمة.

فعلى الباحث التريث، والنثبت، واستصراع الوسع في البحث، والتفتيش والمحاكمة قبل إصدار حكمه على حديث ما، بأنه صحيح، أو ضعيف.

٩- إن لعلماء الحديث ألفاظاً في نقد الروايات، وأخرى في نقد الحديث

مستفححة من مثل قول بعضهم: فلان أكذب من روث حمار الدجال، وفلان:

ضربة غير في فلاة وفلان: نكرة أحسن إلى منه، وفلان: وامتنعوا

ومثل فوهم: هذا حديث فاسد، وهذا ريج، وشبه الريح، وهذا باطل، وهذا

كذب... الخ.

فهذه الألفاظ، وأمثالها لا يحتاجها الباحث في نقد الحديث، وقد أطلقها

القوم في أزمانهم وربما كانت غير مستفححة! أما في زماننا هذا فهي مستفححة، إلى

جانب أنها مباحنة لأدب الشرع؛ لأنها زيادة على الفدح اللازم في الحرج.

ونحن يمكن أن نعتذر عن هذه الأقوال، ومثيلاتها، بأن الغيرة على السنة

النسبية كانت تدفعهم إلى مثل هذه الألفاظ، وهي على العموم تدعول في إطار

(كردنة النقطة، وحمود المحدثين) يعني بعضهم طبعاً.

والعلماء المتأخرون، وصفوا بعض التفاد، فقالوا: كان حشناً شديداً

حوشي الألفاظ أو كان زعر الأخلاق صعباً، عر صائن للساه... الخ.

إذاً قرأ الباحث قول شعبة مثلاً: لأن أزي أحب إلي من أن أروي عن فلان

فعلية أن يقول: حرّم شعبة الرواية عن فلان، وجعلها من الكباثر، وقد كان بعض

العلماء المعاصرين لم يرضوا من شعبة مثل هذا القول، فعقب عليه قائلاً: ما كان

أهون الزنا عليه!

١٠- إن أكثر من (٩٥%) من السنة السوية الصحيحة غرائب، يروها

واحد، عن واحد، في طبقات ثلاث، أو أكثر، وهذا يعني أن الصحابي أدّاها بلفظ

واحد والذي رواها عنه أدّاها بلفظ واحد، فمن أين جاءت الألفاظ الكثيرة في

الطبقات المتأخرة؟

وجواب ذلك طوبى، يحتاج إلى بحث كامل، لكن أبرر ما يقال هنا:

- إن الرواية بالمعنى آجازهها أجمعاء؛ لأنهم نوحروها، ومعروها؛ لما وصلنا إلّا قليل من الأحاديث.

- إن مما يجب اجتنابه؛ بناء أحكام شرعية على الألفاظ المتعددة، إذا كانت معانيها متباينة، وقبول زيادة الثقة، ليس على إطلاقه، فكم للثقات من زيادات منكرة مؤذية!

إن ترجيح أحد الألفاظ الواردة، هو الخطوة الأولى للإعادة من الحديث بعد تصحيح سنده.

- إن استخدامي مصطلحات: حسن لذاته، وحسن لغيره، وصحيح لذاته وصحيح لغيره، لا يعني إقرارى بصلاحيته هذا الاستعمال، والمحدثون الأوائل لم يستعملوه قط؛ لأنه يستحيل وضع ضابط له ومن الأكثر استحالة، تصنيف هذا الراوي في أيّ هذه الدوائر مكانه؟

لقد كان المحدثون يقولون: هذا حديث صحيح، وهذا ضعيف، أو منكر والصالح عندهم بعضها أقوى من بعض، ومن يشع إطلاقاً المحدثين مثل أحمد والبخاري، والترمذي وغيرهم: هذا حديث صحيح؛ لا نجد دائماً في دائرة صحيح لذاته، أو لغيره، أو حسن لذاته، بل يجدها في بعض الأحيان في دائرة حسن لغيره. فإذا ترجّح؛ لدى الثاقفة المتقدم صفة حديث صحيحه، فإذا جاء حديث أصح منه، قال: هذا أصح من حديث فلان، ولا يقول: هذا صحيح لذاته، ولا لغيره... ودعوى معرفة ذلك بالاستفراء والتبع نقول على العلماء المتقدمين، فيها نحن نستفريء في هذا العصر، استفراء دفيناً، فلا نجد في بعض الأحيان محيطاً يربط به حيوط مصطلح (صحيح) أو (حسن) أو (عريب)... الخ.

وإنّ الصّلاح حين نزل تعريف الترمذي للحسن على الحسن لغيره، وتعريف الخطابي له على الحسن لذاته؛ لم يستقرئ قطّ، وإنّما قال: قُلبت وجهات النظر فترجح عدي كذا.

١١- يجب إعادة تقوم الرواة في صوء مروياتهم؛ لأنّ النقلة أسقطوا أحاديث الرواة الذين ضعفتهم الحفاظ، وكان بعضهم يقول في الراوي: أحاديثه كلّها باطلة ما عدا حديثين ويذكرهما. وهذا كثير، وهذا مضمحل إلى أن ما بقي في كتب السنّة من أحاديث هؤلاء الضعفاء، فيحتاج إلى إعادة نظر، لاحتمال أن يكون بعض هذه الأحاديث يستفاد منه في الجامعات.

١٢- إنّ وجود حديث في كتاب (الضعفاء) للعيني، أو (المجروحين) لابن حبان يندل على ضعفه غالباً، وقد صرح ابن حبان، بأنّه قد يسوق حديثاً في ترجمة الراوي دليلاً على ضعفه! لكن الأمر يختلف بالنسبة لكتاب ابن عدي (الكامل) فقد يسوق في ترجمة الراوي أحاديث عديدة ضعيفة، وقد يسوق أحاديث صحيحة أيضاً.

١٣- إنّ دراسة الحديث الشريف في الجامعات، تحتاج إلى إعادة نظر في عدد الساعات المقررة، وحجم المادة المدروسة، وطبيعة المادة الدراسية. ولا يجوز في نظري أن يخرج الطالب من كلية الشريعة، بكمية ضئيلة من المعلومات الفقهية المحفوظة، وليس مزوداً بما هو أكثر منها من شتى فروع علوم الحديث، وإلا فإن جامعاتنا، تكرر حلقات (المشايخ) المحفظين في المساحد، ولا نُعلم الطالب التّأصيل العلمي، والتحرّر من التقليد الأعمى.

وفي قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية بالطائف، عهد إليّ بوضع خطة تفصيلية في تدريس مواد التفسير وعلوم القرآن، والحديث الشريف وعلومه وقد وافقت لجنة د.ع الكتاب والمسنّة عليها، ووافق عليها مجلس القسم أيضاً، بيد أنّ إمكانية تطبيقها في كلية ثروية كان متعذراً.

١٤- وإني أهاب بإخواني وزملائي أساتذة الحديث الشريف في الكليات

والمعاهد الدينية، والدراسات العليا الشرعية أن ينظروا في هذا الكتاب نظرات
نصفية، وأن يفضلوا على بارشاداتهم، وبصحتهم، وسوف يكون كل ما يسعدوني
به موضع اهتمامي، وتقدير، وعرفاني.

وأنا لا أدعي في كتابي هذا الكمال، ولا ما يقاربه، لكنه أحسن ما قدرت

عليه في ظروف بلدنا الحاضر (العراق) الأبي، فعسى أن يكون فيه بلبغ للباحث
ومطالب العلم، نضاف إلى جهود الثلة الكريمة من سيفني بالكتابة في هذا الموضوع.
تحررت خاتمة هذا الكتاب، وقمت طباعته على (الحاسوب) في منزلي
الكائن في ضاحية (صويلح) من مدينة عمان - الأردن، عند أذان فجر يوم الاثنين
الرافع في ١٦ رجب الفرد الحرام لعام ١٤٢٠هـ، الموافق للحامس والعشرين من
نشرين الأول (أكتوبر) لعام ١٩٩٩م، وكان رفقي في مقابلته، وتنظيمه
وطباعته: نلميذاي الحبيب الشيع مصطفى عدنان صالح الحمداني البغدادي
والشيخ عبد الباسط أحمد كريح الحموي جزاهما الله تعالى خيراً، ونفع بعلمهما.

كتبه الصغير إلى عون الله القوي محمد فيصل (عذاب) من السيد محمود بن
السيد إبراهيم بن الشيخ محمد (الحمش) بن الشيخ خالد بن الشيخ خضر بن السيد
فاسم ابن السيد محمد بن الشيخ عبدالرحيم بن الولي الصالح المشهور الشيخ محمد
مهران الحموي ابن الشيخ كنعان الحسيني الرضوي نسباً العجمي انتماءً الموصلني.
غفر الله تعالى له ولآبائه وذرياته، وسائر عباد الله الصالحين.

هذا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم نسباً كثيراً
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نبت الأعلام المترجمين

الأبناء (٢٠٣)

ابن أبي ذئب = محمد عبد الرحمن

ابن أبي رواد = عبد الله بن عثمان

ابن أبي السري = محمد بن المنوكل

ابن أبي شيبة = عبد الله بن محمد

ابن أبي عدي = محمد بن إبراهيم

ابن أبي هروبة = إسحاق بن عبد الله

ابن أبي هند = داود بن دينار

ابن إسحاق = محمد بن إسحاق

ابن بكير = يحيى بن عبد الله

ابن حماد = ابن حماد العدل = علي بن حماد

ابن حنبل = أحمد بن محمد

ابن راهويه = إسحاق بن إبراهيم

ابن رباح = محمد بن رباح

ابن المنكر = سعيد بن عثمان

ابن شهاب = محمد بن مسلم

ابن = علي = إسماعيل بن إبراهيم

ابن عمار الدمشقي = هشام بن عمار

ابن عيينة = سفيان بن عيينة

ابن فائع = عبد الباقي بن فائع

ابن فعتب = عبد الله بن مسلمة

ابن ماحه = محمد بن يزيد

ابن المديني = علي بن عبد الله

ابن مسهر = علي بن مسهر

ابن الهيثم = أحمد بن محمد

ابن النوزير العبدي

(١٥٠)

ابن عم أبي هريرة (مبهم) = أبو عبد الله

الكفى

أبو أسامة - أبو أسامة الكوفي = حماد بن أسامة

أبو الأسباط - أبو الأسباط النخراي = بشر بن رافع

أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله

(٢٩٣)

أبو الأسود الدؤلي - يقال اسمه فلان بن عمرو -

(٢٥٦)

أبو بردة بن أبي موسى الأشعري

أبو بكر بن أبي شيبة = عبد الله بن محمد

أبو بكر الدستوالي = هشام بن أبي عبد الله

أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي

أبو الحسن الطنافسي = علي بن محمد

أبو خبيشة - أبو خبيشة النسائي = زهير بن حرب

أبو داود - أبو داود السجستاني = سليمان بن الأشعث

أبو رجاء البعلاني = فنية بن سعيد

أبو الرناد = عبد الله بن ذكوان

١٤٩ (٣٢٨)

أبو سنعة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري

أبو سليمان المديني = داود بن الحصين

أبو صالح الزيات . أبو صالح السمان = ذكوان

أبو عاصم النبل - الضحاك بن محمد

أبو عامر العقدي - عبد الملك بن عمر

أبو عامر المديني - كعب!

أبو عبد الله الدوسي - ابن عم أبي هريرة

أبو عبدان - عثمان بن حيلة

أبو علي ابن السكن = سعيد بن عثمان

أبو علي السمرائي = هشام بن علي

أبو محمد البصري - أبو محمد القسام = صفوان بن عيسى

أبو معاوية الضرير = هشيم بن بشير

أبو موسى الأشعري - عبد الله بن قيس

أبو النعمان عازم - أبو النعمان السدوسي = محمد بن الفضل

أبو هريرة عبد الرحمن بن صبحر الدوسي

أبو الوليد الطيالسي = هشام بن عبد الملك

أبو يعلى - أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي

أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي = أبو بكر القطيعي (٢٣٥)

أحمد بن حبل = أحمد بن محمد حبل

أحمد بن شعيب بن علي الصنائي أبو عبد الرحمن الصنائي (١٩١)

أحمد بن عبد الله بن محمد الوكيل، وكييل أبي صخرة (٢٣٤)

أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي صاحب المسند (١٥٠)

أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الامام (١٩١) ٢٣٣

أحمد بن محمد بن الهيثم الذقاق (٢٣١)

أحمد بن محمد العسزي (٣٠٨)

أحمد بن المعلى الدمشقي (٢٣٣)

- (٢٣٢) إدريس بن جعفر القطار
- (١٩١) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المشهور (ابن راهويه)
- (٨٩) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي
- (٢٢٨) إسحاق بن منصور بن هرام الكوسج
- (٢٣٠) إسماعيل بن إبراهيم بن مفسم الأسدي أبو بشر ابن عتبة البصري
- (٢٣٣) إسماعيل بن عياش بن سليم العسبي الحمصي
- (٢٥٧) يزيد بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري
- (١٥٠) بشر بن رافع الخارمي أبو الأسباط النحراي
- (٨٥) بكار بن عبد العزيز النفقي
- (٧٩) جرير بن حازم الأزدي
- (١٥١) جرير بن عبد الحميد بن فرط الضبي الكوفي
- (٣١٤) الحارث بن يزيد الحضرمي المصري
- (٣١٠) الحارث بن يعقوب بن ثعلبة الأنصاري
- ٢٢٨ (٦٩) الحجاج بن أبي عثمان الصواف
- (٢٣٥) الحجاج بن عمرو بن عربة الأنصاري
- (٢٣٤) الحسن بن عرفة بن يزيد الصدي
- (٢٣١) الحسين بن ذكوان العوذلي المعلم المكتوب البصري
- حسين المعلم - الحسين بن ذكوان
- (٢٥٨) حماد بن أسامة الفرشي - مولا هم - أبو أسامة الكوفي
- (٢٣٠) حميد بن مسعدة بن المبارك السامي
- (٢٩١) داود بن أبي هند - واسمه دينار - بن عداة القشيري
- (٣٤٧) داود بن الحصين الأموي أبو سليمان اللدني
- (٣٢٢) داهر بن روح الأهولزي

- ذكوان السَّمان - ويقال الزيات - أبو صالح المدني (١٥٠)
 روح بن عبادة بن العلاء القيسي (٢٢٨)
 زقر بن عبد الرحمن بن أردك (٢٣٨)
 زهير بن حرب بن شداد القيسي أبو خيثمة التميمي (١٥٠)
 زيد بن الحريش الأهوازي تزيل الصرة (٣٥٤)
 سعد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري (٣٠٨)
 سعيد بن أبي سعيد - واسمه كيسان - المقري (٢٧٩)
 سعيد بن سليمان الضبيّ أبو عثمان اللواسطي (٣٤٥)
 سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي أبو علي المصري (٢٣١)
 سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي (١٤٩)
 سعيد بن يوسف اليمامي الرّحبي (٢٣٣)
 سفيان بن حبيب البزار أبو عماد البصري (٢٣٠)
 سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (١٩١)
 سلمة بن شبيب المسمعي (٢٢٩)
 سليمان بن أحمد اللّحمي الطبراني (٢٣٢) ٣٥٤
 سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي أبو داود السجستاني (١٩١)
 سُتَيْ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي (١٥٠)
 سويد بن سعيد بن سهل الهروي الجندثاني (٢٨٨)
 شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي (١٧٢)
 شعيب بن يوسف أبو عمرو التميمي (٢٣٠)
 صفوان بن عيسى الزهري أبو محمد المدني القسام (١٥٠)
 الضحّاك بن مخلد بن الضحّاك الشيباني (٢٣٠)
 ظالم بن عمرو - أبو الأسود

- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (٢٣٣)
- عبد الله بن أحمد بن موسى الأهوازي الجواليقي المعروف بعدنان (٣٢٢) ٣٥٤
- عبد الله بن حراش بن حواسب الشيباني (٣٥٤)
- عبد الله بن ذكوان الفرشي أبو الزناد المدني (١٤٩)
- عبد الله بن رافع المحزومي (٢٣٨)
- عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج (٣٥٤)
- عبد الله بن صالح المصري كاتب اللبث (٣٠٧)
- الصحابي عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي (٣٤٨) ٢٥٧
- عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل النعماني أبو محمد الدارمي (١٩١)
- عبد الله بن عثمان بن حيلة أبو عبد الرحمن المروزي لقبه (عبدان) (١٧١)
- عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي الصحابي (٣١١)
- عبد الله بن قيس بن سليم الليثي أبو موسى الأشعري الصحابي (٢٥٤)
- عبد الله بن طيبة الحضرمي المصري (٩٣) ٣١٤
- عبد الله بن محمد بن أبي شبة - واسمه إبراهيم الواسطي (١٩١) ٢٣٠
- الصحابي عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي (١٦٧)
- عبد الله بن مسلمة بن قعنب المدني أبو عبد الرحمن المصري (١٩١)
- عبد الله بن يزيد الفرشي القصير (٣١٥)
- عبد الله بن يزيد المعافري المصري (٣١٧)
- عبد الله بن يوسف الكلاعي أبو محمد النيسبي (١٩٢)
- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي (٢٣١)
- عبد الرحمن بن جبير الفرشي المنصري (٣١١)
- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی (٣١٥)
- عبد الرحمن بن هرم الأعرج أبو داود المدني (١٥٠)

- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني (١٩٢) ٢٣٠
 عبد العزيز بن المختار البصري (٢٣٣)
 عبد الملك بن عمرو القيسي العفدي (١٩٢)
 عبد الملك بن عمير بن سويد بن جارية القرشي (٣٢٦)
 عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العمري (٢٣٥)
 عبد بن حميد بن نصر الكبيسي (٢٢٩) ٣١٥
 عبيد بن غنم بن حفص بن غياث النخعي (٢٣٢)
 عثمان بن حيلة بن أبي رواد العنكي (١٧٢)
 عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري (١٩٢)
 عكرمة مولى ابن عباس (٣٢٩) ٣٤٨
 علفمة بن وقاص الليثي (١٣٦)
 علي بن حمشاذ العدل التيسابوري (٢٣٤) ٣٠٩
 عليّ بن رباح اللخمي (٣١٤)
 علي بن عبد الله بن جعفر السعدي أبو الحسن ابن المديني (١٩٢)
 علي بن عمر بن أحمد الغدادي أبو الحسن الدارقطني (٢٣٣)
 علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي (١٩٢)
 علي ابن المديني - علي بن عبد الله
 علي بن مسهر القرشي أبو الحسن الكوفي (٢٨٩)
 عمر بن الخطاب الصحابي رضي الله عنه (١٣٧)
 عمرو بن عبد الله بن عبد أمو إسحاق السبيعي الهمداني (١٧٠)
 عمر بن ميمون الأزدي (١٦٩)
 القوام بن حوشب بن يزيد الشيباني (٣٥٥)
 قتيبة بن سعيد بن جميل التنفي أبو رجاء الغلابي (١٨٤) ٣١٤، ١٩٢

- (٣١٠) قيس بن واقع الفيسي الأشجعي
- (١٥١) كعب أبو عامر المدني أحد المجاهيل
- (١٥١) الوليث بن أبي سلم بن زعيم
- ١٩٢ (١٨٤) الوليث بن سعد بن عبد الرحمن القهقي أبو الخاوث المصري
- (٢٣١) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي المصري
- (١٣٥) محمد بن إبراهيم بن الخاوث النيمي
- (١٩٣) محمد بن إسحاق بن يسار المظلي أبو بكر المدني
- (٢٣٢) محمد بن إسحاق الصغاني
- (١٩٣) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي - مولاهم - أبو عبد الله البحاري
- (٣٤٦) محمد بن خالد القرشي المخزومي
- (١٩٣) محمد بن ربح المهاجر التحيبي
- (٣٢٤) محمد بن الزبرقان أبو همام الأهوازي
- (٣٣٩) محمد بن سليمان بن والبة
- (١٩٣) محمد بن الصّاح الديولابي
- (٢٣٤) محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم النيسابوري
- (٢٢٨) محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري
- (٢٧٨) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة أبو الخاوث ابن أبي ذئب المدني
- ٣٤٤ (١٩٣) محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي
- (٢٣٤) محمد بن الفضل السدوسي أبو العمان البصري لقبه (عارم)
- (٢٢٩) محمد بن المنوكل بن عبد الرحمن الهاشمي ابن أبي السريّ العسقلاني
- محمد بن المثنى - محمد بن عبد الله بن المثنى
- (٢٣٠) محمد بن المثنى بن عبيد الغنصري
- ١٨٤٠١٤٩ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري (١٩٥)

- (٢٣١) محمد بن الوزير بن فيس العبدي الواسطي
- ٣٥٤ (١٩٣) محمد بن يزيد الرعي أبو عبد الله القزويني (ابن ماجة)
- ١٩٢ (١٤٩) مالك بن أنس الأصبحي (الامام)
- ١٨٤ (١٩٦) مالك بن أوس بن الحذثان النصري
- (٣٥٦) عاهد بن حجر المكّي أبو الحجاج المحرومي مولاهم
- (٢٣٤) مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري
- (٢٢٩) مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي
- (١٩٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
- (٣٠٩) مطلق بن شعيب الأزدي
- (٣١٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الانصاري الصحابي
- (٢٣٣) معاذ بن المشي بن معاذ العنبري
- (٢٢٩) معاوية بن سلام أبو سلام الدمشقي
- ٢٢٩ (١٩٣) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري
- (١٩٤) نصر بن علي بن الجهضمي
- (٢٣٢) هارون بن عيسى
- (٣٢٥) هدية بن المنهال الأسدي الكوفي
- (٢٤٦) هشيم بن بشير بن دينار السلميّ أبو معاوية ابن أبي حازم
- (٢٣٠) هشام بن أبي عبد الله - واحه سنو - البصري أبو بكر الدستوائي
- (١٩٤) هشام بن عبد الملك الطيالسي
- (٢٣٤) هشام بن علي الميراثي
- (١٩٤) هشام بن عمار بن نصير السلميّ المقرئ
- (١٣٤) يحيى بن سعيد الأنصاري
- (٢٢٩) يحيى بن سعيد بن فروح التيمي - مولاهم - أبو سعيد القطان

- بجى بن صالح الوعاطي الحمصي (٢٣٢)
 بجى بن عبد الله بن بكر المصري (٣٠٧)
 بجى بن أبي كثير البهامي (٢٤٠)
 بجى بن موسى بن عبد ربه الخُدّاني أبو زكريا البلخي (٣٤٥)
 يزيد بن هارون بن زاذان الواسطي (١٩٤) ٢٣٢

الأَنساب

- البخاري = محمد بن إسماعيل
 النجفي = محمد بن رُمح
 الترمذي = محمد بن عيسى
 التميمي = عبد الله بن يوسف
 الجهمصي = نصر بن علي
 الجوابقي = عبد الله بن أحمد
 الخُدّاني = بجى بن موسى
 الدارماني = علي بن عمر
 الدارمي = عبد الله بن عبد الرحمن
 الدولابي = محمد بن الصّاح
 الزّهري = محمد بن مسلم
 السّيرافي = هشام بن علي
 الصنعائي = عبد الرزاق بن همام
 الطبراني = سليمان بن أحمد
 الطنافسي = علي بن محمد
 الطيالسي = هشام بن عبد الملك
 العبدي = عثمان بن عمر

القطيعي = أحمد بن جعفر

القعني = عبد الله بن مسلمة

المقري = سعيد بن أبي سعيد

النسائي = أحمد بن شعيب

الوفاطي = يحيى بن صالح

الألقاب

الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز

البرار = سعيد بن سليمان

الحاكم السبأوري = محمد بن عبد الله

الضبير = هشيم

عمار = محمد بن الفضل

عبدان = عبد الله بن أحمد

عبدان = عبد الله بن عثمان

ثبت مباحث الكتاب

٥	الإهداء
٧	الافتتاحية
٩	بين يدي الكتاب
١٣	المحاضرة الأولى: الجهود السابقة في التأليف في التحريج.
١٣	المطلب الأول: التعريف بكتاب د. الطحان.
١٥	المطلب الثاني: التعريف بكتاب د. عبد الموجود المصري.
١٩	المطلب الثالث: التعريف بكتاب د. بكر أبو زيد.
٢١	المطلب الرابع: التعريف بكتاب د. حمزة المليباري.
٢٧	المطلب الخامس: التعريف بكتاب د. وليد المعاني.
٢٩	المطلب السادس: التعريف بكتاب د. همام سعيد.
٣١	المطلب السابع: التعريف بكتاب د. عبد الغني التميمي.
٣٢	المطلب الثامن: موقع هذا الكتاب بين كتب التحريج.
٣٢	المحاور الثلاثة لهذا الكتاب.
٣٢	المحاضرة الثانية: مصادر الترجمة والتحريج والتفرد.
٣٢	مصادر التحريج الأصلية.
٣٥	الموطآت.
٣٦	الكتب الصحاح.
٣٦	كتب السنن.
٣٧	كتب المسانيد.
٣٨	كتب المعاجم.
٣٩	كتب المصنفات.

- ٤١ كتب أخرى
- ٤٢ مصادر التحريج الفرعية.
- ٤٣ الكتب المرتبة على الأنواع الفنية.
- ٤٤ الكتب المرتبة على مسانيد الصحابة.
- ٤٦ الكتب المرتبة على أطراف الأحاديث.
- ٤٧ كتب علل الحديث.
- ٤٩ كتب الجرح والتعديل.
- ٤٩ كتب رواة الأصول الستة.
- ٤٩ كتب رواة الزوائد.
- ٥٠ قيمة الدراسات الحديثة المعاصرة.
- ٥٣ كتب التحريج والنفذ.
- ٥٣ المحاضرة الثالثة: أنواع الترجمة الحديثة
- ٥٤ تعريف الترجمة في اللغة والاصطلاح.
- ٥٥ أقسام الترجمة الحديثة.
- ٥٦ الترجمة المعرفية.
- ٦٠ الترجمة المنقضية.
- ٦١ الترجمة الحديثة التنفيذية.
- ٦٧ طرق معرفة درجة الراوي في مسلم الجرح والتعديل.
- ٦٩ المحاضرة الرابعة: تطبيقات الترجمة العلمية لرواة الحديث.
- ٧٩ الترجمة الأولى: أمموذج من مرنة الاحتجاج.
- ٨٥ الترجمة الثانية: أمموذج من مرنة الاعتبار والمطر.
- ٨٩ الترجمة الثالثة: أمموذج من مرنة الاعتبار.
- ٩٣ الترجمة الرابعة: أمموذج من مرنة الترتيب.

- ٩٩ الترجمة الخامسة: أمودج من تراجم الرواة العلماء المصنفين.
- ١٠٥ المحاضرة الخامسة: مفهوم تخريج الحديث النبوي ونقده.
- ١٠٦ خطوات تخريج الحديث.
- ١٠٩ فوائد التخريج الاستغرائي.
- ١٢٥ مفهوم المدار واستعماله عند المحدثين.
- ١٢٩ آداب التخريج.
- ١٢٩ الجانب التطبيقي في الترجمة والتخريج والنقد.
- ١٤٣ المحاضرة السادسة: حديث الأعمال بالنية.
- ١٥٧ المحاضرة السابعة: حديث التأمين وراء الامام.
- ١٧٩ المحاضرة الثامنة: حديث أذى المشركين.
- ٢٠٧ المحاضرة التاسعة: حديث الأجناس الرنوة.
- ٢٥١ المحاضرة العاشرة: حديث الاحصار بالمرض.
- ٢٧٧ المحاضرة الحادية عشرة: حديث الفضل الوهبي.
- ٢٨٧ المحاضرة الثانية عشرة: حديث من فقه الدعوة.
- ٣٠٣ المحاضرة الثالثة عشرة: حديث طمع ابن آدم.
- ٣٢١ المحاضرة الرابعة عشرة: حديث الحصال المضمونة.
- ٣٣٥ المحاضرة الخامسة عشرة: حديث بحاة المرأة.
- ٣٤٣ المحاضرة السادسة عشرة: حديث أمارات الساعة.
- ٣٥٣ المحاضرة السابعة عشرة: حديث التينم.
- ٣٦١ المحاضرة الثامنة عشرة: حديث شراكة الناس.
- ٣٦٩ نهاية الكتاب
- ٣٦٩ ثبت الأعلام المترجمين
- ٣٨١ ثبت مباحث الكتاب

محاضرات في علم

تخريج الحديث و نقده تأصيل و تطبيق

دار الفرقان

للتنوير والتأصيل



الإدارة والمكتبة :

العبدلي - عمارة جوهرة القدس

هاتف: ٤٦٤٠٩٣٧ - ٤٦٤٥٩٢٧ فاكس ٤٦٢٨٣٦٢

ص.ب ٩٢١٥٢٦ - عمان - الأردن

إربد - مقابل جامعة اليرموك - تلفاكس ٧٢٧٦٥٠٦